الوهم

في روايات مختلفي الأمصار

تأليف

الدكتور عبدالكريم الوريكات

أستاذ الحديث المشارك بكلية الشريعة

الجامعة الأردنية - الأردن

2011 - 2012م

الوهم

في روايات مختلفي الأمصر

الوهم

في روايات مختلفي الأمصار

تأليف

الدكتور عبدالكريم الوريكات

أستاذ الحديث المشارك بكلية الشريعة

الجامعة الأردنية - الأردن

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضلَّ له، ومن يُضلِل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن مُحَّداً عبده ورسوله ﷺ، أما بعد:

موضوع البحث وأهميته:

إثر وفاة الرسول ﷺ وفتوح البلدان تفرَّق أصحاب النبيِّ ﷺ في الأمصار ليفقِّهوا أهلها، وينشروا دين الله بين سكانها من النصارى والمجوس، وقد اختلف عدد الصحابة الذين نزلوا كل مِصر من هذه الأمصار، كما اختلف مستواهم العلمي، ومنزلة كل منهم من رسول الله ﷺ، ومدى ملازمته له، وعلمه بحديثه وشمائله، وأخذ عن هؤلاء الصحابة أبناؤهم، وعددٌ كبير من التابعين في كل مِصر.

ومع ظهور الحركات الدينية في زمن بني أمية التي عبَّرت عن نفسها بآراء معينة صبغت تلك الفِرق، كالتشييع والنّصب والإرجاء والقدرية وأفكار الخوارج، تبلورت مدارس حديثية متنوعة في أمصار الإسلام الرئيسة مثل: المدينة المنورة، ومكة المكرمة، والكوفة، والبصرة، ومصر، والشام، وخراسان، وهناك مدارس ثانوية كالطائف، واليمامة، وإفريقية، واليمن، والجزيرة الفراتية.

وحيث إن كتاب الله تعالى بُدئ بقوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: 1]، ولما اعتادته هذه الأمة من طلب العلم والتنافس في الخير، ولكثرة التلاقي بين أبناء الأمصار المختلفة بسبب الحج والسفر، والوفادة على الخلفاء، وإرسال الجنود إلى زوايا بلاد الإسلام الأربع، حيث لم تكن تخلو كتيبة أو جيش من قراء وعلماء وفقهاء، فأدى هذا كله لتلاقي الأفكار وتناظر العلماء، واستخراج كل واحد منهم ممّا عند الآخر من روايات وأحاديث، ونقاشهم بشأن العقائد كالقدر والإرجاء والتشيع، كل هذا أدّى إلى اكتشاف محدّثي الأمصار ما عند الأقطار الأخرى من العلم.

نتج عن ذلك كله اتساع شامل للرواية في العالم الإسلامي، وكثرة طلب العلم، فهذا الرامَهُرمُزي (ت360) يروي بسنده عن أنس بن سيرين (ت118) قال: «أتيت الكوفة فرأيت فيها أربعة آلاف يطلبون الحديث، وأربعمئة قد فقُهوا»[1]، لهذا طرأ تغيُّرٌ واضحٌ على مسلك أهل الحديث في بلاد الإسلام، فبعد أن كان المتعلِّم يكتفي بشيوخ بلده، بل ربما اكتفى بشيخٍ أو شيخين يأخذ عنهما دينه، صار الطالبُ يرحل لمشافهة العلماء في الأقطار الأخرى، ولاستفتاء بقايا الصحابة وأئمة التابعين عمّا يصادفه من مشكلات وتحديات علمية.

وبعد أن كان المحدِّث يكتفي بسماع حديثٍ أو حديثين من الشيخ صار يلازمُ الشيخَ مدةً طويلةً، للاقتداء بشمائله وفضائله وعبادته، وللاغتراف من عِلمه ومعرفته، والأمثلة على ذلك كثيرة تزخر بها كتبُ الرجالِ والتواريخ.

لما تقدّم يمكن القول إن دائرةَ الرواية قد اتسعت، فبعد أن كانت إقليميةً يعتمد فيها الطالب على شيوخ بلده أو بعضهم أصبحت عامةً شاملةً يأخذ الطالبُ بواسطة الرحلة عن شيوخ الأمصار الأخرى، فنشأ جيلٌ من الرواة يمكن أن نسمّيهم بالمحدّثين الموسوعيين، نتيجة ما يملكونه من أسانيدَ كثيرةٍ تعود أصولها إلى أمصار مختلفة، ولذا قال الإمام أحمد بن حنبل (ت241) فيما يرويه الخطيب البغدادي (ت463) عنه عندما سُئل عن الرواي هل يكتفي بعلم بلده أو يرحل إلى المواضع التي فيها العلم، قال رحمه الله: «يرحل يكتب عن الكوفيين، والبصريين، وأهل المدينة، ومكة، يُشامّ[2] الناس، يسمع منهم»[3].

ونتيجة لهذا الوضع الجديد، وما أفرزته هذه الرحلات من رواية أهل الأمصار عن بعضهم بعضاً ظهرت مشكلات كثيرة عند الرواة، من حيث الاختلاف الفكري والعقدي والسياسي بين

(1) الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ص 560، دار الفكر/ بيروت، ط3، 1984م.

(2) أي يجالسهم ويخالطهم فيعرف ما عندهم من العلم ويختبر أخلاقهم وأحوالهم، راجع – مجد الدين مُحَمَّد بن يعقوب الفيروزأبادي، القاموس المحيط، ص1455 طبع مؤسسة الرسالة/ بيروت، ط2، 1987م.

(3) أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، الرحلة في طلب الحديث، ص88، تحقيق نور الدين العتر، نشر دار الكتب العلمية/ بيروت، ط1، 1975م، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، 224/2، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1983م.

الأمصار من جهة، ومن جهة أخرى ما رافق الرواة من أحوال وممارسات خاصة، كضياع كتبهم في الرحلة، أو عدم اصطحابها، أو جهلهم بشيوخِ المِصر الآخر، فيصعب عليهم التمييز بين الثقة منهم والضعيف، أو طول إقامتهم أو قصرها، أو كثرة ما أخذوا من الحديث عنهم أو قلته إلى غير ذلك من قضايا علمية.

كل ذلك وغيره أدى إلى ظهور الوهم في روايات مختلفي الأمصار، وهي ظاهرةٌ جديرةٌ بالدراسة، وتستدعي الجدّية في البحث، للوصول إلى تأصيلٍ علميٍّ لهذه الأوهام، ومعرفة أسبابها، وأنواعها، ووسائل الكشف عنها، ويتطلب ذلك دراسة كاملة ومتأنية لكتب الرواية والرجال والعلل، يزيّن ذلك حسن الفهم، ودقة الاستنتاج، وهذا ما سأحاول إن شاء الله تعالى – ما وسعني الجهد – أن أتحلى به وأتمثله.

أسباب اختيار الموضوع:

أولاً: إنّ هذا الموضوع بهذا الطرح لم يسبق لأحد – في حدود علمي – الكتابة فيه، وثمّة إشارات متفرقة في بطون كتب القدماء من أهل العلل وبذلك نضيفُ إلى الدراسات الحديثية دراسة نقدية وعلمية متخصصة جديدة، تعمِّق الفهم في علل الحديث، وفي أخصّ مجالاته أوهام مختلفي الأمصار.

ثانياً: تتطلب هذه الدراسة معرفة واسعة بعلم الطبقات، الذي هو الإطار الشامل لعلوم الرجال وتواريخهم ورحلاتهم، وحجم روايات كل منهم عن شيخ من شيوخه، ثم تستدعي معرفة واسعة أو اطّلاعاً على علم العلل، ومناهج النقاد في تعليل الأحاديث ومراجعة لكتبِ هذه العلوم، مما يجعلنا على فهمٍ وصلةٍ قويةٍ بهذه الكتب، وما تحويه من نفائس علمية.

ثالثاً: الرغبة في الكشف عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء أوهام مختلفي الأمصار، ومحاولة بيان دورها في إدخال الوهم إلى رواياتهم.

رابعاً: تُعدُّ هذه الدراسة أحد الوجوه التطبيقية والعملية لعلم العلل، إذ قدّمتُ فيها نماذج واقعية لأوهام مختلفي الأمصار، فوضّحتُ أنواع الأوهام، وأسبابها، ووسائل الكشف عنها، بحيث

يعطي ذلك الدارسين رؤيةً واضحةً عن التطبيق العمليّ لعلم العلل، وكيف كان أهله ينقدون الروايات.

منهج البحث في الموضوع وفرضياته:

لقد اعتمدت في هذه الدراسة منهجاً تحليلياً تطبيقياً يستبطن طريقةً استقرائية، حيث جمعتُ ونقدت واستنتجت، مدعّماً كل ما استنتجته بالأمثلة العلمية والشواهد التطبيقية التي حشدتها، لأن كثيراً من أفكار هذا البحث تطرح – بفضل الله – لأول مرة.

وهذا المنهج الذي سلكته فرَضَته طبيعةُ الموضوع التي اقتضتني الأخذ به، وذلك للتوصّل إلى أفضل النتائج وأسلمها.

وقد قمت بوضع عدة افتراضات وتساؤلات جاءت هذه الدراسة – بالمنهج السابق ذكره – للإجابة عليها إثباتاً أو إلغاءً وهي:

1- ما هي علاقة علم العلل بالوهم في روايات مختلفي الأمصار؟

2- هل اختصت وتفرّدت روايات مختلفي الأمصار بأوهام لا توجد عند غيرهم؟ وما هي أسباب ذلك؟

3- ما هي وسائل الكشف عن الأوهام في روايات مختلفي الأمصار؟

طريقة البحث في الموضوع وجمع مادته العلمية:

أما المنهج الذي اتبعته في كتابه هذا البحث فيمكن تلخيصه في الأمور الرئيسة الآتية:

1- اعتمدت المصحف الكريم برواية حفص عن عاصم في استشهادي بالآيات القرآنية في هذا البحث.

2- قمت بتخريج الأحاديث النبوية، وعزوها إلى مصادرها الأصلية من كتب السنة المعروفة.

3- حرصت على توثيق المادة العلمية، وعزوها إلى مواطنها من المصادر والمراجع، مراعياً الأسبقية الزمنية للمصادر، فبدأت بها في إحالاتي، ثم ما يليها.

4- جمعت شتات ما تفرّق من المسائل والأمثلة في هذا الموضوع ورتبتها ونسقتها، فجعلت المتماثل منها تحت عناوين رئيسة ليسهل الوصول إليها ومعرفتها[1].

5- ترجمت للأعلام الواردين في البحث ممّن تحدثتُ عنهم مباشرة دون الواردين فيه عرَضاً، وحرصت في كل ترجمة أن تكون مختصرة، تركز على أهم صفات المترجم، والتعريف به تعريفاً وافياً، كذكر بعض شيوخه وتلاميذه، ونسَبه، وبلده، والحكم عليه بوجه عام، وذكر سنة وفاته. وأما مصادر الترجمة فلم أستوعبها لمقام الاختصار، فذكرت أقربها لعصره منتقياً أهمها.

6- عمدتُ إلى الاختصار في هذا البحث ما أمكنني ذلك؛ لسعة مادته، وتنوّع مباحثه، فلا مجال للاستقصاء، إذ يتطلب ذلك معظم الحديث النبوي بأسانيده ومتونه، ومهمة البحث هنا التأسيس النظري لهذا الموضوع، وفتح مغاليق بعض مسائله المتسعصية.

7- عرّفت بالأمكنة والبقاع المغمورة، وأعرضتُ عن المدن المعروفة لشهرتها.

8- ذكرتُ - ما استطعت - تاريخ وفاة كل عَلم من الأعلام الواردين في أصل البحث بالتاريخ الهجري[2]، فإن لم أجد أحداً نص على تاريخ وفاته، إمّا قدرتها حسب شيوخه وتلاميذه وإلا فأشيرُ إلى طبقته، معتمداً على ما ذكره ابن حجر في كتابه تقريب التهذيب إذا كان الرواي من رواة الكتب الستة، أما من يرد ذكر أسمائهم عرَضاً فإني لا أذكر تاريخ وفياتهم إلا إذا كان ذكرها يساعد في فهم النص، ووضعته في سياقه التاريخي المناسب.

9- ذيّلتُ البحث بجملة من الفهارس الفنية بلغت ثمانية فهارس، وذلك لتسهيل الإفادة من موضوعات هذا البحث.

(1) فرضت طبيعة المادة العلمية في بعض الأبواب والفصول إلى اختلاف في تقسيمها عن نظائرها في الأبواب والفصول الأخرى، فأحببت التنويه إلى ذلك.

(2) كل ما في البحث من التواريخ فهي بالتاريخ الهجري، إلا سنيّ الطباعة والمراجع في الهوامش، فهي بالتاريخ الميلادي لقرب العهد بها، وتداول معظم الناس لها.

وأما طريقة جمع المادة العلمية في هذا الموضوع، فإنه نظراً لأن مادة هذا البحث مبثوثة في ثنايا كتب الحديث المختلفة، ولأن كثيراً من موضوعاته لم تُبحث بوجهٍ مباشر، فقد كانت مصادري لتطلب مسائله وشواهده كثيرة متنوعة، منها ما يبحث في الرجال وتواريخهم، ومنها ما يبحث في علوم الحديث، ومنها ما يبحث في علم العلل والدراسات فيه، وغير ذلك من كتب فنون الحديث وعلومه.

وقد قرأت تلك المصادر – مما يغلب على الظن أنها من مظان هذا البحث – بأكملها، قراءةً متأنيةً فاحصة، أتتبع فيها ما يهمني من مادة علمية، ومن تلك الكتب:

أ – كتب علوم الرجال:

- الطبقات الكبرى (9ج) لابن سعد (ت230) .
- سؤالات ابن أبي شيبة (1ج) لعلي بن المديني (ت234).
- التاريخ (4ج) ليحيى بن معين (ت233) برواية عباس الدوري، وسؤالات ابن الجنيد له (1ج) وكلامه في الرجال برواية أبي خالد الدقّاق (1ج) وتاريخ عثمان الدارمي عنه (1ج).
- التاريخ الكبير (8ج) للبخاري (ت256)، والتاريخ الصغير له (1ج).
- التاريخ (3ج) لأبي زرعة الرازي (ت264).
- التاريخ (2ج) لأبي زُرعة الدمشقي (ت281).
- تاريخ واسط (1ج) لبحشَل (ت292).
- الضعفاء الكبير (4ج) للعُقيلي (ت322).
- الجرح والتعديل (9ج) لابن أبي حاتم (ت327) والمراسيل له (1ج).
- طبقات علماء افريقية وتونس (1ج) لأبي العرب القيرواني (ت303).
- الثقات (9ج) لابن حبّان (ت354) والمجروحين له (3ج).
- الكامل في الضعفاء وعلل الحديث (7ج) لابن عَدي (ت365).
- طبقات المحدثين بأصبهان (4ج) لأبي الشيخ الأصبهاني (ت369).

- سؤالات الحاكم (1ج) للدارقطني (ت385) وسؤالات حمزة السهمي له أيضاً (1ج).
- سؤالات مسعود السجزي (1ج) للحاكم النيسابوري (ت405).
- تاريخ جُرجان (1ج) لحمزة السهمي (ت327).
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث (3ج) للخليلي (ت446).
- موضّح أوهام الجمع والتفريق (2ج) للخطيب البغدادي (ت463).
- سير أعلام النبلاء (23ج) للذهبي (ت748) وميزان الاعتدال له (4ج)
- جامع التحصيل في أحكام المراسيل (1ج) للعلائي (ت761).
- تهذيب التهذيب (12ج) لابن حجر (ت852).

ب – كتب علوم الحديث:

- المحدث الفاصل(1ج) للرامَهرُمُزي (ت365).
- معرفة علوم الحديث (1ج) للحاكم النيسابوري (ت405).
- الكفاية (1ج) والجامع لأخلاق الرواي (2ج) والرحلة في طلب الحديث (1ج) وثلاثتها للخطيب البغدادي (ت463).
- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (1ج) للقاضي عياض (ت544).
- المقدمة في علوم الحديث (1ج) لابن الصلاح (ت643).
- إرشاد طلاب الحقائق (1ج) للنووي (ت676).
- الاقتراح في بيان الاصطلاح (1ج) لابن دقيق العيد (ت702).
- التقييد والإيضاح (1ج) لعبد الرحيم العراقي (ت806).
- النكت على ابن الصلاح (2ج) لابن حجر العسقلاني (ت852).
- فتح المغيث (3ج) للسخاوي (ت902).
- تدريب الراوي (2ج) للسيوطي (ت911).

- توضيح الأفكار (2ج) للصنعاني (ت1182).

ج: كتب علل الحديث:

- علل الحديث (1ج) لعلي بن المديني (ت234).
- العلل ومعرفة الرجال (3ج) لأحمد بن حنبل (ت241).
- مسند عمر بن الخطاب من المسند الكبير المعلّل (1ج) ليعقوب بن شيبة بن الصلت (ت262).
- العلل الكبير (2ج) للترمذي (ت279).
- علل الحديث (2ج) لابن أبي حاتم (ت327).
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية (10ج)[1] للدارقطني (ت385).
- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (2ج) لابن الجوزي (ت597).
- شرح علل الترمذي (2ج) لابن رجب الحنبلي (ت795).

د: الدراسات المعاصرة:

- العلل في الحديث دراسة منهجية في ضوء كتاب ابن رجب «شرح علل الترمذي» (1ج) لأستاذنا الدكتور همام سعيد.
- العلل في المغرب من خلال كتاب «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام» لابن القطان الفاسي (3ج) للدكتور إبراهيم بن الصديق[2].
- علم طبقات المحدثين (1ج) لأسعد بن سالم تيّم.

وبعد إتمام قراءة هذه الكتب السالفة – الذي أخذ من وقتي وجهدي الكثير مما لا يعلمه إلا الله – قمت باستخراج المادة العلمية منها وأفرغتها في بطاقات، ثم قمت بتنسيق هذه البطاقات وترتيبها حسب موضوعاتها، وبعد ذلك انتقيت منها

(1) لم يطبع منه إلا عشرة أجزاء إلى وقت إعداد هذا البحث.

(2) لم أقرأ إلا جزءاً يسيراً منه لعدم حصولي عليه كاملاً، صوّره لي أحد أصدقائي من المملكة المغربية مشكوراً ثم رأيته مطبوعاً فيما بعد.

ما يصلح للبحث، فتحصل لي منها الشيء الكثير، مما اضطرني للانتقاء والاختيار مختصراً، ثم عمدتُ بعد ذلك إلى صياغة هذه المادة العلمية صياغةً نهائية، مراعياً بساطة التعبير، ووضوح المعنى.

ولم آلُ جهداً في الرجوع إلى المصادر والمراجع غير المذكورة، مما له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالبحث، ككتب الرواية، والتاريخ، والأنساب، والتخريج، والشروح، والغريب وغيرها من كتب الحديث وفنونه.

كما حرصت على السؤال والمداولة في مسائل هذا البحث المهمة، مع أهل الاختصاص في هذا العلم، في كل من المغرب العربي، ومصر، والشام، والحجاز، وذلك اجتهاداً مني في الوصول إلى أفضل النتائج وأسلمها.

الدراسات السابقة:

لم تقدم كتب العلل والرجال وعلوم الحديث إطاراً نظرياً لهذا الموضوع، وثمّة إشارات متفرقة في بطون هذه الكتب كما أشرتُ تقريباً.

وأول محاولة في هذا الاتجاه كانت من ابن رجب الحنبلي (ت795) في كتابه «شرح علل الترمذي» إذ أتبع كتابه المذكور بعض الفوائد والقواعد في علم العلل لتقريبه على من ينظر فيه، فخصص قسماً ذكر فيه قوماً من الثقات لا يذكر أكثرهم غالباً في أكثر كتب الجرح، وقد ضُعِّف حديثهم، إمّا في بعض الأوقات، أو في بعض الأماكن، أو عن بعض الشيوخ.

ومدَّنا في هذا القسم ببعض التراجم وأقوال أهل النقد فيهم، ولكنه في الغالب يقتصر على سرد هذه الأقوال دون نقدها وتحليلها.

ولم يستوعب ابن رجب جميع جوانب هذا الموضوع، وعذره أنّ كتابه مصنّف أصلاً لشرح كتاب آخر، ثم هو في موضوع العلل بوجه عام، وليس من مختلفي الأمصار وحدهم.

وأما الدارسة التي قام بها أستاذنا الدكتور همام سعيد على كتاب ابن رجب المذكور، فكانت أوفى بناء نظري لعلم العلل، وقد أفدتُ منه في هذا الجانب، ولكنه كسابقه يبحث في علم العلل بوجه عام، ثم هو مخصص أيضاً في دراسة كتاب ابن رجب وحده، ويصدق هذا الكلام أيضاً على دراسة الدكتور إبراهيم بن الصديق لكتاب «بيان الوهم والإيهام» لابن القطان.

كما أفدت في هذا البحث في موضوع طبقات الرواة من كتاب الأستاذ أسعد تيّم «علم طبقات المحدثين» فهو كتاب عميق في بابه.

وأما المصادر الأخرى فكانت إفادتي منها – على تفاوت بينها – في انتقاء الشواهد والأمثلة التي كان الاستنتاج منها مادة هذا البحث.

صعوبات الموضوع:

اعترضتني خلال إعداد هذا البحث صعوبات أوجزها فيما يلي:

أولا: سعة مساحة المادة العلمية (ميدان الدراسة) مما اضطرني لقراءة أكثر من مئة وستين مجلداً – وقد سبق ذكرها – بحثاً عن النصوص والشواهد المثبوتة في ثنايا هذه الكتب التي تخدم موضوع البحث.

ثانياً: طول مادة البحث العلمية وكثرتها، إذ وجدت نفسي أمام كم هائل من الرواة والأسانيد، وتكاد تكون معظم أسانيد الحديث النبوي داخلةً في هذا الموضوع، لأن كثيراً منها لا يخلو من رواة من أمصارَ مختلفة.

ثالثاً: تنوع مصادر الدراسة ومباحثها إذ لا يغلب عليها لون واحد من أنواع كتب الحديث، بل تشمل جميع كتبه ومصادره، ككتب علوم الرجال بأنواعها: (الثقات، الضعفاء، الطبقات، الجرح والتعديل، الأنساب، تمييز المحدثين، التواريخ العامة...) وكتب مصطلح الحديث، والرواية، والعلل، والتخريج، والتواريخ المحلية للبلدان، وغيرها من الكتب المساندة.

رابعاً: يمتاز هذا الموضوع بصعوبته، ووعورة مسالكه، ودقته المتناهية، كونه يبحث في أوهام الرواة، وهذا أمر يحتاج إلى دراية ومعرفة بالنقد وطرائقه، ومناهج النقاد، وفهم عباراتهم في هذا المجال.

خامساً: ندرة الدراسات النظرية والمنهجية في موضوع الوهم بوجه عام، وكونه لم يكتب فيه من قبل، مما دفعني للمحاولة والإسهام في بناء أسس نظرية لبعض موضوعاته، وهذا أمر عسير ليس بالهيّن يشبه النحت في الصخر.

وقد اجتهدت في تذليل هذه الصعوبات – بعد توفيق الله وفتحه – بالجلد والصبر ومداومة النظر في كتب العلل لتشرّب مناهج النقاد واستيعابها، كما عرضت ما استعصى عليّ على أهل العلم من المختصين في هذا الشأن.

وبعد فهذا جهد المقل بعد الكد والتعب، أضعه بين أيدي أهل العلم والفضل، ليزنوه بميزانهم العلمي، فإن كان سداداً قرروه، وإن كان وهماً وزللاً صوّبوه، ولهم من الله عظيم الأجر، ومني جزيل الشكر.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى اللهم على سيدنا مُحَمَّد وآله وصحبه أجمعين.

عبدالكريم أحمد يوسف الوريكات

عمّان/ الأردن

الباب الأول

علاقة علم العلل بالوهم في روايات مختلفي الأمصار

وفيه خمسة فصول

الفصل الأول: مفهوم الوهم والعلة.

الفصل الثاني: تاريخ الوهم والعلة.

الفصل الثالث: موضوع علم العلل والفرق بينه وبين الجرح والتعديل.

الفصل الرابع: أهمية علم العلل ومكانته بين علوم الحديث.

الفصل الخامس: طرقة معرفة العلل وأبرز المشتغلين بالتعليل.

الفصل الأول

مفهوم الوهم والعلة.

المبحث الأول

الوهم في اللغة والاصطلاح

الوهم لغة:

قال ابن فارس (ت395): «... وهمت أَهِمُ وهماً، إذا ذهب وهمي إليه، ومنه قياس التهمة. وأوهمتُ في الحساب إذا تركتُ منه شيئاً، ووَهمتُ: غلطْت، أَوهَمُ وهماً»[1].

وقال الجوهري (ت393): «...وهم في الحساب أَوهَمُ وهْماً إذا غلطتُ فيه وسَهوْت، ووَهَمتُ في الشيء – بالفتح – أَهِمُ وَهْماً إذا ذهب وَهْمُك إليه وأنت تريد غيره»[2].

مما تقدم من نقول أهل اللغة يتحصّل لنا أن الفعل (وهم) يُضبط على وجهين:

الأول: وَهَم، يَهِمُ، وَهماً، كوَعَد يعِدُ وعداً، وهو بمعنى: ما سبق الذهن إليه مع إرادة غيره.

الثاني: وَهِم، يَوهَمُ، وَهَماً، كوَجِلَ، يَوجَلُ، وَجَلاً، وهو بمعنى ما أخطأ فيه المرء وجه الصواب، مع إرادته ذلك الخطأ، لأنه الصواب في ظنه.

والمعنى الثاني هو مقصود المحدِّثين في عباراتهم النقدية في كتب الرجال والعلل عند ذكرهم خطأ الراوي، فيقولون: في حديثه وهمٌ أي غلط، وفي أحاديثه أوهام: أغلاط.

ولكن الملاحظ أن المحدّثين في استعمالاتهم إذا أخبروا عن غلط الراوي بلفظ الفعل، قالوا في الماضي: وَهِمَ، وفي المضارع: يَهِمُ، فيجمعون في هذا الاستعمال بين

---

(1) أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، 149/6، دار إحياء الكتب العربية/ عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط1، 1950م.

(2) إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، 5/ 2054 – 2055، دار العلم للملايين/ بيروت – ط3 – 1984م.

البابين، وهو ما يقول فيه الصرفيون: من باب تداخل اللغتين[1]، فيقولون في تضعيف الراوي مثلاً: (صدوق يَهِمُ)، فيستعملون فعل (يَهِمُ) في موضع (يَوْهَمُ).

ويستعمل المحدّثون أيضاً في مقام التغليط لفظ (الوهَل) بمعنى (الوهم)، وهما في اللغة بمعنى واحد، قال الجوهري في (وهل): «وهِل في الشيء، وعن الشيء، يَوهَلُ وهلاً: إذا غَلِطَ فيه وسها. وَوَهلْتُ إليه – بالفتح – أَهِلُ وهْلاً إذا ذَهَب وَهمُك إليه وأنت تريد غيره، مثلُ وَهَمْتُ»[2].

وإنما آثر المحدّثون وغيرهم في مقام التخطئة لفظ (وَهِمَ)، و(يَهِمُ)، و(الوهم) و(الوهل)، و(أوهام)، على لفظ (غَلِطَ)، و(يَغْلَطُ)، و(الغلط) و(أغلاط) لوضوح المعنى في (غلِطَ) ومشتقاته، وغموض المعنى في (وهم) ومشتقاته، ولاشتراكه في المادة مع لفظ (الوَهْم) – بالسكون – الذي هو أخف مدلولاً من (الوهَم) بالفتح، فيكون ألفظ جرحاً وآدب نقداً[3].

الوهم اصطلاحاً:

(1) تداخل اللغتين: هو أن يؤخذ الماضي من لغة، والمضارع من لغة أُخرى. راجع:

– أبا الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، 18/2 – 19، دار الكتاب العربي/ بيروت، د.ت.

– جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين 262/1 – 265، دار الفكر، بيروت، د.ت.

(2) الجوهري: الصحاح 1846/5.

وراجع:

– المبارك بن محمد الجزري المشهور بابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، 233/5، المكتبة العلمية/ بيروت، د.ت.

– مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، القاموس المحيط ص1381، تحقيق مكتب التراث بمؤسسة الرسالة/ بيروت، ط2_1987م.

(3) راجع تحقيقاً بديعاً لما مضى في هذه المسألة للشيخ عبدالفتاح أبي غدة، في تعليقه على كتاب الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للكنوي، ص550 – 553، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط3 – 1987م، وقد أفدت منه كثيراً.

لم أجد فيما استعرضته من كتب علوم الحديث ومصطلحه تعريفاً اصطلاحياً للوهم، وإنما أطلقه النقاد على كل خللٍ أصاب الرواة في ضبطهم الأسانيد والمتون، وعليه يمكن تعريف الوهم في الحديث أنه «**خلل في ضبط الراوي للأخبار**».

وفيما يلي بيان لعناصر هذا التعريف يوضّح أسباب اختياره:

فقولي: «**خلل**» يشمل كل خطأ في الإسناد أو المتن أو فيهما معاً، أو زيادة، أو نقصان، أو تحريف، كوصل المرسل، ورفع الموقوف، وإبدال إسناد بآخر، وتغيير في ألفاظ الحديث، إلى غير ذاك من أنواع الأوهام.

وقولي: «**ضبط الراوي**» يشمل كل اختلال في الرواية من جهة ضبط الراوي، لا من جهة عدالته، إذ إن الطعن في الراوي من جهة عدالته، كالكذب والفسق وباقي فروع اختلال العدالة، لا تدخل في هذا التعريف لأنها ليست من قبيل الخطأ أو السهو الناتج عن سوء الحفظ أو غيره.

ومراد المحدّثين بضبط الراوي، أن يكون: «متيقظاً غير مُغفَّل، حافظاً إن حدّث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدّث من كتابه، وإن كان يحدّث بالمعنى اشترط فيه – مع ذلك – أن يكون عالماً بما يُحيل المعاني»[(1)].

ومقياس معرفة الضبط عند الرواة عدة مقارنات يجريها النقاد على رواياتهم، منها مقارنة روايات الراوي الواحد في أزمنة مختلفة، والمقارنة بين روايات عدد من

---

(1) راجع:

تقي الدين أبا عمرو عثمان بن الصلاح، المقدمة في علوم الحديث، ص104 – 105، تحقيق الدكتور نور الدين العتر، دار الفكر المعاصر/ بيروت، ودار الفكر/دمشق 1986م.

جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، 301/1، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط2، 1979م.

زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تحقيق عبدالرحمن محمّد عثمان، ص136 – 137، دار الفكر العربي/ بيروت، د.ت.

محمّد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق محمّد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي/ بيروت، تصوير عن الطبعة الأولى، القاهرة، عام 1945م.

التلاميذ عن شيخٍ واحدٍ، والمقارنة بعرض الرواية على النصوص القرآنية، والمقارنة بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان[1]، فإذا خالفهم كان حديثه ضرباً من الوهم، ويسمّى عند المحدّثين إن كان من ثقة، وبالمنكر إن كان من ضعيف[2].

وقولي: «**الأخبار**» يشمل كل رواية، لأن الخبر على رأي بعض علماء مصطلح الحديث أعم من الحديث، حيث يصدق على ما جاء عن النبي ﷺ وعن غيره، بخلاف الحديث فإنه يختص بالنبي ﷺ وحده، فبينهما عموم وخصوص مطلق، فكل حديث خبر، من غير عكسٍ[3].

إذن، فالوهم يتعلق بالخلل في ضبط الراوي بشقيه: ضبط الصدر «الحفظ» وضبط الكتاب، وهذا يتطلب أن يكون سماعه للرواية كما يجب، وفهمه لها فهماً دقيقاً، وحفظه لها حفظاً كاملاً لا تردد فيه، وثباته على هذا كله من وقت السماع إلى وقت الأداء[4]، وذلك لاحتمال وهم الراوي حتى في المراحل الأخيرة من الرواية

---

(1) راجع:

- ابن الصلاح: المقدمة، ص106.

- د.نور الدين العتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص80، دار الفكر/ دمشق، ط2، 1979م.

- السيوطي: تدريب الراوي 304/1.

- خلدون الأحدب، أسباب اختلاف المحدّثين، 142/1، الدار السعودية/ جدة، ط2، 1987م.

- د. محمّد مصطفى الأعظمي، منهج النقد عند المحدّثين ص67، مكتبة الكوثر/ السعودية، ط3، 1990م.

(2) راجع:

- شمس الدين محمّد بن أحمد الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، ص42و 77 - 78، تحقيق عبدالفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية/حلب، ط1 - 1984م.

(3) راجع:

- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، ص37، مطبعة الصباح/ دمشق، ط1، 1992م.

(4) راجع:

عند إدخاله لها في تصانيفه؛ لأن الوهم كما يكون في الحفظ والقول يكون في الكتابة أيضاً.

وهذا النوع من الوهم وقع للإمام مسلم (ت261) في صحيحه، فقد روى حديث: «لا تسبوا أصحابي.... »[1] عن يحيى بن يحيى وأبي بكر وأبي كُريب، ثلاثتهم عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، ووهم عليهم في ذلك، إنما رووهُ عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي الصالح، عن أبي سعيد، كذلك رواه عنهم الناس: كما رواه ابن ماجة (ت275) عن أبي كُريب أحد شيوخ مسلم فيه[2]. والدليل على أن ذلك وهم وقع منه في حال كتابته لا في حفظه أنه ذكر أولاً حديث أبي معاوية، ثم ثنّى بحديث جرير، وذكر المتن وبقية الإسناد، ثم ثلّث بحديث وكيع، ثم ربّع بحديث شعبة، ولم يذكر المتن ولا بقية الإسناد عنهما بل قال عن الأعمش بإسناد جرير وأبي معاوية بمثل حديثهما، فلولا أن إسناد جرير وأبي معاوية عنده واحد لما جمعهما في الحوالة عليهما، وقد نبّه على هذا الوهم المزّي (ت742) في تحفة الأشراف[3]، ونقله السيوطي (ت811) في التدريب[4].

– د. صبحي الصالح، علوم الحديث ومصطلحه، ص128، دار العلم للملايين/بيروت، ط10، 1978م.

(1) مسلم بن الحجاج القشيري، صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة/ باب تحريم سب الصحابة 1967/4م، برقم (2540)، و(2541)، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر/ بيروت – 1983م.

(2) محمد بن يزيد بن ماجة، السنن، المقدمة، باب فضل أهل بدر، 57/1، برقم 161، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر/ بيروت، د.ت.

(3) يوسف بن الزكي بن يوسف المزّي، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، 343/3 – 344، برقم 4001، تحقيق عبدالصمد شرف الدين، دار الكتب العلمية/ بيروت، د.ت.

(4) السيوطي: تدريب الراوي 304/1 – 305.

المبحث الثاني

العلة في اللغة والاصطلاح

العلة لغة:

قال الفيروز آبادي (ت817): «العلّ والعَلَلُ محرّكة: الشّربةُ الثانية، أو الشُّرب بعدَ الشُّربِ تباعاً، وتعلّل بالأمرِ: تشاغَلَ أو تجزَّأَ كاعتلَّ، وتعلّل بالمرأة: تلهّى.. والعِلّة – بالكسر – : المرض، علّ يَعِلُّ، واعْتَلَّ، وأَعَلَّهُ الله تعالى، فهو مُعَلٌّ وعليل، ولا تقل: معلولٌ، والمتكلمون يقولونها، ولستُ منه على ثلَج، والعلّةُ: الحدثُ يَشْغَلُ صاحبَهُ عن وجهه... والمِعَلَّل: ... من يسقي مرّةً بعد مرّةٍ، ومن يجني الثمرَ مرةً بعد مرةٍ»[1].

وقد أخذ المحدثون لفظ «علة» بمعنى المرض، واستعملوه في الحديث الذي طرأ عليه ما يضعّفه ويحيله من القوة إلى الوهن، ولكنهم عندما استعملوا اسم المفعول، أضافوا إلى «مُعل» القياسي «مُعَلَّل» و«معلول»، وكلاهما منتقد بأنه لا يوافق استعمال المحدّثين من حيث اللغة، فإنهم يستعملونه فيما وجد فيه وصفٌ قادحٌ، وهذا الأجود أن يُقال فيه «مُعل» لأنه مشتق من أعلّ الرباعي.

أما بالنسبة «لمعلّل» فإنه مما يستفاد من كلام أهل اللغة أنه لا يصح اسم مفعول من «أعل» بالمعنى الذي قصده المحدثون، لأنه مفعول «علّله» بمعنى سقاه الشربة الثانية، وبمعنى ألهاه بالشيء، وشغله به، ومنه تعليل الصبي بالطعام[2].

ومع ذلك كثر هذا الاستعمال عند المحدّثين، وعلى رأسهم ابن الصلاح (ت643) في علوم الحديث، الذي عنْون لمبحث العلة بـ «الحديث المعلّل»[1].

---

(1) الفيروز أبادي: القاموس المحيط، ص1338.

(2) راجع:

- جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب 467/11، دار صادر، بيروت، ود.ت.
- محمد بن محمد بن مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، 32/8، طبع دار صادر/ بيروت، 1966م، نشر دار ليبيا/ بنغازي.

وتتابع المحدثون بعده في استعمال هذا الإطلاق كالنووي (ت676)[2] ، والذهبي (ت748)[3] ، وابن كثير (ت774)[4] وابن حجر (ت852)[5] وغيرهم.

ولكن بعضهم انتقد هذا الاستعمال ولم يرتضه، كالعراقي (ت806) إذ قال: «والأحسن أن يُقال فيه: مُعَلْ بلام واحدة، لا معلّل، فإنّ الذي بلامين يستعمله أهل اللغة بمعنى ألهاه بالشيء وشغله به، من تعليل الصبي بالطعام، وأما بلام واحدة فهو الأكثر في كلام أهل اللغة، وفي عبارة أهل الحديث أيضاً؛ لأنّ أكثر عبارات أهل الحديث في الفعل أن يقولوا: أعلّه فلان بكذا، وقياسه مُعل»[6]، كما وجّه النقد نفسه في شرحه للألفية[7]، ولكنه في نظمه لكلام ابن الصلاح فيها ذكر كلامه كما هو ولم يزد عليه، فقال:

وسمِّ ما بعلة مشـــمولُ   معلّلاً ولا تقل معلول[8]

ومع عدم رضى اللغويين عن هذا الإطلاق في المعنى الذي قصده المحدّثون – وهو ما طرأ على الحديث مما يحيله من الصحة إلى الضعف – إلا أنّ بعض أهل الحديث كالسخاوي (ت902) حاول إيجاد مخرج لاستعمال المحدّثين لهذا الإطلاق، يصحح لهم استعمالهم في نظر أهل اللغة فقال: «وما يقع من

(1) ابن الصلاح: المقدمة، ص89.

(2) أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، ص101، دار البشائر الإسلامية/ بيروت، ط2 – 1992م.

(3) الذهبي: الموقظة، ص51.

(4) أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن أبي حفص شهاب الدين عمر بن كثير، اختصار علوم الحديث مع شرحه الباعث الحثيث، ص63، ط2، 1951م. دار الكتب العلمية/بيروت.

(5) ابن حجر: نزهة النظر، ص89.

(6) العراقي: التقييد والإيضاح، ص117.

(7) زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي، شرح ألفية الحديث المسماة بالتبصرة والتذكرة، 226/1، دار الكتب العلمية/ بيروت د.ت.

(8) المصدر السابق 224/1.

استعمال أهل الحديث له حيث يقولون: علّله فلان، فعلى طريق الاستعارة»[1].

ولكن محاولة القاري (ت1014) في التماس وجه الشبه بين المعنى اللغوي والاصطلاحي كانت أقرب، إذ قال: «وجه الشبه الشغل فإن المحدِّث يشغل بما فيه من العلل»[2].

وقريبٌ من هذا ما وجّه به الدكتور همّام سعيد العلاقة بين المعنيين إذ قال: «وأمّا استعمال «معلّل» فلا تمنعه القواعد إذا كان مشتقاً من «علّله» بمعنى ألهاه به وشغله، ويكون معنى الحديث المعلّل: «هو الذي عاقته العلة وشغلته فلم يعد صالحاً للعمل به»[3].

ومع ذلك نفى الصنعاني (ت1182) أن يكون هناك مناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، فقال: «فلا يُقال علّل الحديث بمعنى أعلّه، فليس بينهما مناسبة في اللغة وهو ظاهر، إذ لا تلاقي بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي وهو المراد بالمناسبة»[4].

وممّا تقدم من نقول أهل اللغة والحديث، نستطيع تبيُّن خطأ الدكتور محمّد عجاج الخطيب في إطلاقه «معلّل» بأنه قياسي، حيث قال: «والقياس أن يُقال: مُعَلْ ومُعَلّل»[5].

أمّا بالنسبة «لمعلول» فإنه كثر الكلام، وطال الجدل في كتب اللغة والحديث والأصول، حول أخذه من العلة بمعنى المرض، بين مجوّزٍ ومانع.

---

(1) محمّد بن عبدالرحمن السخاوي، فتح المغيث شرح الفية الحديث، 225/1، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983م.

(2) علي بن سلطان القاري، شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ص132، دار الكتب العلمية/ بيروت 1978م.

(3) همام عبدالرحيم سعيد، العلل في الحديث، ص17، دار العدوي للتوزيع/ عمان – الأردن، ط1، 1980م.

(4) الصنعاني: توضيح الأفكار 62/2.

(5) الدكتور محمّد عجاج الخطيب، أصول الحديث علومه ومصطلحه، ص291، دار الفكر/ بيروت، ط4 – 1981م.

وبالمعنى الذي قصده المحدّثون منعه جمهور أهل اللغة. قال في القاموس المحيط: «... والعلة – بالكسر – المرض، علّ يعلُّ وأعتلّ، وأعلّه الله تعالى فهو معَلّ وعليل، ولا تقل: معلول؛ والمتكلمون يقولونها، ولست منه على ثلَج»[1].

وقال ابن سيده (ت458): «لست منها على ثقة ولا ثَلَج، لأنَّ المعروف إنما هو أعله الله فهو مُعَلّ»[2]، وهذا ما ذهب إليه أيضاً الحريري (ت516) في كتابه درة الغواص في أوهام الخواص[3].

وقد أيّد هذا المذهب جمع من علماء الحديث منهم: ابن الصلاح (ت643)[4]، والنووي (ت676)[5]، والعراقي (ت806)[6]، والسيوطي (ت911)[7] وغيرهم، وكلهم ذهبوا إلى أنَّ هذا لحنٌ.

ولكن ما قاله هؤلاء الأئمة من اللغويين والمحدّثين متعقَّبٌ، حيث وردت هذه اللفظة في لغة العرب واستعملوها، قال العراقي: «قد حكاه جماعةٌ من أهل اللغة منهم قُطرُب فيما حكاه اللّبلي، والجوهري في الصحاح، والمطَرّزي في المغرب..، واستعمل أبو إسحاق الزّجّاج لفظة المعلول في المتقارب من العروض»[8].

(1) الفيروز آبادي: القاموس المحيط، ص1381.

(2) علي بن أحمد بن سيده الأندلسي، المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، 64/1، تحقيق مصطفى السقا، ود. حسين نصار، طبع مصطفى البابي الحلبي/ القاهرة، ط1 – 1958م.

(3) القاسم بن علي بن محمد، أبو محمد الحريري، درة الغواص في أوهام الخواص، ص164 – 165 مكتبة المثنى/ بغداد، د.ت.

(4) ابن الصلاح: المقدمة، ص89.

(5) النووي: الإرشاد، ص101

(6) العراقي: التقييد والإيضاح، ص117.

(7) السيوطي: التدريب، 251/1.

(8) العراقي: التقييد والإيضاح، ص116.

كما وردت لفظة معلول على ألسنة أعلام المحدّثين المتقدمين كالبخاري (ت256)، والترمذي (ت279)، وابن عدي (365)، والدارقطني (ت385)، والحاكم (ت405)، والخليلي (ت446) وغيرهم[1].

وممّن أيد هذا المذهب من المتأخرين وانتصر له الشيخ طاهر الجزائري (ت1338) في كتابه «توجيه النظر»، ودعّم رأيه بأقوال بعضِ أهل اللغة، فقال: «الصواب أنه يجوزُ أن يقال: عله فهو معلول من العلة»[2].

وذهب الشيخ أحمد الفيومي (ت770) صاحب المصباح المنير إلى أبعد من هذا، حيث أجاز استعمال معلول» فيما قصده المحدّثون استعمالاً لغوياً صحيحاً، بل يُفهم من كلامه أنّ «معلول» هو الأكثر استعمالاً، فقد قال: «علّ الإنسان بالبناء للمفعول مرض، ومنهم من يبنيه للفاعل من باب ضرب، فيكون المتعدي من باب قتل، فهو عليل، والعلة المرض الشاغل والجمع علل، مثل سدرة وسدر، وأعلّه الله فهو معلول، وقيل: من النوادر التي جاءت على غير قياس، وليس كذلك، فإنه من تداخل اللغتين، والأصل: أعله الله فهو معلول، أو من علة فيكون على القياس، وجاء مُعل على القياس، لكنه قليل الاستعمال»[3].

وهذا يكون استعمال المحدّثين لهذه الألفاظ الثلاثة «مُعَل» و«معلّل » و«معْلول» صحيحاً من جهة اللغة، مع الأخذ بالحسبان تخريج الحافظ السخاوي لاستخدام «معلّل» بأنه استعارة من علّله بالشيء إذا أشغله به[4].

(1) راجع:

– المصدر السابق، ص117، 118، السيوطي: التدريب 251/1، الصنعاني: توضيح الأفكار 25/2.

(2) طاهر بن صالح الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر، ص264 – 265، المكتبة العلمية، د.ت.

(3) أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المصباح المنير، ص67، طبع القاهرة، 1857م.

(4) راجع:

العلة اصطلاحاً:

يعد الحاكم (ت405) أوّل من نوّه إلى أنّ علمَ العلل علمٌ قائمٌ بذاته، منفصل عن بقية علوم الحديث الأخرى، إذ فرّق بينه وبينها، وفصله عنها فقال: «وهو علمٌ برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل»(1)، وحاول أيضاً تلمّس كنه هذا العلم ومفهومه فقال: «وإنما يُعلّلُ الحديث من أوجهٍ ليس للجرح فيها مدخلٌ، فإن حديثَ المجروحِ ساقطٌ واه، وعلةُ الحديث تكثُر في أحاديثِ الثقات، أن يُحدِّثوا بحديثٍ له علّة، فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديثُ معلولاً»(2).

ثم جاء ابن حُبَيْشٍ الأندلسيُّ (ت584) محاولاً أيضاً تعريفَ الحديث المعلّل، ولكنه أدخل فيه ما ليس منه، ولذا فقد نقل الحافظ ابنُ حجرٍ في نكته على ابن الصلاح تعريفه، وعنّفه في ذلك فقال: «وقد أفرط بعض المتأخرين فجعل الانقطاع قيداً في تعريف المعلول، فقرأت في «المقنع» للشيخ سراج الدين ابن الملقّن قال: ذكر ابنُ حُبيشٍ في كتابه «علوم الحديث» أن المعلول: يروي عمّن لم يجتمع فيه، كمن تتقدم وفاته عن ميلاد مَنْ يروي عنه، أو تختلف جهتهما، كأن يختلف الخراساني مثلاً عن المغربي، ولا يُنقل أنّ أحدهما رحلَ عن بلده»(3).

- إبراهيم بن الصديق، علم العلل في المغرب من خلال كتاب "بيان والوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام" ص2 – 5، أطروحة دكتوراه دولة مرقونة على آلة كاتبة، جامعة القرويين/ دار الحديث الحسنية – 1981م، وقد استفدت منه كثيراً في تقرير ما مضى في هذا المسألة.

(1) محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، ص112، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، نشر دار الآفاق الجديدة/ بيروت، ط4، 1980م.

(2) المصدر السابق، ص112 – 113.

(3) ابن حجر: النكت على ابن الصلاح، 746/2، تحقيق د. ربيع بن هادي عمير، دار الراية /الرياض، ط2، 1988م.

وعقّب الحافظ ابنُ حجرٍ على تعريف ابن حُبيش هذا بقوله: «وهذا تعريف ظاهرُ الفسادِ؛ لأنَّ هذا لا خفاء فيه، وهو بتعريف مدرك السقوط في الإسناد أولى»[1].

ولكن الحافظ ابنَ حجرٍ لم يدرك اصطلاح الأندلسيين ومعهم المغاربة في العلّة، فهم يعللون بالظاهر، فلم يلتفتوا إلى كون القادح لا بُدّ أن يكون خفياً حتى يسمى علة، بل عدّوا كل ما ينافي شروط القبول سواء أكان ظاهراً أم خفياً علة، فالإرسال والانقطاع والإعضال والتدليس والاضطراب كل ذلك يعدُّ علّة[2]، قال ابن عبد البر (ت463): الانقطاع في الأثر علّة تمنع من وجوب العمل به»[3].

ويعد ابنُ الصلاح (ت643) في كتابه المقدّمة في علوم الحديث أول من قاربَ الوصول لتحديد وضبط مصطلح الحديث المعلل، فقال: «هو الحديث الذي اطّلع فيه على علّةٍ تقدح في صحتِه، مع أن ظاهرَه السلامةُ منها»[4].

ولكن في تعريفه هذا دور؛ لأنه أدخل «العلة» في تعريف المعلول، إلى جانب أنه ذكر علة الإسناد ولم يشمل هذا التعريف علة المتن، التي لا تقلّ أهميةً عن علة الإسناد»[5].

وأما العراقي (ت806) فقد عرّف العلةَ في شرحه لألفيته فقال: «العلةُ عبارة عن أسبابٍ خفيّةٍ غامضةٍ طرأت على الحديثِ، فأثّرت فيه، أي: قدحت في

(1) المصدر السابق، الجزء والصفحة نفساهما.

(2) راجع:

- د. إبراهيم بن الصديق: العلل في المغرب 72/1.

(3) يوسف بن عبدالله بن محمّد بن عبد البر الأندلسي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، 5/1، طبع وزارة الأوقاف المغربية/ المغرب، ط2 - 1982م.

(4) ابن الصلاح: المقدمة، ص90.

(5) راجع:

- د. همام سعيد: العلل في الحديث، ص17.

صحته»[1]، «ويلاحظ على هذا التعريف تكرار الألفاظ فيه، وقوله: «طرأت» يُشعر بأنَّ الحديثَ كان في أصله صحيحاً، وليس ذلك بلازمٍ، إذ قد تدخل العلةُ على الحديث الصحيح، وقد يكون الحديث من أصله معلولاً، كأن يظهر بعد البحث أنَّ الحديث لا أصل له، وإنما أدخل على الثقة فرواه»[2].

وأما السخاوي (ت902) فقد عرّف الحديث المعلل بأنه: «خبرٌ ظاهرُه السلامة، اطّلع فيه بعد التفتيش على قادحٍ»[3].

وهذا تعريفٌ جامعٌ مانع، فهو يشمل علة الإسناد والمتن، كما أنه يُبيّن خفاء القادح، مع سلامة الحديث منه من حيث الظاهر.

ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ بعضَ المحدّثين قد يطلقون العلة على غير المعنى الاصطلاحي الذي سبق آنفاً، فيطلقونها على الأسباب الظاهرة القادحة، فقال ابنُ الصلاح: «ثم اعلم أنه يُطلق اسم العلّة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرِجة له من حال الصحة إلى حال الضعف، المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل، ولذلك تجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب والغفلة وسوء الحفظ ونحو ذلك من أنواع الجرح»[4]، ونقل أيضاً عن الترمذي (ت279) أنه سمّى النسخَ علةً من علل الحديث[5].

وطريق التوفيق بين ما سبق من تعريف اصطلاحي للعلة وبين ما يقع في كلامهم الآنف الذكر، أن اسم العلة إذا أُطلق على حديثٍ لا يلزم منه أن يُسمى

(1) العراقي: التبصرة والتذكرة 226/1.

(2) همام سعيد: العلل في الحديث، ص18.

(3) السخاوي: فتح المغيث 227/1.

(4) ابن الصلاح، المقدمة، ص92 - 93 .

(5) المصدر السابق ص93.

الحديثُ معلولاً اصطلاحاً، إذ المعلول ما علته قادحةٌ خفية، والعلة أعم من أن تكون قادحةً، أو غيرَ قادحةٍ، خفية أو واضحة[1]، ولهذا قال الحاكم (ت405): «وإنما يُعلُّ الحديث من أوجهٍ ليس فيها للجرح مَدخلٌ»[2].

وأما بالنسبة لتسمية الترمذي النسخ علةً، فإن مُراده أنَّ الحديث المنسوخ مع صحته إسناداً ومتناً، طرأ عليه ما أوجب عدم العمل به، وهو الناسخ، ولا يلزم من ذلك أن يسمى المنسوخ معلولاً اصطلاحاً[3].

---

(1) راجع:

- ابن حجر: النكت 1/ 771

(2) الحاكم: المعرفة، ص112.

(3) ابن حجر: النكت 771/1.

الفصل الثاني

تاريخ الوهم والعلة

المبحث الأول

الوهم في عصر الصحابة

يكاد لا يسلم بشرٌ من الخطأ؛ لأنه من فطرة الإنسان وشيء لا ينفك عنه، والقرآن الكريم يؤكد هذه الحقيقة، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾ [طه: 115]، فالإنسانُ قد يخطئ بالنسيان، وقد يخطئ بالتعمّد، لكن النتيجة في الحالتين واحدة بالنسبة لصدق الحديث وكذبه[1].

وقد ظهرت بوادر الوهم في عصر الصحابة ﷺ؛ وذلك لأنهم بشر، فبالرغم مما كانوا يتمتعون به كسائر بني قومهم، من صفاء الذهن، وقوة الحافظة، فإنهم غير معصومين من الخطأ، ولكنهم ما كانوا ليسكتوا عليه، فيصحّح بعضهم بعضاً ما أخطؤوا فيه[2].

ويتفاوت الصحابة ﷺ في الضبط والحفظ، فقد استفاض أن بعضهم أحفظُ من بعضٍ، وأنَّ بعضهمَ نسي، فكان موقفهم إذا سمعوا من أحدهم روايةً لا تتفق مع ما يعلمونه عن رسولِ الله ﷺ أن يُبادروا إلى بيان الوهم الواقع فيها.

ومن الأمثلة على ذلك ما أخرجه البخاريُّ (ت256)، وأبو داود (275) وغيرهما في حديث القسامة المشهور، من رواية سهل بن أبي حَثْمة ﷺ أن نفراً من قومه انطلقوا إلى خيبر فتفرّقوا فيها، ووجدوا أحدهم قتيلاً، فقالوا للذي وُجد فيهم: قد قتلتم صاحبنا، قالوا: ما قتلناه ولا علمنا قاتلاً، فانطلقوا إلى النبي ﷺ فقالوا: يا رسولَ الله انطلقنا إلى خيبر فوجدنا أحدنا قتيلاً، فقال: الكُبْر الكُبر[3]، فقال لهم: تأتون بالبينة على من قتله؟ قالوا: ما لنا بيّنة، قال:

---

(1) راجع:

- محمّد مصطفى الأعظمي، منهج النقد عند المحدثين، ص5، مكتبة الكوثر/ السعودية، ط3، 1990م.

(2) راجع:

- صلاح الدين بن أحمد الإدلبي، منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، ص68، منشورات دار اللفاق الجديدة/بيروت، ط1 ،1983م.

(3) أي فليتكلم أكبركم، وفي لفظ آخر للحديث: كبّر كبّر بصيغة الأمر.

فيحلفون، قالوا: لا نرضى بأيمان اليهود، فكره رسول الله ﷺ أن يُطل دمه، فوداه مئة من إبل الصدقة»[1].

وقد اعترض على رواية سهل هذه عبدالرحمن بن بُجيد ﵁ إذ قال: «إن سهلاً والله أوهم الحديث، إن رسول الله ﷺ كتب إلى يهود أنه قد وجد بين أظهركم قتيل فدُوه، فكتبوا يحلفون بالله خمسين يميناً ما قتلناه، ولا علمنا قاتلاً، قال: فوداه رسول الله ﷺ من عنده مئة ناقة»[2].

وإنّ إلقاء نظرة سريعة على كتابي: «الإجابة لما استدركته عائشة على الصحابة» [3] لبدر الدين الزركشي (ت794)، ومختصره: «عين الإصابة لما استدركته عائشة على الصحابة»[4] لجلال الدين السيوطي (ت911)، ترينا نماذجَ كثيرة لتخطئة عائشة ﵂ لكثيرٍ من الصحابة ﵃، واستدراكها عليهم.

ومن الأمثلة على هذه الأخطاء ما استدركته على ابنِ عمر رضي الله عنهما فيما أخرجه البخاري ومسلم من طريق هشام بن عروة عن أبيه قال: «ذُكر عند عائشة أن ابنَ عمر رفع إلى النبي ﷺ : إن الميّت يعذَّب في قبره ببكاء أهله عليه، فقالت: وهل[5] – أي ابن عمر – إنما قال رسولُ الله ﷺ: إنه ليعذَّب بخطيئته وذنبه، وإن أهله ليبكون عليه الآن»[6].

(1) – محمد بن إسماعيل البخاري، الصحيح 12/ 229، 230، كتاب الديات/ باب القسامة، حديث رقم 6898، تحقيق عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، نشر دار الفكر/ بيروت د.ت.

– سلميان بن الأشعب، أبو داود السجستاني، السنن 178/4 – 179 برق 4532، كتاب الديات/ باب في ترك القدد بالقسمامة، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي/ بيروت، د.ت.

(2) أخرجه: أبو داود: السنن 179/4، الكتاب الباب السابقان.

(3) بدر الدين الزركشي، الإجابة لما استدركته عائشة على الصحابة، تحقيق سعيد الأفغاني، دار القلم، بيروت، ط2 – 1969م.

(4) السيوطي، عين الإصابة لما استدركته عائشة على الصحابة، تحقيق عبدالله سعيد الأفغاني، دار القلم/ بيروت، ط2، 1969م.

(5) في القاموس: "وَهِل عليه: غلط فيه ونسيه.. ووَهَل إلى الشيء يَوْهَلُ بفتحهما، ويَهِلُ وهْلاً: ذهب وهمهُ إليه" الفيروز آبادي، القاموس ، ص1381.

(6) البخاري: الصحيح 301/7، رقم 3978، كتاب المغازي/ باب قتل أبي جهل.

- مسلم: الصحيح 643/2، برقم 932.

وللحديث روايات وألفاظ أخرى راجعها في:

وتخطئة الصحابة ﷺ بعضهم بعضاً ليست من باب الاتهام بالكذب أو الاختلاق، أو التقوّل من راوي ذلك الحديث، وإنما هو من باب احتمال وقوع الخطأ أو السهو أو النسيان من المخطأ في نظر النافي، أو من باب النفي الناجم عن ظن واجتهاد من النافي، لوجود نصٍّ قطعيٍّ، أو حديثٍ عنده، يراه معارضاً لذلك الحديث في نظره، وليس من باب التكذيب والرمي بالوضع بمرّة[1].

وأما ما ورد من ألفاظ على لسان بعض الصحابة يُفهم من ظاهرها تكذيب بعضهم بعضاً، فليس معناها على الظاهر، أي الكذب الذي هو ضد الصدق، بل تُحمل على الكذب الذي هو الخطأ؛ لأن أهل الحجاز يسمون الخطأ كذباً[2]، والعرب تضع الكذب موضع الخطأ في كلامها، فتقول: كذب سمعي، وكذب بصري، أي: زل ولم يدرك ما رأى وما سمع ولم يُحط به[3].

وحاشا للصحابة ﷺ الكذب، فقد نُقل عن البراء بن عازب ﷺ قال: «ليس كلنا سمع حديثَ رسولِ الله ﷺ، كانت لنا ضيعة وأشغال، وكان الناسُ لم يكونوا يكذبون يومئذ فيحدّث الشاهدُ الغائبَ»[4].

- البخاري: الصحيح 3/ 151 - 152 كتاب الجنائز/ باب قول النبي ﷺ يعذّب الميت ببعض بكاء أهله عليه إذا كان النوح من سننه.
- مسلم: الصحيح 638/2 - 644 كتاب الجنائز/ باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه.
- مالك بن أنس: الموطأ 1/ 234، كتاب الجنائز/ باب النهي عن البكاء على الميت، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي/ بيروت – 1985م.

(1) راجع:

- عبدالفتاح أبا غدة، لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، ص33، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط1، 1984م.

(2) راجع: محمد بن حبّان بن أحمد البُستي، الثقات 114/6، ترجمة برد مولى سعيد بن المسيب القرشي، طبع الهند، نشر دار الفكر/ بيروت ط1 - 1973م. ومشاهير علماء الأمصار، ص 54، عني بتصحيحه المستشرق فلايشهر، دار الكتب العلمية/ بيروت، د.ت

(3) راجع: حمد بن محمد الخطابي، معالم السنن وهو شرح سنن أبي داود، 135/1، منشورات المكتبة العلمية/ بيروت، ط2، 1981م.

(4) أخرجه:

– الحسن بن عبدالرحمن خلاد الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الرواي والواعي، ص 235، تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط3، 1984م.

وقال أنسُ بنُ مالكٍ ﷺ أيضاً: «ليس كل ما نحدثكم عن رسولِ الله ﷺ سمعناه منه، ولكن حدثنا أصحابنا، ونحن قومٌ لا يكذب بعضنا بعضاً»[1].

هذا بالنسبة للكذب الذي هو أحد فروع اختلال العدالة، والصحابة كلهم عدول بإجماع علماء النقل[2]، فهم منزّهون منه.

أما بالنسبة للضبط فإن الصحابة فيه متفاوتون كما أسلفت[3]، بل إنَّ غيرَ الصحابي قد يكون أحفظ من الصحابي أحياناً، فقد نقل الحافظ ابنُ حجرٍ عن أنس بن مالك (ت92) قال: «سلوا الحسن – وهو تابعيٌّ مشهورٌ – فإنه حفظ ونسينا»[4].

ونقل الذهبيُّ أيضاً عن عبدالله بنِ عمرَ أنه مرّ بالشعبيّ (ت100) أحد كبار التابعين – وهو يحدث بالمغازي، فقال: شهدتُ القومَ، ولهذا أحفظ لها، وأعلم بها مني»[5].

وأما عن أسباب وقوع الوهم في رواية الصحابي عن رسولِ الله ﷺ، فقد لخصها صلاح الدين الإدلبي في كتابه «منهج نقد المتن عند المحدثين»، ويمكن إجمالها فيما يلي:

1- أن يحدّث بما سمعه من النبيّ ﷺ ولا يدري أنه منسوخ.

2- أن يقع له انقلاب بين شيئين أو لفظين، فيجعل كلَّ واحدٍ منهما مكان الآخر، وهذا هو «المقلوب».

- الخطيب: الكفاية ص235، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 117/1، تحقيق د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ط1 – 1983م.

(1) الخطيب: الكفاية، ص386.

(2) راجع: يوسف بن عبدالله بن عبد البر، الاستيعاب في أسماء الأصحاب 8/1، مطبوع بهامش كتاب الإصابة في معرفة الصحابة لابن حجر، نشر دار الكتاب العربي/ بيروت، د.ت.

- الخطيب: الكفاية، ص 49، ابن الصلاح: المقدمة، ص290، الصنعاني: توضيح الأفكار 463/2 – 464.

(3) ص28.

(4) احمد بن علي بن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب 246/2، طبع دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن/ الهند ط1 – 1904م.

(5) شمس الدين محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تذكرة الحفاظ 82/1، تحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، طبع الهند، صوّرته في بيروت دار الكتب العلمية، د.ت.

3- أن يقول مع رواية الحديث قولاً من عند نفسه، متصلاً بنص الحديث، فيظنه السامعون أنه مرفوع، وهذا هو «المدرج».

4- أن يروي الحديث في مورد يجعله يتحمل من المعنى أكثر مما يحتمل .

5- أن لا يضبط لفظ الحديث بحيث يختلف المعنى.

6- أن يروي على غير وجهه لغفلته عن سبب الورود.

7- أن يقع له غلط فيروي واهماً عن النبي ﷺ ما لم يسمعه منه[1].

ولكن بعض ما ذكره الإدلبي لا يعدّ وهماً من الصحابيِّ في ذات الرواية كما في السبب الأول، إذ أدّى الصحابيُّ الروايةَ كما هي ولم يخطئ فيها، أما كونها منسوخة فهذا أمرٌ آخرُ خارجٌ نطاق البحث.

وكذلك الأمر بالنسبة للسبب الثالث، فإنَّ الصحابيَّ أيضاً أدّى الرواية بتمامها، وأعقبها بتعليقٍ من عنده، وهو يعلم يقيناً أنه ليس من ذات الرواية كيف وهو صاحب هذه الزيادة، وكون السامعين ظنوا أن تعقيبه هو جزء من الرواية فهذا وهمٌ منهم لا منه.

وأما السبب الرابع الذي ذكره فهو لا يتعلق بوهم الصحابة في الرواية، وإنما بفهمه لمعناها، وفرقٌ بين الاثنين.

والوهم وإن كان موجوداً في عصر الصحابة، إلا أنه يسيرٌ، ووقوعُه في رواياتهم تكاد تعدّه عدّاً، وهو مستدرك ومقوَّم من الصحابة ذاتهم، كما أنه لا يُنقِص من قدرهم، ولا يحطُّ من شأنهم، لندرته مقارنة بعدد ما رووا.

وتعود قلة الوهم عندهم إلى عدة مناهج وأساليب اتخذوها للاحتراز منه، ولأجل التثبت في النقل، ويمكن إجمالها وإيجازها في الأمور الرئيسة الآتية:

أولاً: الإقلال من الرواية عن رسول الله ﷺ:

(1) الإدلبي: منهج نقد المتن، ص106.

لأن الإكثار من التحديث في نظرهم مظنة الوقوع في الوهم، فلئلا تزلّ بالمكثرين أقدامهم فيسقطوا في هوّة الخطأ والنسيان، فيكذبوا على رسولِ الله ﷺ من حيث لا يشعرون، أقلّوا الرواية عن النبيّ ﷺ، فأخرج البخاريُّ وغيرُه من حديث عبدِالله بن الزبير قال: قلت للزبير: إني لا أسمعك تحدِّث عن رسولِ الله ﷺ كما يحدّث فلانٌ أو فلانٌ، قال: أما إني لم أفارقه ولكن سمعته يقول: «من كذب عليّ فليتبوأ مقعده من النار»[1].

وأخرج البخاريُّ أيضاً بعده مباشرة عن أنسٍ ﷺ قال: «إنه ليمنعني أن أُحدّثكم حديثاً كثيراً، أن النبيَّ ﷺ قال: «من تعمّد عليّ كذباً فليتبوأ مقعده من النار»[2].

ومن ينظر في كتب المسانيد التي تُرتّب الأحاديث حسب رواتها من الصحابة، يدهشه قلةُ روايات بعضِ مشاهيرهم، وتفسير ذلك تقدّم وفاةِ بعضِهم، وانشغالهم بالجهاد عن الرواية، كما أنَّ الصحابةَ في عصرهم متوافرون فلم يضطر الناس لحديثهم، كما هو الحال فيمن تأخرت وفاته منهم. ويعطينا ابنُ قتيبة (ت276) أيضاً تفسيراً آخر لقلة رواياتهم هو منهجيتهم الخاصة في الإقلال من الرواية، فقال: «وكان كثير من جِلّة الصحابة وأهل الخاصة برسولِ الله ﷺ كأبي بكر، والزبير، وأبي عبيدة، والعباس بن عبدالمطلب يُقلّون الرواية عنه، بل كان بعضهم لا يكاد يروي شيئاً، كسعيد بن زيد بن عمرو بن نُفيل، وهو أحد العشرةِ المشهود لهم بالجنة»[3].

---

(1) البخاري: الصحيح 200/1، برقم 107، كتاب العلم/ باب إثم من كذب على النبي ﷺ.

- أبو داود: السنن 319/3 برقم 3651 كتاب العلم/ باب في التشديد في الكذب على رسول الله ﷺ.
- أحمد بن شعيب النسائي: السنن الكبرى 457/3، برقم 5912 تحقيق د. عبدالغفار البنداري وسيّد كسروي، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط1، 1991م.
- ابن ماجه: السنن 14/1 برقم 36، المقدمة، باب التوقي في الحديث عن رسول الله ﷺ.
- أحمد بن حنبل الشيباني، المسند 165/1، المكتب الإسلامي، بيروت ، ط5، 1985م.

(2) البخاري: الصحيح 201/1 برقم 108 الكتاب والباب السابقان نفساهما.

(3) عبدالله بن مسلم بن قتيبة، تأويل مختلف الحديث، ص30، دار الكتاب العربي/ بيروت، د.ت.

وكان عمرُ بنُ الخطاب من وجَلِه أن يخطئ الصحابة على رسولِ الله ﷺ يأمرهم أن يُقلّوا الرواية عن نبيهم، ولئلا يتشاغل الناس بالأحاديث عن حفظ القرآن(1).

ثانياً: التثبت في النقل والرواية عن رسولِ الله ﷺ:

سنّ كبار الصحابة ﷺ التثبت والتحرّي في النقل عن رسولِ الله ﷺ لئلا يتجرأ الناس في الرواية دون مراعاة للضبط والدقة فيها، فهذا أبو بكر الصديق ﷺ، يقول عنه الذهبي: «كان أولَ من احتاط في قَبول الأخبار»(2)، وذكر قصته مع الجدة التي جاءت تلتمس أن تورَّث، الدالة على احتياطه وتحريه(3).

(1) راجع :

- محمد بن سعد، الطبقات الكبرى 7/6، دار صادر، بيروت، 1985م.
- أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، 259/1، تحقيق وصي الله عباس، المكتب الإسلامي/ بيروت، ط1، 1988م.
- ابن ماجة: السنن 12/1 برقم 28، المقدمة/ باب التوقي في الحديث عن رسول الله ﷺ.
- الرامهرمزي: المحدث الفاصل، ص553.
- يوسف بن عبدالبر، جامع بيان العلم وفضله، 120/1، دار الكتب العلمية/ بيروت ، د.ت.

(2) الذهبي: التذكرة 2/1.

(3) وتفصيل القصة أن الجدة جاءت إلى أبي بكر تلتمس أن تُورث فقال: ما أجد لك في كتاب الله شيئاً، ثم سأل الناس، فقام المغيرة فقال: حضرت رسول الله ﷺ يعطيها السدس، فقال له: هل معك أحد، فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك، فأنفذه لها أبو بكر ﷺ".

وروى هذه القصة أيضاً:

- مالك: الموطأ 2/ 513، برقم كتاب الفرائض/ باب ميراث الجدة.
- محمد بن عيسى الترمذي: الجامع 4/ 419 – 420، برقم 2101، كتاب الفرائض/ باب ما جاء في ميراث الجدة، تحقيق أحمد شاكر، دار إحياء التراث العربي/ بيروت، د. ت، وقال في إثره: "حديث حسن صحيح".
- الحاكم: المعرفة، ص15.

وكذلك عمرُ بنُ الخطاب فقد وصفه الذهبيُّ أيضاً بأنه «هو الذي سنّ للمحدّثين التثبت في النقل»[1]. ونقل قصته مع أبي موسى الأشعري عندما طلب منه عمرُ شاهداً كشرطٍ لقبول حديثه في الاستئذان ثلاثاً[2].

وكان البراءُ بنُ عازبٍ ﵁ يقول: «ما كلُّ حديثٍ سمعناه من رسولِ الله ﷺ، كان يحدّثنا أصحابنا، وكنا مشتغلين في رعاية الإبل»، وأصحابُ رسولِ الله ﷺ كانوا يطلبون ما يفوتهم سماعه من رسولِ الله ﷺ فيسمعونه من أقرانهم، وممّن هو أحفظ منهم، وكانوا يشدّدون على من يسمعون منه»[3].

كما وصف الذهبيُّ عليَّ بنَ أبي طالب ﵁ بقوله: «كان إماماً عالماً متحرياً في الأخذ بحيث أنه يستحلف من يحدِّثه بالحديث»[4].

والأمثلةُ والشواهدُ في تثبّت الصحابة ﵃ في الروايةِ كثيرةٌ يضيقُ المقامُ بحصرها، وكلها تدلُّ على حرصهم البالغ في المحافظة على الحديث النبويِّ أن يبقى نقياً دون زيادةٍ أو نقصٍ أو تحريفٍ.

ثالثاً: نقد الراوي والمروي:

من المعلوم أنَّ الصحابة ﵃ كلهم عدولٌ، ولكن بعضَهم أعدلُ من بعضٍ وأثبت[1]، وهذا ما دفع كبار نقادهم إلى التحفظ على بعض مَن يروي حديث رسولِ الله ﷺ ولو كان

---

(1) الذهبي: التذكرة 6/1.

(2) وتفصيل القصة كما رواها أبو سعيد ﵁، أن أبا موسى سلّم على عمر من وراء الباب ثلاث مرات، فلم يؤذن له فرجع، فأرسل عمر في إثره، فقال: لم رجعت، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إذا سلّم أحدكم ثلاثاً فلم يُجب فليرجع، قال: لتأتيني على ذلك ببينة أو لأفعلن بك، فجاءنا أبو موسى منتقعاً لونه ونحن جلوس، فقلنا: ما شأنك فأخبرَنا وقال: فهل سمع أحد منكم؟ فقلنا: نعم، كلنا سمعه، فأرسلوا معه رجلاً، حتى أتى عمر فأخبره.

وروى هذه القصة أيضاً: البخاري: الصحيح 26/11 – 27 برقم 6245، كتاب الاستئذان/ باب التسليم والاستئذان ثلاثاً. مسلم: الصحيح 1694/3، برقم 2153 كتاب الأدب/ باب الاستئذان، مالك: الموطأ 963/2 – 964، كتاب الاستئذان/ باب الاستئذان.

(3) الحاكم: المعرفة، ص14.

(4) الذهبي: التذكرة 10/1.

من الصحابة أنفسهم، فكان عليٌّ بنُ أبي طالب يقول: «وكان إذا حدثني به – أي رسول الله ﷺ – غيره استحلفته، فإذا حلف صدقته، وحدثني أبو بكر، وصدق أبو بكر»[2].

فرأينا كيف يفرّق عليٌّ بين أبي بكرٍ وغيرِه، فيعتمد أبا بكرٍ وأمثاله ويصدّقهم، وأمّا غيرهم فيستحلفهم، وقال الحاكم بعد إشارته إلى منهج عليٍّ هذا: «وكذلك جماعة من الصحابة والتابعين وأتباع التابعين، ثم عن أئمة المسلمين كانوا يبحثون وينقّرون عن الحديث إلى أن يصحَّ لهم»[3].

وذكر الحاكمُ نفسُه في موضعٍ آخر، وهو يعدِّدُ طبقات أهلِ الجرح والتعديل أبا بكر، وعمر، وعليّاً، وزيد بن ثابت ﷺ من أهل الطبقة الأولى، ووصفهم بأنهم: «قد جرّحوا وعدلوا، وبحثوا عن صحة الروايات وسقمها»[4].

وعدّ ابنُ عديٍّ (ت365) في كتابه «الكامل» جمعاً من الصحابة في معرض ذكره للمتكلمين في الرجال ذكر منهم: عمر وعليّ، وابن عباس، وعبدالله بن سلام، وعبادة بن الصامت، وأنس بن مالك، وعائشة ﷺ أجمعين[5].

وهكذا رأينا كيف حرص الصحابةُ ﷺ على نقل السنة سليمةً معافاة من غير خللٍ أو خطأ من خلال فحصهم وتمحيصهم لنقلها.

أما بالنسبة لمتون السنّة نفسها، فإنَّ الصحابة عنوا بها أيضاً أشدّ الاعتناء، فكانوا يعرضون ما يريبهم منها من لفظ أو رواية على ما علموا من قواعد شرعية مقررة، أو نصوص قاطعة من الكتاب أو السنة المشهورة، فإذا خالفت رواية أو لفظ ذلك طرحوها جانباً، وحكموا على راويها بالوهم، ولمعرفة نماذج من ذلك يكفي أحدنا مطالعة كتاب الزركشي

---

(1) الذهبي: سير أعلام النبلاء، 72/1، تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1 - 1981م .

(2) الذهبي: التذكرة 10/1.

(3) الحاكم: المعرفة، ص15.

(4) الحاكم: المعرفة، ص52.

(5) عبدالله بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، 61/1 - 63، دار الفكر/ بيروت، ط2، 1985م.

«الإجابة فيما استدركته عائشة على الصحابة» ليرى كثيراً من الروايات التي انتقدتها عائشة ﵂ بناء على نقد متونها[1].

(1) ويُراجع أيضاً في معرفة نقد المتن عند الصحابة:

- صلاح الدين الإدلبي: منهج نقد المتن، ص105 - 144.
- همام عبدالرحيم سعيد، الفكر المنهجي عند المحدثين، ص53 - 56، ضمن سلسلة كتاب الأمة التي تصدرها رئاسة المحاكم الشرعية بدولة قطر، ط1 - 1987م.

المبحث الثاني

الوهم بعد عصر الصحابة

إذا كان البحث عن الضبط هو المطلوب في عصر الصحابة ﷺ للوثوق بعدالتهم، فإنّ هذا الأمر لم يكن كافياً في عصر التابعين فما بعد، وذلك لفشوّ الكذب بسبب كثرة الفتن والأهواء في ذلك الوقت، فأصبح نقّاد التابعين ومن بعدهم يبحثون في عدالة الرواة كما يبحثون في ضبطهم.

وقد سلك هؤلاء النقاد نهج أسلافهم من الصحابة في التوقي والتشديد في قبول الحديث، صيانة له من أن يدخله ما ليس منه، قال ابن حبّان (ت354): «ثم أخذ مسلكهم ــأي الصحابة – واستنَّ بسنتهم، واهتدى بهديهم، فيما استنّوا من التيقظ في الروايات جماعة من أهل المدينة من سادات التابعين»[1]، وذكر جمعاً منهم.

وهذا المسلك في التشدد عند جيل التابعين كان ضرورة ملحة، بسبب النشاط الذي طرأ على الرحلة في طلب الحديث، إذ استتبع ذلك كثرة رواته، وتفرّقهم في الأمصار الإسلامية، كما إنّ ظهور الفرق العقدية والسياسية قد أشعل نيران الفتنة بينها وبين أهل السنة.

كل ذلك أدى إلى نشوء جو مناسب لظهور الأوهام في الحديث النبوي، سواء كانت عن قصد أو غير قصد، لأنّ علم الحديث بالذات دون غيره من علوم الشريعة دخل ميدان روايته من هبّ ودبَّ، فاستغله البعض نصرة لمذهبه افتراء وتحريفاً، ورواه البعض ممّن ليس له بأهل، فلم يُتقن روايته وألفاظه؛ لأن تحمّل الحديث وأدائه يمكن أن يصدر عن أيٍّ كان، دون اشتراط للتخصص فيه.

من هنا كانت مهمة جيل التابعين فما بعد مهمة صعبة شاقة، فاضطروا للتفتيش والسؤال عن الروايات ورواتها؛ لأن أوهامهم كثرت لكثرة ما رُوي، ولأن التثبت عندهم أيضاً قلَّ عمّا كان عليه الأمر عند الصحابة ﷺ.

---

(1) ابن حبان: المجروحين 28/1، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي/ حلب ط1، 1975م.

وأول من اشتهر بنقد الرجال وميّز الثقات من غيرهم في ذلك العصر هو التابعي الجليل محمّد بن سيرين (ت110)[1]، فكان رحمه الله يقول: «إنّ هذا الحديث دين، فانظروا عمّن تأخذونه»[2]، وقال أيضاً: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سمّوا لنا رجالكم، فيُنظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ عنهم»[3].

وهذه الأولية لابن سيرين في نقد الرجال ليست من باب توثيق أوليته المطلقة في هذا المجال، بل ربما باعتبار توسعه في الكلام عليهم[4]، وإلا فقد وُجد نُقّادٌ آخرون من التابعين، سبقوا وشاركوا ابنَ سيرين في ذلك، أذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: سعيد بن جُبير (ت95)، وإبراهيم النخعي (ت96)، وعامراً الشعبي (ت103)، والحسن البصري (ت110) وغيرهم[5].

وما يهمنا هنا بغض النظر عن أسبقية مَنْ تكلم في الرجال، أن أوهاماً للرواة وقعت، استدعت أن يتكلم في أصحابها هؤلاء النقاد.

---

(1) . راجع:

- عبدالرحمن بن أحمد بن رجب، شرح علل الترمذي 1/ 359، تحقيق د. همام سعيد، مكتبة المنار، الأردن – ط1، 1987م، وابن سيرين هو: محمّد بن سيرين الأنصاري مولاهم أبو بكر بن أبي عمرة البصري، إمام التابعين في وقته ومن كبار ثقاتهم، عُرف بالعلم والعبادة والورع، وتعبير الرؤيا، توفي سنة 110هـ راجع:
- ابن حبان: مشاهير علماء الأمصار، ص88.
- الذهبي: الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب السنة، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط1، 1983م.
- ابن حجر: التهذيب 214/9 – 217

(2) مسلم، مقدمة الصحيح 14/1.

- الخطيب: الكفاية ص122 .

(3) مسلم، مقدمة الصحيح 15/1.

(4) راجع: الأعظمي: منهج النقد، ص13.

(5) راجع: الترمذي، العلل الصغير بآخر الجامع 738/5 – 739.

- ابن حبان: المجروحين 28/1، ابن رجب: شرح العلل 355/1.

ومما ساعد على وقوع هذه الأوهام أيضاً في ذلك العصر عاملان رئيسان(1):

الأول: قلة التدوين، إذ لم يكن الرواة يعتمدون على الكتابة، بل كان هناك من يعتمد منهم على الذاكرة، ولا يخفى ما في ذلك من مظنة وقوع الخطأ في رواياتهم.

الثاني: رواية الحديث بالمعنى، ومما لا شك فيه أن رواية الحديث باللفظ أبعد عن الوقوع في الوهم، وقد كان لهذا المذهب أنصار من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، ولكن رأي جمهور أهل الحديث على جواز رواية الحديث بالمعنى، ولكن بشروط وضعوها فصّلتها كتب مصطلح الحديث(2).

وبعد جيل التابعين ازدادت دائرة الرواية اتساعاً، وكثر طلاّب الحديث، ودخلت أمصار كثيرة في الإسلام فاضطر أهلها للرحلة إلى مراكز العلم وحواضره، كما إن كثيراً من المحدثين اتخذوا من هذه الأمصار موطناً لهم، فإمّا أن يكون لهم التأثير الإيجابي فيُكتب لهم القبول، وإما أن يجدوا من أهلها الصدود لخلاف المذهب العقدي أو السياسي فيحرمون من علمهم وجهودهم في حفظ السنة ونشرها.

وهذا التباعد بين مراكز رواية الحديث وطلاّبه كان له تأثيره من حيث الاختلاف والتنوع في السماع والأداء للحديث، أو اختصاص كل مصر بخصوصيات منهجية فيه، أو ازدياد الطلب على الرواية في مصر دون آخر. كل ذلك وغيره أدّى إلى كثرة الأسانيد وتشعّبها، وكثرة رواة الحديث وتفاوتهم في الضبط، مما أوجد مشكلات كثيرة في الرواية والرواة.

---

(1) راجع: الإدلبي: منهج نقد المتن، ص76 – 77.

(2) راجع:

- الخطيب: الكفاية، ص171 – 173 و203 – 211.
- القاضي عياض بن موسى اليحصبي، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ص174 – 182، تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث/ القاهرة، المكتبة العتيقة/ تونس ط2، 1977م.
- ابن الصلاح: المقدمة ص213 – 214، النووي: الإرشاد ص145.
- السخاوي: فتح المغيث 242/2 – 250.

ولم تعد هذه المشكلات تختص بالضعفاء وأصحاب الأهواء من الرواة، بل أصحبت تعتري ثقاتهم وكبارهم، مما اضطر نقاد الحديث إلى التفتيش والبحث في رواياتهم أيضاً، إلى جانب روايات الضعفاء.

ومن هنا نشأ علم جديد، له أُسسه وقواعده ورجاله هو علم علل الحديث، الذي يُعنى بتتبع الثقات وبيان الوهم الواقع في رواياتهم.

ولأن الناس عادة يتلقون أحاديث هؤلاء الثقات بالقبول والتسليم ظهرت من خلال ذلك جلالة المشتغل بهذا العمل؛ لأنه يتعامل مع نسبة خطأ ضئيلة جداً مقارنة بمئات الأسانيد، بل الآلاف أحياناً التي يرويها الراوي الثقة.

إذن فالعلل الواقعة في ثنايا أحاديث الثقات بوجهٍ عام وهمٌ، ولكنه وهمٌ خاص بالثقات دون غيرهم.

وأوّل من عُرِفَ عنه الاشتغال بتتبع دقائق هذا العلم والبحث فيه هو الإمام العَلم شعبة بن الحجاج (ت160) الذي قال عنه ابن رجب: «هو أول من وسّع الكلام في الجرح والتعديل، واتصال الأسانيد وانقطاعها، ونقّب عن دقائق علم العلل؛ وأئمة هذا الشأن بعده تبع له في هذا العلم»[1].

وقال فيه السمعاني (ت562): «هو أول من فتّش بالعراق عن أمر المحدّثين»[2]، وهذه العبارة تكفي لأن نعرف من هو شعبة، وفي كتب العلل والرجال يتردد اسمه في كل صفحة، وجميع النقاد بعده يتسابقون في نقل عباراته، والبحث عن نظراته في الرجال والعلل، وخلاصة القول في شأن هذا الرجل أنَّ الحديثَ أصبح صناعةً وفناً على يديه[3].

(1) ابن رجب: شرح العلل 448/1.

(2) عبدالكريم بن محمد بن منصور أبو سعد السمعاني، الأنساب 153/4، تحقيق عبدالله عمر البارودي، دار الجنان/ بيروت ط1، 1988م.

(3) راجع:

- همام سعيد: العلل في الحديث ص28.
- عبدالملك بكر قاضي: شعبة بن الحجاج أمير المؤمنين في الحديث، دار الزهراء/ القاهرة – 1981م.

ولا أريد الاسترسال في ذكر مناقب شعبة وغيره من النقّاد بهذا الشأن، لأنني أفردت فصلاً خاصاً سيأتي لاحقاً، تحدثت فيه عن أبرز المشتغلين بهذا العلم، ومصنفاتهم فيه، رتَّبت الكلام فيهم حسب تسلسلهم التاريخي، الذي يعطي تصوّراً عن الحركة العلمية وتطورها التاريخي في هذا الميدان المهم من ميادين علوم الحديث[1].

ومما يجدر التنبيه إليه في ختام هذا الفصل أنَّ الوهمَ بعد انتشار الكتابة والتصنيف في الحديث بدءاً من منتصف القرن الثاني فما بعد، لم يعد خطأ الذاكرة ونسيانها الناتج عن سوء الحفظ فحسب، بل دخل الوهم إلى المصنفات المدونة أيضاً، وذلك إما من خلال التصحيف والتحريف في النقل، أو سبق النظر إلى شيء وإرادة غيره، أو دخول شيء إلى هذه المصنفات مما ليس منها، ويؤخذ خطأ على أنه منها، وهو ما يسمى عند المحدّثين بالتلقين[2]، إلى غير ذلك من مشكلات الكتابة والصحف والمصنفات التي لم تفت علماء العلل من حيث الفحص والتفتيش والمقارنة، بحيث جعلوا لكلٍّ قواعده ومقاييسه وضوابطه التي لا تُخرم إلا عند الجهّال بهذا الفن.

(1) راجع ص 79 من هذا البحث .

(2) سيأتي الكلام عليه في هذا البحث ص189.

الفصل الثالث

موضوع علم العلل والفرق بينه وبين الجرح والتعديل

المبحث الأول

موضوع علم العلل

تتجه أنظار نقاد الحديث من أهل العلل إلى الأسانيد الجامعة لشروط الصحة في الظاهر، وذلك لأن تعريف الحديث المعلل كما مرّ معنا هو «خبرٌ ظاهرُه السلامة اطّلع فيه بعد التفتيش على علةٍ قادحة»[1].

فالخبر إذن صحيح من حيث الظاهر ورواته كلهم ثقات، قال ابنُ الصلاح: «ويتطرق ذلك – أي التعليل – إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر»[2].

فالعلّة إذن يُفتّش عنها في تضاعيف أحاديث الثقات من الرواة، يُنقّر عنها ويستخرجها الغوّاصون من أهل العلل، وقلّما يلتفتون إلى أحاديث الضعفاء من الرواة لأنّ أمرهم بيّن، والخطب فيهم يسير، قال الحاكم: «إن حديث المجروح ساقطٌ واه، وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات»[3].

ولا يذهبنّ الوهل بأحد فيظن أنَّ الثقة لا يُخطئ، ولذا فلا داعي للبحث في رواياته ومحاكمتها، فالحق أن النجاة من الوهم عسيرة، وتتطلب من المحدِّث تيقظاً مستمراً ومعاناة دائمة، يقول سفيان الثوري (ت161): «ليس يكاد يُفلت من الغلط أحد»[4]، ويقول ابنُ معين (ت223) أيضاً: «من لم يُخطئ فهو كذاب»[5]، وأمّا عبدالله بن المبارك (ت181) فقال: «ومن يسلم من الوهم»[6]، وصنّف عليُّ بنُ المديني (ت234) أحدُ رجال علم

(1) ص25.

(2) ابن الصلاح: المقدمة، ص90.

(3) الحاكم: المعرفة ، ص112 – 113.

(4) المزي: تهذيب الكمال 1/ 161.

(5) ابن رجب: شرح علل الترمذي 436/1.

(6) المرجع السابق الجزء والصفحة نفساهما.

العلل المبرزين عللَ حديثِ شيخه سفيان بن عُيينة (ت198) في ثلاثة عشر جزءاً[1]، وابن عيينة هذا وصفه الإمامُ الذهبي بـ «الإمام الكبير، حافظ العصر، شيخ الإسلام...... لقي الكبار وحمل عنهم علماً جمّاً، وأتقن وجوّد وجمع وصنّف..» [2].

وهكذا نرى أنه بالرغم من هذا المستوى العلمي الرفيع الذي تبوأه، ومكانته من الثقة والضبط، فقد وقع في رواياته الكثير مما ينبغي التنبيه عليه، من اختلاف اللفظ والرواية أو وهم واضحٌ، ولم تشفع له شهرته ومكانته من أن تُعدّ أخطاؤه وتودع في مصنّف.

وهذا شعبة بنُ الحجّاج (ت160) سيد المحدّثين في العراق، ومن علّم الناس التفتيش عن عدالة الرواة وضبطهم وعلل أحاديثهم، وبالرغم من الإجماع على إمامته وتوثيقه[3]، إلا أن ذلك لم يمنع من عدّ أخطائه، وخصوصاً في أسماء الرجال، يقول الإمام أحمد (ت241): «وما أكثر ما يخطئ شعبة في أسماء الرجال»[4].

---

(1) المرجع السابق أيضاً 1/ 486.

(2) الذهبي: السير 400/8 – 401.

وراجع ترجمته وثناء العلماء عليه:

- ابن سعد: الطبقات 497/5.
- الخطيب: تاريخ بغداد 174/9 - 184، دار الكتاب العربي/ بيروت، د.ت.
- الذهبي: تذكرة الحفاظ 262/1.

(3) راجع:

- ابن سعد: الطبقات 280/7 - 281.
- عبدالرحمن بن أبي حاتم، الجرح والتعديل 369/4، طبع الهند/ ط1 - 1952م، تصوير دار الفكر/ بيروت.
- ابن حبان: المشاهير، ص177.
- الخطيب: تاريخ بغداد 255/9 - 266.
- الذهبي: السير 202/7 - 229.

(4) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 370/4.

فجلالة هؤلاء العلماء تجعل غير المتخصص يتهيّب من مجرد التفكير في نقد رواياتهم، أما عالم العلل فلا يرضى بالحكم العام على الرواي بالتوثيق وشهرته وإمامته، بل يختبر رواياته ويتفحصها ويقارنها بروايات غيره من الثقات، ويخرج بنتائجه التفصيلية الدقيقة في تحديد موطن الخطأ المعدودة في آلاف الروايات والأسانيد التي رواها هذا الراوي؛ وذلك لأنّ الثقة كبشر لا يسلم من الخطأ، فقد ينسى، أو يقلب حديثاً، أو يختصره، أو يتوهم سماع ما لم يسمع، أو يدخل له حديث في حديث وهكذا، كل هذا مع ملازمة صفة الثقة له.

ونخلص إلى أنّ علم العلل هو علم متابعة الثقات ورواياتهم، ولا يقنع بالحكم العام عليهم، بل يُلاحقهم في حلّهم وترحالهم، وبنقد رواياتهم رواية رواية حتى تُعرف موافقات هذه الرواية ومخالفاتها[1].

وتكمن خطورة العلة في كونها بين ثنايا أحاديث الثقات، الذين يتلقى الناس حديثهم عادة بالقبول والتسليم، قال الحافظ ابنُ حجرٍ: «والثقة إذا حدّث بالخطأ فحُمل عنه وهو لا يشعر أنه أخطأ، يُعمل به على الدوام للوثوق بنقله، فيكون سبباً للعمل بما لم يقله الشرع»[2].

ومن هنا تأتي فائدة الاشتغال بهذا العلم، وصعوبة مسالكه، وجلالة المشتغل به ومدى معاناته، ولذا نجد الذين يتقنونه قليل في كل عصر، ولنا أن نتصوّر كثرة المحدّثين في بلد كالكوفة مثلاً، التي روى الرامهُرمزي (ت360) في كتابه «المحدِّث الفاصل» بسنده عن أنس بن سيرين (ت118) قال: «أتيت الكوفة فرأيت فيها أربعة آلاف يطلبون الحديث، وأربعمئةٍ قد فقُهوا»[3]، فهذا العددُ الكبير من الرواة في هذا البلد لا يُعدّ من أركان الحديث

(1) راجع:

- د. همام سعيد، الفكر المنهجي عند المحدثين، ص100 - 101، والعلل في ا الحديث له، ص23 - 25.

(2) ابن حجر: فتح الباري شرح صحيح البخاري 202/1، تحقيق عبدالعزيز بن باز، الطبعة السلفية - دار الفكر/ بيروت.

(3) الرامهرمزي: المحدث الفاصل، ص560.

في العالم الإسلامي في ذلك الوقت، لا نجد فيه من المشتغلين بنقد الروايات إلا النزر اليسير جداً، الذي يُعدّون على أصابع اليد.

يؤيد ذلك ما قاله شعيب بن حرب البغدادي نزيل مكة (ت197): «كنا نطلب الحديث أربعة آلاف، فما أنجب منّا إلا أربعة»[1].

(1) الخطيب: الجامع 113/1.

المبحث الثاني

الفرق بين علم العلل والجرح والتعديل

لا بد من الإشارة إلى أنَّ الجرح والتعديل عند المحدثين هو العلم القائم على وصف النقاد المتقنين للراوي بما يردّ روايته لعلة قادحة فيه، وهو ما اصطُلح عليه بالجرح، أو وصفه بما يقتضي قبول روايته، وهو ما اصطلح عليه بالتعديل[1].

وهذا العلم ميسور يُرجع إليه من خلال كتب تراجم الرواة، وهي كثيرة في المتناول، تفنّن علماؤنا في تصنيفها وترتيبها، ونظراً لسهولة هذا العلم ويسره، فهو لا يُعجز صغار الطلبة فيتقنونه في بداية طلبهم لعلم الحديث؛ لأنه علم جزئي يتناول تراجم الرواة واحداً واحداً، وما قيل في كل واحد منهم من الأقوال العامة تعديلاً أو تجريحاً دون تعمّق في تفصيلات شخصية الراوي العلمية من جميع جوانبها، فنجد الأحكام فيها بأن فلاناً: ثقة مثلاً، أو ضعيف، أو مجهول، أو صدوق....الخ.

وأما الأمر في علم العلل فنجده على خلاف ذلك، إذ هو علم يعسر على مبتدئي الطلب إتقانه، ولا يدخل ميدانه إلا جهابذة النقاد، وصيارفة هذا الفن، وذلك لما يتطلبه من فقه نقدي واسع، ومعرفة وإحاطة تامة بالرواة، فهو علم أعلى وأدق من الجرح والتعديل، وأولى بالاعتناء به، والرجوع إليه عند البحث في تصحيح الأحاديث أو إعلالها[2].

ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ علمَ العلل علمٌ ميدانه ثقات الرواة كما نعلم، وما يعتريهم من الخطأ والوهم، بينما الجرح والتعديل فهو علم يختص بالضعفاء أيضاً إلى جانب الثقات، وكتب الجرح والتعديل حافلة بتراجم الضعفاء والكذابين، حتى إن بعض المصنّفين أفرد تراجم هؤلاء في كتب خاصة[3].

---

(1) راجع: نور الدين العتر: منهج النقد في علوم الحديث، ص92، أبو لبابة حسين: الجرح والتعديل ص21 – 22، دار اللواء السعودية/ ط2، 1403هـ.

(2) راجع: أسعد تيّم، علم طبقات المحدثين، ص36، مكتبة الرشد، الرياض ط1، 1994م.

(3) منهم على سبيل المثال:

وما نجده من بيان لحال بعض الضعفاء عند أهل العلل إنما هو من ناحية علاقة الثقات بهم، وتأثيرهم في حديثهم؛ لأن هؤلاء الضعفاء إنما حُكم عليهم بالضعف كوصفٍ عام، وليست هذه الصفة ملازمةً لهم في كلّ روايةٍ من رواياتهم، بل قد يكونون ثقات في شيخ بعينه، أو بلد بعينها، أو موضوعٍ بعينه، كما هو الحال مثلاً بالنسبة لزياد بن عبدالله البكائي العامري الكوفي (ت183) فهو في نفسه ضعيفٌ، لكنه أثبت الناس في ابنِ إسحاق[1]، وينسحب هذا الأمر أيضاً بالنسبة لمدرسة حديثية بوجهٍ عام، كما هو الحال بالنسبة لمدرسة الحديث في الشام، فقد تأخرت مرتبتها عن غيرها من مدارس الحديث المشهورة (كمكة والمدينة والبصرة والكوفة) بينما نجدها قد تبوأت مرتبةً متقدمة في موضوع المغازي والسير أكثر من غيرها[2].

- محمد بن عمرو بن موسى العقيلي، الضعفاء الكبير، تحقيق د. عبدالمعطي قلعجي، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط1، 1984م، ابن عدي، الكامل في الضعفاء.
- أحمد بن شعيب النسائي، الضعفاء والمتروكين، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة/ بيروت، ط1، 1986م،
- علي بن عمر الدارقطني، الضعفاء والمتروكين، تحقيق صبحي البدري السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط1، 1984م.
- ابن حبان، المجروحين، ولمزيد من الاطلاع على كتب الضعفاء.
- راجع: د. أكرم ضياء العمري: بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص91 – 100، ط4، 1984م.

(1) راجع:

- ابن حجر: هدي الساري في مقدمة فتح الباري، ص403 – 404.

وراجع ترجمته:

- ابن سعد: الطبقات 396/6.
- الذهبي: ميزان الاعتدال في نقد الرجال 91/2، تحقيق علي محمود البجاوي، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

(2) راجع: – عبدالكريم أحمد الوريكات، بقية بن الوليد الحمصي حديثه وعلله، أطروحة ماجستير، ص21، مضروبة على الآلة الكاتبة، وملامح مدرسة الحديث في الشام، ص20، بحيث ضمن مجلة هدي الإسلام التي تصدرها وزارة الأوقاف الأردنية، العدد السابع، سنة 1992م.

ونخلص إلى أنَّ مهمة العلل تبدأ من حيث انتهى علم الجرح والتعديل، فإذا حَكم علمُ الجرح والتعديل على أحد الرواة بأنه ثقةٌ يبدأ علم العلل بمتابعة هذا الثقة ودراسة رواياته رواية رواية[1].

ونظراً للبون الواضح بين علمَيْ العلل والجرح والتعديل، يتبيّن لي خطأ منهج من يعتمد في التصحيح والتضعيف على أقوال أهل الجرح والتعديل المتضمنة للحكم العام على الراوي بالثقة أو الضعف فحسب[2]، وانسحاب هذا الحكم في جميع رواياته؛ وذلك لأن هذا الحكم العام هو مجرد تصنيف لمستوى الراوي العلمي، لا يريد منه النقاد الحكم عليه في كل رواية من رواياته على حدة.

وفي ظل المنهج السابق المشار إليه وغياب التتبع التفصيلي لأحوال الثقات، يقع الخلط والخطأ في الأحكام على مراتب الأحاديث، فيصحَّح الضعيف، ويُضَعَّف الصحيح، فعلى المتصدر للتصحيح والتضعيف الأخذ بالحسبان لعدة علاقات وأحوال للراوي، ينبغي عليه إتقانها واستيعابها بكل تفصيل، يزيّن ذلك حسن الفهم، ودقة الاستنتاج، ويمكن ذكر بعضها بإيجاز لما لها من أهمية في إعطاء صورة حية، ونموذج تطبيقي للترجمة المعللة:

- مرتبة الراوي الثقة بين غيره من الثقات.
- كيفية تحمله للحديث (سماع أو عرض....).
- رحلاته العلمية.
- البلاد التي رحل إليها.
- مدة إقامته في كل بلد.
- مُصنّفاته إن كان ممّن صنَّف، ومنهجه في التصنيف.
- كيفية تحديثه (من حفظه أو من كتاب، سماع أو عرض...).
- أخلاقه.

(1) راجع: همام سعيد، الفكر المنهجي عند المحدثين، ص100.

(2) انظر هذه الأحكام على سبيل المثال في كتاب تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر، واعتماد جُلّ المعاصرين من المشتغلين بالحديث تخريجاً وتحقيقاً عليها.

- مهنته.
- عبادته.
- مذهبه العقدي والسياسي.
- بيئته العلمية (سواء عائلته أو بلده).
- اصطلاحاته النقدية الخاصة به إن وجدت.
- عدد شيوخه.
- شيوخه الذين سمع منهم في أول طلبه.
- شيوخه الثقات والضعفاء والمجاهيل.
- كيفية روايته عنهم (سماعاً، تدليساً، إرسالاً...).
- الأمصار التي ينتمي إليها هؤلاء الشيوخ.
- مدة صحبته لكلِّ واحدٍ منهم.
- عدد ما له من الحديث عن كلِّ واحدٍ.
- عدد ما أخطأ عن كلِّ واحدٍ، أو دلّس، أو أرسل..).
- شيوخه الذين أتقن حديثهم وتخصص في الرواية عنهم.
- عدد تلاميذه.
- مراتب تلاميذه (ثقات، ضعفاء، مجاهيل...).
- عدد ما روى كلُّ واحدٍ منهم عنه.
- عدد ما أخطأ كل واحد أرسل أو دلَّس في الرواية عنه.
- طبقاتهم في الرواية عنه.

هذا عدا عن اسم الراوي ونسبه ولقبه وولادته ووفاته، وهي من الأمور البديهية في هذا المجال، وغير ذلك أيضاً من التفصيلات والأحوال الكثيرة التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة في تأثيرها على حديثه، والحكم عليه، وعلى الناقد أن يُتقن

ذلك كله ويستوعبه، ولا يهجم على الرواة والأحاديث توثيقاً وتضعيفاً دون علم أو دراية.

ولا أريد أن أدخل في تفصيلات كل أمر أو علاقة مما ذكرت؛ لأن الأمرَ سيطول جداً، ولكني سأقتصر على مثالين للأمر الأول وهو مستوى الراوي الثقة بين غيره من الثقات.

من المعلوم أن الثقات يتفاوتون، ففيهم مَنْ هو في أعلى درجات الثقة، وفيهم مَنْ هو في أوسطها، وفيهم مَنْ هو في أدناها، ومن المعلوم أيضاً أنه إذا اختلف ثقتان أحدهما أوثق من الآخر يُرجّح حديث الأوثق بلا خلاف، ولكن هذه القاعدة ليست مطردة، فقد يُحكم لمن هو أقل ثقة على الأوثق أحياناً، وأوضّح ذلك بمثالين:

الأول: رجّح ابن معين قولَ مستلم بن سعيد على شعبة بن الحجاج في خلافهما في حرفٍ من حديث، فقد نقل ابنُ معين عن حجّاج الأعور قوله: «قيل لشعبة بن الحجاج: إنَّ مستلم بن سعيد خالفك في حرف: إذا وضعت لمتلّك، وكان شعبة يقول: إذا وضعت لمثلك – حديث أبي الدرداء – ثم جاء ملكان أسودان أزرقان[1]، فقال شعبة: ما كنت أظن ذاك يحفظ حديثين، قال يحيى: والقول قول مستلم بن سعيد، وصحَّف شعبة»[2]، وشعبة بن الحجاج هو الإمام المعروف، وصفه الذهبي بأمير المؤمنين في الحديث[3]، وأما مستلم بن سعيد فهو

---

(1) أخرج الحديث من طريق مستلم بن سعيد: أبو بكر مُحَمّد بن الحسين الآجري في كتابه الشريعة ص366، تحقيق مُحَمّد حامد الفقي، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط1 – 1983م. ولفظه: "...كيف أنت إذا لم يكن لك من الأرض إلا موضع أربعة أذرع في ذراعين، جاء بك أهلك الذين كانوا يكرهون فراقك، وإخوانك الذين كانوا يتحدثون – أو يحزنون – بأمرك، فتلّوك في ذلك المتل – أي ألقوك بعنف في ذلك المصرع، ثم سدّوا عليك من اللبن، وأكثروا عليك من التراب، وخلّوا بينك وبين متلّك، فأتاك ملكان أزرقان أجعدان....".

(2) يحيى بن معين، التاريخ برواية عباس الدوري 559/2 برقم 4849، طبع جامعة الملك عبدالعزيز/ السعودية، ط1، 1979م.

(3) الذهبي: السير 202/7.

الواسطيّ الثقفيُّ، نقل ابنُ أبي حاتم عن أحمدَ قوله فيه: «شيخ ثقة من أهل واسط قليل الحديث»، ونقل أيضاً عن ابنِ معينٍ قوله فيه: «صويلح»[1] ولا يخفى ما بين الاثنين من تفاوت.

الثاني: أخرج النّسائي في سننه، قال: «أخبرنا إسماعيلُ بنُ مسعودٍ قال: حدثنا خالدٌ، عن أشعث، عن الحسن، عن سعد بن هشام، عن عائشةَ أنَّ رسولَ الله ﷺ نهى عن التبتّل»[2].

وقال: «أخبرنا إسحاقُ بنُ إبراهيمَ، قال: أنبأنا معاذُ بنُ هشامٍ، قال: حدثني أبي، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة بنِ جُندب، عن النبيِّ ﷺ أنه نهى عن التبتّل».

قال أبو عبدالرحمن (النّسائي): «قتادةُ أثبتُ وأحفظُ من أشعث، وحديثُ أشعث أشبه بالصواب، والله تعالى أعلم»[3].

فاختلف في رواية هذا الحديث كما نرى عن الحسنِ البصري كلٌّ من قتادة ابن دِعامة البصريّ (ت117)، وأشعث بن عبدالملك الحُمْراني البصري (ت142) وهما ثقتان، ولكن بالرجوع إلى ترجمتيهما نجد أنَّ قتادةَ بوجهٍ عام أثنى الأئمةُ على حفظه، فوصفه الذهبي بـ «حافظ العصر»[4]، وقال هو عن نفسِه: «ما سمعتُ

(1) عبدالرحمن بن أبي حاتم: الجرح والتعديل 439/8.

(2) أصل التبتل هو القطع، فكأن معنى الحديث أنه لا الانقطاع من النساء، فلا يتزوج، ولا يولد له.

راجع: - أبا عبيد القاسم بن سلام الهروي، غريب الحديث 19/4 - 20، تصوير دار الكتاب العربي/ بيروت عن الطبعة الهندية - 1976م.

(3) أحمد بن شعيب النسائي، السنن، كتاب النكاح، باب النهي عن التبتل، 59/6، دار إحياء التراث العربي/ بيروت، د.ت.

(4) الذهبي: السير 270/5 - 271.

شيئاً إلا وحفظته»[1]، وقال عنه شيخُه محمدُ بنُ سيرين (ت110): «قتادةُ أحفظُ الناسِ»[2]، وهو لثقته عدّه العلماء رأسَ طبقته[3].

وأما شعيب بن عبدالملك فإنه ثقةٌ فقيهٌ، ولكنه لا يرقى إلى درجة قتادة في الثقة والحفظ، أما عن الحسن فإنه كان متخصصاً في حديثه، ومن أثبت أصحابه فيه[4]، فلعله لهذا قدّمَ النسائيُّ روايته على رواية قتادة.

ولو أننا اعتمدنا أقوال أئمة الجرح والتعديل العامة في شعبةَ بنِ الحجاج وقتادةَ بنِ دعامة، لرجّحنا حديثَ شعبة في المثال الأول، وحديثَ قتادة في المثال الثاني، ولكن أهل العلل كان لهم رأي آخر، فرجّحوا رواية الأقل ثقة في المثالين، بالنظر لحيثيات خاصة في كلِّ روايةٍ على حدة، وهذا يبيّن مدى الفرق بين علمي العلل والجرح والتعديل.

---

(1) المرجع السابق 271/5.

(2) المرجع السابق 271/5.

(3) راجع:

- ابن حجر، تقريب التهذيب 132/2، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، دار المعرفة/ بيروت، ط2، 1975م.

(4) راجع:

- ابن عدي: الكامل: 359/1 - 361.

الفصل الرابع

أهمية علم العلل ومكانته بين علوم الحديث

المبحث الأول
أهمية علم العلل

يُعدُّ علم العلل من أهمِّ أنواع علوم الحديث وأشرفها على الإطلاق؛ ذلك لما له من وظيفة غاية في الدقة والأهمية، وهي الكشف عما يعتري الثقات من أوهام، قال الخطيب البغدادي: «معرفة العلل أجلُّ أنواع علم الحديث، وهو علمٌ برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل»[1]، بل جعله الحاكمُ علماً قائماً بذاته فقال: «هذا النوع منه معرفة علل الحديث، وهو علمٌ برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل»[2]، ويُعدُّ أيضاً من أغمض أنواع الحديث وأدقّها مسلكاً، ولا يقوم إلاّ من منحه الله تعالى فهماً غايصاً واطلاعاً حاوياً، وإدراكاً لمراتب الرواة، ومعرفةً ثاقبة[3].

ونظراً لوظيفته في الكشف عن الأوهام نجد ناقد العلل يفرح لظفره بعلّة حديثٍ عندَه أكثرَ من فرحه بأحاديث جديدة يضيفها إلى رصيده، قال عبد الرحمن بن مهدي (ت189): «لأن أعرف علةَ حديثٍ هو عندي أحب إليّ من أكتب عشرين حديثاً ليست عندي»[4].

ولأن هذا العلم بحاجة إلى فهم ثاقب، ومعرفة وإحاطة تامة بالرواة والأسانيد، فقد قلَّ المتكلمون فيه في كل عصر.

---

(1) الخطيب، الجامع: 294/2.

(2) الحاكم: المعرفة، ص112.

(3) راجع:

- ابن حجر: النكت 777/2.

(4).ابن أبي حاتم: علل الحديث 9/1 دار المعرفة/ بيروت 1985م.

- الحاكم: المعرفة، ص112.

- الخطيب: الجامع 295/2.

فقال مُحَّد بن يحيى بن مندة (ت301): «إنما خصَّ الله بمعرفة هذه الأخبار نفراً يسيراً من كثيرٍ ممن يدّعي علم الحديث»[1].

وقال الحافظ ابن حجر (ت852): «لم يتكلَّم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم»[2].

وقد اشتكى العلماء قديماً من نُدرة المؤهّلين للنظر في هذا العلم، بل في وجودهم أصلاً في بعض العصور، قال أبو حاتم الرازي (ت277هـ) لما مات أبو زُرعة الرازي (ت264): «وذهب الذي كان يُحسن هذا المعنى – أي التعليل – يعني أبا زُرعة، ما بقي بمصر ولا بالعراق أحد يُحسن هذا».[3]

والحوار الآتي بين أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين – وهما من روّاد هذا العلم في عصرهما كما لاحظنا قبل – يبين لنا قلة المتكلمين في هذا الشأن بالرغم من كثرة المشتغلين بالرواية في ذلك العصر، الذي يُعد من العصور الذهبية للسنة النبوية.

نقل أبي حاتم عن أبيه قال: «جرى بيني وبين أبي زُرعة يوماً تمييز الحديث ومعرفته فجعل يذكر أحاديث ويذكر عللها، وكذلك كنت أذكر أحاديث خطأ وعللها وخطأ الشيوخ، فقال لي: يا أبا حاتم قلَّ من يفهم هذا، ما أعز هذا! إذا رفعت هذا من واحد واثنين فما أقل أن تجد من يُحسن هذا....» [4].

وفي القرن السادس الهجري قال ابن الجوزي (ت597)[5]، في تقديمه لكتابه «الموضوعات» وهو يتكلم عن نقّاد الحديث: «غير أن هذا النسل قد قلّ في هذا الزمان فصار أعز من عنقاء مغرب»[1].

(1) ابن رجب: شرح العلل 339/1.

(2) ابن حجر: النكت 711/2.

(3) ابن أبي حاتم: تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل، ص356، طبع الهند، ط1، تصوير دار الفكر/ بيروت.

(4) المصدر السابق، ص356.

(5) هو: جمال الدين أبو الفتح عبدالرحمن بن علي بن عبدالرحمن القرشي البكري البغدادي الحنبلي، صاحب التصانيف السائرة في فنون العلم، فكتب بخط يده ألفي مجلد، وحصل له من الحظوة في الوعظ مالم يحصل لأحد قط، عرف جده بالجوزي لجوزة كانت في دراهم بواسط لم يكن بواسط سواها، توفي سنة 597هـ.

وقال عنهم أيضاً: «فكان الأمر متحاملاً إلى أن آلت الحال إلى خلف لا يفرّقون بين صحيحٍ وسقيمٍ، ولا يعرفون نسراً من ظليم...» [2].

ولكن ربما كان قول ابن الجوزي هذا فيما يخص المشرق، لأنه في العصر نفسه كان في المغرب الأقصى أبو الحسن بن القطان الفاسي (ت628)[3] من المبرزين في هذا العلم، الرافعين لرايته، مُتوّجاً ذلك بكتابه المفخرة، الدال على طول باعه في العلل «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام»[4].

ولصعوبة هذا العلم، وقلة المتكلمين فيه كما لاحظنا، قلَّ التصنيفُ فيه أيضاً، قال ابن حجرٍ: «وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقّها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهماً ثاقباً وحفظاً واسعاً ومعرفة تامة بمراتب الرواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن»[5]، وسأعرض في الفصل الآتي إن شاء الله تعالى بوجهٍ أكثر تفصيلاً لأبرز المشتغلين فيه ومصنفاتهم في هذا الفن.

راجع ترجمته:

- محب الله محمد بن محمود المعروف بابن النجار، ذيل تاريخ بغداد، 155/18، تحقيق د. قيصر أبو فرح، دار الكتاب العربي/ بيروت د.ت.
- الذهبي: التذكرة 1342/4.

(1) عبدالرحمن بن علي بن الجوزي، الموضوعات، 31/1، دار الفكر/ بيروت، ط2، 1983م.

(2) المصدر السابق31/1.

(3) هو: أبو الحسن علي بن محمد بن عبدالملك بن يحيى بن إبراهيم الحميري الكتامي الفاسي المشهور بابن القطّان، كان من أبصر الناس بصناعة الحديث، وأحفظهم لأسماء رجاله وأشدهم عناية في الرواية، معروفاً بالحفظ والإتقان، توفي في سنة 268هـ، راجع ترجمته، الذهبي: التذكرة 1407/4، والسير 306/22 – 307.

(4) حقق هذا الكتاب في ستة أجزاء د. حسين آيت سعيد، وصدر حديثاً عن دار طيبة/ الرياض، ط1، 1997م.

وقام الدكتور إبراهيم بن الصديق بدراسة حول هذا الكتاب بعنوان "علم العلل في المغرب من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام"، ونال بها دكتوراه الدولة من جامعة القرويين بالمغرب سنة 1981م، والأطروحة مضروبة على الآلة الكاتبة في ثلاثة أجزاء، وقام أيضاً الأخ الصديق الدكتور لطفي الصغير بدراسة أخرى حول ابن القطان بعنوان "المنهج النقدي عند ابن القطان"، ونال بها دكتوراه الحلقة الثالثة من جامعة الزيتونة الغراء سنة 1992م، وأطروحته مضروبة على الآلة الكاتبة أيضاً في جزء واحد.

(5) ابن حجر: نزهة النظر، ص89.

وتقديراً لأهمية هذا العلم وأهله، كان كبار المحدثين إذا شك أحدهم في رواية أو صنّف كتاباً يعرضه أهل العلل في عصره لإجازته؛ لأنهم هم المؤهلون لهذه المهمة الصعبة الشاقة، وليكون كتابه بعد ذلك أكثر نقاءً ونظافة مما يدخل عليه من غوائل تُطيح بالكتاب، وتُنزل من قيمته العلمية.

فهذا الشافعي على علو كعبه في العلم، لا يأنف أن يسأل الإمام أحمد عن الأحاديث التي تعرض له، فإن أجازها جعلها أصلاً وبنى عليها[1].

وهذا الإمام البخاري (ت256) أيضاً، الذي يعدُّ أمير المؤمنين في الحديث، عندما صنّف كتابه الصحيح، عرضه على أحمد بن حنبل (ت241)، ويحيى بن معين (ت233)، وعليّ بن المديني (ت234)، وهم علماء العلل في عصره – فاستحسنوه، وشهدوا له بالصحة إلا أربعة أحاديث، قال العقيلي (ت233): والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحة[2].

ولما صنّف الإمامُ مسلم (ت261) صحيحه عرضه على أحد المختصين البارزين في العلل، وهو أبو زُرعة الرازي (ت264)، قال مسلم: «عرضتُ كتابي هذا على أبي زُرعة الرازي، فكل ما أشار أنَّ له علة تركته، وكل ما قال أنه صحيح وليس له علة خرّجته»[3]، كل هذا مع أن الإمام مسلماً نفسه من أهل العلل، وكتابه «التمييز»[4] خيرُ شاهدٍ على ذلك.

ويُعد الترمذيُّ (ت279) من المتخصصين في العلل أيضاً، فقد صنّف في هذا العلم كتابه «العلل الكبير»[5]، ومع ذلك يجد من يُطالع كتابه اعتماده الواضح فيه على الإمام البخاري،

---

(1) أحمد بن الحسين البيهقي، مناقب الشافعي 582/1، دار النصر/ القاهرة ط1 – 1970م.

(2) راجع:

– ابن حجر: هدي الساري، ص7.

(3) يحيى بن شرف النووي، مقدمة شرح صحيح مسلم، ص15، دار إحياء التراث العربي/ بيروت، د.ت.

(4) حقق الدكتور محمّد مصطفى الأعظمي ما وُجد من هذا الكتاب بدار الكتب الظاهرية، وصدرت منه ثلاث طبعات إلى الآن، آخرها سن 1990م، بنشر مكتبة الكوثر/ السعودية، وجعل له المحقق مقدمة حافلة استحقت أن تكون كتاباً منفصلاً أسماه "منهج النقد عند المحدثين" طبع مقروناً بكتاب التمييز.

(5) طبع بتحقيق حمزة ديب مصطفى سنة 1986، ونشرته مكتبة الأقصى/ الأردن، في مجلدين.

فلا يكاد يخلو باب منه من الاستشهاد برأي البخاري النقدي بعلة حديث من أحاديثه، أو نقدٍ لأحد رواته.

وهذا الأمر الذي أشرتُ إليه من حيث اعتماد كبار العلماء على أهل العلل كمرجعية علمية لم يكن وليد مصادفة؛ وذلك لأن هؤلاء كانوا أعلم من صاحب الرواية بروايته، نقل الخليلي (ت446) عن ابن معين قال: «كنا بالبصرة فروى أبو الدرداء – يعني حديثاً – عن شعبة، عن عبدالله بن دينار، فذكره، فقيل: «ليس هذا من حديثك، إنما هذا من حديث شبابة عن شعبة، فقال: اتركوه، اتركوه»[1].

ونقل أبو زرعة الرازي عن ابن معين أيضاً قال: «لقيت عليَّ بن عاصم على الجسر، فقلت: «كيف حديث مُطرّف عن الشعبيِّ (من زوّج كريمته) فقال: حدثنا مُطرّف عن الشعبيِّ، فقلت: لم تسمعْ هذا من مطرّف قط، وليس هذا من حديثك؟ قال: فأكذب؟ فاستحييتُ منه، وقلت: ذُوكرتَ به، فوقع في قلبك، فظننت أنك سمعته ولم تسمعه، وليس من حديثك»[2] .

وهذه الدراية الواسعة والدقة المتناهية عند أهل العلل، التي اكتسبوها بعد طول صحبة وإلفة للحديث، وخبرة وممارسة، جعلت أقوالهم في استخراج ما خفي من علل الثقات مثار دهشةٍ للمشتغلين بالرواية، حتى وصل الحد إلى وصفهم تلك المعرفة بأنها أشبه ما تكون بالكهانة والعرافة، ونوع من الإلهام والحالة النفسانية والوجدانية، قال عبدالرحمن بن المهدي (ت198): «معرفة الحديث إلهام، فلو قلت للعالم يعلّل الحديث: من أين قلت هذا؟ لم يكن له حُجّة»[3]، ونقل ابنُ كثيرٍ (ت774) عن بعض الحفاظ قالوا: «معرفتنا بهذا – أي علم العلل – كهانة عند

(1) القاضي أبو يعلى الخليلي الإرشاد إلى معرفة علماء البلاد، 491/2، تحقيق د. محمد سعيد بن عمر إدريس، مكتبة الرشد/ الرياض ط1 – 1989م..

(2) أبو زرعة الرازي، التاريخ 395/2 – 396، تحقيق د. سعدي الهاشمي، طبع الجامعة الإسلامية / المدينة المنورة ط1، 1982م.

(3) الحاكم: المعرفة، ص113.

الجاهل»[1]، ونقل السخاوي (ت902) عن بعض العلماء قولهم فيه: «أمر يَهجم على قلوبهم لا يمكنهم ردَّه، وهيئة نفسانية لا معدل عنها»[2].

والحق أن هذا العلم ليس كما يُفهم من ظاهر العبارات السابق نقلها، بل هو علم له أصوله وقواعده، يعتمد على الفهم والمعرفة والدقة والذكاء، وطول الممارسة والخبرة، وهو كالكهانة عند الجاهل به، أما عند أهله فهو قائمٌ على أصولٍ وطرائق متداولة بين أصحابه، وقد ترتقي هذه الأصول والطرائق بلغتها حتى لا يعود من السهل كشف غموضها عند غير أهلها[3]، وهو بهذا بعيد كل البعد عن المعرفة التي مصدرها الإلهامات النفسانية والفيوضات الوجدانية.

ونصّ نقاد الحديث على مبادئ هذا العلم، ووسائل معرفته، فقال الحاكم (ت405): «والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير»[4]، وقال الخطيب البغدادي (ت463): «السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يُجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط»[5].

فالأمر إذن ليس كهانة ولا إلهاماً، وإنما هو علم يأتي بالمذاكرة والحفظ، وملازمة أصحاب الشأن، والفطنة والذكاء والاطلاع الواسع على الطرق والأسانيد، والمداومة على قراءة مصنفات أهل هذا الفن»[6].

---

(1) ابن كثير: اختصار علوم الحديث ص63.

(2) السخاوي: فتح المغيث 236/1.

(3) راجع:

- همام سعيد: العلل في الحديث، ص121..

(4) الحاكم: المعرفة، ص113.

(5) الخطيب: الجامع 295/2.

(6) راجع لمزيد من التوسع:

- همام سعيد، العلل في الحديث، ص117 - 123.
- خليل ملا خاطر: الحديث المعلل، ص42 - 49، دار الوفاء/ جدة، ط1، 1985م.

المبحث الثاني

مكانة علم العلل بين علوم الحديث الأخرى

كانت القواعد والمصطلحات النقدية التي يستعملها المحدثون في صدور أصحابها من المشتغلين بالنقد، اعتماداً منهم على حفظها واستيعابها، فلم تكن مدونةً في كتاب ما، حتى جاء الإمام الشافعي الذي يُعد بحق أول من صنّف في علوم الحديث[1]، فوضع كتابه «الرسالة»[2] في أصول الفقه، فضمّنه بعض المباحث والفصول المتفرقة في علوم الحديث، كخبر الواحد، وشروط قبول الحديث، والتدليس، والرواية بالمعنى وغيرها[3].

ثم بعد ذلك توالت التصانيف في أنواع متفرقة من علوم الحديث، كل على حدة، فكتب مثلاً ابن سعد في الطبقات[4]، والبخاري في الضعفاء، والكنى، والعلل، وتواريخ الرجال[5]، ومسلم أيضاً في الأسماء، والكنى والطبقات، والعلل[1]، وغيرهم كثير.

---

(1) راجع:

همام سعيد: التمهيد في علوم الحديث، ص53، دار الفرقان/ الأردن، ط1، 1992م..

(2) حقق الكتاب أحمد محمد شاكر، ونشره مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1940م.

(3) راجع على سبيل المثال:

- الشافعي: الرسالة، ص210، 270، 278، 460، 470.

(4) ابن سعد هو: محمد بن سعد بن منيع البصري الحافظ، كاتب الواقدي، نزيل بغداد، روى عن أبي داود الطيالسي، والواقدي وهُشيم وغيرهم، وروى عنه أبو بكر بن أبي أبي الدنيا، والحارث بن أبي أسامة وغيرهما، كان من أهل العلم والفضل، صنّف كتابه الطبقات فأجاد فيه وأحسن، ت سنة 230هـ، راجع ترجمته، الخطيب، تاريخ بغداد 664/10 - 667، وراجع بتوسع عن كتابه الطبقات وطبعاته: أسعد تيم: علم طبقات المحدثين، ص155 - 157.

(5) كُتب البخاري هذه كلها مطبوعة إلا العلل، ذكره للبخاري ابن حجر في هدي الساري ص 492، الضعفاء الصغير، وقد طبع أولاً بباكستان، بلاهور، ط4، سنة 1982م، وثانياً ببيروت، بدار المعرفة، تحقيق محمود إبراهيم زايد ط1، سنة 1986م.

- الكنى وهو جزء من كتابه التاريخ الكبير، طُبع مفرداً بدائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، ط1، سنة 1939م، وطبع أيضاً مرة أخرى مع التاريخ الكبير بتحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلميّ اليماني بالهند، حيدر آباد الدكن، وأعادت تصويره بالأوفست دار الفكر ببيروت سنة 1986م.

- تواريخ البخاري، وهي ثلاثة: الكبير وقد سبق مكان طبعه، الأوسط، وهو نفسه الذي طبع باسم التاريخ الصغير خطأً، الصغير، وهو نفسه الذي طبع باسم الضعفاء الصغير، وقد سبق مكان طبعه مقروناً بالتاريخ الصغير.

ومما يعد نموذجاً للتصنيف في أنواع علوم الحديث مفرّقة الإمام العلَم علي بن المديني (ت234)[2]، الذي صنّف في فنون حديثية كثيرة حتى بلغت مصنفاته المئتين[3]، وقد أمدّنا الحاكم في كتابه «معرفة علوم الحديث» بجزء منها وهي:

- كتاب الأسامي والكنى، ثمانية أجزاء.
- كتاب الضعفاء، عشرة أجزاء.
- كتاب المدلِّسين، خمسة أجزاء.
- كتاب أول من نظر في الرجال وفحص عنهم، جزء.
- كتاب الطبقات، عشرة أجزاء.
- كتاب من روى عن رجل لم يره، جزء.
- كتاب علل المسند، ثلاثون جزءاً.
- كتاب العلل لإسماعيل القاضي، أربعة عشر جزءاً.
- كتاب علل حديث ابن عيينة، ثلاثة عشر جزءاً.
- كتاب علل من لا يُحتج بحديثه ولا يسقط، جزءان.
- كتاب الكنى، خمسة أجزاء.
- كتاب الوهم والخطأ، خمسة أجزاء.

(1) كتاب الكنى والأسماء صُور مخطوطاً، وقدّم له مطاع الطرابيشي، ونشرته دار الفكر بدمشق، سنة 1984، ثم حُقق كأطروحة ماجستير في السعودية ثم نشر هناك.

- الطبقات توجد منه نسخة خطية في مركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية، وعلى هذه النسخة حققه ونشره الأخ الأستاذ مشهور حسن سلمان، ونشرته دار الهجرة بالسعودية، ط1، سنة 1991م في مجلدين.
- العلل، ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، 1160/2، دار الفكر/ بيروت – 1990، والذهبي في تذكرة الحفاظ 590/2، وهو غير كتابه التمييز.

(2) هو علي بن عبدالله بن جعفر السعدي مولاهم أبو الحسن البصري، أحد الأئمة وحفاظ الإسلام، روى عن ابن عيينة وهشيم وهذه الطبقة، وروى عنه البخاري وأبو حاتم وخلق كثير، كان رحمه الله عَلماً في الناس في معرفة الحديث وعلله، توفي سنة 234هـ. راجع: الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد 458/11، الذهبي: التذكرة 482/2.

(3) راجع: الذهبي، الميزان 141/3، محمّد بن جعفر الكتاني، الرسالة المستطرفة في مشهور كتب السنة المشرفة ص95، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط2، 1979م.

- كتاب قبائل العرب، عشرة أجزاء.
- كتاب من نزل من الصحابة من سائر البلدان، خمسة أجزاء.
- كتاب التاريخ، عشرة أجزاء.
- كتاب العرض على المحدّث، جزآن.
- كتاب من حدّث ثم رجع عنه، جزآن.
- كتاب يحيى وعبدالرحمن في الرجال، خمسة أجزاء.
- كتاب سؤالاته يحيى، جزءان.
- كتاب الثقات والمثبتين، عشرة أجزاء.
- كتاب اختلاف الحديث، خمسة أجزاء.
- كتاب الأسامي الشاذة، ثلاثة أجزاء.
- كتاب الأشربة، ثلاثة أجزاء.
- كتاب تفسير غريب الحديث، خمسة أجزاء.
- كتاب الإخوة والأخوات، ثلاثة أجزاء.
- كتاب مَنْ يعرف باسم دون اسم أبيه، جزآن.
- كتاب من يُعرف باللقب، جزء.
- كتاب العلل المتفرقة، ثلاثون جزءاً.
- كتاب مذاهب المحدثين، جزآن.» [1].

لكن لم يوجد في ذلك العصر أبحاث تضم قواعد هذه العلوم، وتذكر ضوابط تلك الاصطلاحات اعتماداً منهم على حفظها والإحاطة بها، سوى تأليف صغير

(1) الحاكم: المعرفة، ص71، ومن طريقة ذكرها الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي، 301/2 – 302.

هو كتاب «العلل الصغير»[1] للإمام الترمذي (ت279)، فإنه وإن جعله مؤلفه خاتمة لكتاب الجامع فقد أفرده بالتحديث، وحمله عنه العلماء جزءاً مستقلاً لما اشتمل عليه من الفوائد، وهو كتاب جامع لمهمات من المسائل في الجرح والتعديل، ومراتب الرواة، وآداب التحمّل والأداء، والرواية بالمعنى، والحديث المرسل، وتعريف الحديث الحسن، وتعريف الحديث الغريب[2].

ثم اتخذ التصنيف في علوم الحديث بدءاً من القرن الرابع فما بعد منحىً آخر، فظهرت مصنفات نظمت مسائل هذا العلم ومباحثه المتفرقة في مصنّف واحد، ورائد هذا المنحى وأول من صنّف فيه الحافظ البارع أبو مُحَمَّد الرامهرمزي[3] (ت360) في كتابه «الفاصل بين الراوي والواعي»، ولكن هذا الكتاب كشأن التصنيف في بدايات التكوين لأي علم لم يكن شاملاً لجميع أنواع الحديث، كما أن القواعد فيه لم تكن محررة بدقة، فيحتاج الباحث لقراءة صفحات وأسانيد طويلة للظفر بطلبته.

ثم صنف أبو عبدالله الحاكم[4] كتابه: «معرفة علوم الحديث» الذي عرّف فيه باثنين وخمسين نوعاً من أنواع علوم الحديث، أفرد للعلل نوعاً منفصلاً بخلاف

(1) شرح هذا الكتاب ابن رجب الحنبلي شرحاً بديعاً وافياً أتى فيه بالفوائد والفرائد، وقد حقق هذا الشرح ثلاثة من الباحثين، ألأول الدكتور نور الدين العتر، الثاني: الدكتور همام سعيد، وقدّم له بدارسة ماتعة رائعة، وعمله هذا كان أطروحته للدكتوراه من جامعة الأزهر عام 1977م، الثالث: الأستاذ صبحي البدري السامرائي، وقد نشرت جميع أعمال هؤلاء الباحثين، وكان أجودها الأول والثاني، أما الثالث فكانت نشرته طافحة بالأخطاء والتصحيفات، والنقص أيضاً من أصل الكتاب.

(2) راجع:

- نور الدين العتر: منهج النقد، ص62 - 63.

(3) هو أبو مُحَمَّد الحسن بن عبدالرحمن بن خلاّد الفارسي القاضي، الرامهرمزي، حافظ، إمام، بارع في علم الحديث، كما ونبغ في الأدب والشعر أيضاً، توفي سنة 360هـ.

راجع: - الذهبي: التذكرة 905/3 - 907، والسير 73/16 - 75.

(4) هو: أبو عبدالله مُحَمَّد بن عبدالله مُحَمَّد بن حمدويه بن نُعيم، الضبّي، الطهماني، النيسابوري، الحاكم، الحافظ الكبير، طلب الحديث صغيراً ورحل فيه حتى سمع من ألفي شيخ، كان إمام عصره في الحديث، العارف به حق معرفته، وقد رزق حسن التصنيف، توفي سنة 405هـ.

راجع:

سابقه الرامهرمزي، ذكر في أول تعريفه به بأنه: «علم برأسه، غير الصحيح والسقيم، والجرح والتعديل»[1]، ثم ذكر عشرة أجناس للعلل تُعد نماذج لأنواعه بشقيه علل الإسناد والمتن، وختم هذا النوع قائلاً بعد إيراده هذه الأجناس: «وبقيت أجناس لم نذكرها وإنما جعلتها مثالاً لأحاديث كثيرة معلولة، ليهتدي إليها المتبحر في هذا العلم، فإن معرفة علل الحديث من أجلّ هذه العلوم»[2] ويُعدُّ هذا الكلام من الحاكم تعبيراً عن مكانة هذا النوع بين غيره من الأنواع.

وبعد الحاكم جاء الخطيب البغدادي[3] (ت463) الذي صنّف في فنون كثيرة من علوم الحديث كل على حدة[4]، وتوّج مصنفاته هذه بكتابه «الكفاية في علم الرواية»[5]، ونقل الخطيب بمصنفاته هذه علوم الحديث نقلة نوعية أخرى حتى غدت كتبه مصدراً مهماً لكل من صنّف بعده، فاعتمدوها واتكأوا عليها حتى قال

- الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد 473/5.
- إبراهيم بن محمد بن الأزهر الصريفيني: المنتخب في السياق لتاريخ نيسابور، ص 15، تحقيق محمد أحمد عبدالعزيز، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط1، 1989.
- الذهبي: الميزان 603/3.

(1) الحاكم: المعرفة، ص112.

(2) المصدر السابق: ص119.

(3) هو: أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد، الخطيب البغدادي، حافظ كبير، محدّث بالشام والعراق، برع وتقدم في فنون الحديث، وسارت بتصانيفه الركبان، كان من المتفننين في علم الحديث وعلله وضبطه ومعرفته، توفي 463هـ. راجع

- ابن النجار: الذيل على تاريخ بغداد 54/18 – 61.
- الذهبي: التذكرة 1335/3 – 1346، والسير 270/18 – 297.
- وصنف الدكتور يوسف العش "الخطيب البغدادي مؤرخ بغداد ومحدثها" فمن أراد الاستزادة حول الخطيب ومصنفاته فليراجعه فإنه كتاب رائع ماتع..

(4) كان لي شرف تحقيق أحد كتبه وهو كتاب " نصيحة أهل الحديث" وقد نشرته دار المنار/ الأردن، سنة 1987م.

(5) نشر الكتاب أكثر من مرة في الهند والقاهرة وبيروت..

ابن نُقطة (ت629)[1]: «كل من أنصف علم المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه».

ولكن كتابه الكفاية بالرغم من أنه أشمل كتبه في علوم الحديث، إلا أنه لم يستوعب كل الأنواع، كما أنه يفتقر إلى التحرير الدقيق والتنظيم المحكم، فيمكن اختصاره وتهذيبه مع ما أدخل فيه من أقوال الأصوليين وآرائهم.

ثم جاء القاضي عياض[2] (ت544) وصنّف كتابه «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع»[3]، وهو كتاب نفيس في بابه إلا أنه في موضوع مُحدّد من علوم الحديث كما هو عنوان الكتاب، فلم يكن شاملاً.

وبانقضاء القرن السادس الهجري انقضت مرحلة من مراحل التصنيف في علوم الحديث، وبدأت مرحلة جديدة، وقد وصف الدكتور نور الدين العتر هذه المرحلة في معرض ذكره لأدوار علوم الحديث - بدور النضج والاكتمال في تدوين فن علوم الحديث؛ وجمعت إلى ذلك تهذيب العبارات، وتحرير المسائل بدقة[4]، وأما أستاذنا الدكتور همام سعيد فقد أطلق على هذه المرحلة اسم المرحلة التعليمية؛ لأن

---

(1) هو: مُعين الدين أبو بكر محمد بن عبدالغني بن أبي بكر شجاع البغدادي الحنبلي، ونُقطة جارية ربّت جد أبيه، حافظ متقن ديّن محقق كان صاحب سمت ووقار توفي سنة 629هـ.

راجع: الذهبي: التذكرة 1412/4 - 1413.

(2) هو القاضي عياض بن موسى بن عياض، أبو الفضل اليحصبي، السبتي، عالم المغرب، وإمام أهل الحديث في زمانه، وكان عالماً بالنحو واللغة وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم، وليَ قضاء سبته ثم غرناطة، ومات سنة 544هـ بمراكش مغرباً عن وطنه.

راجع:

- خلف بن عبد الملك المشهور بابن بشكوال، الصلة، ص 453 - 454، الدار المصرية للتأليف والترجمة/ القاهرة 1966م.

(3) حقق هذا الكتاب الدكتور السيد أحمد صقر، ونشرته دار التراث بالقاهرة، والمكتبة العتيقة بتونس.

(4) راجع:

- د. نور الدين العتر، منهج النقد 56 - 66.

الكتب أصبحت تؤلف للتدريس في المدارس المنتشرة في أرجاء العالم الإسلامي[1]، ولا خلاف بين وصف الأستاذين الكريمين ؛ لأن كتب علوم الحديث في تلك المرحلة كانت مكتملة وتعليمية في آن واحد.

ورائد هذه المرحلة، وشيخ هذا التحول أبو عمرو عثمان بن الصلاح[2] (ت643)، الذي صنف كتابه المشهور «علوم الحديث»، ويُعرف بـ «مقدمة ابن الصلاح»[3]، وقد حاول فيه أن يُقعّد قواعد هذا الفن، ويفصّل أقسامه، ويوضّح أصوله، ويشرح فروعه وفصوله، ويجمع شتات علومه وفوائده[4]، فلهذا عكف الناس عليه، وساروا بسيره فلا يُحصى كم ناظم له ومختصِر، ومستدرك عليه ومقتصِر، ومعارض له ومنتصِر[5].

ويُعد كتابه هذا كتاباً تعليمياً، صنفه عندما ولي تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية، فأملاه على تلاميذه شيئاً فشيئاً، ولذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب[6]، وبسبب ذلك وجّهت له عدة انتقادات ممّن ألف حول هذا الكتاب

---

(1) راجع:

- د. همام سعيد، التمهيد في علوم الحديث، ص37.

(2) هو الإمام الحافظ المفتي تقي الدين أبو عمرو عثمان ابن المفتي صلاح الدين عبدالرحمن بن عثمان. الكردي الشهرزوري، كان أحد فضلاء عصره في التفسير والحديث والفقه، توفي بدمش سنة 643هـ.

راجع:

- الذهبي: السير 140/23 - 144، والتذكرة 1430/4 - 1433.
- ابن كثير: البداية والنهاية 13/ 168 - 169، مكتبة المعارف/ بيروت، ط2، 1977م.

(3) طُبع الكتاب أكثر من مرة أضبطها وخيرها بتحقيق الدكتور نور الدين العتر، ونشرته دار الفكر المعاصر، ببيروت، ودار الفكر بدمشق .

(4) ابن الصلاح: المقدمة، ص6.

(5). راجع لمعرفة من صنّف حول هذا الكتاب:

- تصدير الدكتور نور الدين العتر في تحقيقه له، ص21 - 22.

(6) راجع: ابن حجر: نزهة النظر، ص36.

اختصاراً ونظماً وشرحاً، ولكن هذه الكتب في المجمل لم تخرج عن إطار الكتاب العام من حيث منهج التصنيف، وابن الصلاح له عذره لأن الكتاب المنهجي الذي يصنّف للطلبة غير الذي يصنّف للمتخصصين.

وقد تفاوتت علوم الحديث في هذه الكتب وتشعبت إلى أنواع كثيرة، حسب رواة الحديث وصفاتهم، وأحوال متون الحديث وصفاتها، فأوصلها الحاكم في كتابه معرفة علوم الحديث إلى اثنين وخمسين نوعاً كما سبق، وأما ابن الصلاح فجعلها في المقدمة خمسة وستين نوعاً، وزاد البلقيني[1] (ت805) عليه في كتابه «محاسن الاصطلاح»[2] خمسة أنواع فجعلها سبعين نوعاً، وأما السيوطي (ت911) فأوصلها إلى ثلاثة وتسعين نوعاً في كتابه تدريب الراوي[3].

وقد ترك ابن الصلاح في تقديمه لكتابه الباب مفتوحاً للتنويع في علوم الحديث، فقال بعد ذكره لفهرسة أنواعه: «وليس بآخر الممكن في ذلك فإنه قابل للتنويع إلى ما لا يحصى»[4].

وأما ابنُ كثير فقد اعترض في اختصاره لكتاب ابن الصلاح السابق على كثرة التنويع فيه فقال بعد سرده للأنواع التي ذكرها ابن الصلاح: «وفي هذا كله نظر، بل في بسطه هذه الأنواع إلى هذا العدد نظر، إذ يمكن إدماج بعضها في بعض وكان أليق مما ذكره»[5].

---

(1) هو: سراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان بن نصير، الكناني الشافعي، حافظ فقيه، وانتهى إليه الإفتاء ورئاسة المذهب الشافعي في عصره، وولي قضاء الشام، توفي سنة 805هـ.

- السيوطي: طبقات الحفاظ، ص 542، 543، دار الكتب العلمية / بيروت، ط1، 1983م.

(2) طبع مع مقدمة ابن الصلاح بتحقيق د. عائشة عبدالرحمن، مطبعة دار الكتب، القاهرة 1974م.

(3) السيوطي: التدريب 2/ 386 - 409.

(4) ابن الصلاح: المقدمة، ص11.

(5) ابن كثير: اختصار علوم الحديث، ص11.

وما يهمنا في هذه الدراسة هو مكانة علم العلل بين هذه الأنواع المذكورة في هذه الكتب، فلم يذكر علل الحديث ويفرده كنوع مستقل إلا الحاكم في معرفة علوم الحديث كما سبق[1]، وابن الصلاح في مقدمته ومن تبعه من المصنفين، وكان ذكرهم له على وجه الاختصار مع ما يتناسب والتعريف العام بهذه الأنواع لمبتدئي الطلب.

وبعد كل ما ذُكر في تنويع علوم الحديث يمكن بعد السبر والتأمل إرجاع أنواعه إلى ثلاثة علوم أصول هي:

الأول: علم المروي، ويدخل فيه: الصحيح والحسن، والضعيف بأقسامه من موضوع، وواه، ومقلوب، وشاذ، ومنكر، ومعضل، ومنقطع، ومدلس، ومعلل... الخ.

الثاني: علم الراوي: ويندرج تحته دراسة الرواة من صحابة وتابعين فمن بعدهم، ومعرفة أسمائهم وكناهم، وأنسابهم، والمتفق منها والمختلف، وجرحهم، وتعديلهم، ورحلاتهم، وولاداتهم، ووفياتهم، وشيوخهم، وتلامذتهم.... الخ.

الثالث: علم الرواية، ويشمل كيفية التحمل، وصيغ الأداء، وكتابة الحديث، وضبطه وتقييده، ومقارنة الروايات، وأدب الشيخ والطالب وما إلى ذلك[2].

ثم ما تفرّع عن هذه الأصول وكان كثير الشعب، متعدد الأنحاء، ضخم المادة، يحتاج إلى التفرغ والتخصص للإحاطة به، كعلم العلل الذي لا يمكن اعتباره نوعاً محدداً من أنواع علوم الحديث له قالبه المنفصل به عن العلوم الأخرى، بل هو علمٌ تشترك فيه جميع هذه الأنواع، فهو القاسم المشترك بينها والمهيمن عليها، يقول الدكتور همام سعيد: «إن كلَّ جزئيةٍ من جزئيات علوم الحديث داخلةٌ في علم

(1) ص59 من هذا البحث.

(2) راجع:

- إبراهيم بن الصديق: علم العلل في المغرب 13/1.

العلل، إما دخولاً مباشراً أو غير مباشر كخادم لأصول هذا العلم وضروراته»[1].

وتوضيح ذلك كالآتي:

إن المطّلع على أنواع علوم الحديث في مظانها الكثيرة يجد في هذه الأنواع على سبيل المثال لا الحصر: المقلوب، المدرج، المنقطع، المرسل، الموقوف.. الخ، وهذه الأنواع وغيرها يمكن أن تكون علة حديث ما، فقد يكون الحديث سليماً صحيحاً من حيث الظاهر، ولكن بعد البحث والتفتيش يتبين للناقد أنه معل بالوقف، أو الإدراج، أو الانقطاع.. وهكذا..

وفي المثال الآتي توضيح لهذه المسألة:

قال ابن أبي حاتم (ت327) في كتابه العلل: «سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه عبدالرزاق، عن معمر، عن أبي إسحاق، عن صلة، عن عمار، عن النبي ﷺ: «ثلاث من كل فيه فقد وجد حلاوة الإيمان: الإنفاق من الإقتار...»، فقالا: هذا خطأ، رواه الثوري، وشعبة، وإسرائيل، وجماعة يقولون: عن أبي إسحاق، عن صلة، عن عمار قوله... لا يرفعه أحد منهم، والصحيح موقوف على عمار»[2].

فقد رأينا كيف كان الحديث في روايته الأولى من حيث الظاهر صحيحاً متصل الإسناد إلى النبي ﷺ، ولكن أبا حاتم وأبا زرعة توصلا بعد بحثهما وتفتيشهما إلى أن الحديثَ معروفٌ من قول عمار ﷺ لا من قول النبي ﷺ فأعلاّه بالوقف.

وفي ختام هذا المبحث لا بد من الإشارة إلى قضيتين مهمتين:

الأولى: إن التعريف بالعلل من الناحية النظرية بقي مقتصراً على كتب علوم الحديث – رغم قصورها في التعريف به – إلى أن جاء ابن رجب الحنبلي

(1) همام سعيد: العلل في الحديث، ص123..

(2) ابن أبي حاتم: علل الحديث 145/2.

(ت795)[1] فصنّف كتابه العظيم «شرح علل الترمذي» وكل باحث في هذا الكتاب يجد أنَّ الفرق واسع بينه وبين كتب المصطلح السابقة، وذلك في حدود المواضيع التي تناولها، وسيلاحظ أنَّ الكتب السابقة تجنح إلى الجانب النظري أكثر من الجانب العمليّ، وأما كتاب ابن رجب ففيه توازن بديع بين هذين الجانبين، كما أنه احتوى على قواعد في علل الحديث، وهذا اتجاه جديد في دراسة علوم الحديث ينصب على التقعيد، يزيّن ذلك كله حسن التقسيم ودقته في الكتاب، مما يقرّب فهم مباحثه رغم ما في العلل من الصعوبة والاتساع[2].

الثانية: إن كتب مصطلح الحديث التي صُنفت على طريقة ابن الصلاح كلها تحتوي على خطوط عامة، وقواعد عريضة، ومعالم رئيسة لعلوم الحديث، فهي منطلقات ومفاتيح للولوج في بحر علم الحديث الواسع، وليست نهايات له، والخبير المتمرس فيه يجد عشرات بل مئات القضايا والقواعد والاستثناءات المبثوثة في كتب الرواية والعلل والتراجم، ولا يجدها في كتب المصطلح، كما أن القواعد السابقة هي أغلبية وليست مطلقة، وعليه فلا يجوز ممارسة النقد الحديثي تصحيحاً وتضعيفاً بالاقتصار والجمود على ما في هذه الكتب من مصطلح وقواعد فحسب؛ لأن أي

(1) هو زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي، حافظ، محدّث، فقيه، واعظ، ولد في بغداد، وأكثر الاشتغال بالعلم حتى مهر به، توفي سنة 795هـ.

راجع:

- ابن حجر: الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة 2/ 428 - 429، تحقيق محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة/ 1966، وإنباء الغمر بأبناء العمر 460/1 - 461، تحقيق د. حسن حبشي طبع القاهرة، 1971.

- السيوطي: الذيل على تذكرة الحفاظ 367/5، دار الكتب العلمية/ بيروت، وطبقات الحفاظ، ص540.

(2) راجع:

- همام سعيد: العلل في الحديث ص50 - 52.

ممارسة في هذا الاتجاه تعطي نتائج عكسية غير موافقة لمنهج النقاد الأوائل قبل التصنيف في علوم الحديث.

وبعد أن كتبت ما سبق وجدت الشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلّمي اليماني (ت1386)[1] قد قال نحو ذلك في تصديره لكتاب الفوائد المجموعة للشوكاني (ت1250) قال رحمه الله: «القواعد المقررة في مصطلح الحديث، منها ما يذكر فيه خلاف، ولا يحقق الحق فيه تحقيقاً واضحاً، وكثيراً ما يختلف الترجيح باختلاف العوارض التي تختلف في الجزئيات كثيراً، وإدراك الحق في ذلك يحتاج إلى ممارسة طويلة لكتب الحديث والرجال والعلل، مع حسن الفهم وصلاح النية»[2].

(1) هو: عبدالرحمن بن يحيى بن علي بن أبي بكر المعلمي اليماني، ولد سنة 1313هـ، باليمن في عائلة علم ودين، حفظ القرآن صغيراً، وطلب العلم متنقلاً في البلاد اليمنية، ثم ارتحل إلى جيزان حيث تولى رئاسة القضاء، ثم إلى الهند حيث عُيّن في دائرة المعارف العثمانية مصححاً كتب الحديث، وكانت له جهود مشكورة في تحقيق أمهاتها، وبقي بها مدة ثم سافر إلى مكة حيث عُيّن أميناً لمكتبة الحرم المكي، وبقي فيها يعمل بجد وإخلاص في خدمة طلاب العلم إلى جانب اشتغاله بالتصنيف وتحقيق كتب التراث إلى أن وافاه الأجل، سنة 1386هـ.

راجع ترجمته بقلم عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالرحيم المعلمي:

- مقدمة التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل للمترجم له، تحقيق مُحَّد عبدالرزاق حمزة، ومُحَّد ناصر الدين الألباني، ص3 - 8، دار الكتب السلفية/ القاهرة.

(2) عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مقدمة الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، ص9، مطبعة السنة المحمدية/ مصر، سنة 1978م.

الفصل الخامس

طرق معرفة العلل وأبرز المشتغلين بالتعليل

المبحث الأول

طرق معرفة العلة وإدراكها

لم تقدم كتب الحديث وعلومه إطاراً نظرياً يجمع شتات أفكار نقاد العلل وأقوالهم حول هذا الموضوع، إلا ما أشارت إليه بعضها على وجه الاختصار[1] ؛ وذلك لما يتميز به علم العلل من دقة وغموض، وشمول وإشراف على جميع أنواع علوم الحديث الأخرى، فيحتاج نقاده إلى حفظ واسع مع إتقان بارع، ومعرفة وخبرة مع طول ممارسة، وفهم ثاقب مع استنتاج محكم، فنقاد العلل أحياناً تجدهم يحلّقون بنقدهم فوق المتعارف عليه من القواعد والضوابط فيدركون بحسهم النقدي المرهف علل الأحاديث، مما لا يستطيعون التعبير عنه أحياناً، فقال عبدالرحمن بن مهدي (ت198): «معرفة الحديث إلهام فلو قلت للعالم بعلل الحديث: من أين قلت هذا؟ لم يكن له حجة»[2]، قال السخاوي (ت902) معقّباً: «يعني حجة يُعبر بها غالباً، وإلا ففي نفسه حجج للقبول وللرفض»[3]، فهذا دليل على صعوبة التعبير عن منهجية النقد في هذا العلم، قال ابنُ حجرٍ (ت852): «وقد تقصر عبارة المعلل منهم، فلا يفصح بما استقر في نفسه من ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى، كما في نقد الصيرفي سواء»[4].

---

(1) راجع على سبيل المثال:

الحاكم: المعرفة، ص113.

الخطيب: الجامع 290/2.

ابن الصلاح: المقدمة، ص90 - 91.

ابن حجر: نزهة النظر، ص89 – 90.

السيوطي: التدريب 252/1 - 253.

السخاوي: فتح المغيب 235/1 - 236.

(2) الحاكم: المعرفة ص113.

(3) السخاوي: فتح المغيث 235/1.

(4) ابن حجر: النكت 711/2.

وبناء على ما تقدَّم فإنه يصعب وضع طرق وقواعد محددة - كما هو الحال في الجرح والتعديل - لاكتشاف فقه مسالك القوم في التعليل، فالأمر يحتاج إلى قدرات إضافية يتسلح بها الناقد، وهو ما أفصح عنه الحاكم بقوله عن هذا العلم: «والحجة فيه عندنا: الحفظ والفهم والمعرفة لا غير»[1]، ونقل ابنُ حجرٍ عن العلائي[2] (ت761) قال: «إن التعليل أمر خفي لا يقوم به إلا نقّاد أئمة الحديث دون من لا اطلاع له على طرقه وخفاياها»[3].

وقد تعجَّب العلماء قديماً من غير أهل الاختصاص في هذا العلم من قدرة أهل العلل على معرفة الأوهام، واتفاقهم على موطنها في الرواية موضوع السؤال دون مواطئة بينهم، ذكر ابن أبي حاتم في تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل عن أبيه - وهو من علماء العلل - قال: «جاءني رجلٌ من جلّة أصحاب الرأي من أهل الفهم منهم، ومعه دفتر فعرضه عليَّ فقلت في بعضها: هذا حديثٌ خطأ قد دخل لصاحبه حديثٌ في حديثٍ، وقلت في بعضه: هذا حديثٌ باطل، وقلت في بعضه: هذا حديثٌ منكرٌ، وقلت في بعضه: هذا حديثٌ كذبٌ، وسائر ذلك أحاديث صِحاح، فقال لي: من أين علمتَ أن هذا خطأ، وأنَّ هذا باطل، وأن هذا كذب؟؟ أأخبرك راوي هذا الكتاب بأني غلطت وأني كذبت في حديثٍ كذا، فقلت: لا، ما أدري هذا الجزء من رواية من هو، غير أني أعلم أن هذا خطأ، وأن هذا الحديث باطل، وأن هذا الحديث كذب. فقال: تدّعي الغيب؟ قال: قلت: ما هذا ادعاء الغيب. قال: فما الدليل على ما تقول؟ قلت: سل عمّا قلت من يُحسن مثل ما أحسن، فإن اتفقنا علمت أنا لم نجازف ولم نقله إلا بفهم؟ قال: من هو الذي يحسن مثل ما تُحسن؟ قلت: أبو زرعة، قال: ويقول أبو زرعة مثل ما قلت؟

---

(1) الحاكم: المعرفة، ص113.

(2) هو صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي العلائي الشافعي، عالم بيت المقدس، حافظ يستحضر الرجال والعلل، مفنن في علوم الحديث وفنونه، إمام في الفقه والأصول والنحو، جاور بمكة غير مرة، تسنة 761هـ، راجع:

- ابن حجر: الدرر الكامنة 176/2 - 177.

- شمس الدين محمد بن علي بن الحسن الحسيني الدمشقي: ذيل تذكرة الحفاظ للذهبي 43/5، مطبوع مع التذكرة.

(3) ابن حجر: النكت 782/2.

قلت: نعم، قال: هذا عجب، فأخذ فكتب في كاغد ألفاظي في تلك الأحاديث، ثم رجع إليَّ وقد كتب ألفاظ ما تلكم به أبو زُرعة في تلك الأحاديث، فما قلت إنه باطل قال أبو زرعة: هو كذب، قلت: الكذب والباطل واحد، وما قلت إنه كذب قال أبو زرعة: هو باطل، وما قلت إنه منكر قال: هو منكر، كما قلت، وما قلت إنه صحاح قال أبو زرعة: صحاح، فقال: ما أعجب هذا، تتفقان من غير مواطأة فيما بينكما، فقلت: ذلك أنا لم نجازف وإنما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتينا، والدليل على صحة ما نقوله بأن ديناراً بهرجاً[1] يحمل إلى الناقد فيقول: هذا دينار بهرج، ويقول لدينار: هو جيد، فإن قيل له من أين قلت إن هذا بهرج؟ هل كنت حاضراً حين بُهرِجِ هذا الدينار؟ قال: لا، فإن قيل له: فأخبرك الرجل الذي بهرجه أني بهرجت هذا الدينار؟ قال: لا، قيل: فمن أين قلت إن هذا بهرج؟ قال: علماً رُزقت، وكذلك نحن رزقنا معرفة ذلك»[2].

ومن خلال ما وصلنا من نصوص يمكن أن نتلمس بعض الطرق التي كان النقاد يستعينون بها في كشف الأوهام وتعليل الروايات.

فمن أبرز هذه الطرق وأهمها: جمع روايات الحديث ومقارنتها؛ لأنَّ جمع الروايات من حيث اتفاقها وافتراقها هو مفتاح بيان الوهم واكتشافه، قال ابنُ حجرٍ: «مدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف»[3]، ولكن مع معرفة تامة بالرواة ومراتبهم، ومستوى حفظهم، قال الخطيب (ت463): «السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يُجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط»[4].

---

(1) البَهرج معناه: الباطل والرديء، راجع:

- الفيروز أبادي: القاموس المحيط، ص232.

(2) ابن أبي حاتم: تقدمة المعرفة، ص349 - 350.

(3) ابن حجر: النكت 711/2.

(4) الخطيب: الجامع 2/ 295.

ولهذا حرص النقاد على جمع طرق الحديث الذي يسمعونه، قال إبراهيم ابن سعيد الجوهري (ت247)[1]: «كلُّ حديث لا يكون عندي من مئة وجه فأنا فيه يتيم»[2]، وقال ابنُ معين (ت233): «لو لم نكتب الحديث من خمسين وجهاً ما عرفناه»[3]، وكان شعبة (ت160) لا يقنع بسماع الحديث مرة واحدة أو مرتين، ويمتنع عن التحديث به إذا كان سماعه له كذلك، فلا يحدّث به إلا إذا سمعه مراراً»[4].

إذن فإجراء مسحٍ شامل لطرق الحديث أو الباب هي التي تجعل الناقد النابه يوازن بينها، ويكتشف خللها، قال ابن المديني (ت234): «الباب إذا لم تُجمع طرقه لم يتبيّن خطؤه»[5]، وقال الإمام أحمد (ت241): «الحديث إذا لم تُجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسّر بعضه

---

(1) هو: إبراهيم بن سعيد أبو إسحاق الجوهري الطبري ثم البغدادي، سمع ابن عيينة وطبقته، وعنه الجماعة سوى البخاري، كان ثبتا ثقة مكثراً، صنف المسند، مات مرابطاً قرب المصيّصة – مدينة على الساحل السوري الآن – توفي سنة 247هـ.

راجع:

- الخطيب: تاريخ بغداد 93/6 – 95.
- الذهبي: التذكرة 515/2 – 516.
- ابن الحجر: التهذيب 1/ 123 – 124.

(2) الذهبي: التذكرة 2/ 516.

(3) ابن حبان: المجروحين 33/1.

الخطيب: الجامع 212/2.

الخليلي: الإرشاد 2/ 595، وفيه: "لو لم نكتب الحديث من مئة وجه ما وقعنا على الصواب".

(4) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 161/1، 168 و370/4.

- الذهبي: السير 221/7.
- ابن رجب: شرح العلل 451/1 – 452.

(5) الخطيب: الجامع: 212/2.

- ابن الصلاح: المقدمة ص91..

بعضاً»[1]، وقال ابنُ المبارك (ت181): «إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض»[2]، أي: قارن بين طرقه وألفاظه بعين فاحصة، ونظرة ناقدة يتبيّن لك الصحيح منه سنداً ومتناً.

ولأجل هذا الغرض كان علماؤنا يحثّون على التنويع في السماع من الشيوخ، قال أيوب السختياني (ت131): «إذا أردت أن تعرف خطأ معلمك فجالس غيره»[3] ؛ لأنه بهذه المجالسة يستطيع الاطلاع على طرق وألفاظ أخرى للحديث بها يستطيع المقارنة والموازنة بما عنده فيتبين له الصحيح منها، ولا يبقى حبيس شيخٍ واحدٍ لا يعرف الصواب إلا إذا جاء منه. وهذه المقولة المشار غليها دعوة منهجية للاطلاع على ما عند الشيوخ الآخرين من معارف علمية وأخذ المناسب منها، وقد كان ذلك لعلمائنا قديماً في عصر الرحلة في طلب العلم في عصرنا منه نصيب.

ولشدة عناية النقاد بطرف الحديث ومعرفتها، وصل بهم الأمر إلى حفظ وكتابة الصحف والطرق ظاهرة الضعف كي لا ينجح الوضّاعون في تمشيتها عليهم، فرأى الإمام أحمد رفيقه ابن معين في زاوية بصنعاء وهو ينسخ صحيفة معمر، عن أبان، عن أنس، فإذا اطلع عليه إنسان كتمه، فقال أحمد بنُ حنبل رحمه الله له: تكتب صحيفة معمر، عن أبان، عن أنس، وتعلم أنها موضوعة؟ فلو قال لك القائل: أنت تتكلم في أبان ثم تكتب حديثه على الوجه؟ قال: رحمك الله يا أبا عبدالله، أكتب هذه الصحيفة عن عبدالرزاق، عن معمر، عن أبان، عن أنس وأحفظها كلها، وأعلّم أنها موضوعة حتى لا يجيء إنسان فيجعل بدل أبان ثابتاً، ويرويها عن معمر، عن ثابت، عن أنس، فأقول له: كذبت إنما هي أبان لا ثابت»[4].

(1) الخطيب: الجامع 212/2.

(2) المصدر السابق 296/2.

(3) عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل الدارمي، السنن 153/1، تحقيق محمد أحمد دهان، دار الكتب العلمية/ بيروت، د.ت .

(4) ابن حبان: المجروحين 31/1 – 32.

ومنهج جميع الروايات ومقارنتها لتمييز الصواب من الخطأ فيها، هو منهج ليس من السهل تطبيقه لأنه يحتاج إلى حفظ واسع، وإحاطة تكاد تكون تامة بطرق حديث رسول الله ﷺ التي تعددت وتشعبت حتى وصلت إلى مئات الآلاف، فقد قال عبدالله بن الإمام أحمد عن أبيه: «وكتب أبي ألف الف حديث، وترك لقوم لم يرو عنهم مئتي ألف حديث»(1)، وقال يحيى بنُ معين: «كتبتُ بيدي هذه ستمئة ألف حديث»(2)، فهذه الحافظة القوية، والمعرفة الواسعة بطرق الحديث، مع معرفة موافقتها ومخالفاتها هي التي كانت سلاح هؤلاء النقاد في محاولاتهم لاكتشاف الوهم، وكأنّ هذه الطرق باستحضارهم لها، جُمعت لهم في صعيدٍ واحدٍ وهم يطّلعون عليها.

ومن العلماء الذين تفننوا في بيان الأوهام من خلال الطرق وتمييزها وساروا على هذا النهج، وأبدعوا فيه ومثلوه أصدق تمثيل، الإمام مسلم (ت261) في كتابه «التمييز» الذي يعد دليلاً عملياً للنقد على هذه الطريقة، إذ ظهرت فيه عبقريته النقدية الفذة، وسأنقل مثالاً واحداً من هذا الكتاب، ليكون دليلاً يأخذ بيد المبتدئ في النقد، ليطلعه على الطريقة العملية التي ينتهجها النقاد في أحكامهم على الأحاديث.

قال الإمام مسلم: «ومن الحديث الذي نُقل على الوهم في متنه ولم يُحفظ: حدثنا ابن نمير، حدثنا أبي، حدثنا سعيد بن عُبيد، ثنا بشير بن يسار الأنصاري، عن سهل بن أبي حثمه، أنه أخبره أن نفراً منهم انطلقوا إلى خيبر فتفرقوا فيها، فوجدوا أحدهم قتيلاً، فقالوا للذين وجدوه عندهم: قتلتم صاحبنا، قالوا: ما قتلنا ولا علمنا، فانطلقوا إلى النبي ﷺ، فقالوا: يا رسولَ الله أتينا خيبر، فتفرقنا فيها، فوجدنا أحدنا قتيلاً، فقلنا للذين وجدناه عندهم: قتلتم صاحبنا. قالوا: ما قتلنا ولا علمنا، قال: تجيئون بالبينة على الذين تدّعون عليهم؟ قالوا: ما لنا بينة. قال: فيحلفون لكم. قالوا: لا نقبل أيمان يهود، فكره رسول الله ﷺ أن يُبطل دمه، فوداه رسولُ الله ﷺ مئة من إبل الصدقة.

---

(1) ابن رجب: شرح العلل 479/2..

(2) المصدر السابق 489/2.

وروى سعيد بن عبيد ثم من رواية أبي نعيم.

قال أبو الحسين: هذا خبر لم يحفظه سعيد بن عبيد على صحته، ودخله الوهم حتى أغفل موضع حكم رسول الله ﷺ على جهته.

وذلك أن في الخبر حُكم النبي ﷺ بالقسامة، أن يحلف المدّعون خمسين يميناً ويستحقون قاتلهم. فأبوا أن يحلفوا. فقال النبيُّ ﷺ تبركم يهود بخمسين يميناً. فلم يقبلوا أيمانهم. فعند ذلك أعطى النبي ﷺ عقله.

وسنذكر هذا الخبر بخلاف ما روى سعيد.

حدثنا قتادة، حدثنا الليث، عن يحيى عن بشير بن يسار.

وحماد بن زيد، عن يحيى.

وبشير بن المفضل، عن يحيى.

وعبدالوهاب، عن يحيى.

وسفيان بن عيينة، عن يحيى.

وسليمان بن بلال، عن يحيى.

وهشيم، عن يحيى.

وعن ابن إسحاق، حدثني بشير بن يسار.

وابن شهاب أخبرني أبو سلمة وسليمان بن يسار، عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ من الأنصار، أن رسول الله ﷺ قال: «إن القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية».

وروى هذا يونس عن ابن شهاب.

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا أبو خالد الأحمر، عن حجاج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن حويصة ومحيّصة ابني مسعود، وعبدالله وعبدالرحمن أبناء فلان خرجوا، وساقه.

حدثنا مُحَّد بن رافع، حدثنا عبدالرزاق، أخبرنا جُريج، أخبرني الفضل، عن الحسن، أنه أخبره أن النبي ﷺ بدأ بيهود، فأبوا أن يحلفوا، فجعل النبي ﷺ العقل على يهود.

فقال أبو الحسين – مسلم – : فقد ذكرنا جملة من أخبار أهل القسامة في الدم عن رسولِ الله ﷺ، وكلها مذكور فيها سؤال النبي ﷺ إياهم قسامة خمسين يميناً، وليس في شيء من أخبارهم أن النبي ﷺ سألهم البينة إلا ما ذكر سعيد بن عبيد في خبره، وترك سعيد القسامة في الخبر فلم يذكره.

وتواطؤ هذه الأخبار التي ذكرناها، بخلاف رواية سعيد، يقضي على سعيد بالغلط والوهم في خبر القسامة.

وغير مشكل على من عقل التمييز من الحفاظ من نقلة الأخبار ومن ليس كمثلهم أن يحيى بن سعيد أحفظ من سعيد بن عبيد، وأرفع منه شأناً في طريق العلم وأسبابه، فلو لم يكن إلا خلاف يحيى إياه حين اجتمعا في الرواية عن بشير بن يسار، لكن الأمر واضحاً في أن أولاهما بالحفظ يحيى بن سعيد، ودافع لما خالفه، غير أن الرواة قد اختلفوا في موضعين من هذا الخبر سوى الموضع الذي خالف فيه سعيد، وهو أن بعضهم ذكر في روايته أن النبي ﷺ بدأ المدعين بالقسامة.

وتلك رواية بشير بن يسار ومن وافقه عليه. وهي أصح الروايتين، وقال الآخرون: بل بدأ بالمدعي عليهم لسؤال ذلك.

والموضع الآخر أنَّ النبيَّ ﷺ وداه من عنده. وهو ما قال بشير في خبره ومن تابعه.

وقال فريق آخرون: بل أغرم النبي ﷺ يهود الدية.

وحديث بشير – يعني بن يسار – في القسامة أقوى الأحاديث فيها وأصحها»[(1)].

وتعد الطريقة السابقة لإدراك العلة طريقة ظاهرة يمكن للنقاد من خلال بيانهم للطرق واختلافها أن يكشفوا لنا عن موطن الخلل، ويستطيعون البرهنة على قولهم، ولكنهم أحياناً ينتهجون طرقاً للنقد قلّما يتكلمون في أصولها ومناهجها، بل يكتفون بالكلام الذي فيه ممارسة لها فقط، معتمدين في نقدهم على خبرتهم الواسعة، وممارستهم الطويلة لحديث رسول الله ﷺ،

(1) مسلم: التمييز، ص191 – 194.

وهو ما عبّر عنه ابن القيِّم (ت751) أصدق تعبير عندما سئل عن إمكانية معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن يُنظر في سنده، فأجاب: «إنما يَعلم ذلك من تضلع في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار لها فيها مَلكة، وصار له اختصاصٌ شديدٌ بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله ﷺ وهديه، فيما يأمر به وينهى عنه، ويُخبر عنه، ويدعو إليه، ويحبه ويكرهه، ويُشرّعه للأمة، بحيث كأنه مخالطٌ للرسول ﷺ كواحد من أصحابه»[1]، وهذا ما يمكن أن أُطلق عليه بالنقد الذوقي.

وهذه المعرفة ليست ضرباً من الظن والتخمين، والرجم بالغيب، أو نوعاً من الكشف والإلهام، بل هي معرفة قائمة على أصول علمية بناء على المعرفة والخبرة وكثرة الاشتغال بالنقد، قال أبو حاتم الرازي (ت277): «معرفة الحديث كمثل فصٍّ ثمنه مئة دينار، وآخر مثله على لونه، ثمنه عشرة دراهم»[2]، وقال الخطيب: «أشبه الأشياء بعلم الحديث معرفة الصرف ونقد الدنانير والدراهم... وكذلك تمييز الحديث، فإنه علمٌ يخلقه الله تعالى في القلوب، بعد طول الممارسة له، والاعتناء به»[3].

وقال الربيع بن خُثيم (ت63)[4]: «إن من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار نعرفه، وإن من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة الليل نعرفه بها»[1]، وقال ابنُ الجوزي (ت597): «واعلم أنَّ الحديثَ المنكر يقشعر له جلد طالب العلم وقلبه في الغالب»[2].

(1) شمس الدين محمد بن أبي بكر الحنبلي الدمشقي المشهور بابن قيم الجوزية، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ص44، تحقيق عبدالفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب - 1970م.

(2) الخطيب: الجامع 255/2.

(3) المصدر السابق: الجزء والصفحة نفساهما.

(4) هو الربيع بن خُثيم بن عائذ بن عبدالله بن موهب بن منقذ، الثوري، أبو يزيد الكوفي، تابعي ثقة، أخباره في الزهد والعبادة مشهورة، كان من أشد أصحاب ابن مسعود ورعاً، توفي بعد مقتل الحسين رضي الله عنه سنة 63هـ، وقيل سنة 61هـ، راجع:

- ابن سعد: الطبقات 182/6 - 193.
- أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي، تاريخ الثقات، ص 154 - 155، تحقيق د.عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، سنة 1984م.

ويرد الناقد بلا شك الحديث إذا وجد من خلال خبرته أنه لا يمكن أن يكون من كلام النبوة، ولو صدر هذا الحديث من ثقة، لاحتمال وهمه أو تخليطه أو تلقينه، قال ابن الجوزي: «المستحيل لو صدر عن الثقات رُدَّ، ونُسب إليهم الخطأ، ألا ترى أنه لو اجتمع خلق من الثقات فأخبروا أنَّ الجمل قد دخل في سمِّ الخياط لما نفعتنا ثقتهم، ولا أثرت في خبرهم؛ لأنهم أخبروا بمستحيل، فكلُّ حديثٍ رأيته يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع، فلا تتكلف اعتباره»[(3)].

وعبارة ابنُ الجوزي الأخيرة في النص السابق: «فكلُّ حديثٍ رأيته يخالف المعقول...»، قاعدة جليلةٌ في النقد، ينبغي للمشتغلين بالحديث الاعتناء بها، وهي دليل على كل الطاعنين في أهل الحديث بأنهم لم يولوا نقد المتن اهتمامهم، وأن معظم نقدهم منصبٌّ على السند[(4)].

ومن الطرق أيضاً التي يُدرك بها النقاد على علل الأحاديث، ولا يستطيعون الإفصاح عن أساليبهم العملية في الكشف عنها – لأن تلك المعرفة راجعة إلى الفهم الثاقب مع الخبرة الواسعة – ما ذكره ابنُ رجبٍ في معرض أسلوبه الفذ في التقعيد لمسائل علم العلل قال: «قاعدة مهمة:

- محمد بن حبان أبو حاتم البُستي، الثقات 224/4 – 225، طبع دار المعارف العثمانية/ الهند، ط1، 1978، تصوير بالأوفست دار الفكر/ بيروت.
- ابن حجر: تهذيب 242/3 – 243.

(1) الحاكم: معرفة علوم الحديث، ص62.

– الخطيب: الكفاية، ص431.

(2) ابن الجوزي: الموضوعات 103/1.

(3) المصدر السابق: 106/1.

(4) راجع حول من قال بهذه الشبهة وردود العلماء عليهم:

- محمد طاهر الجوابي، جهود المحدثين في نقد المتن، أطروحة دكتوراه دولة نوقشت في جامعة الزيتونة سنة 1986م.
- محمد أبو شهبة، دفاع عن السنة ورد المستشرقين والكتاب المعاصرين، دار اللواء/ السعودية، ط2 – 1987م.
- مسفر الدميني، مقاييس نقد المتن، طبع السعودية، ط1984/1م.
- صلاح الدين الإدلبي، منهج نقد المتن عند علماء الحديث.
- نجم عبدالرحمن خلف، نقد المتن بين صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1989م.

حُذاق النقّاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يعرفون به أن هذا الحديث يشبه حديثَ فلانٍ، ولا يُشبه حديث فلانٍ، فيعلّلون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يعبّر عنه بعبارة تحضره، وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خُصّوا بها عن سائر أهل العلم»[1].

ثم ضرب ابنُ رجبٍ مثالاً على ذلك بسعيد بن سنان[2]، الراوي عن أنس، ويروي عنه أهل مصر، قال الإمام أحمد فيه: «تركتُ حديثَه، حديثه حديث مضطرب»، وقال أيضاً: «يُشبه حديثُه حديثَ الحسن، لا يشبه أحاديثَ أنسٍ»[3]، قال ابنُ رجبٍ شارحاً كلامه: «مراده أنَّ الأحاديثَ التي يرويها عن أنسٍ مرفوعةٌ إنما تشبه كلام الحسن البصري ومراسيله»[4].

وقال الجوزجاني عنه: «أحاديث واهية لا تشبه أحاديثَ الناس عن أنسٍ»[5].

وتجد النقاد أحياناً لا يجزمون بوجهٍ قطعيٍّ عند الخلاف بين الرواة في حديثٍ ما، فيقولون مثلاً: هذا الحديث هو بحديثِ فلانٍ أشبه، أو الإسناد الفلاني أشبه بالصواب.

ومثال ذلك:

سئل الدارقطني في علله عن حديثِ عبدالله بن سَخبرة، عن أبي بكر الصديق عن النبيّ ﷺ قال : «من بنى لله مسجداً...» فقال: رواه الحكم بن يعلى بن عطاء المحاربي، ومُحَمَّد بن

(1) ابن رجب: شرح العلل 861/2.

(2) اختلف في اسم هذا لراوي واضطرب العلماء فيه، فهكذا سمّاه ابن رجب سعيد بن سنان، وهو ما رجّحه الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق 164/2 - 165، وذكره في باب سعد بن سنان كل من: الإمام أحمد في العلل ومعرفة الرجال 517/2، والجوزجاني في أحوال الرجال ص154، والدارقطني في الضعفاء والمتروكين ص101، وصنيع البخاري في التاريخ الكبير 163/4، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل 251/4. يدل على أن اسمه سنان بن سعد، وهو ما رجحه ابن حبان في الثقات 336/4، وصوبه ابن يونس كما نقله عنه ابن حجر في التهذيب 472/3، وهو ما صححه الذهبي أيضاً في ميزان 122/2، واحتمل ابن حبان في الثقات 336/4 أنهما راويان (سعد بن سنان، وسنان بن سعد) وليس راوياً واحداً حصل في اسمه قلب.

(3) أحمد بن حنبل: العلل ومعرفة الرجال، 517/2.

(4) ابن رجب: شرح العلل 816/2.

(5) إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، أحوال الرجال ص154، مؤسسة الرسالة، بيروت ط1، 1985م.

عبدالرحمن بن طلحة القرشي، عن مُحَمَّد بن طلحة، عن أبيه، عن أبي معمر، عن أبي بكر، عن النبيِّ ﷺ.

ورواه غيرُهما عن محمّد بن طلحة بن مصرّف موقوفاً غير مرفوع، وهو أشبهُ بالصواب»[1].

ومن تتبّع كتبَ العلل يجدُ أمثالَ ذلك الكثير والكثير، ولضيق المقام اقتصرت على هذا المثال[2].

وإذ يستعمل النقاد هذا الأسلوب في عباراتهم النقدية، فليس ذلك منهم تحكماً دون دليل ظهر لهم، بل لهم مسوّغات تجعلهم يرجّحون بعض الأسانيد أو الرجال على بعض.

إذن فقولنا أن سنداً ما هو أشبه بالصواب يعود إلى أحد الأسباب الآتية:

1- أشبه؛ لأنَّ راويه أضبط، أو أتقن، أو أوثق، أو أثبت في شيخٍ ما، أو أفهم بحديث أبيه أو شيخه أو قُطره.

2- أشبه؛ لأنَّ رواته أكثر.

3- أشبه؛ لأنَّ راويه سمع، وغيرُه لم يسمع، أو أدرك وغيره لم يُدرك.

4- أشبه؛ لأنَّ هذا الحديثَ مشهورٌ عنه وغريبٌ عن غيره.

5- أشبه؛ لأنَّ غيرَه لزم الطريق، ومعنى لزم الطريق: أن أحد الرواة دخل على إسناد آخر لشهرة رجاله وترك إسناده الصحيح.

6- أشبه؛ لأنَّ غيرَه خلاف ما يروى عن النبي ﷺ .

ويمكن القول إنَّ هذه العبارة تعنى باختصار شديد، الأسلم والأقرب إلى الصواب[3].

---

(1) علي بن عمر الدارقطني، العلل الوارده في الأحاديث النبوية، 263/1 – 264، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة/ الرياض، ط – 1985م.

(2) راجع على سبيل المثال:

المصدر السابق: (213/1، 226، 228، 249، 255، 264، 281، 289). (17/2، 49، 72، 179، 200، 211، 247، 251).

(3) راجع:

- همام سعيد: العلل، ص168.

ومن الطرق التي يلجأ إليها النقاد أيضاً في تعليلهم للأحاديث، الموازنة بين الرواة في شيخ بعينه أو بلد بعينها، ومعرفة المتقن منهم في هذا الشيخ أو البلد من غير المتقن؛ لأن هذه المعرفة ضرورية للناقد عند تعارض أحاديث هؤلاء الرواة واختلافهم، فتقدم رواية المتقن والمبرز في الحفظ، وتُردُّ رواية غيره.

وهذه الطريقة كانت شائعةً عند النقاد في أسئلتهم واستفساراتهم حيث كانوا يتوقون لمعرفة المتقن من أصحاب الشيخ ليقدموه على غيره عند الاختلاف، قال أبو زُرعة الدمشقي (ت281): «ذاكرتُ يحيى بن معين بالعراق بعض ما يختلف فيه من حديث الأوزاعيّ، فقال: هو عندي حديث، حتى يجيء مثل هِقل، فإني رأيت أبا مُسهِرٍ يقدمه على أصحابِ الأوزاعي»[1].

وذكر الإمامُ النسائيُّ (ت303) في الملاحق التي أتبعها كتابه الضعفاء والمتروكين عدداً من الحفاظ، ومَن هو أثبت الناس في حديثهم، فذكر أثبتَ أصحابِ الأوزاعيّ، وأيوب السختياني، وحماد بن سلمة، وسعيد بن أبي عروبة، فمثلاً قال: «أثبت أصحاب أيوب، حماد بن زيد، وبعده عبد الوارث...» وهكذا[2].

ثم ذكر النسائيُّ طبقات أصحاب نافع مولى ابنِ عمر، وطبقات أصحاب الأعمش، فقسم أصحاب نافع إلى عشر طبقات، ذكر في الطبقة الأولى منهم: مالك بن أنس، وأيوب

---

(1) عبدالرحمن بن عمرو بن عبدالله، النصري، أبو زرعة الدمشقي، التاريخ ص383 – 384، تحقيق شكر الله بن نعمة الله القوجاني، طبع مجمع اللغة العربية بدمشق.

(2) راجع:

- النسائي: الضعفاء والمتروكين، ص272 – 273، ولمزيد من الأمثلة والاطلاع على أقوال النقاد في آن أحد الرواة هو أثبت الناس في فلان في الحفاظ.

راجع على سبيل المثال:

- أبا زرعة الدمشقي: التاريخ، ص393.
- تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى بن معين، ص41 – 56، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون/ دمشق، نشر جامعة الملك عبدالعزيز/ السعودية، د.ت.

بن كيْسان، وعبيدالله بن عُمر، وعمر بن نافع، وفي الطبقة الثانية ذكر: صالح بن كيْسان، وابن عون، ويحيى بن سعيد، وابن جريج... وهكذا إلى سائر الطبقات[1].

وأما أصحاب الأعمش فقسَّمهم إلى سبع طبقات، ذكر في الطبقة الأولى: يحيى بن سعيد القطان، وسفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وفي الطبقة الثانية ذكر: زائدة، وابن أبي زائدة، وحفص بن غِياث.. وهكذا إلى سائر الطبقات[2].

إذن فالناقد الذي يدرك هذه الموازنات بين الرواة وتلاميذهم، يكون أقدر على الخروج بحكم دقيق على أحاديثهم وكشف الوهم الواقع فيها، أو الطارئ عليها.

وإلى جانب اعتناء النقاد بمعرفة إتقان أحد الرواة لأحاديث شيخه، اعتنوا أيضاً بإتقانه لأحاديث بلد ما، وعادة ما تكون بلده، قال ابن أبي حاتم في تقدمة الجرح والتعديل: «باب من ذكر من معرفة أبي مُسهِر بتابعي أهل الشام»[3]، وأبو مُسهِر هو عبدالأعلى بن مُسهر من حفّاظ الشاميين وأثباتهم[4].

وقال الإمامُ أحمد: «الثوري أعلمُ بحديث الكوفيين ومشايخهم من الأعمش»[5]، وسفيان الثوري (ت161) هو إمامٌ مشهور من حفّاظ أهل الكوفة[6].

وكثيراً ما نجد في ترجيحات النقاد عند الاختلاف في أحد الرواة، سواء في اسمه أو في الحكم عليه، أن القول قول أهل بلده لأنهم أعرف به[1].

---

(1) النسائي: الطبقات ص53 - 77، ضمن ثلاث رسائل حديثية للإمام النسائي، تحقيق مشهور حسن سلمان وعبدالكريم الوريكات، مكتبة المنار، الأردن، ط1 - 1978م.

(2) المصدر السابق: ص78 - 93.

(3) ابن أبي حاتم: تقدمة المعرفة ص291.

(4) راجع:

- المصدر السابق ص286 – 292.

(5) ابن رجب: شرح العلل 453/1.

(6) ابن حبان: المشاهير ، ص169 - 170.

وهكذا نجد أن تمييز النقاد بين المتقن وغيره في شيخ أو بلد، هي إحدى الطرق التي يلجأون إليها عند الاختلاف، فيقدّمون رواية المتقن ويردون رواية غيره.

هذه بعض الطرق التي يُدرك النقاد بها العلل، ولا يعني ذلك أنهم بواسطتها سيصلون حتماً إلى الوهم، نظراً لصعوبة هذا الموضوع ودقته، فأحياناً نجد كبار النقاد وأئمتهم لا يستطيعون الحسم في علة حديثٍ ما، فيتوقفون فيه[2]، أو نجدهم يدركون علّته بعد رحلة طويلة من العناء والمشقة وهم يفتّشون ويسألون، فقد تعيش مشكلة الحديث مع الناقد عمره وهو يسأل عنها، وقال عليُّ بنُ المديني: «ربما أدركت علة حديث بعد أربعين سنة»[3]. ونحو هذه المدة مكث البخاريُّ حتى استطاع وضع حديثِ ابنِ مسعود في الروثة وأنها رِكس في صحيحه[4]، ومع ذلك لم يسلم من النقد لوضعه هذا الحديث في الصحيح، فقد انتقده الدارقطني وغيره[5].

---

(1) راجع بعض الأمثلة:

- ابن عدي: الكامل 1618/4.
- ابن رجب: شرح العلل 80/1 – 82.
- ابن حجر: التهذيب 430/2.

(2) راجع بعض الأمثلة:

– الترمذي: العلل الكبير 84/1، 95.

(3) الخطيب: الجامع 257/2.

(4) البخاري: الصحيح 256/1 برقم 156، كتاب الوضوء/ باب لا يستنجي بروث.

(5) راجع من انتقد البخاري في هذا الحديث:

- الدراقطني: التتبع وهو ما أخرج في الصحيحين وله علة، ص227 – 230، تحقيق مقبل بن هادي الوادعي، دار الكتب العلمية/ بيروت ط2، 1985م.
- الحاكم: المعرفة ص109.
- ابن حجر: هدي الساري ص348 – 350، وفتح الباري 258/1.

المبحث الثاني

أبرز المشتغلين بالتعليل ومصنفاتهم فيه

هيأ الله سبحانه وتعالى للحديث النبوي رجالاً نقّاداً، تفرّغوا له، وأفنوا أعمارهم في تحصيله، والبحث في غوامضه وعلله ورجاله، يذبّون عنه تأويل المبطلين، وتحريف الغالين، ولشدة عنايتهم به، والحافظ عليه، وضعوا لصيانته من القواعد والضوابط التي لم يسلم من التحاكم إليها ثقات الرواة فضلاً عن ضعفائهم وعامتهم، فلم يألُ هؤلاء العلماء جهداً في التمييز والتدقيق والتفتيش، فطالت ألسنهم وأقلامهم بالنقد كبار الحفاظ، وثقات الرواة؛ لأنَّ الحِفاظ على السنة فوق أي اعتبار لقرابة أو سن أو علم، حتى أصبح الكشف عن أوهام الكبار علماً فيه تُصنّف التصانيف كما سنرى بعد قليل.

وسأذكر في هذا المبحث إن شاء الله تعالى على وجه الإيجاز أبرز النقّاد المشتغلين بالتعليل ومصنفاتهم، إن وجدت – ، مرتباً لم حسب تاريخ وفياتهم:

- شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الأزدي، الواسطي (ت160)، قال ابنُ رجب: «وهو أول مَن وسّع الكلام في الجرح والتعديل، واتصال الأسانيد وانقطاعها، ونقّب عن دقائق علم العلل، وأئمة هذا الشأن بعده تبعٌ له في هذا العلم»[(1)].

- سفيان بن سعيد الثوري الكوفيّ (ت161)، قال فيه ابن رجب: «أحد الأئمة المجتهدين، والعلماء الربانيين والحفاظ المبرّزين»، وقد نعته غير واحد من العلماء بأمير المؤمنين في الحديث[(2)].

- مالك بن أنس (ت179) إمام دار الهجرة، المجتمع على إمامته وفضله وعلمه، قال فيه النسائيُّ: «ما أحد عندي من التابعين أنبل من مالك، ولا أجلّ ولا آمن على الحديث»[(3)].

---

(1) ابن رجب: شرح العلل 448/1.

(2) المصدر السابق 452/1.

(3) المصدر السابق 456/1 – 460.

- عبدالرحمن بن مهدي (ت189)، وصفه ابن حبّان بأنه مِن أكثر النقاد تنقيراً عن شأن المحدثين، وأتركهم للضعفاء والمتروكين، حتى جعل هذا الشأن صناعة له، فلم يتعداه إلى غيره[1].

- يحيى بن سعيد القطان (ت198) وصفه ابنُ رجب بـ: «خليفة شعبة، والقائم بعده مقامه في هذا العلم، وعنه تلقاه أئمة هذا الشأن، كأحمد، وعلي، ويحيى ونحوهم، وقد كان شعبة يحكّمه على نفسِه في هذا العلم»[2].

وقد نُقلت مسائل ابنِ القطان في العلل عنه، وجمعت في مصنف مفرد[3]، وبذلك يكون أول من نُقلت عنه مسائل في علم العلل على هيئة مصنفد، لا أنه أول من صنّف في هذا العلم، كما ذكر الدكتور همام سعيد[4]، والفرق بين القولين واضح.

- يحيى بن معين بن عون، أبو زكريا المريّي (ت233) أحد أعلام المحدّثين المشتغلين بالرجال والعلل، لم يدوّن شيئاً من كلامه في الجرح والتعديل، وكان يكره ذلك[5]. وإنما وصلتنا مسائله في ذلك بتدوين تلاميذه لها، كعباس الدوري (ت271)[6]، وإبراهيم بن عبدالله بن الجنيد (ت270)[1]، وأبي خالد الدقاق (ت284)[2] وعثمان بن سعيد الدارمي (ت280)[3] وغيرهم[4].

---

(1) راجع:

- ابن حبّان: المجروحين 52/1.

(2) ابن رجب: شرح العلل 446/1.

(3) المصدر السابق 892/2.

(4) همام سعيد: العلل ص28.

(5) راجع: ابن رجب: شرح العلل 490/1.

(6) هو: عباس بن محمّد بن حاتم الدوري، أبو الفضل البغدادي، حافظ متقن صاحب يحيى بن معين، وكتابه في الرجال عنه يُنبئ عن بصره بهذا الشأن، وثقه النسائي وغيره، توفي سنة 271هـ. راجع:

- الخطيب: تاريخ بغداد 144/2.
- الذهبي: التذكرة 579/2.

- علي بن عبدالله المديني، أبو الحسن البصري (ت234)، شيخ البخاري، أحد الأئمة المبرزين في الحديث وعلله، قال البخاري: «ما استصغرتُ نفسي عند أحدٍ إلا عند عليّ بن المديني»، وقال أبو حاتم الرازي: «كان علي بن المديني عَلماً في الناس في معرفة الحديث والعلل»[5] وبلغت مصنفاته في الحديث وعلومه نحو من مئتين[1] وقد

- وقد قام الدكتور أحمد محمّد نور سيف بتحقيق التاريخ لابن معين برواية الدوري، وقدم له بدراسة قيّمة، ونشر الكتاب مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي التابع لجامعة الملك عبدالعزيز بمكة المكرمة، ط1/1979م.

(1) هو إبراهيم بن عبدالله بن الجنيد، بغدادي نزل سامراء، سأل ابن معين عن الرجال وصنّف وجمع وثّقه الخطيب، وقال: "له كتب في الزهد والرقائق"، قال الذهبي في التذكرة: "لم أظفر له بوفاة وكأنها في حدود الستين ومئتين" وقال في سير النبلاء: "بقي إلى قرب سنة سبعين ومئتين"، راجع:

- الخطيب: تارخي بغداد 120/6.
- الذهبي: التذكرة 586/2، والسير 631/12.

وقد قام الدكتور أحمد محمّد نور سيف أيضاً بتحقيق سؤالاته لابن معين ونشرتها مكتبة الدار بالمدينة المنورة/ ط1، 1988م.

(2) هو: يزيد بن الهيثم طهمان، أبو خالد الدقاق البغدادي، لازم ابن معين، ودوّن أقواله في جرح الرواة وتعديلهم، وثّقه ابن الخطيب والدارقطني (ت248هـ) راجع:

- الخطيب: تاريخ بغداد 349/14.
- وقد قام الدكتور أحمد محمّد نور سيف أيضاً بتحقيق روايته في الرجال عن ابن معين، ونشر الكتاب دار المأمون للتراث/ دمشق د.ت.

(3) هو عثمان بن سعيد بن خالد الدارمي السجستاني، إمام، حجة، حافظ، محدّث هراة وتلك البلاد، له سؤالات في الرجال عن ابن معين: ومسند كبير، وتصانيف في الرد على الجهمية، وقد رزق حسن التصنيف (ت280هـ) راجع:

- ابن أبي حاتم: الجرح 627/6.
- الذهبي: التذكرة 621/2، والسير 319/13 – 326.
- ابن كثير: البداية والنهاية 69/11.
- وقد قام أيضاً الدكتور أحمد محمّد نور سيف بتحقيق تاريخه عن ابن معين، ونشرته دار المأمون للتراث بدمشق، د.ت.

(4) راجع حول الرواة عن يحيى في مسائل العلل وتاريخ الرجال:

- ابن رجب: شرح العلل 490/1 – 491.
- أحمد محمّد نور سيف: يحيى بن معين وكتابه التاريخ 137/1 – 141.

(5) ابن أبي حاتم: تقدمة المعرفة، ص319.

وراجع ترجمته:

سبق ذكر بعضها[2]، وكثير منها في تاريخ الرجال والعلل، ولكن لم يصلنا منها إلا كتابان:

الأول: علل الحديث ومعرفة الرجال[3].

الثاني: سؤالات مُحَمَّد بن عثمان بن أبي شيبة (ت297) له في الجرح والتعديل[4].

- الإمام أحمد بن حنبل بن مُحَمَّد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني (ت241)، ربّاني الأمة في وقته ومحدّثها وحافظها، وقال عنه أبو حاتم: «كان بارع الفهم بمعرفة الحديث، صحيحه وسقيمه»[5]، ومسائله التي وصلتنا باسم «العلل ومعرفة الرجال» برواية ابنه عبدالله عنه تدل على ذلك[6]، وقد روى عنه تلاميذه كثيراً من مسائل في الفقه والحديث وتواريخ الرجال والعلل[7].

- الخطيب: تاريخ بغداد 458/11.
- الذهبي: التذكرة 428/2، والسير 41/11 – 60.
- ابن رجب: شرح العلل 484/1 – 488.

(1) راجع:

- الذهبي: الميزان 141/3.
- الكتاني: الرسالة المستطرفة، ص95.

(2) ص 57 من هذا البحث.

(3) حقق هذا الكتاب د. مُحَمَّد مصطفى الأعظمي، ونشره المكتب الإسلامي ببيروت – 1971م. وحققه أيضاً د. عبد المعطي أمين قلعجي، ونشرته دار الوعي بحلب سنة 1980م.

(4) حقق هذا الكتاب د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، ونشرته مكتبة المعارف بالرياض سنة 1984م.

(5) ابن أبي حاتم: تقدمة المعرفة ص302.

(6) حقق هذا الكتاب د. وصي الله عباس، وجاء في أربعة مجلدات مع الفهارس الخادمة له، ونشره المكتب الإسلامي ببيروت، ودار الخاني بالرياض سنة 1988م، وكان جزء منه قد طبع بتركيا 1963م، بتحقيق الأستاذين – طلعت قوج، ود. إسماعيل جراح أوغلي.

(7) منها على سبيل المثال:

- عمرو بن عليّ بنِ بحر أبو حفص البصري الفلاّس (ت249)، أحد الأعلام الحفاظ، نقل ابنُ حجرٍ عن الدارقطني (ت385) قوله فيه: «كان من الحفّاظ، وبعض أصحاب الحديث يفضّلونه على ابن المديني[1]، ويتعصبون له، وقد صنّف المسند والعلل والتاريخ، وهو إمام متقن»[2]، ومَن يُطالع كتب الرجال والعلل فإنه يرى كثرة نقل المصنفين لمقولاته النقدية.

- مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري (ت256)، صاحب الصحيح، وأمير المؤمنين في الحديث، وصفه تلميذه الإمام مسلم بـ «أستاذ الأستاذين وسيد المحدّثين، وطبيب الحديث في علله»[3]، له باع طويل في علم الرجال والعلل وقد أفرد العلل بتصنيف خاص[4].

- مسلم بن الحجاج القشيري (ت261) تلميذ الإمام البخاري، ووارث علمه في الرجال والعلل، صنّف كتابه «التمييز»، الذي يُعد مِن أميز كتب العلل المصنفة، كما ذكر العلماء أن له كتاباً في العلل أيضاً[5].

- معرفة الرجال وعلل الحديث، برواية أحمد بن مُحَمَّد بن الحجاج المروذي (ت275)، ذكره مُحَمَّد بن خير في فهرسته، ص228، تحقيق فرنشكة قدارة زيدين، نشر المكتب التجاري/ بيروت، وآخرون، ط2 – 1963م.
- مسائل الإمام أحمد لابن هانئ إسحاق بن إبراهيم (ت275) وقد نشر الكتاب سنة 1979م، بتحقيق الأستاذ زهير الشاويش.
- مسائل الإمام أحمد لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت275هـ) نشره مُحَمَّد أمين دمج.
- مسائل الإمام أحمد لابنه عبدالله (ت290هـ)، نشره وحققه الأستاذ زهير الشاويش سنة 1980م.

(1) كأبي حاتم الرازي الذي قال فيه: "كان أرشق من علي بن المديني".

راجع: ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 249/6.

(2) ابن حجر: التهذيب 81/8، وانظر مصنفاته في الفهرست، لابن خير ص212.

(3) راجع: الحاكم: المعرفة، ص114.

(4) راجع: ابن حجر: هدي الساري، ص492، الكتاني: الرسالة المستطرفة ص111.

(5) راجع:

- الكتاني: الرسالة المستطرفة، ص111.

- يعقوب بنُ شيبةَ بنِ الصلت، أبو يوسف البصري، نزيل بغداد (ت262)، صنّف المسند الكبير المعلل، امتدحه الذهبي بقوله: «ما صُنِّف أحسن منه، ولكنه ما أتمه»[1]، ويبدو أنه مسند كبير طويل، فنسخة مسند أبي هريرة التي شوهدت منه بمصر كانت في مئتي جزء، يذكر في الأحاديث بأسانيدها وعللها، ولو تم لكان في مئتي مجلد[2].

- عبيدالله بنُ عبدالكريم، أبو زرعة الرازي (ت264) وهو من فرسان هذا العلم ورواده، وصلتنا مسائله في العلل عن طريق عالمين فاضلين هما: البرذعي (ت292)[3] إذ جمعها في مصنّف مفرد[4]، وابن أبي حاتم إذ ضمّنها كتابه علل الحديث[5].

- مُحَّد بن إدريس، أبو حاتم الرازي (ت277) ترجم له ابنه عبدالرحمن في تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل ترجمة إضافية[6] صدّرها بقوله: «باب ما ذُكر من معرفة أبي رحمه الله بصحيح الحديث وسقيمه»[7]، وسؤالات ابنه عبدالرحمن له أيضاً في العلل[8]، تدل على تمكنه وطول باعه في هذا العلم.

- حاجي خليفة: كشف الظنون 1160/2.

(1) الذهبي: التذكرة 577/2، ومما يؤسف له أن هذا المسند معظمه مفقود، ولم يصلنا منه إلا قطعة يسيرة، وهي الجزء العاشر من مسند عمر بن الخطاب، وقد قام د. سامي حداد بتحقيقه ونشره سنة 1983م، وأعاد تحقيقه مرة ثانية كمال يوسف الحوت، ونشرته مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت سنة 1985م.

(2) الكتاني: الرسالة المستطرفة ص52.

(3) هو سعيد بن عمرو بن عمّاز الأزدي البردعي، رحّال، جوّال، مصنّف، سمع أبا كُريب، وعبده الصفّار، والفلاّس، حدّث عنه حفص بن عمر الأردبيلي، وأحمد بن طاهر الميانجي وغيرهم، مات سنة 292هـ. راجع:

- الذهبي: السير 77/14 - 78.

(4) حقق هذا الكتاب د. سعدي الهاشمي، وطبعته الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ط1982/1م.

(5) نشرت هذا الكتاب دار المعرفة ببيروت - 1985م.

(6) ص349 - 372.

(7) ص349.

(8) راجع: ابن أبي حاتم: علل الحديث، والكتاب برمته أسئلة في العلل من عبد الرحمن لأبيه ولأبي زرعة الرازيين.

- مُحَمَّد بن عيسى أبو عيسى الترمذي (ت279)، له كتابان في العلل؛ صغير وكبير[(1)]، أكثر فيهما النقل عن شيخه الإمام البخاري، والصغير هو الذي شرحه ابن رجب الحنبلي.

- عبدالرحمن بن عمرو النّصري، أبو زُرعة الدمشقي (ت281)، له كتاب في العلل، وأول من أشار إليه أبو بكر الخلال (ت311) فيما ذكره القاضي أبو يعلى (ت560)، نقلاً عنه، قال: «وجمع أي - أبو زرعة الدمشقي - كتاباً لنفسه في التاريخ وعلل الرجال»[(2)].

- أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبدالخالق البزّار (ت292) وقد صنّف مسنداً كبيراً معلَّلاً يسمى بالبحر الزخّار[(3)]، قال فيه الخطيب: «كان ثقة حافظاً، صنّف المسند، وتكلم على الأحاديث، وبيّن عللها»[(4)].

- زكريا بن يحيى، أبو يعلى الساجي (ت307) له كتاب في علل الحديث، امتدحه الذهبي بقوله: «للساجي كتاب جليل في علل الحديث يدلُّ على تبحره في هذا الفن»[(5)].

- أحمد بن مُحَمَّد بن هارون البغدادي، أبو بكر المشهور بالخلال (ت311) جامع علوم الإمام أحمد ومصنّفها ومرتّبها، صنّف كتاباً في العلل جاء في عدة مجلدات[(1)].

---

(1) العلل الصغير طبع من كتابه الجامع مراراً في الهند والقاهرة وبيروت، والكبير حققه حمزة ديب مصطفى، ونشرته مكتبة الأقصى/ الأردن، وجاء في مجلدين، والكتاب رتبه على الأبواب الفقهية القاضي أبو طالب محمود بن علي الأصبهاني المتوفي سنة 585هـ.

(2) القاضي: أبو الحسين مُحَمَّد بن أبي يعلى الفرّاء: طبقات الحنابلة، تحقيق مُحَمَّد حامد الفقي، 205/1، طبع القاهرة 1952م.

وقام بتحقيق هذا الكتاب شكر الله بن نعمة الله القوجاني، ونشره مجمع اللغة العربية بدمشق، د.ت.

(3) قام بتحقيق جزء من هذا الكتاب د. محفوظ الرحمن زين الله، وصدر منه سبعة أجزاء، ونشرته مؤسسة علوم القرآن/ بيروت، ومكتبة العلوم والحكم/ المدينة المنورة، ط1، 1988 - 1993م.

(4) الخطيب: تاريخ بغداد 334/4.

(5) الذهبي: التذكرة 709/2 - 710.

- عبدالرحمن بن أبي حاتم بن إدريس الرازي (ت327)، وريث علم أبيه وأبي زرعة الرازيين وجامعه، صنّف كتابه «علل الحديث»[2]، وهو عبارة عن أسئلة في علل الأحاديث وجّهها لأبيه وأبي زُرعة وأجوبتهما عليها، رتّبها على الأبواب الفقهية.

- مُحَمَّد بن حبّان، أبو حاتم البُستي (ت354) ذكر له الخطيب مصنّفات عديدة، معظمها في دقائق وموضوعات علم العلل، أذكر بعضها للتدليل على طول باعه في هذا الفن: كتاب علل حديث الزهري عشرون جزءاً، كتاب علل حديث مالك بن أنس عشرة أجزاء، كتاب علل ما أسند أبو حنيفة عشرة أجزاء، كتاب ما خالف الثوري شعبة ثلاثة أجزاء.... الخ[3].

- الحسين بن مُحَمَّد بن أحمد، أبو علي الماسرجسي (ت365)، قال السخاوي: «له مسند معلّل في ألف وثلاثمئة جزء»[4]، ونقل الذهبي عن الحاكم قوله فيه: «فعندي أنه لم يُصنّف في الإسلام مُسند أكبر منه»[5].

- عبدالله بن عدي بن عبدالله، أبو أحمد الجرجاني (ت365هـ) قال في الذهبي: «وهو مصنّف في الكلام على الرجال، عارف بالعلل»[6]، وكتابه «الكامل في ضعفاء الرجال وعلل الحديث»[7] وصفه الذهبي أيضاً في مكانٍ آخر بقوله: «هو أكمل

---

(1) المصدر السابق 785/3.

(2) طبع الكتاب في القاهرة سنة 1922م، وصوّرته في بيروت دار المعرفة 1985م

(3) الخطيب: الجامع 302/2 - 303.

(4) السخاوي: الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، ص346، تحقيق فرانز روزنثال، دار الكتب العلمية/ بيروت، د.ت.

(5) الذهبي: التذكرة 956/3.

(6) المصدر السابق 941/3.

(7) حقق هذا الكتاب جماعة من المختصين بإشراف ناشره وهي دار الفكر ببيروت، ولكن وقع فيه كثير من التصحيف والتحريف وهو بحاجة إلى تحقيق علمي متقن.

الكتب وأجلّها في ذلك»[1]، وعندما سُئل الدارقطني أن يصنّف في ضعفاء الرجال قال عن كامل بن عدي: «فيه كفاية لا يُزاد عليه»[2].

- علي بن عمر، أبو الحسن الدارقطني (ت385)، صنّف في العلل كتابه المشهور «العلل الواردة في الأحاديث النبوية»[3]، قال فيه الذهبي: «وإذا شئت أن تبيّن تبيّن براعة هذا الإمام الفرد، فطالع العلل له، فإنك تندهش ويطول تعجبك»[4]، وفي معرض ذكر ابن كثير للكتب المصنفة في العلل قال: «وقد جمع أزمّة ما ذكرناه كله الحافظ الكبير أبو الحسن الدارقطني في كتابه في ذلك، وهو أجلُّ كتابٍ بل أجل ما رأيناه وضع في هذا الفن، لم يسبق إليه مثله، وقد أعجز من يريد أن يأتي بعده، فرحمه الله وأكرم مثواه»[5]، وأما السخاوي فقال عن الدارقطني: «وبه خُتم معرفة علل الحديث»[6].

- مُحَّد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري (ت405). قال فيه الذهبي: «اتفق له من التصانيف ما لعله يبلغ قريباً من ألف جزء في تخريج الصحيح العلل والتراجم والأبواب والشيوخ»[7]، وهو أول من نوّه بالعلل كنوع مستقل من أنواع علوم الحديث، وأفرد لها مبحثاً خاصاً في كتابه معرفة علوم الحديث[8].

---

(1) الذهبي: الميزان 2/1.

(2) حمزة بن يوسف السهمي: تاريخ جُرجان ص267، تحقيق د. مُحَّد عبد المعيد خان، عالم الكتب/ بيروت، ط4، 1987م.

(3) قام بتحقيق هذا الكتاب الدكتور محفوظ الرحمن زين الله السلفي رحمه الله تعالى، ونشرته دار طيبة بالرياض سنة 1985م، وكان تحقيق جزء منه أطروحته للدكتوراه في في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(4) الذهبي: التذكرة 993/3 - 994.

(5) ابن كثير: اختصار علوم الحديث، ص64.

(6) السخاوي: الإعلان بالتوبيخ، ص346.

(7) الذهبي: التذكرة 1043/3، وذكر له كتاباً في العلل أيضاً.

(8) راجع: الحاكم: المعرفة ص112 - 119.

- عبدالحق بن عبدالرحمن الإشبيلي (ت582)، كان فقيهاً حافظاً عالماً بالحديث وعلله، عارفاً بالرجال، له كتاب في العلل باسم «المعتل من الحديث»[1]، وكتبه في الأحكام: الكبرى، والوسطى، والصغرى، فيها من التعليل الشيء الكثير[2].

- جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن علي المعروف بابن الجوزي (ت597) وهو من العارفين بالحديث وعلومه، ومعرفة صحيحه وسقيمه، ومن مصنفاته في ميدان العلل كتابه «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية»[3].

- أبو الحسن علي بن مُحَمَّد بن عبدالملك، الفاسي، المعروف بابن القطّان (ت628)، صنّف كتابه «بيان الوَهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام»، الذي يُعد أصلاً من أصول الحديث والعلل والجرح والتعديل، وهو يدل على طول باعه في الحديث عامة، والعلل خاصة[4].

- عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت795هـ) ضمّن شرحه لعلل الترمذي الصغير كثيراً من الفوائد والقواعد في علم العلل، ممّا يدل على عقليته النقدية البارعة[5].
البارعة[5].

- أحمد بن علي بن حجر (ت852) خاتمة حفّاظ الإسلام، له مصنفات عديدة في فنون علم الحديث ورجاله، وفي مجال العلل ذكر له المؤرخون كتابين: الأول: «الزهر المطول في الخبر المعلول»[6]، والثاني: «شفاء الغُلل في بيان العلل»[1].

(1) راجع: الذهبي: التذكرة 1351/3.

(2) راجع: مبحث التعليل في كتاب الأحكام لعبد الحق. د. إبراهيم بن الصديق، العلل في المغرب، ص123 – 154.

(3) حقق هذا الكتاب الأستاذ إرشاد الحق الأثري، وطبعته إدارة العلوم الأثرية بباكستان، ثم أعاد تحقيقه الشيخ خليل الميس، ونشرته دار الكتب العلمية ببيروت سنة 1983م.

(4) راجع الدراسات حول هذا العلم الفذ وكتابه المذكور ص52.

(5) راجع فيمن حقق هذا الكتاب ونشره ص58 من هذا الكتاب

(6) راجع:

وبعدُ فهذه أسماء أشهر المبرزين في هذا العلم، ومصنفاتهم فيه، ولا يعني ذكر هؤلاء دون غيرهم أنَّ أمرَ التعليل مقتصرٌ عليهم فحسب، بل يوجد من المصنفات في العلل لغير المذكورين، كذلك المقولات النقدية في التعليل الشيء الكثير، نجدها مبثوثة في ثنايا كتب الرجال والتخريج والشروح وغيرها[2].

– السيوطي: تدريب الراوي 258/1.

(1) ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب 272/7.

(2) راجع لمزيد من الاطلاع على هؤلاء العلماء ومصنفاتهم:

- همام سعيد: العلل في الحديث، ص27 – 34.
- محفوظ الرحمن زين الله: مقدمة تحقيق علل الدارقطني 47/1 – 56.
- وصي الله عباس: مقدمة تحقيق علل أحمد 38/1 – 44.

وقد أفدت كثيراً من هذه الكتب في إعداد هذا المبحث.

الباب الثاني
أثر الرحلة في روايات مختلفي الأمصار

وفيه ستة فصول:

الفصل الأول: نشأة الرحلة في طلب الحديث وتطورها.

الفصل الثاني: المراكز العلمية في الأمصار الإسلامية.

الفصل الثالث: أسباب روايات مختلفي الأمصار ودوافعها.

الفصل الرابع: فوائد روايات مختلفي الأمصار.

الفصل الخامس: عيوب روايات مختلفي الأمصار.

الفصل الأول
نشأة الرحلة في طلب الحديث وتطورها

تقوم الرسالة هذه الأمة على تلقي معارف الوحي وتبليغه، فينبغي أن تكون قائمةً على هذا الأمر الرباني الذي خصَّها به، ليتحقق لها الشهود الحضاري على باقي الأمم الأخرى، قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: 110]، وقال سبحانه وتعالى أيضاً في مجال الحث على التعلّم والتعليم: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: 122].

وقد جعل حماد بن زيد (ت179)[1] أحد علماء الحديث المشهورين – هذه الآية في كل مَنْ رحل في طلب العلم والفقه، ورجع به إلى مَن وراءه فعلمه إياه[2].

وفسَّر عكرمة (ت107) مولى ابن عباس[3] «السَّائِحُونَ» في قوله تعالى: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ

---

(1) هو حماد بن زيد بن درهم أبو إسماعيل البصري، من فقهاء البصرة وثقاتهم، وكان يقرأ حديثه كله وهو أعمى، مات سنة 179هـ. راجع:

- ابن سعد: الطبقات 286/7.
- ابن حبان: مشاهير، ص157.
- المزي: تهذيب الكمال في أسماء الرجال 239/7 – 252، تحقيق د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة/ بيروت ط2، 1983م.

(2) راجع:

- الخطيب: الرحلة في طلب الحديث ص86 – 87، تحقيق د. نور الدين العتر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 – 1975م.

وهناك أقوال أخرى للمفسرين في هذه الآية راجعها في:

- محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن 66/11 – 71، دار الفكر/ بيروت، د.ت.
- الحسين بن مسعود البغوي، معالم التنزيل 211/3 – 214، تحقيق عبدالسلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط1، 1995م.

(3) هو عكرمة بن عبدالله مولى بن عباس، أصله من البربر، من علماء التابعين بالتفسير دخل إفريقية وأقام بالقيروان، مات سنة 107هـ، وقيل بعدها. راجع:

- البخاري: التاريخ الكبير 49/7، دار الفكر/ بيروت، 1986م.
- ابن سعد: الطبقات 287/5 – 293.
- أبا العرب محمد بن أحمد بن تميم القيرواني: طبقات علماء إفريقية وتونس، ص83، تحقيق علي الشابي ونعيم حسن اليافي، الدار التونسية للنشر والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط2، 1985م.

وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ﴾ [التوبة: 112] بقوله: «هم طلبة الحديث»(1). وهذا تفسير حسب الظاهر من الآية؛ لأنَّ طلابَ الحديثِ عادة يسيحون في الأرض طلباً له(2).

وقد جعل النبيُّ ﷺ سلوك طريق العلم والرحلة فيه طريقاً إلى الجنة، فقال عليه الصلاة والسلام: «.. ومن سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إِلى الجنة»(3)، بل جعل عليه الصلاة والسلام الخروج في طلب العلم من أعظم القربات، إذ هو في سبيل الله فقال: «من خرج في طلب العلم فهو سبيل الله حتى يرجع»(4).

---

(1) – الخطيب: الرحلة ص87 – 88.

– البغوي: التفسير 194/3.

(2) هناك أقوال أخرى للمفسرين في معنى قوله تعالى: "السائحون" أرجحها أنهم "الصائمون" راجع:

- الطبري: التفسير 11/ 37 – 39.
- البغوي: التفسير 194/3.
- عماد الدين إسماعيل بن كثير، تفسير القرآن العظيم 407/2، دار المعرفة/ بيروت ،ط2، 1987م.

(3) هذا الجزء من الحديث أخرجه: مسلم: الصحيح 2074/4، برقم 2699، كتاب الذكر والدعاء/ باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، البخاري: الصحيح، 160/1، تعليقاً على كتاب العلم/ باب العلم قبل القول والعمل، محمد بن عيسى بن سؤرة الترمذي: الجامع 28/5، برقم 2643، كتاب العلم/ باب فضل طلب العلم و195/5 برقم 2945، كتاب القراءات/ باب رقم 12، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث العربي/ بيروت، أبو داود: السنن 317/3، برقم 3643، كتاب العلم/ باب الحث على طلب العلم، ابن ماجة : السنن 82/1، برقم 225، المقدمة/ فضل العلماء والحث على طلب العلم، أحمد/ المسند 252،325/2، 407، أبو خيثمة: العلم، ص115، برقم 25، تحقيق محمد ناصر الألباني، دار الأرقم/ الكويت، ط2، 1985م، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، المدخل إلى السنن الكبرى، ص249، برقم 349، تحقيق الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي/ الكويت، ابن عبدالبر: جامع بيان العلم/ 13/1، عبد الله بن أحمد، زوائد الزهد، ص44، برقم 126، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتاب العربي/ بيروت ط1986،1م، محمد بن الحسين بن عبدالله أبو بكر الآجري، أخلاق العلماء، ص23 – 24، دار الكتب العلمية / بيروت، ط2، 1981م.

كلهم رووه من طريق الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً، وأخرجه: وكيع بن الجراح، الزهد 380/3، تحقيق د. عبدالرحمن عبد الجبار الفيوائي، مكتبة الدار/ المدينة المنورة، ط1، 1984م. ومن طريقه أبو خيثمه، العلم، ص113، برقم 17ن ولكن عن ابن عباس موقوفاً عليه.

(4) أخرجه: الترمذي: الجامع 29/5، برقم 2647، كتاب العلم/ باب فضل طلب العلم، ابن عبدالبر: جامع بيان العلم 55/1، البيهقي: المدخل إلى السنن، ص264، سليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني، المعجم الصغير 136/1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983م، العقلي: الضعفاء الكبير، 17/2، كلهم من طريق نصر بن علي، حدثنا خالد بن يزيد اللؤلؤي عن أبي جعفر الرازي عن الربيع عن أنس عن مالك مرفوعاً.

إذن كان حثُّ الكتابِ والسنة على طلب العلم ومباركتهما له هو منطلق ومُتعمد طلاب الحديث، الذين تحمّلوا المشقة البالغة، والجهد الكبير، والأسفار البعيدة، مستعذبين ذلك لأجل طلبه، والتفقّه فيه.

وأولُ من ضرب أروع الأمثلة في تحمّل هذه المشاق هم الصحابة ﷺ، فسّجلت لنا كتب الحديث رحلاتهم المبكّرة الأولى في عهده عليه الصلاة والسلام، فروى الإمام البخاري وغيره من حديث طلحة بن عبيدالله قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد ثائر الرأس(1)، يسمع دويّ صوته ولا يفقه ما يقول حتى دنا، فإذا هو يسأل عن الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: (خمس صلوات في اليوم والليلة)، فقال: هل عليَّ غيرهما؟ قال: (لا، إلا أن تطوّع)، قال: وذكر رسول الله ﷺ الزكاة، قال: هل عليَّ غيرها، قال: (لا، إلا أن تطوّع)، قال: فأدبر الرجل وهو يقول: والله لا أزيد على هذا ولا أنقص، قال رسول الله ﷺ: «أفلح إن صدق»(2).

وهناك نوعٌ آخر من الرحلات في عهده عليه الصلاة والسلام، وهي البعثات التعليمية التي كان يُرسلها عليه الصلاة والسلام لتعليم الناس القرآن الكريم والسنة وفقههما، والتي كان بعضها بناءً على طلبٍ بعض الجهات أو القبائل(3).

وقال الترمذي بعده: "هذا حديث حسن غريب، ورواه بعضهم فلم يرفعه".

وقال الطبراني أيضاً بعده: "لا يُروى عن أنس إلا بهذا الإسناد، تفرّد به أبو جعفر الرازي وخالد بن يزيد".

(1) ثائر الرأس: أي منتشر شعر الرأس قائمه.

– ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر 229/1.

(2) أخرجه:

- البخاري: الصحيح 160/1، برقم 46، كتاب الإيمان/ باب الزكاة في الإسلام.
- مسلم: الصحيح 40/1 – 41، برقم 8، كتاب الإيمان/ باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام.
- مالك: الموطأ 175/1، وبرقم 94، كتاب قصر الصلاة في السفر/ باب جامع الترغيب في الصلاة.
- النسائي: السنن 118/8 – 119، كتاب الإيمان وشرائعه/ باب الزكاة.

(3) راجع نماذج من هذه البعثات:

فالرحلة إذن كانت في عهده عليه الصلاة والسلام عامة لتعلّم أحكام الدين الجديد وتعليمه، وليست متخصصةً في طلب الحديث وَحْده كما آل إليه حالها بعدُ في العصور اللاحقة كما سيأتي قريباً.

ولا يخفى أنَّ طبيعة ذلك العصر هي التي فرضت هذا النوع من الرحلات، ولكن ما يهمني إثباته هنا هو توثيق بداية الرحلة، وأنها كانت في هذا الوقت المبكر جداً خلافاً لما أثبته بعض المستشرقين(1).

وبعد وفاة الرسول ﷺ تفرّق أصحابه في الأمصار للجهاد في سبيل الله، وتعليم أهل البلاد المفتوحة أحكام دينهم الجديد، ومن المعلوم أنهم رضي الله عنهم كانوا متفاوتين في الأخذ عن رسول الله ﷺ، فكان عند أحدهم ما ليس عند الآخر، ونتيجة لذلك كان بعضهم يضطر للرحلة إلى مصر آخر للسؤال عن حديث يريده، أو التثبت من سماع حديث عنده.

وسجّلت لنا كتبُ الحديث بعض هذه الرحلات، كرحلة جابر بن عبدالله رضي الله عنه التي استغرقت شهراً إلى عبدالله بن أُنيس رضي الله عنه بالشام في طلب حديث واحد(2)، ورحلة أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه إلى عقبة بن عامر بمصر في طلب حديث واحد أيضاً(1)، وغيرهما كثير(2).

- البخاري: الصحيح 2/ 489 – 490، برقم 1002 – 1003، كتاب الوتر/ باب القنوت قبل الركوع وبعده، وكتاب المغازي/ باب غزوة الرجيع ورِعل وذكوان وبئر معونة 385/7 – 386، برقم 4089، 4090، 4091، 4092.

(1) أمثال (جولد تسهير) و(ليون بوشيه) اللذان ذكرا أن الرحلة بدأت متأخرة في عهد الأمويين نتيجة للظروف السياسية السائدة آنذاك.

راجع محتوى دعواهما هذه وبيان بطلانها: د. العتر، مقدمة تحقيقه لكتاب الرحلة للخطيب، ص32 – 36.

(2) راجع:

- أحمد: المسند 495/3، المكتب الإسلامي/ بيروت، ط5، 1985م.
- البخاري: الأدب المفرد، ص326، برقم 973، باب المعانقة، تحقيق كمال يوسف الحوت، عالم الكتب/ بيروت، ط2، 1985م، وأشار إليه في الصحيح تعليقاً بصيغة الجزم 173/1، دون ذكر للقصة بأكملها.
- الحاكم: المستدرك 574/4 – 575، طبع الهند، نشر دار الكتاب العربي/ بيروت، د.ت، وقال بعده: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي، الخطيب: الرحلة، ص109 – 117 والجامع 225/2، والكفاية ص402.

ولكنّ هذه الرحلات بقيت محدودة وعلى نطاق ضيّق، فلم تكن عامة في كل الصحابة، ويمكن القول أنه بالرغم من قلتها، إلا أنها كانت سنة حسنة لمن جاء من بعدهم.

وأخذ هذه السنة التابعون ومَن بعدهم، لأن الصحابة كما سلف تفرّقوا في الأمصار، فكان لزاماً على طلاب الحديث من التابعين أن يرحلوا للسماع منهم.

فهذا سعيد بن المسيّب (ت94) أحد التابعين المشهورين[3] يقول: «إنْ كنتُ لأسيرُ في طلب الحديثِ الواحد مسيرة الليالي والأيام»[4].

- ابن عبد البر: جامع بيان العلم 93/1، خلف بن عبدالملك بن بشكوال، غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة 371/2 - 377، تحقيق عز الدين علي السيد، ومحمد كمال الدين عز الدين.

(1) راجع: أحمد: المسند 153/4، عبدالله بن الزبير الحميدي، المسند 189/1، برقم 384، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، عالم الكتب/ بيروت، ومكتبة المتنبي/ القاهرت، د.ت.

الحاكم: المعرفة، ص7 - 8 ابن عبدالبر: جامع بيان العلم 94/1.

الخطيب: الرحلة، ص118 - 121، والكفاية ص402.

(2) راجع في معرفة من رحل في طلب حديث واحد كتاب الخطيب البغدادي "الرحلة في طلب الحديث"، فقد خصصه لهذا النوع من الرحلات فحسب.

أما من رحلوا في طلب الحديث بوجه عام فأخبارهم أكثر من أن تحصى، فقد زخرت بها كتب التراجم والتواريخ.

(3) هو سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب، القرشي المخزومي، أبو محمد المدني، سيد التابعين، ومن أوسعهم علماً، تعد مرسلاته من أصح المرسلات، مات سنة 94هـ، راجع:

- ابن سعد: الطبقات 379/2 - 384، و119/5، 143.
- البخاري: التاريخ الكبير 510/3 - 511.
- ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 59/4 - 61.
- المزي: تهذيب الكمال 66/11 - 75.

(4) راجع:

- ابن سعد: الطبقات 120/5.
- الرامهرمزي: المحدث الفاصل، ص223.
- يعقوب بن سفيان الفسوي، المعرفة والتاريخ 468/1 - 469، تحقيق د. أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة/ بيروت ط2، 1981م.
- الحاكم: المعرفة، ص8.

وأما عامر الشعبي (ت105)[1] فبالرغم من إدراكه لخمسمئة من الصحابة[2]، إلا أنه لم يكتف بذلك، بل رحل مرة من الكوفة إلى مكة في طلب ثلاثة أحاديث ذُكرت له، لعله يجدها عند أحد الصحابة هناك[3].

وأما أبو قِلابة عبدالله بن زيد البصري (ت104)[4]، فكان يقول: «لقد أقمت في المدينة ثلاثاً ما لي حاجة إلا وقد فرغت منها إلا أن رجلاً كانوا يتوقعونه، كان يروي حديثاً فأقمت حتى قدم فسألته»[1].

- الخطيب: الكفاية، ص402، والرحلة، 127 - 129، والجامع 226/2.
- ابن عبد البر: جامع بيان العلم 94/1.
- الذهبي: التذكرة 55/1.
- المزي: تهذيب الكمال 71/11.

(1) هو عامر بن شراحيل بن عبد الشعبي أبو عمرو الكوفي، العالم الفقيه المشهور، كان يستفتى وأصحاب رسول الله ﷺ بالكوفة، مات سنة 93هـ، وقيل بعدها.

راجع: - مسلم: الطبقات 16/ب مخطوط، مركز الوثائق والمخطوطات/ الجامعة الأردنية.

- ابن سعد: الطبقات 171/6.
- ابن حبان: المشاهير، ص101.
- الخطيب: تاريخ بغداد 229/12.
- صلاح الدين بن خليل كيكلدي العلائي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ص204، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، علام الكتب، بيروت، ط2، 1986م.
- ابن حجر: التهذيب 65/5 - 69.

(2) راجع: - ابن حجر: التهذيب 67/5.

(3) الرامهرمزي: المحدث الفاصل، ص224.

(4) هو عبدالله بن زيد بن عمرو أو عامر، الجرمي، أبو قِلابة البصري، ثقة فاضل، من أئمة التابعين، كان كثير الإرسال، هرب من القضاء فسكن داريّا، مات 104هـ وقيل بعدها. راجع:

- القاضي عبدالجبار الخولاني، تاريخ داريّا، ص72 - 75، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر/ دمشق، ط2، 1984م.
- مسلم: الكنى والأسماء، ص168، مخطوط مصور، قدّم له مُطاع الطرابيشي، نشر دار الفكر/ دمشق، ط1، 1984.
- ابن حجر: التقريب 417/1.

ورحل الحسن البصري (ت110)[2] من البصرة إلى الكوفة في مسألةٍ واحدة[3].

ومن التابعين المكثرين من الترحال مسروق بن الأجدع (ت63)[1]، الذي قال عنه الشعبي (ت105): «ما علمتُ أنَّ أحداً من الناس كان أطلبَ لعلم في أُفقٍ من الآفاق من مسروق»[2].

- العلائي: جامع التحصيل ص211.

(1) راجع: الدارمي: السنن 140/1/ المقدمة/ باب الرحلة في طلب العلم واحتمال العناء فيه، وبنحوه، أخرجه:

- الرامهرمزي: المحدث الفاصل، ص223.
- الخطيب: الجامع 226/2 - 227، والرحلة، ص144 - 154.

(2) هو الحسن بن أبي الحسن البصري، واسم أبيه يسار، أبو سعيد الأنصاري مولاهم، من ثقات التابعين وفضلائهم المشهورين، كان كبير الشأن، رفيع الذكر، رأساً في العلم والعمل، ولكنه كان كثير الإرسال والتدليس، مات سنة 110هـ. راجع:

- ابن سعد: الطبقات 156/7 - 178.
- أحمد بن عبد الله أبا نعيم الأصبهانيك حلية الأولياء وطبقة الأصفياء 2/ 131 - 161، دار الكتاب العربي/ بيروت، ط4، 1985م.
- مسلم: الكنى والأسماء، ص43.
- الذهبي: الكاشف 160/1.
- المزي: تهذيب الكمال 95/6 - 126.
- العلائي: جامع التحصيل، ص162 - 165.
- ابن حجر: التقريب 165/1.

وقد أفرد بعض الباحثين الحسن البصري بالتصنيف منهم على سبيل المثال:

- ابن الجوزي: الحسن البصري
- د. إحسان عباس: الحسن البصري سيرته شخصيته.
- مصلح سيد بيومي: الحسن البصري من عمالقة الفكر والدعوة.
- إبراهيم سعيد أبو سالم: الحسن البصري وأثره في الفقه الإسلامي.
- أحمد إسماعيل البسيطك الحسن البصري مفسراً.
- د. عمر الجغبير: الحسن البصري وحديثه المرسل.

(3) الخطيب: الكفاية، ص402.

وظهر في جيل التابعين من رحل لا لسماع رواية جديدة، وإنما لسماع روايةٍ موجودة عنده من راويها الأصلي دون واسطة، وهذا ما يسمّى بالعلو في الإسناد، كما فعل أبو العالية الرياحي (ت90)[3] الذي قال: «كنا نسمع الرواية بالبصرة عن أصحاب رسول الله ﷺ فلم نرض حتى ركبنا إلى المدينة فسمعناها من أفواههم»[4].

كلٌّ هذه النصوص وغيرها الكثير تدل على حب التابعين وشغفهم بالرحلة طلباً للحديث، واستعذابهم للمشقة في سبيل تحصيله، حتى غدت رحلاتهم لمن بعدهم سُنةً لازمةً، وقدوةً حسنة، فلا تجد عالماً إلا وقد رحل، فهذا سفيان الثوري لكثرة رحلاته سماعاً وتحديثاً تفرّق علمه في الأمصار، فقال عليُّ بنُ المديني فيه: «ما بُدّد في الإسلام أحد حديثه في الأمصار تبديد الثوري، فإنه حدّث بالبصرة ما لم يحدِّث بالكوفة – وهي بلده – وحدّث

---

(1) هو مسروق بن الأجدع الهمداني، أبو عائشة الكوفي، ثقة فقيه من عبّاد أهل الكوفة وقرائهم، مات سنة 63هـ.

راجع: مسلم، الطبقات، 14/ مخطوط، ابن حبان، المشاهير، ص101، ابن سعد: الطبقات 76/6،

الذهبي: التذكرة 49/1، ابن حجر: التهذيب 110/10.

(2) ابن المديني: العلل، ص76.

- الرامهرمزي: المحدّث الفاصل، ص224.
- أبو نعيم: الحلية 95/2.
- ابن عبدالبر: جامع بيان العلم 94/1.

(3) هو رفيع بن مهران، أبو العالية الرياحي، مولاهم البصري، رأى أبا بكر وروى عن عمر وقرأ عليه ثلاث مرات، من ثقات التابعين ولكنه كثير الإرسال، مات سنة 90هـ، وقيل بعدها، راجع:

- ابن ابي حاتم، المراسيل، ص54، تحقيق أحمد عصام الكاتب، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط1، 1983م.
- العلائي: جامع التحصيل، ص175، الذهبي: الميزان 54/2، ابن حجر: التقريب 252/1.

(4) ابن عدي: الكامل 3/ 1022.

– الخطيب: الجامع 2/ 225، الرحلة، ص 93، والكفاية ص402 – 403.

بالشام ما لم يحدّث بالعراق، وحدّث بالعراق، وحدّث باليمن ما لم يحدّث بالعراق ولا بالشام، وحدّث بالري ما لم يحدّث بغيرها من الأمصار»[1].

ونظراً للتوسع في الرحلة بعد عصر التابعين، ونتيجة لكثرة الراحلين بحيث أصبحت الطرق بين الأمصار عامرة بهم، اتسعت دائرة الرواية، ونشأ جيلٌ من الرواة يمكن تسميتهم بالمحدثين الموسوعيين الذين يملكون أسانيد كثيرة تعود أصولها إلى أمصار مختلفة، وهذا ما دعى الرامهرمزي (ت360) في كتابه «المحدث الفاصل» إلى تقسيم الراحلين من الرواة إلى عدة طبقات تحت باب «الراحلون الذين جمعوا بين الأقطار»، فذكر نماذج من الرواة ممن جمع بين العراق ومصر والحجاز والجزيرة واليمن والشام وغيرها من الأمصار[2].

وهكذا خرجت الرواية – بسبب الرحلة – من الإقليمية، التي يعتمد فيها الطالب على أهل بلده، إلى الشمولية، حيث يرحل فيعتمد شيوخ الأمصار الأخرى التي رحل إليها، فتشعّبت الأسانيد وتنوعت، واجتمع في بعضها الراوي الكوفي والمصري والشامي والمدني.... الخ.

وأصبحنا نرى في قائمة شيوخ بعض المحدثين أرقاماً تجاوزت الألف، فهذا الحافظ أبو عبدالله بن مَندة[3] (ت395) بلغ عدة شيوخه الذين أخذ عنهم ألفاً وسبعمئة شيخ، ومدائنه التي ارتحل إليها من الإسكندرية إلى الشاش[4]، ويقول عن نفسه: «طُفت الشرق والغرب مرتين»، ولذا فقد وصفه الذهبيُّ بالحافظ الجوال[1].

(1) الرامهرمزي: المحدث الفاصل، ص620.

(2) راجع: المصدر السابق ص229 – 233.

(3) هو محمد بن إسحاق بن مندة الأصبهاني، إمام حافظ محدث عصره، سمع وجمع الكثير في رحلاته، وكان ختام الرحالين، مات سنة 395هـ، راجع:

- الذهبي: المعين في طبقات المحدثين، ص119، تحقيق د. همام سعيد، دار الفرقان/ الأردن، ط 1، 1984م، والتذكرة 1031/3، 1036.
- السيوطي: طبقات الحفاظ، ص 408 – 409، دار الكتب العلمية/ بيروت ط1، 1983م.

(4) الشاش: بلدة بما وراء النهر، ثم وراء سيحون، متاخمة لبلاد الترك، ولها عمل وقرى، وهي من أثره بلاد ما وراء النهر، وقصبتها "بكنث". راجع:

- ياقوت بن عبدالله الحموي، معجم البلدان، 233/3، نشر مكتبة الاسدي، طهران، 1965م.

وأما يعقوب بن سفيان الفسويّ (ت277)[2] فقد بقي في الرحلة ثلاثين سنة [3] ورحل من الشرق إلى الغرب وسمع وأكثر[4].

وكان لشغف بعض الرواة بالحديث لا يثنيه عن الرحلة في طلبه التقدم في العمر، ولا الرياسة في العلم، فهذا أبو عمر يوسف بن يحيى القرطبي (ت288)[5]، رحل في طلب الحديث وهو يومئذٍ شيخ إمام[6] كعادة الأندلسيين.

وأما عيسى بن موسى التميمي المعروف بغُنْجار[1] (ت186) فقد طلب العلم على كبر السن بالحجاز والعراق وخراسان[2].

- صفي الدين عبدالمؤمن البغدادي، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع 774/2، تحقيق علي محمّد البجاوي، دار الجيل/ بيروت، ط1، 1992م.

(1) راجع:

- الذهبي: التذكرة 1031/3 – 1035، وللاطلاع على مزيد من الرواة ممّن أكثروا من الشيوخ راجع:
- الخطيب: الجامع 122/2، باب الإكثار من الشيوخ.

(2) هو يعقوب بن سفيان الفسوي، أبو يوسف الفارسي، حافظ إمام حجة، روى عنه الترمذي والنسائي وابن خزيمة، وثقه ابن حبان، وقال عنه النسائي: لا بأس به، وكان ممن جمع وصنف مع الورع والنسك والصلابة في السنة، مات سنة 277هـ. راجع:

- ابن حبان: الثقات 287/9.
- الذهبي: التذكرة582/2 – 583، والمعين، ص101.
- السيوطي: طبقات الحفاظ، ص262 – 263

(3) راجع:

- الذهبي : التذكرة 583/2، ابن حجر، التهذيب 387/11.

(4) علي بن أبي الكرم المعروف بابن الأثير الجزري، اللباب في تهذيب الأنساب، 432/2، دار صادر/ بيروت 1980م.

(5) هو يوسف بن يحيى بن يوسف الأزدي، المعروف بالمغاميّ، من أهل قرطبة يكنى أبا عمر، سمع يحيى بن يحيى، وسعيد بن حسان، وروى عن عبدالملك بن حبيب مصنفاته، كان حافظاً للفقه، نبيلاً فيه، فصيحاً بصيراً بالعربية، رحل إلى المشرق وعظم قدره هناك. مات سنة 288م.

راجع:

– عبدالله بن محمّد بن يوسف الأزدي، المعروف بابن الفرضي، تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس 200/2 – 201، تحقيق عزت العطار، مكتبة الخانجي/ القاهرة، ط2 - 1988م.

(6) ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس 201/2، برقم 1615.

وهذا الفضيل بن عياض[3] أيضاً (ت187) يقول عنه ابنُ سعد: «قدم الكوفة وهو كبير فسمع الحديث من منصور وغيره»[4].

وهكذا أصبحت الرحلة في طلب الحديث في تلك العصور من حيث لقاء الشيوخ والسماع منهم ومذاكرتهم والتخلّق بشمائلهم، من لوازم التمكّن في هذا العلم والتمرّس فيه، ومعرفة صحيحه من عليله، ولذا فقد نعى العلماء على من لم يرحل طلباً له فقال يحيى بن معين فيما أخرجه الحاكم بسنده عنه: «أربعة لا تُؤنس منهم رشداً، وذكر منهم: رجل يكتب في بلده ولا يرحل في طلب الحديث»[5].

---

(1) هو عيسى بن موسى التيمي وقيل التميمي مولاهم، أبو أحمد البخاري الأزرق المعروف بغُنجار، لقب بذلك لحمرة وجنتيه، صدوق مدلس أكثر الرواية عن المتروكين والمجهولين، مات سنة 186هـ، راجع:

- الخليلي: الإرشاد 278/1.
- الذهبي: الميزان325/3، والكاشف 318/2، والمعين ص67.
- ابن حجر: التقريب 102/2، والتهذيب 232/8، ونزهة الألباب في الألقاب 65/2، تحقيق عبدالعزيز بن صالح السديري، مكتبة الرشد/ الرياض، ط1، 1989م.

(2) راجع:

- ابن حجر: التهذيب 233/8.

(3) هو فضيل بن عياض بن مسعود أبو علي التيمي، مشهور بالزهد، ثقة إمام، أصله من خراسان، ثم انتقل إلى مكة فجاورها إلى أن مات سنة 187هـ، وقد جاوز الثمانين: راجع:

خليفة: الطبقات، ص 284.

ابن سعد: الطبقات 5/ 500.

ابن حبان: المشاهير، ص 149.

محمد بن عبدالله بن زبر الربعي، تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، ص 179، تحقيق محمد المصري، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت ط1، 1990م.

الذهبي: الكاشف 2/ 331.

ابن حجر: التقريب 113/2.

(4) ابن سعد: الطبقات 500/5.

(5) الحاكم المعرفة، ص9 ومن طريقه الخطيب في الرحلة، ص 89، والجامع 225/2.

وسأل عبدالله بن أحمد أباه عن الطالب هل يرحل إلى المواضع التي فيها العلم فيسمع من أهلها؟ فقال: «يرحلُ يكتُبُ عن الكوفيين والبصريين وأهل المدينة ومكة، يُشامّ الناس، يسمع منهم»(1).

وفي ختام هذا الفصل لا يفوتني أن أنبّه وأنا أتتبع تطور الرحلة في طلب الحديث، إلى ما أصاب هذه الرحلات في العصور المتأخرة من مظاهر شكلية جوفاء عند بعض الرواة، أفرغت الرحلة من مضمونها، حتى غدت مجرد تكثير للشيوخ دون نظر في حالهم، وكيفية الأخذ عنهم، والتمييز بين الثقات والضعفاء منهم.

ومن العلماء الذين نبهوا على هذا النوع من الرحلات وطلابها، وشدّدوا النكير عليهم، الخطيب البغدادي في مقدمة كتابه الكفاية، فقال بعد وصفه لما يلاقونه من العناء في الرحلة: «يقطعون أوقاتهم بالسير في البلاد طلباً لما علا من الإسناد، لا يريدون شيئاً سواه، ولا يبتغون إلا إياه، يحملون عمّن لا تثبت عدالته، ويأخذون ممّن لا تجوز أمانته، ويروون عمّن لا يعرفون صحة حديثه، ولا يُتقن ثبوت مسموعه، ويحتجّون بمن لا يُحسن قراءة صحيفته، ولا يقوم بشيءٍ من شرائط الرواية، ولا يفرّق بين السماع والإجازة، ولا يميز بين المسند والمرسل، والمقطوع والمتصل، ولا يحفظ اسم شيخه الذي حدّثه حتى يستثبته من غيره، ويكتبون عن الفاسق في فِعله، والمذموم في مذهبه، وعن المبتدع في دينه، المقطوع على فساد اعتقاده»(2).

(1) الخطيب : الرحلة، ص88، والجامع 224/2.

(2) الخطيب: الكفاية، ص3 – 4.

الفصل الثاني
المراكز العلمية في الأمصار الإسلامية

بعد أن تكلمتُ عن جهود العلماء من الصحابة ومَنْ بعدهم في جمْع الحديث وروايته، وتطلّبه في الأمصار من أفواه الرواة، كان لا بد لي من التعريف بالأمصار التي كانت محطّ رحالهم، ومقصد وجهتهم، والتي أصبحت منارات للعلم بسبب ما توفّر لكل منها من الصحابة الذين دخلوها أو استوطنوها.

وتفاوُت الصحابة ﷺ في العلم والفضل، واختلاف مناهجهم في الاستنباط والعمل، انعكس بدوره على الأمصار التي استوطنوها من حيث تفاوتها العلمي قوة وضعفاً، كما إن عدد الذين سكنوا كل مصر أيضاً له دوره في استظهار الحركة العلمية في هذا المِصر.

وأخذ عن هؤلاء الصحابة ﷺ التابعون الذين كانوا يلتفّون حولهم، فيسمعون منهم القرآن والحديث، وفي الغالب كان هؤلاء التابعون يتشرّبون مناهج الصحابة العلمية، فصُبغت كل بلد بالصبغة العلمية التي تميّز بها علماؤها.

وسأعرّف في هذا الفصل على وجه الإيجاز بأبرز الأمصار الإسلامية التي تشكّلت فيها المدارس للحديث، وشهدت نشاطاً علمياً ملحوظاً في هذا المجال دون دخول في تمييز خصائصها؛ لأنني جعلته فصلاً خاصاً سيأتي فيما بعد في هذا البحث، كأحد وسائل الكشف عن الوهم في روايات مختلفي الأمصار[1].

أولاً: المدينة المنورة:

هي مُهاجَر رسول الله ﷺ، التي احتضنته وأصحابه من المهاجرين، وهي عاصمةُ المسلمين الأولى، ففيها صَلُب عودُهم، واكتمل دينُهم، ومنها انطلقت فتوحاتهم، وتحت ترابها يرقد نبيهم ﷺ، فكانت مهوى أفئدتهم، ومحط رحالهم، فأصبحت بفضل ذلك في طليعة الأمصار الإسلامية علماً وفضلاً.

(1) أضربت في هذا الفصل بغرض الإيجاز عن ذكر بعض دور الحديث التي كان النشاط العلمي فيها ضعيفاً مقارنة بغيرها، كاليمامة، والطائف، والجزيرة الفراتية، كما أنني لم أذكر بعض الأمصار لتأخر زمان بنائها كواسط وبغداد، وما شابههما من الأمصار التي تأخر أيضاً تشكل مدارس للحديث فيها.

وقد آثر بعض كبار الصحابة وعلمائهم الإقامة فيها على غيرها من الأمصار، كأبي بكر وعمر، وعثمان، وعلي في مطلع خلافته، وأبي هريرة، وأم المؤمنين عائشة، وعبدالله بن عمر، وأبي سعيد الخدري، وزيد بن ثابت(1).

وأخذ عن هؤلاء الصحابة أكابر التابعين من أهل المدينة كالفقهاء السبعة(2)، ومن هم في طبقتهم، وكذلك صغار التابعين كزيد بن أسلم (ت136)، ويحيى(3) ابن سعيد الأنصاري

---

(1) راجع:

- محمد محمد أبو زهو: الحديث والمحدثون، ص102، دار الكتاب العربي/ بيروت، 1984م.
- د. محمد عجاج الخطيب: السنة قبل التدوين، ص 165، دار الفكر/ بيروت، ط3، 1980.

(2) الفقهاء السبعة هم:

- سعيد بن المسيب ت94هـ
- عروة بن الزبير القرشي ت 94هـ.
- أبو سلمة بن عبدالرحمن القرشي ت 94هـ.
- عبيد الله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود المدني ت 98هـ.
- خارجة بن زيد بن ثابت الأنصاري ت100هـ.
- القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق 106هـ.
- سليمان بن يسار المدني ت107هـ.

راجع:

- الحاكم: المعرفة، ص 43، وقال بعد سردهم: " فهؤلاء الفقهاء السبعة عند الأكثر من علماء الحجاز".

وهذا استدرك حسن منه لأن بعض أهل العلم يخالف في بعض الأسماء.

(3) هو زيد بن أسلم أبو أسامة العدوي المدني، مولى عمر بن الخطاب، روى عن ابن عمر وجابر وأنس وعدة، وروى عنه مالك والسفيانان وخلق، فقيه، مُتقن، من العلماء الأبرار، وكان يُرسل ، ت136هـ.

راجع:

- البخاري: التاريخ الكبير 387/3.
- الذهبي: التذكرة 132/1 – 133، والكاشف 263/1.
- ابن حبان: المشاهير، ص80.

(ت144)[1]، ثم بقي بها العلم وافراً متصلاً إلى وفاة الإمام مالك وأصحابه، ثم تناقص جداً، ثم تلاشى[2].

ثانياً: مكة المكرمة.

لم يكن العلم في مكة المكرمة كثيراً في صدر عصر الصحابة بعد وفاة رسول الله ﷺ[3]؛ وذلك لأن الصحابة ما كانوا ليسكنوها ويفارقوا مجاورة النبي ﷺ في المدينة[4]، كما أن أهل مكة كلهم من الطلقاء الذين لم يصاحبوا النبي ﷺ ويلازموه فترة طويلة، وبالتالي قلّ ما أخذوا عنه من علم.

إلا أن العلم بمكة كثر في أواخر الصحابة بنزول الصحابي المعروف عبدالله بن عباس فيها بعد رجوعه من البصرة، وقد تفقّه به أهل مكة وأخذوا عنه الحديث، حتى تخرّج على يده

- ابن أبي حاتم: المراسيل، ص59.
- العلائي: جامع التحصيل، ص178.

(1) هو يحيى بن سعيد بن قيس أبو سعيد الأنصاري، قاضي المدينة، ثم قاضي القضاة للمنصور، روى عن أنس والسائب بن يزيد وأبي أمامة وغيرهم، وروى عنه شعبة ومالك والسفيانان والحمّادان وأمم سواهما، ثقة إمام، ت 143هـ.

راجع:

- البخاري: التاريخ الكبير 275/8، 276.
- ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 147/9 - 149.
- الخليلي: الإرشاد 206/1 - 208.
- الذهبي: التذكرة 137/1 - 139.

(2) راجع:

- الذهبي: الأمصار ذوات الآثار، ص151، 156، تحقيق قاسم علي سعد، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 1986م.

(3) المصدر السابق، ص 156.

(4) إلا ما كان من أبي سبرة بن أبي رهم إذ رجع إلى مكة بعد وفاة رسول الله ﷺ فنزلها، فكره ذلك له المسلمون إلا أن ولده ينكرون رجوعه إليها بعد الهجرة، راجع..

- ابن سعد: الطبقات3/ 403.

طبقة كانت من أميز التابعين، كان على رأسهم مجاهد بن جبر (ت101)، وطاوس بن كيسان (ت106)، ومولاه عكرمة (ت107)، وعطاء بن أبي رباح (114)، وغيرهم[1].

وبقي العلم فيها متوافراً إلى بداية القرن الثالث زمن الحميدي (ت219)[2] وسعيد بن منصور (ت227)[3]، ثم في أثناء المئة الثالثة تناقص علم الحرمين وكثر بغيرهما[4].

ولا يفوتني التنبيه إلى أن مكة المكرمة بفضل مكانتها التي لا تخفى على أحد، كانت ملتقى العلماء في مواسم الحج في كل سنة، وهذا له أثره في التبادل العلمي، والتلاقح الفكري، وخصوصاً في مجال الحديث وروايته، والتعريف بعلومه ورجاله.

---

(1) راجع في معرفة تابعي أهل مكة:

- ابن سعد: الطبقات 5/ 463 فما بعد.

مسلم: الطبقات ق12/ ب - 12/أ.

ابن حبان: المشاهير، ص 81 - 87.

الحاكم: المعرفة، ص 241.

(2) هو عبد الله بن الزبير بن عيسى الحميدي المكي، حافظ فقيه، صاحب المسند، رفيق الشافعي ومن كبار أصحابه، شيخ البخاري في الحديث والفقه، ت 219هـ بمكة، راجع:

البخاري : التاريخ الكبير 5/ 96 - 97.

المزي: تهذيب الكمال 14/ 512 - 515.

الذهبي: السير 10/ 616، والتذكرة 2/ 413.

ابن حجر: التهذيب: 5/ 215.

(3) هو سعيد بن منصور بن شعبة، أبو عثمان المروزي، ويقال الطالقاني، ثم البلخي، المجاور بمكة إلى حين وفاته، حافظ، إمام حجة، صاحب السنن المشهورة، روى عن مالك وقد أثنى عليه أحمد بن حنبل، وفخم أمره، ت 227هـ، راجع.

ابن سعد: الطبقات 5/ 502.

البخاري : التاريخ الكبير 3/ 516، والصغير، ص 231.

ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 4/ 68.

الذهبي: التذكرة 2/ 416.

(4)راجع: الذهبي : الأمصار ذوات الآثار، ص 158، 159.

ثالثاً: الكوفة:

بعد استكمال فتح العراق سنة سبع عشرة للهجرة،[1] نزلها كثير من الصحابة ، وكان نصيب الكوفة وحدها ثلاثمئة من أصحاب الشجرة، وسبعون من أهل بدر،[2] كان على رأسهم عبدالله بن مسعود الذي أرسله عمرُ بنُ الخطاب إلى أهلها معلماً، فآثرهم به على نفسه[3]، وأما الخليفة الراشد علي بن أبي طالب فقد جعل الكوفة له موطناً ومقرّاً.

وهكذا فقد سكنها جمعٌ من مشاهير الصحابة كسعد بن أبي وقاص (ت55)، وخبّاب بن الأرت (ت37)، وسلمان الفارسي (ت34)، وعمار بن ياسر (ت37)، وغيرهم[4].

وكان لعبدالله بن مسعود أثره الكبير في نشر العلم في هذا البلد، وتخرج على يديه جمعٌ من التابعين المتميزين علماً وفضلاً كعلقمة بن قيس (ت بعد60)، والأسود بن يزيد (ت74)، ومسروق بن الأجدع (ت62)، والقاضي شريح (ت80).

ثم أخذ عن أصحابه هؤلاء جمعٌ غفيرٌ من العلماء والرواة، من أشهرهم عامر الشعبي (ت104)، وإبراهيم النخعي (ت96)[5].

---

(1) راجع:

محمد بن جرير الطبيري، التاريخ 2/ 494 – 506، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط1 – 1987م.

(2) راجع: ابن سعد: الطبقات 9/6.

(3) المصدر السابق 8/6 – 9و 6/ 13 – 14

(4) راجع في ذكر من سكن الكوفة من الصحابة:

- ابن سعد: الطبقات 6/ 12 – 65، مسلم: الطبقات ق 4/ ب – 5/ ب.
- ابن حبان: المشاهير، ص 43 – 49، الحاكم: المعرفة، ص 191.

(5) راجع في معرفة تابعي الكوفة:

- ابن سعد: الطبقات 6/ 56 فما بعد، مسلم: الطبقات، ق 14/ أ – 17/ ب.
- ابن حبان: المشاهير، ص 99 – 111، الحاكم : المعرفة، ص 243 – 247.

وقد أثنى العلماء على أصحاب ابنِ مسعود من أهل الكوفة ثناء عاطراً لما كان لهم من جهود في نشر العلم فيها وفي غيرها من الأمصار، فقال سعيد بن جبير (ت95)[1]: «كان أصحاب عبدالله سرج هذه القرية - يعني الكوفة - »[2]، وقال إبراهيم التيمي (ت92)[3]: «كان فينا ستون شيخاً من أصحاب عبدالله»[4].

وكان للكوفة مكانةً علمية متميزة، وتأثير واضحٌ في الأمصار الأخرى، فمنها كانت تنطلق جيوش الفتح لبلاد فارس وخراسان الأمر الذي ترتب عليه انتقال الحركة العلمية نفسها إلى تلك البلاد، والمتتبع لأسانيد الخراسانيين مثلاً يجد التأثير الواضح للكوفيين فيها.

وبقي علمُ الحديث في الكوفة متوافراً إلى القرن الرابع الهجري زمن ابن عقدة (ت332)[5]، ثم تناقص شيئاً فشيئاً وتلاشى[1].

(1) هو سعيد بن جبير بن هشام الوالبي مولاهم، أبو عبد الله الكوفي، أحد أعلام التابعين وعلمائهم المخلصين، ثقة فقيه ثبت، مات شهيداً، قتله الحجاج بن يوسف الثقفي سنة 95هـ، راجع:

- خليفة: الطبقات ، ص 280، ابن سعد: الطبقات 6/ 256 - 267، البخاري: التاريخ الكبير 3/ 461.
- الذهبي: التذكرة 1/ 76، والكاشف 1/ 282، ابن حجر: التقريب 1/ 92.

(2) ابن سعد: الطبقات 6/ 10.

(3) هو إبراهيم بن يزيد بن شريك التيمي، أبو أسماء الكوفي، ثقة من عباد الكوفيين، كان يرسل ويدلس، ت 92هـ.

راجع:

- ابن سعد: الطبقات 6/ 285.
- مسلم: الكني والأسماء ق 8.
- ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 2/ 145.
- العلائي: جامع التحصيل، ص 141.
- ابن حجر: التقريب 1/ 46.

(4) ابن سعد: الطبقات 6/ 10.

(5) هو أحمد بن محمّد بن سعيد بن عقده، أبو العباس الكوفي، حافظ نادر الحفظ، محدث الكوفة في عصره، تكلم فيه العلماء لتشيّعه (ت332هـ)، وعقدة لقب لأبيه لعلمه بالتصريف والنحو، راجع:

رابعاً: البصرة:

اختط البصرة وبناها عتبة بن غزوان[2] ﷺ (ت17)، سنة أربع عشرة للهجرة[3]، وقد دخلها بعد ذلك جماعة من جلة الصحابة، منهم: أبو موسى الأشعري (ت50)، وعبدالله بن عباس (ت43) – الذي وليها في خلافة علي، وعمران بن حصين (ت52)، وأبو برزة الأسلمي (ت65)، وجمعٌ، كان خاتمتهم أنس بن مالك (ت92) خادم رسول الله ﷺ [4].

- الخطيب : تاريخ بغدد 5/ 14.
- الذهبي: الميزان 1/ 136، والتذكرة 3/ 839.

(1) راجع: الذهبي: الأمصار ذوات الآثار، ص 176 – 177.

(2) هو عتبة بن زوان بن جابر، المازني، من السابقين الأولين، مهاجري، شهد بدراً وما بعدها، أسلم بعد ستة رجال، وكان من الرماة المذكورين، هاجر إلى الحبشة، ثم رجع مهاجراً إلى المدينة، وروى له مسلم، وأصحاب السنن ت 17هـ، راجع:

– ابن سعد: الطبقات 7/ 5 – 8/ مسلم: الطبقات ق5ب.

ابن عبد البر: الاستيعاب: 114/3 – 114، ابن حجر، الإصابة 2/ 448.

(3) راجع:

ابن سعد: الطبقات 7/ 5.

الطبري، التاريخ 2/ 438.

(4) راجع في معرفة من نزل البصرة من الصحابة:

- ابن سعدي: الطبقات، 7/ 5 – 90.
- مسلم: الطبقات 7/ 5 – 90.
- مسلم: الطبقات ، ق5/ ب – ق6أ.
- ابن حبان: المشاهير، ص 37 – 42.
- الحاكم: المعرفة، ص 102، 193.

وتخرّج على هؤلاء الصحابة عدد كبير من خيار التابعين كالحسن البصري (ت110)، ومُحَّد بن سيرين (ت110)، وقتادة بن دعامة (117)، وأبي العالية الرياحي (ت90)، وغيرهم الكثير[1].

وبفضل جهود هؤلاء التابعين وأصحابهم من أتباع التابعين كأيوب السختياني (ت131)، وعبدالله بن عون (ت150)، وحماد بن سلمة (ت167)، وحماد بن زيد (ت179)، وغيرهم[2]، أصبحت البصرة مركزاً علمياً مرموقاً في العالم الإسلامي، قلما تجد عالماً إلا وقد زارها.

وما زال بها علم الحديث وافراً إلى رأس المئة الثالثة، وتناقص جداً وتلاشى[3].

خامساً: الشام:

نزل كثير من الصحابة مدن الشام ونواحيه إبان الفتح الإسلامي وبعده، حتى إن حمصاً وحدها كان فيها نحو من ثلاثين صحابياً[4]، وممن نزلها من الصحابة المشهورين على سبيل المثال: بلال بن رباح (ت17)، وأبو عبيدة عامر بن الجراح (ت18)، ومعاذ بن جبل (ت18)، وخالد بن الوليد (ت21)، وأبو الدرداء (ت32)، ومعاوية بن أبي سفيان (ت60)، وغيرهم كثير[5].

---

(1) راجع في معرفة تابعي أهل البصرة:

ابن سعد: الطبقات 7/ 91 فما بعد.

مسلم: الطبقات ق 17/ ب – ق 20ب.

ابن حبان: المشاهير، ص 87 – 99.

الحاكم: المعرفة، ص 247 – 248.

(2) راجع لمعرفة أتباع التابعين بالبصرة: ابن حبان: المشاهير، ص 150 – 163.

(3) راجع: الذهبي: الأمصار ذوات الآثار، ص 180.

(4) راجع : ابن سعد: الطبقات 7/ 389.

(5) راجع في معرفة صحابة الشام:

وكثُر العلم بالشام في عصر الصحابة ﷺ، وتعزّز باحتضانها للخلافة الأموية، وهذا بدوره استقطب العلماء لمركز الخلافة من الأمصار الإسلامية الأخرى، فكانت الشام تغصُّ بالعلماء حتى كان عند كل عمود من أعمدة جامع دمشق شيخ وعليه الناس يكتبون العلم[1].

ومما يدل على دور الخلافة في تنشيط الحركة العلمية قول الأوزاعي[2]: «كانت الخلفاء بالشام، فإذا كانت الحادثة سألوا علماء أهل الشام وأهل المدينة، وكانت أحاديث العراق لا تجاوز جدر بيوتهم»[3].

وكثر العلم في الشام في زمن التابعين وتابعيهم[4]، ولما أدال الله أهل العراق على أهل الشام، وانتقلت الخلافة إلى العباسيين في العراق، خسرت الشام بسبب ذلك خيراً كثيراً، فبعد أن كانت

ابن سعد: الطبقات 7/ 384 - 394.

خليفة: الطبقات، ص 297 - 307.

مسلم: الطبقات، ق 6/ أ - ب.

الخولاني: تاريخ دارياً ، ص 52 - 59.

أبا زرعة الدمشقي: التاريخ 2/ 688 - 693.

ابن حبان: المشاهير، ص 50 - 54.

الحاكم: المعرفة، ص 193.

(1) راجع: عبد القادر بدران، تهذيب تاريخ دمشق 70/1 - 71، طبع بيروت،ط2، 1979م.

(2) هو عبدالرحمن بن عمرو بن يُحمد، أبو عمر الأوزاعي، عالم الشام في زمانه، إمام في الحديث والفقه، وكان خيراً فاضلاً، ولد سنة 88هـ، وتوفي سنة 157هـ، راجع:

- ابن سعد: الطبقات 448/7.
- خليفة: الطبقات، 315 - 316.
- البخاري: التاريخ الكبير 326/5.
- الذهبي: السير 107/7 - 134..

(3) ابن بدران: تهذيب تاريخ دمشق 70/1 - 71.

(4) راجع:

- الذهبي: الأمصار ذوات الآثار، 161..

يُرحل إليها، أصبح أهلها مضطرين للرحلة إلى البلدان الأخرى، وكان لهذا التحول السياسي أثره في سير الحركة الحديثية في الشام – خلافاً لما قاله الأستاذ أحمد أمين –[1]، فترك بصمات واضحة على أهل هذه المدرسة جعلتها تمتاز بها عن غيرها من مدارس الحديث[2].

وبقي العلم في الشام متوافراً إلى نهاية القرن الثالث إلى أيام هشام بن عمّار (ت245)[3]، وعبدالرحمن بن إبراهيم المعروف بدُحَيم (ت245)[4]، وهذه الطبقة، ثم أصحابهم وعصرهم، وتناقص العلم بها في المئة الرابعة والخامسة[5].

سادساً: مصر:

---

(1) أحمد أمين: ضحى الإسلام 104/2 – 105، مكتبة النهضة المصرية/ القاهرة، ط1، 1979م.

(2) راجع:

– عبد الكريم وريكات: بقية بن الوليد الحمصي حديثه وعلله، ص20، و"مدرسة الحديث في الشام"، ص21، بحث ضمن مجلة هدي الإسلام التي تصدرها وزارة الأوقاف الأردنية، عدد 7 مجلد35، سنة 1991م.

(3) هو هشام بن عمّر بن نصير بن ميسرة، عال أهل الشام في زمانه، خطيب دمشق، روى عن مالك، ومُسل الزنجي، وهقل بن زياد وغيرهم، وروى عنه البخاري وابو داود والنسائي وغيرهم من المشاهير، ومما يؤخذ عليه قبوله التلقين، ت245هـ، راجع:

- ابن سعد: الطبقات 473/7، البخاري: التاريخ الكبير 199/8.
- ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 66/9 – 67، الذهبي: السير 11420 – 435، والتذكرة، 2451.

(4) هو عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو بن ميمون الثقفي، يعرف بديم، روى عنه ابن عيينة والوليد بن مسلم وأبي مسهر وخلق كثير، روى عنه البخاري وأبو داود والنسائي وغيرهم كثير، إمام فقيه، حافظ، غني بعلم الحديث فجمع وصنّف، وجرّح وعدّل، وصحّح وعلّل، تولى قضاء طبرية قاعدةالأردن، ت 245هـ ، راجع:

- البخاري: التاريخ الكبير 5256، ابن أبي حاتم: الجرح 211/5.
- الحاكم: سؤالاته للدارقطني، ص238، تحقيق موفق بن عبدالله بن عبد القادر، مكتبة المعارف/ الرياض، ط1، 1984م.
- العجلي: الثقات، 278، ابن حبان: الثقات 381/8.
- الخليلي: الإرشاد 450/1 – 454، الذهبي: السير 11/ 515 – 518.
- ابن حجر: نزهة الألباب في الألقاب 258/1.

(5) راجع: الذهبي: الأمصار ذوات الآثار، ص161 – 162.

فتح عمرو بن العاص مصر في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب[1]، وقد دخلها جمعٌ من الصحابة كان على رأسهم عبادة بن الصامت (ت34)، والزبير بن العوام (ت36)، والمقداد بن الأسود (ت33)، وعبدالله بن عمرو بن العاص (ت75) وغيرهم[2].

وكان العلم كثُر بها في زمن التابعين، ثم ازداد في زمن عمرو بن الحارث (ت148)، ويحيى بن أيوب (ت168)، وحيوة بن شُريح (ت158)، والليث ابن سعد (ت175)، وعبدالله بن لهيعة (ت174)، وإلى زمن عبدالله بن وهب (ت197) والإمام الشافعي (ت204)، وابن القاسم (ت191) وأصحابهم[3].

وما زال بها علمٌ جمٌّ إلى أن ضعف ذلك باستيلاء العبيديين الرافضة عليها سنة ثمان وخمسين وثلاثمة وبنوا القاهرة، وشاع التشيع بها وقل الحديث والسنّة[4]، إلى أن وليها أراء السنة النبوية، وضعُف الروافض[5].

سابعاً: إفريقية[6]:

(1) راجع:

- أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري، فتوح البلدان، ص298، تحقيق عبدالله أنيس الطبّاع وشقيقه عمر، دار النشر للجامعيين - 1957..

(2) راجع في معرفة الصحابة الذين نزلوا مصر:

- مسلم: الطبقات، ق8/ب، ابن سعد: الطبقات 493/7 - 509.
- ابن حبان: المشاهير، ص55 - 57، الحاكم: المعرفة، ص193.

(3) راجع: الذهبي: الأمصار ذوات الآثار، ص167 - 169.

(4) زالت دولة الروافض من مصر سنة 567هـ، راجع: علي بن أبي الكرم محمد بن محمد المعروف بابن الأثير: الكامل في التاريخ 368/11، دار صادر/ بيروت، د.ت.

(5) راجع: الذهبي: الأصار ذوات الآثار، ص169 - 170.

(6) اختلف الجغرافيون في تحديد هذه البلاد غلى عدة أقوال أهمها:

- قيل هي الارقة الواقعة بين برقة وطنجة، وعلى هذا فهي تشل اليوم المغرب والجزائر وتونس والجزء الأكبر من ليبيا.
- وقيل هي ما بين برقة وتاهرت، أي الجزائر وتونس، والجزء الأكبر من ليبيا.
- وقيل حدها من طرابلس إلى بجاية أي أنها تشمل تن وجزءاً من الجزائر وجزءاً من ليبيا.
- وقيل إنها بين طرابلس وقسنطينة، أي ما يقارب حدود البلاد التونسية الآن.

دخل كثير من الصحابة ﷺ إفريقية مع أول غزوة لفتحها سنة سبع وعشرين للهجرة، بقيادة عبدالله بن سعد بن أبي السرح (ت36)[1]، الذي خرج إليها من مصر في جيش قوامه عشرون ألفاً أكثرهم أصحاب رسول الله ﷺ [2].

كما دخلها عددٌ كبيرٌ من الصحابة مع معاوية بن حُديج (ت52)[3] في غزواته لإفريقية (من سنة 34 - عزله سنة 50)، قال سليمان بن يسار (ت107)[4]: «غزونا إفريقية مع ابن حُديج ومعنا من المهاجرين والأنصار بشرٌ كثير»[1].

- وقيل هي مدينة القيروان، راجع هذه الأقوال ومصادرها: الحسين بن حمد شواط، مدرسة الحديث في القيروان 131 - 32، الدار العالمية للكتاب الإسلامي/ الرياض، ط1، 1990م.

(1) هو عبدالله بن سعد بن أبي سرح، القرشي العامري، صحابي أسلم ثم لحق بالكفار ولكنه بايع النبي ﷺ عام الفتح، وكان قد استجار بعثمان ﷺ، تولى إمارة مصر، وكان له مواقف محمودة في الفتوح، ابن سعد: الطبقات 7496 - 497،خليفة: الطبقات، ص291، أبا العرب: طبقات علماء إفريقية، ص65، و70،ابن حجر: الإصابة في تمييز الصحابة 309/2 - 310.

(2) راجع: أبا العرب، طبقات علماء إفريقية وتونس، ص70 .

(3) هو معاوية بن حديج بن جُفنة بن قتيرة أبو نُعيم، ويُقال أبو عبدالرحمن الكندي، ثم السكوني، له صحبة ورواية قليلة عن النبي ﷺ، غزا إفريقية عدة مرات، وكان والياً على مصر ويُعد فيهم ت52هـ.

راجع:

- ابن سعد: الطبقات 503/7.
- خليفة: الطبقات، 71، 292.
- أبا العرب: طبقات علماء إفريقية، ص76 - 78.
- ابن عبدالبر: الاستيعاب 3389.
- عبدالله بن محمد المالكي، رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم ونساكهم وسير ن أخبارهم وفضائلهم، وأوصافهم، 92/1، تحقيق حسين مؤنس، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1951.
- عبدالرحمن بن محمد الأنصاري الدباغ، عالم الإيمان في معرفة أهل القيروان 114، مكتبة الخانجي، مصر، والمكتبة العتيقة، تونس، ط2، 1967م.
- ابن حجر: الإصابة 411/3.

(4) هو سليمان بن يسار، مولى أم المؤمنين ميمونة، روى عن زيد بن ثابت وابن عباس وأبي هريرة، حدّث عنه الزهري وبُكير بن الأشج، وعمرو بن دينار وغيرهم، فقيه إمام، عالم المدينة وفقيهها في عصره، كان ن أوعية العلم حتى إن بعضهم فضّله على سعيد بن المسيب، ولد في خلافة عثمان ومات نة 107هـ. راجع:

وبعد ذلك تكرر دخول الصحابة لإفريقية سواء مع غزوات عقبة بن نافع (ت63)[2]، أو بشكلٍ فردي، وكان خاتمة الصحابة الذين دخلوها سفيان بن وهب الخولاني سنة ثمانٍ وسبعين للهجرة[3].

وبالرغ من كثرة الداخلين من الصحابة لإفريقية إلا أن المصادر لم تُسعفنا إلا بالنزر اليسير منهم، فلم يذكر أبو العرب منهم إلا سبعة عشر صحابياً[4]، وأما المالكي فقد عدَّ منهم تسعة وعشرين صحابياً[5]، وأوصلهم الدباغ إلى ثلاثين صحابياً[6]، وفي العصور المتأخرة ذكر صاحب شجرة النور الزكية منهم واحداً وأربعين صحابياً[7]، وأما الباحث المعاصر الحسين ابن شواط فقد أوصلهم إلى خمسة وأربعين صحابياً[8].

- ابن سعد: الطبقات 174/5، خليفة: الطبقات ، ص 247، البخاري: التاريخ الكبير 41/4.
- الفسوي: المعرفة والتاريخ 549/1، ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 149/4، الذهبي: السير 444/4 - 448..

(1) أبو العرب: طبقات علماء إفريقية، ص78.

(2) هو عقبة بن نافع القرشي الفِهري، نائب إفريقية لمعاوية وليزيد من بعده، وهو الذي أنشأ القيروان، وأسكنها الناس، وكان ذا شجاعة وحزم وديانة، لم يصح له صحبة، وكان مُجاب الدعوة، ت63هـ. راجع:

- المالكي: الرياض 62/1، الدباغ: المعالم 1164 - 167، الذهبي: السير 532/3 - 534..

(3) راجع:

- المالكي: الرياض 91/1.
- الدباغ: المعالم 151/1.

(4) أبو العرب: طبقات علماء إفريقية، ص73 - 76.

(5) المالكي: الرياض 160 فما بعد.

(6) الدباغ: المعالم 71/1 فما بعد.

(7) محمد بن مخلوف: شجرةالنور الزكية في طبقات المالكية 297 - 100، دار الكتاب العربي/ بيروت - لبنان، طبعة مصورة عن ط1، 1929م.

(8) الحسين بن شواط: مدرسة الحديث في القيروان 465/2.

ويعود الاختلاف في عدد الصحابة عند المصنفين المذكورين إلى توفرالمصادر وعدمها عندهم فكلما تأخر عصر المصنف اطلع على كل من تقدمه.

وكان على رأس هؤلاء الصحابة الذين دخلوا إفريقية نفر من كبارهم وأجله، كالعبادلة (ابن عمر وابن عباس وابن عمرو) وغيرهم.

وحالت ظروف إفريقية العامة إبان الفتح دون الإفادة القصوى من الصحابة الذين وردوها، إذ كان هؤلاء الصحابة يقدمون للغزو ثم يرجعون إلى المشرق[1]، كما أن الأوضاع العامة في إفريقية لم تستقر إلا في أواخر عهد الصحابة.

ومما أسهم في إثراء الحياة العلمية في إفريقية هو تأسيس مدينة القيروان على يد عقبة بن نافع سنة خمسين للهجرة، التي أصبحت فيما بعد مركزاً علمياً يؤمه طلاب العلم من المشرق والمغرب، وقد أهّلها لهذا الدور الميز كونها كانت العاصمة السياسية لإفريقية آنذاك، كما أن موقعها الجغرافي المتوسط بين الأمصار الإسلامية في المشرق والمغرب جعلها مركز استقطاب لطلاب العلم[2].

وكان أكبر دعم علمي لهذه المدينة هو البعثة التعليمية التي أرسلها عمر بن عبد العزيز (ت101) سنة تسع وتسعين للهجرة وتألفت من عشر تابعين لتفقيه أهل القيروان وتعليمهم أحكام الكتاب والسنة[3]، وكان لهؤلاء التابعين تأثيرهم الواضح في سير الحركة العلمية في القيروان القيروان فيما بعد، فقد بثوا فيها علماً كثيراً، وتخرّج على أيديهم تلاميذ كُثر.

---

(1) فمثلا كانت غزوة عبدالله بن سعد الأولى سنة 27هـ، المشار إليها سابقاً قصيرة دتها سنة وثلاثة أشهر فقط، راجع: الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام 320/3 – 322، تحقيق د. عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي/ بيروت، 1، 1987م.

(2) للتوسع في بيان دور القيروان في نشأة الحياة العلمية بإفريقية راجع:

– الحسين بن شواط: مدرسة الحديث في القيروان 48/1 – 55.

(3) لمعرفة أسماء هذه البعثةوأخيار أهلها راجع:

- أبا العرب: طبقات علما إفريقية ص48 – 85.
- ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس 146/1.
- المالكي: الرياض 99/1.
- الدبّاغ: المعالم 203/1.

وبسبب ما سلف من مكانة علمية للقيروان كوّن علماؤها وطلابها صلات علمية متينة مع أهل المشرق، وتمثلت في الرحلة لأبرز مراكزه العلمية، كمصر والحجاز ثم الشام والعراق، وربما أمعن بعضهم في الرحلة حتى وصل بلاد خُراسان[1]؛ وذلك لأخذ علوم هذه الأمصار مع اهتمام خاص بالمدينة المنورة، وإمامها مالك وتلاميذه من بعده، كما كان للقيروانيين تأثيرهم الواقح في أمصار المغرب العربي الأخرى، والأندلس، والمغرب الأقصى، وصِقلية، فقد أعطوا الكثير لأهل هذه البلاد بعد فتحها.

وكان من أشهر علماء إفريقية وممن له الأثر الواضح فيها وفي المغرب الإسلامي بوجهٍ عام، الإمام سُحنون بن سعيد التنوخي (ت240)[2]، صاحب المدونة، وعمله فيها يدل على إمامته

---

(1) راجع رحلة موسى بن معاوية الصمادحي إلى خراسان وسماعه بها:

- المالكي: الرياض 381/1.

(2) هو سحنون بن سعيد بن حبيب التنوخي، أبو سعيد الإمام، اسمه عبدالسلام ولقب بسحنون، وهو اسم طائربالمغرب يوصف بالفطنة لحدة ذهنه وذكائه، وهو إمام أهل إفريقية والمغرب في زمانه، فقيه بارع، محدث سمع الكثير، ولي قضاء القيروان، كان زاهداً ورعاً،.كثير الصدقة والمعونة، وهو الذي دوّن مذهب الك ونشره، توفي 240هـ، راجع:

- أبا العرب: طبقات علماء إفريقية ص184 – 187.
- المالكي: الرياض 1345.
- القاضي عياض: ترتيب الدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، 585/1، تحقيق أحمد بكير،دار مكتبةالحياة، بيروت – 1967م.
- الدباغ: المعالم 277/2.
- ابن حبان: الثقات 299/8.
- الذهبي: السير 63/12 – 69.

وعلمه بالحديث والفقه، وعندما ذكر الذهبي إفريقية في كتابه الأمصار ذوات الآثار(1)، لم يذكر إلا سحنون بن سعيد فحسب، ووصفه بالفقيه(2).

وأما سائر بلاد المغرب كبِجاية وتِلمسان ومرّاكش وغالب مدائن المغرب فالحديث بها قليل وبها المسائل(3).

وفي الأندلس، وأهم مدنه قرطبة وإشبيلية وغرناطة وبَلنسة، اشتهر العلم والحديث بها في المئة الثالثة بعبدالملك بن حبيب (ت239)، ويحيى بن يحيى (ت234) وأصحابهما، ثم بقي بن مخلد (ت276) ومُحَمَّد بن وضاح (ت287)(4).

ثامناً: اليمن:

دخل اليمن جمعٌ من الصحابة كانوا رُسل رسولِ الله ﷺ إليها(5)، كان على رأسهم معاذ بن جبل (ت18) وأبو موسى الأشعري (ت50)(6)، وذلك ليفقهوا أهلها، وينشروا دين الله عز

---

(1) الذهبي: الأمصار ذوات الآثار، ص190.

(2) وليس هذا من الذهبي ن باب الحيف على إفريقية ولا تنكر منه لأهلها وعلمائها، وإنما كتب رسالته تلك مختصرة غاية الاختصار، فهي في أصلها ليست إلا وريقات قليلة، فاقتصر على ذكر عين أعيان القيروان، الذي أينعت على يديه شجرة العلم فيها، فكان كل من بعده عيال عليه، وكان هو يقظة التحول الفاصلة في تاريخ إفريقية العلمي.

(3) الذهبي: الأمصار ذوات الآثار، ص 190 – 192.

(4) الذهبي: الأمصار ذوات الآثار، ص185 – 187.

(5) راجع أسماء بعضهم:

– ابن سعد: الطبقات 530/5 – 531.

(6) راجع أخبار بعثتهما إلى اليمن:

- البخاري: الصحيح 62/8 برقم 4344 و 4345، كتاب المغازي باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع، 10/ 524 برقم 6124 كتاب الأدب/ باب قول النبي ﷺ "يسروا ولا تعسروا" و 13/ 162 برقم 7172، كتاب الأحكام/ باب أمر الوالي إذا وجه أميرين إلى وضع أن يتطاوعا ولا يتعاصيا.
- مسلم: الصحيح 113/2، برقم 1733، كتاب الجهاد والسير باب في الأمر بالتيسير وترك التغير.
- الدارمي: السنن2/ 113، كتاب الأشربة/ باب ا قيل في المسكر.

وجل فيها، وقد كان لهؤلاء الصحابة الأثر الكبير في هذه البلاد، فبايعهم كثيرٌ من أهلها وجاءوا إلى المدينة وافدين على رسولِ الله ﷺ جماعات ووحداناً مقرين بالإسلام، فكان في وفد النّخع مئتا رجل ممن بايعوا معاذاً باليمن[1].

وخرج منها من التابعين أئمة معروفون كوهب بن منبه (ت بضع عشر ومئة) وأخوه همّام بن منبه (ت132)، وطاوس بن كيسان (ت106)، وابنه عبدالله (ت132)[2]، ثم من الطبقة التي تليهم من علمائهما معمر بن راشد البصري (ت154) نزيل اليمن وأصحابه، ثم عبدالرزاق الصنعاني (ت211) وأصحابه، وعُدم منها الإسناد بعدهم[3].

- أحمد: المسند 410/4 – 417.
- ابن سعد: الطبقات 5/ 530.
- الذهبي: السير 447/2 – 448.

(1) راجع:

- ابن سعد: الطبقات 5531، ولمعرفة صحابة اليمن راجع:
- المصدر السابق 5/ 523 – 535.
- مسلم: الطبقات، ق6/ب – 7/أ.
- خليفة: الطبقات، ص286 – 278.
- ابن حبان: المشاهير، 57 – 59.

(2) راجع في معرفة تابعي اليمن:

– ابن سعد: الطبقات 5/ 535 – 545، خليفة: الطبقات، ص287 – 288، ابن حبان: المشاهير، ص122 – 125.

(3) راجع:

- الذهبي: الأمصار ذوات الآثار، ص181 – 183.
- السخاوي: الإعلان بالتوبيخ، ص296.

الفصل الثالث

أسباب روايات مختلفي الأمصار ودوافعها

دعت للرحلة أسبابٌ كثيرةٌ وأهدافٌ عديدة، جعلت أهل الأصار يروون عن بعضهم بعضاً، وكان من هذه الأسباب ما هو طوعي يتم بإرادة الراوي واختياره، ومنها ما هو قسري خارج عن إرادته، ولكن المحصلة في النهاية بغض النظر عن الأسباب والدوافع أن الرحلة قد تمّت وآتت أُكلها وثمارها، فإما طالب سمع الحديث ممن لقي من شيوخ أهل البلاد التي دخل إليها، وإما شيخ حدّث طلاب العلم فيها، وفي كلا الحالين حصلت الفائدة المرجوّة، وفيما يأتي بيان موجز لأهم هذه الأسباب والدوافع للرحلة عند الرواة:

أولاً: الرحلة لسماع الحديث:

يكاد يكون سماع الحديث هو الدافع الرئيس والشائع عند الرواة للرحلة، فكُتب الرجال والتاريخ حفظت لنا الشيء الكثير من أخبارهم وتطوافهم في الآفاق طلباً لسماعه.

وفي عصر النبي ﷺ ما كانت رحلات الصحابة إليه إلا لسماع حديثه والتفقّه في أحكام الدين الجديد.

وبعد وفاته عليه الصلاة والسلام تفرّق أصحابه في الأمصار فاتحين للبلاد ومرابطين في الثغور، فاحتاج الناس لحديثهم عنه، فرحلوا إليهم للسماع منهم.

وبعد شيوع الرحلة بين الأمصار الإسلامية في القرن الثاني، تكثّفت رحلات الرواة طلباً للسماع، فجابوا الأمصار وذرعوها مستعذبين المشاق والمصاعب التي يواجهون في سبيل تحصيل الحديث[1].

ودفع غرام بعض الرواة ونهمهم في سماع الحديث إلى الرحلة مرات عديدة إلى بلدٍ واحد لا لشيء إلا للسماع من شيوخها، كسليمان بن داود الشاذكوني البصري (ت234)[2]، الذي

---

(1) راجع كتاباً ماتعاً في هذا الموضوع للشيخ عبدالفتاح أبا غدة أسماه "صفحات من صبر العلماء على شدائد العلم والتحصيل" وقد ذكر أمثلة كثيرة في هذا المجال، وقام بنشر الكتاب مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب/ سوريا.

(2) هو سليمان بن داود بن بشر المِنقري البصري الشاذكوني، عالم حافظ بارع، روى عن حماد بن زيد وعبدالواحد بن زياد وجعفر بن سليمان وطبقته، فأكثر إلى الغاية، وحدث عنه أبو قِلابة الرقاشي وأُسيد بن عاصم وأبو مسلم الكجي وغيرهم، تكلّم فيه العلماء ورماه بعضهم بالكذب، ت234هـ. راجع:

- البخاري: التاريخ الصغير، ص232.

يقـول: «دخلـت الكوفـة نيّفـاً وعشـرين دخلـة أكتـب الحـديث»[1]، وقـال عنـه أبـو الشـيخ الأصبهاني: «قدم أصبهان ست قدمات»[2].

وهذا أرْبدة التميمي (ط3)[3] المفسر راوي التفسير عن ابن عباس يقول: «ما سمعت بأرض فيها علم إلا أتيتها»[4].

ويقـول الشـعبي (ت104) عـن التـابعي المعـروف مسـروق بـن الأجـدع (ت62): «مـا رأيـت أحداً أطلبَ للعلم في أفق من الآفاق من مسروق»[5].

ويقول أيضاً المحدِّث مُحَّد بن مؤمِّل الماسَرْجسي (ت305) عن شيخ الفضل بن مُحَّد الشعراني (ت282)[1]: «كنـا نقـول مـا بقـي بلـد لم يدخلـه الفضـل الشـعراني في طلـب الحـديث إلا الأندلس»[2].

- ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 4/ 114.
- الخطيب: تاريخ بغداد 40/9 – 48.
- الذهبي: السير 679/10 – 684.

(1) الرمهرمزي: المحدّث الفاصل، ص215، ون طريقه أخرجه: الخطيب في الرحلة، ص160..

(2) أبو الشيخ الأصبهاني: طبقات المحدثين بأصبهان 211/2.

(3) هو أزيدة ويقال أربِد التميمي البصري، صاحب التفسير، كان يجالس ابن عبا، روى عنه أبو إسحاق البيعي ولم يرو عنه غيره، وثقه العجلي وابن حبّان، راجع:

- ابن معين: التاريخ 21/2.
- البخاري: التاريخ الكبير 2/ 63.
- العجلي، الثقات، ص59.
- أحمد بن هارون بن روح البَرديجي، طبقات الأسماء المفردة، 56، تحقيق سكينة الشهابي، دار طلاس دمشق، ط1 – 1987م.
- ابن حبان: الثقات 52/4.
- المزي: تهذيب الكمال 310/2 – 311.

(4) ابن معين: التاريخ 21/2.

(5) سبق نقل النص ومصادره، ص.

وكان بعض الرواة لا يقرّ له قرارٌ إذا سع بحديث في بلد حتى يرحل ويسمع ذلك الحديث، فهذا هُشيم بن بشير (ت183)[3] يقول: «كنتُ أكون بأحد المِصرين (الكوفة والبصرة) فيبلغني أن بالمِصر الآخر حديثاً فأرحل فيه، حتى أسمعه وأرجع»[4].

هذه نماذج يسيرة من رحلات بعض الرواة في طلب الحديث، ولو أردتُ استقصاء كل مَنْ رحل في طلبه لأتيت على ذكر معظمهم، لأن الرحلة كانت عندهم هي الأصل وعدمها هو الاستثناء، ومَن لم يرحل منهم أفراد يسيرون ولو بحثنا في تراجمهم لوجدنا أسباباً مادية أو

---

(1) هوالفضل بن محمّد بن المسيب، الخراساني النيْسابوري الشَعراني، عُرف بذلك لأنه كان يُرسلُ شعره، وهو من قرية ربَوْذ من معاملة بيهق، إمام حافظ محدّث جوّال مكثر، مع ببلاد كثيرة وقدم بعلم جمّ وتكلم فيه بعضهم لتشيعه، مات 282هـ. راجع:

- الذهبي: السير 317/13 - 319، والتذكرة 262/2.

(2) الذهبي: السير 319/13، والتذكرة 627/2.

(3) هو هُشيم بن بشير بن أبي خازم، أبو معاوية السلمي مولاهم، الواسطي، ولد سنة 104هـ، وأخذ عن الزهري وعمرو بن دينار ومنصور بن زاذان وغيرهم، وحدّث عنهم إسحاق وعبدالحميد بن جعفر وشعبة وغيرهم، سكن بغداد وحدّث بها، وكان رأسا في الحفظ إلا أنه صاحب تدليس عرف به، توفي 183هـ. راجع:

- البخاري: التاريخ الكبير 242/8.
- ابن أبي حاتم: الجرح 115/9، والمراسيل، ص180.
- أسلم بن سهل الرزّاز الواسطي المعروف بيحشل، تاريخ واسط، ص137 - 139، تحقيق كوركيس عواد، عالم الكتب/ بيروت، ط1، 1986م.
- ابن حبان: المشاهير، ص177.
- الخطيب: تاريخ بغداد 85/14.
- الذهبي: السير 255/8 - 261، والتذكرة 148/2 - 149.
- العلائي: جامع التحصيل، ص294.

(4) بحشل: تاريخ واسط، ص137.

- الخطيب: الرحلة، ص155.

اجتماعية أو سياسية كانت وراء عدم رحلتهم، ولم يكن ذلك منهم زهداً فيها أو تقليلاً من شأن نتائجها[1].

ويكفي أحدنا الاطلاع على كتاب الخطيب البغدادي «الرحلة في طلب الحديث»[2]، الذي خصّصه لمن رحل من الرواة في طلب حديث واحدٍ فحسب، ليجد مدى اهتمام الرواة بالحديث والحرص على سماعه.

ثانياً: الرحلة للجهاد في سبيل الله والمرابطة في الثغور:

يُعدُّ الجهاد من الأسباب المهمة والرئيسة التي دعت إلى خروج بعض الرواة إلى الأمصار الأخرى، وما جيوش الصحابة والتابعين التي فتحت كثيراً من الأمصار إلا دليلاً واضحاً على جلالة هذا السبب وأهميته في نشر العلم في البلاد المفتوحة، إذ أخذ عنهم أهل البلاد علوهم التي قدموا بها؛ لأن الصحابة قاموا إلى جانب واجبهم بالجهاد والرباط بتعليم الناس وتفقيههم، فكان لهم تأثيرهم العلمي الواضح في كل بلد دخلوه.

وكانت حركة الرحلة نشطة أيضاً إلى الأمصار المتاخمة لأعداء المسلمين، فكان بعض أهل العلم يرابطون فيها ويستهويهم المقام أحياناً فيسكنونها، مما دفع ببعض الرواة للرحلة إليهم في هذه الثغور للسماع، إلى جانب نية الرباط أيضاً، فهذا أبو زرعة الرازي (ت264) الذي يقول: «لم أعرف لنفسي رباطاً خالصاً في ثغر، قصدتُ قزوين مرابطاً ومن همّتي أن أسمع الحديث من الطنافسي ومُحَّد بن سعيد بن سابق، ودخلتُ بيروت مرابطاً، ومن همتي أن أسمع من العباس بن الوليد، ودخلت الرُها مُرابطاً ومن همتي أن أسمع من أبي فروة الرهاوي؛ فلا أعرف لنفسي رباطاً خَلَصت نيتي فيه، ثم يبكي»[3].

---

(1) راجع مزيدأن الاطلاع حول رحلات بعض المحدثين فيما مضى من هذا الكتاب، ص94 - 101، حيث تكلمت هناك بوجه أكثر تفصيلاً، والرامهرمزي: المحدث الفاصل، 229 - 223..

(2) حقق هذا الكتاب د. نور الدين عتر ونشرته دار الكتب العلمية بيروت.

(3) الخليلي: الإرشاد،469/2 - 470.

وكانت في هذه الثغور أيضاً تتم كثير من المناقشات والاستفسارات عن الحديث ورجاله عندما يقدّمها بعض المحدثين مرابطاً، فلما خرج حفص بن غياث (ت194) إلى عبّادان – وهو موضع رباط – اجتمع إليه البصريون، فقالوا: لا تحدّثنا عن ثلاثة: أشعث بن عبدالملك، وعمرو بن عُبيد، وجعفر بن مُحَّد، فقال: أمّا أشعث فهو لكم وأنا أتركه لكم، وأمّا عمرو بن عُبيد فأنتم أعلم به، وأمّا جعفر بن مُحَّد فلو كنتم بالكوفة لاخذتكم النعال المطرقة[1].

وأخبار المحدّثين في جهادهم ورباطهم يطول ذكرها، ولكني سأذكر بعض الرواة على سبيل المثال فحسب، فمنهم:

1- سنان بن سلمة بن المحبق البصري (ت بحدود 95)، غزا الهند سنة خمسين للهجرة[2].

2- القاسم بن مُخَيمرة الهمداني، أبو عروة الكوفي (ت100) انتقل من الكوفة إلى الشام مرابطاً[3].

3- حَنش بن عبدالله ويقال: بن علي بن عمرو الصنعاني – من صنعاء دمشق – غزا المغرب مع رويفع بن ثابت (ت56) ومات بإفريقية سنة مئة[4].

4- سعد بن هشام بن عامر الأنصاري المدني (ط3) قُتل غازياً في الهند[5].

5- يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري (ت144) دخل تونس متقلداً سيفاً، وقال: إنه ثغر ورباط[1].

---

(1) ابن عدي: الكامل 361/1 مختصراً.

المزي: تهذيب الكمال 279/3.

(2) ابن حجر: التهذيب 241/4.

(3) ابن حبان: الثقات 332/7.

(4) ابن حجر: التهذيب 3/ 58.

(5) البخاري، التاريخ الكبير 66/4.

– ابن حبان: الثقات 4/ 294.

6- الربيع بن صُبيح السعدي البصري (ت160) خرج غازياً إلى السند، فمات في البحر، ودفن في جزيرة[2].

7- زائدة بن قُدامة الثقفي الكوفي (ت160) مات في أرض الروم غازياً[3].

8- عيسى بن يونس بن أبي إسحاق البيعي الكوفي (ت187) نزل بعض ثغور الشام رابطاً، ولقي الأوزاعي (ت157)[4].

9- علي بن بكار البصري (ت بحدود200) سكن طَرسوس[5] والَمصيَّصة[6] مرابطاً[7].

10- القاسم بن الحكم العُرني الكوفي (ت208) كان يخرج إلى قزوين مرابطاً[8].

11- محمد بن سليمان بن حبيب الملقّب بلُوين، كوفي الأصل (ت245)، كان ممن يرابط بالثغور، وآثر المصيصة[9].

12- عثمان بن طلحة الزبيري (ت بحدود 273) دخل قزوين مرابطاً وأقام بها[10].

وهكذا نجد أن الجهاد كان سبباً لكثير من رحلات الرواة التي أثمرت بلا شك في البلاد التي حلّوا بها، حتى غدت بعض الأمصار المفتوحة نسخة أخرى عن البلد الأصلي للرواة

---

(1) أبو العرب: طبقات علماء إفريقية، ص94 (الهامش).

(2) ابن سعد: الطبقات 277/7.

(3) المزي: تهذيب الكمال 277/9.

(4) الخطيب: تاريخ بغداد 153/11.

(5) مدينة بثغور الشا، بين أنطاكية وحلب، فيها قبر الخليفة العباسي المأمون، راجع:

- ياقوت: معجم البلدان 3526..

(6) هي مدينة من ثغور الشام، بين أنطاكية وبلاد الروم. راجع:

- ياقوت: معجم البلدان 558/4.

(7) ابن حجر: التهذيب 3/ 58.

(8) الخليلي: الإرشاد 633/2.

(9) أبونُعيم: ذكر أخبار أصبهان 177/2، طبع ليدن، 1934.

(10) الخليلي: الإرشاد 769/2.

من الناحية العلمية، وخير مثال على ذلك بلاد خراسان، فإن المطّلع على تراجم أهلها يجد التأثير الواضح للكوفيين فيها، وذلك لأن الكوفة كانت منطلق الفتح لهذه البلاد[1].

ومع أن الجهاد والرباط سبب من أسباب الرحلة، وله أثره في انتقال الحياة العلمية إلى الأمصار المفتوحة، إلا أنا نجده أحياناً يكون مُشغلاً لأهله، بحيث لا يتمكن أهل البلاد من الاستفادة القصوى ممن يقدم إليهم، وقد سبقت الإشارة إلى عدم استفادة أهل إفريقية الاستفادة المرجوة من الصحابة الذين وردوها في غزواتها الأولى لانشغالهم بالغزو[2].

وهذا أيضاً معاوية بن صالح الشامي الحمصي (ت158) الذي انتقل إلى الأندلس مبكراً سنة خمس وعشرين ومئة للهجرة، لا يُعرف لأهل الأندلس عنه رواية، بينما استفاد منه أهل المشرق عند حجّه[3] ؛ وذلك لأن الأندلسيين كانوا مشغولين بالغزو والفتح في تلك الفترة.

ثالثاً: التكليف الرسمي من الدولة لتعليم أهل الأمصار المفتوحة:

---

(1) انتقل كثير من الكوفيين إلى خراسان، وأقاموا بها، وكان لهم تأثير واضح فيها، إذ اقتفى الخراسانيون آثار أساتذتهم من أهل الكوفة في المذاهب الفقهية والعقدية، ومن حيث الرواية تخصص الخراسانيون في حديث أهل الكوفة، إلا في العصور المتأخرة فقد نوّعوا مواردهم من أمصار أخرى، كالبصرة، وبغداد، والشام، ومصر وغيرها.

(2) ص 113 من هذا الكتاب.

(3) راجع:

- ابن الفرضي: تاريخ الرواة بالأندلس 2/137 – 139.
- الخشني: قضاة قرطبة، ص32 – 33.
- الذهبي: السير 7/158 – 163.

اهتم النبي ﷺ بإرسال البعثات التعليمية إلى بعض الجهات؛ لتعليم الناس وتفقيههم بأحكام دينهم الجديد، فبعث معاذاً (ت18) وأبا موسى الأشعري (ت44) إلى اليمن ليفقهوا أهلها، وينشروا دين الله عز وجل فيها[1].

وكان يقوم عليه الصلاة والسلام أيضاً بتكليف مجموعات من الصحابة وإرسالهم إلى بعض القبائل العربية في الجزيرة بطلب منهم، لتعليمهم القرآن والحديث، وذلك عندما كانت تأتيه وفود هذه القبائل مُشهرين إسلامهم[2].

وهذه السنة الحميدة من النبي ﷺ اقتفى أثرها الخلفاء من بعده، فبعث عمر بن الخطاب عبدَالله بنَ مسعود إلى الكوفة معلماً، وكتب إليهم قائلاً: «أمّا بعد فإني بعثت إليكم عمّاراً أميراً وعبدَالله معلماً ووزيراً، وهما من النجباء من أصحاب رسول الله ﷺ فاسمعوا لهما واقتدوا بهما، وإني قد آثرتكم بعبدالله على نفسي إثرة»[3].

وبعث عمر أيضاً عِمران بن حُصين (ت52) إلى أهل البصرة ليفقههم ويعلمهم[4]. وبعث عبدَالرحمن بن غنم الأشعري (ت78) إلى الشام يفقه الناس[5]، فتفقه به عامة التابعين فيها[6].

---

(1) سبقت الإشارة إلى بعثتهما وأثرهما في أهل اليمن، ص115 من هذه الأطروحة.

(2) راجع على سبيل المثال وفد القراء الذين بعثهم النبي ﷺ إلى قبائل رِعل وذكوان وعصية:

- البخاري: الصحيح، كتاب الوتر/ باب القنوت قبل الركوع وبعده 489/2 – 490، برقم 1002، 1003، وكتاب الجنائز/ باب ن جلس عند المصيبة يعرف فيه الحزن 167/3 برقم 1300، وكتاب الجهاد/ باب الغسل بعد الحرب والغبار 31/6، برقم 2814،وباب العون بالمدد 180/6برقم 3064، وكتاب الجزية والموادعة/ باب دعاء الإمام على من نكث عهداً، 272/6، برقم 3170، وكتاب المغازي/ باب غزوة الرجيع ورِعل وذكوان وبئر معونة 385/7 – 386، برقم 4088، 4089، 4090، 4091، 4092 وراجع أيضاً وفد آخر بإمرة عاصم بن ثابت إلى قبائل هذيل:

- البخاري: الصحيح، كتاب المغازي/ باب غزوة الرجيع، 378/7، برقم 4086.

(3) أخرجه ابن سعد: الطبقات 7/6 بسنده عن حارثة بن المضرّب: قرأت كتاب عمر بن الخطاب إلى أهل الكوفة فذكره.

(4) المصدر السابق 10/7.

(5) المصدر السابق 441/7.

(6) الذهبي: السير 46/4.

وأرسل عمر بن عبدالعزيز سنة تسع وتسعين للهجرة بعثة تعليمية إلى أهل القيروان، تألفت من عشر تابعين على رأسهم إسماعيل بن عبيدالله بن أبي المهاجر (ت131) وقد كان لهؤلاء أثرهم الكبير في إثراء الحياة العلمية في إفريقة، فبثوا فيها علماً كثيرا، إذ رووا عن صحابة كُثر فأدخلوا حديثهم إليها، وتلقى ذلك عنهم أهلها ممّا كان له أكبر الأثر في التواصل العلمي بين المشرق والمغرب[1].

كما بعث أيضاً نافعاً (ت117) مولى ابن عمر إلى أهل مصر يعلمهم السنن[2].

ومما يشار إليه في هذا المقام أيضاً لتشابهه مع ما سبق من حيث الأثر الذي يحدثه؛ الانتقال الطوعي إلى الأمصار الأخرى من قبل كثير من أهل العلم وهم مكتملو النضج، أي في مرحلة العطاء العلمي لا في مرحلة الطلب، وغالباً ما يُحدث هذا الانتقال أثراً علمياً واضحاً في البلاد التي يرحلون إليها.

فارتحل في الكهولة جرير بن حازم أحد حفاظ البصرة (ت170)[3] إلى مصر وحمل الكثير، وحدّث بها، فأخذ عنه أهلها ومنهم الليث بن سعد (ت175) إذ روى عنه نسخةً طويلة[4].

وانتقل حبيب بن أبي ثابت (ت119)[5]، أحد دعامات العلم في الكوفة إلى الطائف، فحدّث بها، يقول عنه رفيقه في تلك الرحلة أبو يحيى القتات (ت130):

(1) سبقت الإشارة إلى هذه البعثة وأفرادها، والمصادر التي عُنيت بها، ص114 من هذا الكتاب.

(2) أبو زرعة الدمشقي: التاريخ 627/1 – 628، الذهبي: السير 97/5.

(3) راجع، ترجمته:

- ابن سعد: الطبقات 278/7، خليفة: الطبقات ص223، البخاري: التاريخ الكبير 213/2 – 214.
- ابن أبي حاتم: الجرح 504/2 – 505، ابن عدي: الكامل 548/2 – 554، الذهبي: التذكرة 199/1 – 200.

(4) راجع: الذهبي: اليره100/7 – 101.

(5) راجع ترجمته:

- ابن سعد: الطبقات 320/6

«قدمت الطائف مع حبيب بن أبي ثابت فكأنما قدم عليهم نبي»[1]. فهذا يدل على مكانته عندهم، كما يدل على تمييزهم لأهل العلم من غيرهم.

ولما انتقل أبو إسحاق الفزاري الكوفي (ت186)[2] إلى الشام أدّب أهل الثغر وعلمهم السنة، وكان يأمر وينهى، وإذا دخل الثغر رجل مبتدع أخرجه، وكان كثير الحديث، لمكانته العلمية هذه سارع أهل الشام إليه ليسمعوا منه[3].

وأحياناً نجد أن انتقال شيخ إلى مصر يكون كفيلاً بنقل علم أهل بلده إلى هذا المِصر، فهذا الحسين بن حفص بن الفضل الكوفي (ت212)[4] الذي انتقل من

- خليفة: الطبقاتن ص159.
- البخاري: التاريخ الكبير 213/2.
- ابن أبي حاتم، الجرح 107/3 – 108.
- الذهبي: التذكرة 116/1، والسير 288/5 – 281.

(1) ابن عدي: الكامل 814/2. – الذهبي: السير 289/5 – 290.

(2) هو إبراهيم بن محمد بن الحارث.

راجع ترجمته:

- ابن معين: التاريخ 13/2.
- خليفة: الطبقات، ص317.
- الفسوي: المعرفة والتاريخ 177/1.
- البخاري: التاريخ الكبير 321/1.
- المزّي: تهذيب الكمال 167/2 – 170.
- الذهبي: السير 473/8 – 477.

(3) راجع:

– العجلي: الثقات، ص54، المزي: تهذيب الكمال 169/2، الذهبي: السير 8/ 474 – 475.

(4) راجع ترجمته في: البخاري: التاريخ الكبير 391/2، ابن حبان: الثقات 186/8.

– أبي نعيم: ذكر أخبار أصبهان 275/1، أبي الشيخ: طبقات المحدثين بأصبهان 2186 – أبي نعيم: ذكر أخبار أصبهان 275/1، أبي الشيخ: طبقات المحدثين بأصبهان 186/2.

الكوفة إلى أصبهان، يعدّ أول من نقل علم أهل الكوفة من الحديث والفقه إلى أصبهان، وكان إليه القضاء والفتوى والرياسة بها[1]، ولولا علمه لما بلغ فيها ما بلغ.

هذه بعض النماذج من هذه النوع، ولو أردت الاستقصاء لأتيت بالكثير، وما ذكرته فيه كفاية وغُنية عن التفصيل.

رابعاً: الرحلة طلباً لعلو الإسناد:

يقسّم المحدّثون العلو إلى قسمين: العلو المطلق، والعلو النسبي.

فأمّا العلو المطلق فيريدون به: السند الذي قلّ عدد رجاله مع الاتصال، منتهياً إلى النبي ﷺ، مقارنة بسندٍ آخر يرِد به ذلك الحديث بعينه بعددٍ أكثر[2].

وأما العلو النسبي فهو: ما يقل العدد فيه مع الاتصال أيضاً إلى إمام من أئمة الحديث ذي صفة علية كالحفظ والفقه والضبط والتصنيف، وغير ذلك من الصفات المقتضية لتفضيله، كشعبة ومالك والثوري والبخاري ومسلم وغيرهم، ولو كان العدد من ذلك الإمام إلى منتهاه كثيراً[3].

---

(1) راجع:

- أبا الشيخ: طبقات المحدثين بأصبهان 188/2.
- أبا نعيم: ذكر أُخبار أصبهان 274 - 276.

(2) إن اتفق أن يكون السند العالي صحيحاً فهذا هو الغاية القصوى، وإلا فصورة العلو فيه موجودة، ما لم يكن سنداً موضوعاً فهو كالعدم..

(3) يعد الحاكم النيسابوري في كتابه المعرفة، ص9 - 12أول من نبه إلى هذا النوع من العلو، وقد تكلمت كتب علوم الحديث بتوسع حول العلو وأقسامه وفروعه، ولمزيد من الاطلاع حول ذلك راجع:

- الرامهرمزي: المحدث الفاصل، 214 - 288.
- الحاكم: المعرفة ص5 - 12.
- ابن الصلاح: المقدمة، 255 - 264.
- تقي الدين بن دقيق العيد، الاقتراح في بيان الاصطلاح، ص46 - 48، دار الكتب العلمية بيروت، د.ت.
- ابن كثير: اختصار علوم الحديث، ص159 - 164.
- ابن حجر: نزهة النظر، ص113 - 116.

وقد عظمت رغبة المحدثين في طلب العلو لكونه أقرب إلى الصحة، وقلة الخطأ، لأن كل رجل من رجال الإسناد يُحتمل أن يقع الخلل من جهته سهواً أو عمداً، ففي قلتهم قلة جهات الخلل، وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل[1]، فهذا الإمام يحيى بن معين قيل له في مرضه الذي مات فيه: «ما تشتهي؟» قال: «بيت خال، وإسناد عال»[2].

وكذا الإمام أحمد كان يقول: «طلب الإسناد العالي سنة عمّن سلف»[3]، وعدّه أبو بكر بن أبي شيبة (ت235) من الدين فقال: «طلب الإسناد العالي من الدين»[4].

وجعل الخطيب البغدادي تحصيل علو الإسناد وقدم السماع أحد المقاصد التي يرحل لطلبها رواة الحديث[5]، ولذا قال أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت507): «أجمع أهل النقل على طلبهم العلو ومدحه، إذ لو اقتصروا على سماعه بنزول لم يرحل أحد منهم»[6].

وضرب المحدثون أروع الأمثلة في طلب علو الإسناد فلم يحُل بينهم وبينه طول المسافة ولا مشاق الطريق، فكان أبو العالية الرّياحي (ت90) يقول: «كنا نسمع الرواية عن أصحاب رسول الله ﷺ بالبصرة، فلم نرض حتى ركبنا إلى المدينة فسمعناها من أفواههم»[7]. وفعل ذلك التابعيان الكوفيان علقمة بن قيس (ت62هـ)[1] والأسود

- السخاوي: فتح المغيث 4/3 - 27.

(1) راجع:

- ابن الصلاح: المقدمة ص256.
- ابن دقيق العيد: الاقتراح، ص46..

(2) ابن الصلاح: المقدمة،ص 256.

(3) المصدر السابق: ص 256.

(4) الخليلي: الإرشاد 156/1.

(5) الخطيب: الجامع 223/2.

(6) أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي، مسألة العلو والنزول، ق5/أ، نقلاً عن نور الدين العتر في تحقيقه المقدمة بن الصلاح، ص256 (الهامش)

(7) ابن عدي: الكامل 1022/3.

بن يزيد (ت65)[2] النخعيان، إذ كانا يبلغهما الحديث عن عمر ﷺ فلا يقنعهما حتى يخرجا إليه فيسمعانه منه[3].

ومن أكثر الأمثلة وضوحاً وطرافة التي تلقي الضوء على هذا الموضوع ما فعله زيد بن الحباب الخراساني الكوفي (ت203)[4] عندما سمع سفيان الثوري – بالكوفة – يحدّث عن أسامة بن زيد، عن موسى بن عُليّ النخعي، عن أبيه، عن أبي قيس مولى عمرو، عن عمرو، أنَّ النبي ﷺ قال: «فرق ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السّحر» فلما علم أن أسامة حي بالمدينة ركب راحلته ورحل إليه فسمع منه هذا الحديث، وفي المدينة قيل له: إن موسى ابن عُلي حي بمصر، فرحل إليه فسمع الحديث منه أيضاً[5].

الخطيب: الجامع 225/2، والرحلة، ص93، والكفاية ص402 – 403.

(1) هو علقمة بن قيس بن عبدالله النخعي، أبو شُبل الكوفي، فقيه الكوفة وعالمها ومقرئها، إمام، حافظ مجتهد كبير، ولد أيام الرسالة المحمدية، وعداده في المخضرمين، وهاجر في طلب العلم والجهاد، ونزل الكوفة، ولازم ابن مسعود حتى رأس العلم والعمل، وتفقه به العلماء، وبَعُد صيته، اختلف في سنة وفاته والأكثر على انها سنة 62هـ، راجع ترجمته:

– ابن سعد: الطبقات 86/6 – 92، خليفة: الطبقات، ص147 – 148، البخاري: التاريخ الكبير 41/7.

(2) هوا لأسود بن يزيد بن قيس أبو عمرو النخعي الكوفي، وهو ابن أخي علقمة بن قيس، إمام قدوة، كان مخضرماً أدرك الجاهلية والإسلام، حدّث عن معاذ بن جبل وبلال وابن مسعود وطائفة، وحدّث عنه ابنه عبدالرحمن وأخوه إبراهيم النخعي والشعبي وآخرون، كان صواماً قواماً حجّاجاً، مات على الأرجح سنة 65هـ، راجع:

- ابن سعد: الطبقات 70/6 – 75، خليفة: الطبقات ص148، البخاري: التاريخ الكبير 449/1.
- أبا نعيم: الحلية 102/2، الذهبي: السير 50/4، ابن حجر: الإصابة 114/1.

(3) ابن الصلاح: المقدمة، 247.

(4) هو زيد بن الحباب أبو الحسن العكلي الخراساني ثم الكوفي، زاهد، والحباب في اللغة نوع من الأفاعي، إمام حافظ ثقة رباني، رحل في طلب العلم من خراسان إلى مصر مروراً بالعراق والشام والحجاز، ولد سنة 130هـ، ومات سنة 203، راجع:

- ابن سعد: الطبقات 402/6، البخاري: التاريخ الكبير 391/3.
- الخطيب: تاريخ بغداد 442/8، المزي: تهذيب الكال 40/10 – 47، الذهبي: السير 393/9 – 395.

(5) راجع: الخطيب: الرحلة، ص157 – 159.

خامساً: الرحلة طلبا للحج:

يُعد الحج ن أكثر الأسباب الداعية للرحلة، فلا نكاد نجد عالماً إلا وقد دخل مكة حاجّاً، وفي أثنائه يجتمع الرواة من كل الأمصار الإسلامية، فيعقدون حلقات العلم والحديث، وهذا المجمع العلمي السنوي كان يُغري طلاب الحديث فينهضون للرحلة طلباً للحج والسماع معاً، فهذا علي بن المديني (ت234) يقول: «يحملني حبي لهذا الحديث أن أحج حجة فأسمع من مُحَّد بن الحسن»[1].

وكانت رحلات بعض العلماء للحج سبباً في حفظ حديثهم، كمعاوية ابن صالح الشامي قاضي الأندلس (ت158)[2] الذي خرج من الشام شابا إليها فولي قضاءها،

وروي الحديث عن موسى بن علي غير زيد بن الحباب جمع من جلة العلماء منهم:

- الليث بن سعد، أخرج حديثه، مسلم في الصحيح 770/2، برقم 1096، كتاب الصيام/ باب فضل السحور وتأكيد استحبابه، والترمذي في الجامع 89/3، برقم 709، كتاب الصوم/ باب ما جاء في فضل السحور. وقال بعده: "هذا حديث حسن صحيح"، والنسائي في السنن 146/4، كتاب الصوم/ باب فضل ا بين صيامنا وصيام أهل الكتاب.
- عبدالله بن وهب، أخرجه حديثه: مسلم في الصحيح 771/2، برقم 1096، الكتاب والباب نفساهما السابقان، وأحمد في المسند 202/4، وابن خزيمة في صحيحه 215/3 برقم 1940، كتاب الصيام/ باب استحباب السحور فصلاً من صيام النهار وصيام أهل الكتاب، والطحاوي في مشكل الآثار 198/1 - 199.
- وكيع بن الجراح، أخرج حديثه: مسلم في الصحيح 2771، برقم 1096، الكتاب والباب نفساهما السابقان، وأحمد في المسند 202/4، وابن خزيمة في صحيحه 3215، برقم 1940، والكتاب والباب نفساهما.
- عبدالله بن المبارك، أخرج حديثه أبو داود في السنن 302/2 – 303، برقم 2343، كتاب الصوم/ باب في توكيد السحور، وابن خزيمة في صحيحه 215/3، برقم 1940، الكتاب والباب نفساهما السابقان، وابن حبّان في صحيحه 197/5، برقم 3468، كتاب الصوم/ باب ذكر العلة التي من أجلها أمر بهذا الأمر – أي السحور.

(1) ابن عدي: الكامل 130/1.

(2) هو معاوية بن صالح بن لحدير الشامي الحمصي، قاضي الأندلس، إمام حافظ ثقة، روى عن راشد بن عد ومكحول ويحيى بن سعيد الأنصاري وغيرهم، وروى عنه سفيان الثوري والليث بن سعد وعبدالرحمن بن مهدي وآخرون، ولد في حياة طائفة من الصحابة، وكان من أوعية العلم، خرج من الشام فدخل الأندلس وولي قضاءها، وفي آخر عمره حج وحدّث بالحجاز وغيرها، توفي سنة 158هـ، راجع ترجمته:

ولم يُحفظ أن أهلها رووا عنه الحديث، ولكن أهل المشرق سمعوا منه في حجته اليتيمة واستفادوا منه، وبهم عُرف حديثه[1].

ولو أردتُ إحصاء الرواة الذين أفادوا واستفادوا من رحلاتهم للحج في تحصيل الحديث وسماع مصنفاته لطال الأمر بي جدّاً، ولكن يمكن الإشارة إلى أن أكثر من كان يفيد من الحج هم أهل الأمصار البعيدة التي لا يقصدها الرواة والعلماء في رحلاتهم عادة، وبالتالي قلة ما يصلهم من علم، فيكون الحج بالنسبة لهم مناسبة تثري رصيدهم من مرويات الحديث النبوي التي يسمعونها من شيوخ الأمصار الأخرى.

ونظرة سريعة في الكتب المصنفة في تاريخ رواة العلم بالأندلس على سبيل المثال، تعطينا تصوراً واضحاً حول هذا الموضوع، فكثافة رحلات أهلها للحج سمة واضحة فيهم، وما الفوائد العظيمة التي جنوها من هذه الرحلات ورجوعهم محمّلين بالسماعات والمصنفات إلا دليل على صدق ما نقول[2].

- ابن سعد: الطبقات 521/7.
- البخاري: التاريخ الكبير 335/7.
- الذهبي: التذكرة 176/1، والسير 158/7 - 163.
- الخشني: قضاة قرطبة 30 - 37.
- ابن الفرضي: تاريخ رواة العلم بالأندلس 137/2 - 139.

(1) راجع:
- ابن سعد: الطبقات 521/7.
- الذهبي: السير 161/7.

(2) راجع على سبيل المثال من رحل حاجاً من الأندلسيين:
- ابن الفرضي: تاريخ رواة العلم بالأندلس، 19/1، 33، 38 - 39، 48، 63 - 64، 71، 76، 77، 80، 81، 82 - 83، 97 - 98، 115 - 116، 134، 145، 148، 152 - 153، 154، 156، 159، 161، 162، 163، 167، 171، 173، 174، 193.
- الخشني: قضاة قرطبة ، ص155 - 156، 172 - 173، 178، 186.

وكان بعض العلماء يحصل له من الوجاهة والمنزلة العالية الشيء الكثير بسبب ما رجع به من سماعات في رحلته للحج، قال الخشني (ت361) في أسلم بن عبدالعزيز (ت319)[1]: «ولما قضى أسلم بالمشرق حجه وسماعه انصرف، فنال الوجاهة العظيمة والمنزلة الشريفة»[2]، وقال عنه الذهبي أيضاً: «ورجع بإسناد عالٍ، وعلم جم»[3]، وما كان ذلك له إلا بما جمعه من روايات ومصنفات غير موجودة في بلده، سمعها من شيوخ أهل الحجاز وغيرهم من الغرباء القادمين عليهم في موسم الحج.

فكان للحج إذن – كسبب من أسباب الرحلة – أثره في سير الحركة الحديثية، ففيه يلتقي العلماء والرواة من الأمصار المختلفة، ويتبادلون الروايات والمصنفات، ولولاه لما انتشر علمهم في الآفاق ولبقيت الصبغة المحلية سمة واضحة وظاهرة في حديثهم.

وإسهام الحج هذا في انتشار الروايات جعل روايات أهل الحجاز مشتركة بين أهل الأمصار المختلفة، وما ينفرد به بعضهم عنهم قليل، لا يذكر إلا على سبيل الطرافة.

سادساً: الرحلة طلباً للتجارة:

كان الضرب في الأرض طلباً للرزق سبباً في رحلات كثير من الرواة، ومع هذا المقصد الرئيس لرحلات هؤلاء لم ينسوا سماع الحديث وإسماعه في البلاد التي يرحلون إليها، لأن وظيفة المسلم هي عبادة الله وتبليغ دينه تحت أي ظرف وفي أي مكان.

---

(1) هو أسلم بن عبدالعزيز بن هاشم بن خالد، أبو الجعد الأندلسي القرطبي، أحد الأعلام، علاّمة حافظ، قاضي القضاة بالأندلس، كان إماماً فقيهاً، نبيلاً معظماً، وكان حميد السيرة، ارتحل إلى المشرق حاجاً فأخذ عن يونس بن عبدالأعلى وإبراهيم المزني والربيع المرادي وغيرهم، مات رحمه الله سنة 319هـ، راجع:

- الخشني: قضاة قرطبة، 155.
- الحميدي: جذوة المقتبس ص163.
- الذهبي: السير 549/14.

(2) الخشني: قضاة قرطبة 155.

(3) الذهبي: السير 549/14.

وأخبار رحلات الرواة طلباً للتجارة كثيرة متوافرة في كتب التراجم، ولكني سأقتصر على ذكر بعض الأمثلة التي تعطي تصوراً عن هذا النوع من الرحلات، فمن رحل من الرواة للتّجر:

1- ذكوان بن عبدالله أبو صالح السمّان المدني (ت101) الذي كان من كبار العلماء بالمدينة، وكان يجلب الزيت والسمن إلى الكوفة، فأخذ عنه أهلها وأكثروا[1].

2- عيسى بن أبي عيسى الحناط الغفاري أبو موسى المدني (ت150) قدم الكوفة في تجارة فسمع من الشعبي (ت104) وكان كثير الحديث[2].

3- غالب بن خُطاف القطّان، أبو سليمان البصري (ت بحدود150)[3] رحل إلى الكوفة في تجارة فنزل قريباً من الأعمش، وكان يختلف إليه[4].

4- حمزة بن حبيب بن عمارة الزيّات، أبو عُمارة الكوفي (ت156) كان يتاجر بين الكوفة وحُلوان، فيجلب الزيت من الكوفة إلى حُلوان، ويجلب من حلوان الجبن والجوز حتى مات بحلوان، وكانت عنده أحاديث، وكان صدوقاً صاحب سنة[5].

---

(1) راجع:

- ابن سعد: الطبقات 226/6.
- المزي: تهذيب الكمال 513/8 – 516.
- الذهبي: السير 36/5.

(2) ابن سعد: الطبقات ص424 – 425، الجزء المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم، تحقيق زياد محمد منصور، طبع الجامعة الإسلامية/ المدينة المنورة، ط1، 1983م.

(3) لم يذكر مترجموه تاريخاً لوفاته، ومن خلال شيوخه وتلاميذه قدرت أن تكون وفاته قريبة من هذا التاريخ.

(4) راجع: ابن عدي، الكامل 1693/5.

(5) راجع:

- ابن سعد: الطبقات 385/6.
- ابن حبان: الثقات 228/6.

5- سعيد بن بشير الأزدي مولاهم الدمشقي (ت168) كان أبوه شريكاً لسعيد بن أبي عَروبة أحد حفاظ البصرة المشهورين (ت156) فأقدم بشير ابنه سعيداً البصرة، فبقي يطلب العلم مع ابن أبي عروبة، وأكثر الرواية عن قتادة بن دِعامة (ت117)[1].

6- عمر بن شقيق بن أسماء الجَرمي البصري (ت بحدود190)[2] كان يتجر إلى الري، وبالرغم من قلة حديثه[3]، إلا أننا نجده يروي عن أهلها[4] مما يدل على إفادته من رحلاته إليهم.

7- شبيب بن سعيد التميمي البصري (ت186) كان يختلف في تجارة إلى مصر[5] وسمع منه فيها عبدالله بن وهب المصري (ت197) وروى عنه أحاديث مناكير، لأن شبيباً حدّث بمصر من حفظه، فوقعت المناكير في حديثه[6].

8- عبدالله بن يزيد، أبو عبدالرحمن المقرئ المكي (ت213) رحل إلى إفريقية وكيلاً لرجل من التجار، فروى عنه بعض أهل مصر وإفريقية[7].

---

(1) راجع: ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 7/4.

(2) لم يذكر مترجموه تاريخ وفاته وقدّرتها بالنظر في شيوخه وتلاميذه، وذكره ابن حجر في الطبقة الثانة في كتابه التقريب 57/2، وأهل هذه الطبقة معظمهم ماتوا في تلك الفترة، لأنهم ولدوا بُعيد المئة، وآخرهم وفاة أن بن عياض المدني ت 200هـ.

(3) راجع: ابن عدي: الكامل 1701/5.

(4) راجع شيوخه:

- البخاري: التاريخ الكبير 163/6.
- ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 115/6.
- ابن عدي: الكامل 1701/5.
- ابن حجر: التهذيب 463/7.

(5) راجع: ابن عدي: المامل 1346/4.

(6) المصدر السابق 1347/4.

(7) راجع: أبا العرب: طبقات علماء إفريقية ص163.

9- محمد بن معاوية، أبو بكر الأندلسي المعروف بابن الأحمر (ت358).

وصل إلى الهند تاجراً وطالباً للاستشفاء، وفي عودته من رحلته جلب إلى الأندلس السنن الكبرى للنسائي، وحمله الناس عنه، فبه انتشر الكتاب، ويعدّ ابن الأحمر أحد رواته المشهورين(1).

وهكذا نرى من خلال هذه النماذج التي أشرت إليها، أن التجارة كانت سبباً في رحلات كثير من الرواة، وأن هؤلاء كما عادت عليهم رحلاتهم بالمال، عادت عليهم وعلى أهل البلاد التي رحلوا إليها أيضاً بالعلم.

سابعاً: الرحلة وفادة إلى الخلفاء:

رحل كثير من العلماء والرواة وافدين غلى الخلفاء والرواة، إماً طلباً لسماع العلم والحديث منهم، أو ليكونوا جنداً في جيوشهم يغزون معهم، أو لينالوا بعضاً من عطاياهم وجوائزهم – إذ كان بعضهم لا يرى بها بأساً – أو لغير ذلك من المسائل والحوائج التي يقصد الناس بها عادة الأمراء والسلاطين.

وفي عهد النبي ﷺ وفد إليه أعداد كثيرة من الصحابة الذين جاءوا من أطراف الجزيرة العربية، فمنهم على سبيل المثال: دَيلم الحميري الجيشاني(2)، وفيروز بن الديلمي(3) – وهو غير السابق – ، والمنذر ابن عائذ – وهو أشج عبد القيس(4)،

(1) راجع:

- الحميدي: جذوة المقتبس ص82، 83، ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس 70/2 - 71.
- الذهبي: السير 68/16.

(2) راجع: ابن حجر: الإصابة 466/1.

(3) راجع: ابن سعد: الطبقات 533/5.

(4) راجع قصة وفادته مع نفر من قومه:

– مسلم: الصحيح 46/1 – 50، برقم 17، كتاب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله ﷺ وشرائع دينه.

والعداء بن خالد بن هوذة[1]، وقيس بن زيد الجذامي[2]، ومعاوية بن خديج التُّجيبي[3]، ومعاوية بن حيدة بن معاوية[4]، - رضي الله عنهم - وغيرهم كثير. وكانت وفادة هؤلاء وأمثالهم لإشهار إسلامهم أمام النبي ﷺ وتعلّم أحكام الدين الجديد.

وبعد وفاة النبي ﷺ وفد إلى الخلفاء من بعده كثير من الناس، فكان قبيصة بن جابر أبو العلاء الكوفي (ت69) قد اختاره أهل الكوفة ليفد إلى عثمان بن عفان[5].

وأما علي بن أبي طالب فقد وفد إليه من مصر إياس بن عامر (ت بحدود90)[6]، وعبدالله بن زُرير (ت80) الغافقيان[7].

وبعد الخلفاء الراشدين وفد كثير من العلماء على خلفاء بني أمية، فرحل إلى معاوية بن أبي سفيان من الحجاز المسور بن مَخرمة[8] (ت64)، وإبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف[9] (ت95) ومن مصر وفد إليه عبدالرحمن بن وعلة[10] (ت بحدود120)[11].

وأما الخليفة عمر بن عبدالعزيز فلما ولي الخلافة وفد إليه عون بن عبدالله الهذلي (ت قبل120)، وموسى بن كثير الأنصاري (ت بحدود 140) وعمر بن ذر الهمذاني (ت153) الكوفيون[1].

---

(1) راجع: ابن سعد: الطبقات 15/7.

(2) راجع: ابن حجر: الإصابة 237/3.

(3) المصدر السابق 411/3.

(4) راجع: ابن سعد: الطبقات 35/7.

(5) راجع: ابن حجر: التهذيب 345/8.

(6) راجع: المصدر السابق 389/1.

(7) راجع: المصدر السابق 217/1.

(8) راجع: أبا زرعة الدمشقي: التاريخ 418/1.

(9) المصدر السابق: الجزء والصفحة نفساهما.

(10) راجع: ابن حجر: التهذيب 293/6.

(11) لم يذكر أهل التراجم تاريخ وفاته، وعدّه ابن حجر في كتابه التقريب 502/1، من أهل الطبقة الرابعة، وهؤلاء معظمهم ماتوا ا بين 110 - 130هـ.

ورحل إليه من اليمامة هلال بن سِراج بن مُجاعة (ت بحدود100)[2]، ومن الجزيرة الفراتية ميمون بن مهران الجزري (ت117)[3].

ووفد إليه أيضاً عبدالله بن أبي زكريا الشامي (ت119)[4]، وتوبة بن أبي الأسد العنبري البصري (ت131)[5]، وجاءه عبدالله غازياً.

ووفد بعض أهل العلم أيضاً إلى غير هؤلاء من الخلفاء كالوليد بن عبدالملك (ت96)[6]، وأخيه سليمان بن عبدالملك (ت99)[7]، والوليد بن يزيد (ت126)[8]، وأبي العباس السفاح[9] (ت136) وغيرهم.

وهكذا رأينا أن الوفادة إلى الخلفاء كانت سبباً في انتقال كثير من الرواة إلى الأمصار الأخرى، وهذا بدوره له فوائده وعيوبه كما سنرى في الفصلين التاليين إن شاء الله تعالى.

ثامناً: الرحلة هرباً من الاضطهاد السياسي:

كانت الفتن والأحداث السياسية وتحولاتها التي عصفت بالبلاد الإسلامية، وما تبعها من اضطهاد للمناوئين والفرق المهزومة، وراء رحلات كثير من العلماء القسرية وهجراتهم إلى الأمصار الآمنة والنائية عن هذه الأحداث.

---

(1) راجع: ابن سعد: الطبقات 313/6.

(2) راجع: ابن حجر: التهذيب 39/10 و80/11 - 81.

(3) راجع: أبا زرعة الدمشقي: التاريخ 520/1.

(4) المصدر السابق 341/1.

(5) راجع: ابن سعد، الطبقات 241/7.

(6) راجع: ابن عدي: الكامل 3/ 1161.

(7) راجع: ابن حجر: التهذيب 92/2.

(8) المصدر السابق 255/6.

(9) راجع: العقيلي: الضعفاء الكبير 334/3.

والرواة أبناء لبيئتهم كغيرهم من الناس، يتأثرون بما حولهم، وخصوصاً أن بعضهم كان مشاركاً في صُنع هذه الأحداث أو له مواقف معلنة منها.

فلما خرج ابن الأشعث (ت84) على الحجاج (ت95) لظلمه وجبروته، خرج معه في جملة العلماء التابعي المعروف سعيد بن جُبير (ت95)، فلما هُزم ابن الأشعث هرب ابن جُبير إلى مكة مختفياً من الحجاج[1].

وكان عبدالرحمن بن مل أبو عثمان النهدي (ت95) من ساكني الكوفة، فلما قتل الحسين بن علي تحوّل فنزل البصرة، وقال: لا أسكن بلداً قُتل فيه ابن بنت رسول الله ﷺ[2].

وهرب خالد بن سلمة الكوفي – المعروف بالفأفأ – (ت132) من الكوفة إلى واسط لما ظهرت دولة بني العباس فقتلوه بها[3]، وكان ناصبياً مع أنه كوفي، وهذا نادر فيهم.

ولما ظهر من فسق الخليفة الأموي الوليد بن يزيد (ت126) توثّب عليه ابن عمه يزيد بن الوليد الملقّب بالناقص[4]، وعاونه بعض أهل العلم في ذلك، فلما مات يزيد

---

(1) راجع: ابن سعد: الطبقات 263/6 – 265.

– عبد الغني بن سعيد الأزدي، كتاب المتوازين الذين اختلفوا خوفاً من الحجاج بن يوسف، ص56 – 61، تحقيق مشهور حسن محمود سلمان، دار القلم/ دمشق والدار الشامية/ بيروت ، ط1، 1989م.

(2) راجع: ابن سعد: الطبقات 98/7.

(3) راجع:

- ابن سعد: الطبقات 347/6.
- الذهبي: السير 374/5

(4) سمي بذلك لكونه نقص عطاء الأجناد، راجع:

– الذهبي: السير 375/5.

وآل الأمر إلى مروان بن مُحَمَّد – الذي يعرف بالحمار – [1] (ت132) هرب بعض هؤلاء العلماء من الشام إلى البصرة،كبُرد بن سنان (ت135)، ومُحَمَّد بن راشد (ت بعد160)، وعيسى بن سنان (ط6)، وليس بأخي بُرد، وعبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان (ت165)، وعبدالرحمن بن يزيد بن تميم (ط7)، وأقام بعض هؤلاء في البصرة، فسمع منهم أهلها[2].

وطُلب سفيان الثوري (ت161) في خلافة المهدي (ت169)، فخرج إلى مكة متوارياً فيها لا يظهر إلا لأهل العلم ومن لا يخافه[3]، ولما خشى من انكشاف أمره في مكة خرج إلى البصرة، فنزل بجوار يحيى بن سعيد القطان (ت198) وكان يأتيه يحيى بمحدّثي البصرة كمبارك ابن فضالة (ت166) وحماد بن سلمة (ت167)، وجرير بن حازم (ت170)، وحماد بن زيد (ت179)، ومرحوم بن عبدالعزيز العطار (ت188)، وعبدالرحمن بن مهدي (ت198)، وغيرهم[4]

فكانوا يذاكرونه بالعلم فيحدّث بعضهم، ويسمع من الآخرين ما ليس عنده.

هذه بعض النماذج اليسيرة في هذا الموضوع، وكتب الرجال والتراجم فيها الكثير من أمثال ذلك مما يطول ذكره.

---

(1) تقول العرب: أصبر في الحرب من الحمار، وكان مروان بطلاً شجاعاً داهية رزينا جبّاراً يصل السير بالسرى، ولا يجف له لبد، دوّخ الخوارج بالجزيرة، ويقال: بل العرب تسمي كل مئة عام حماراً، فلما قارب الملك آل أمية مئة سنة لقبوا مروان بالحمار، وذلك مأخوذ من موت الحمار العزير عليه السلام، وهو مئة عام ثم بعثهما الله تعالى، راجع:

- الذهبي: السير 74/6.

(2) راجع:

- المزي: تهذيب الكمال 45/4.
- الذهبي: السير 151/6.
- ابن حجر: التهذيب 492/1، 296/6

(3) ابن سعد: الطبقات 372/6.

(4) راجع: المصدر السابق 373/6.

ومما يذكر في هذا المقام لمناسبته لما نحن بصدده، ما فعله الحجاج بن يوسف الثقفي بأهل الكوفة، إذ شتتهم في البعوث والمغازي، وكان يرى أن ذلك أدوى دواء لدائهم؛ لأن الكوفة كانت معقل المعارضة السياسية للدولة الأموية، ولا شك أنه كان فيهم من العلماء العدد الكبير، مما كان له أثره في الحياة العلمية في الأمصار التي فتحوها كخراسان وغيرها.

ولا أجد بداً وأنا أختم الحديث حول هذا الموضوع، من الإشارة والإشادة بكتاب ماتع لطيف للحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي (ت409)، الذي خصصه للمتوارين الذين اختفوا خوفاً من الحجاج، مما يدل على انتباه علمائنا قديماً لهذا السبب من أسباب الرحلة[1].

تاسعاً: الرحلة هرباً من الاضطهاد الفكري:

ظهرت في المجتمع الإسلامي بعض الفرق العقدية المنحرفة كالخوارج[2]، والقدرية[3]، والمرجئة[1]، والمعتزلة[2]، وغيرها، التي أدى ظهورها إلى جدل علميٍّ واسع بين أصحابها من جهة، وأهل السنة من جهة أخرى.

(1) سبقت الإشارةإلى هذا الكتاب في هامش ص136.

(2) هم مجموعة كانت مع الإمام علي في حرب صفين، فخرجوا عليه بزعامة الأشعث بن قيس ومسعر بن فتكي التميمي، وكبار فرق الخوارج هم: الأزارقة، والنجدات، والصفرية، والعجاردة، والإباضية، والثعالبة، يجمعهم القول بالتبرؤ من عثمان وعلي ويقدمون ذلك على كل طاعة، ولا يصححون المناكحات إلا على ذلك، ويكفّرون أصحاب الكبائر، ويرون الخروج على الإمام إذا خالف السنة حقاً واجباً، راجع:

- محمد بن عبدالكريم الشهرتاني، الملل والنحل 154/1 – 157، مكتبة المثنى/ بغداد د.ت.

(3) أول من قال بالقدر مَعبد الجهني من البصرة، نفى عن الله تعالى القدر، بمعنى سبق العلم والتقدير، واشتهر قولهم إن الأمر أنف: أي مستحدث، يُستأنف العلم به، وبالتالي تستأنف إرادتها، فنفوا بذلك الإرادة الأزلية والعلم القديم لله تعالى، ليخرج فعل الإنسان عن نطاق قدرة الخلاق العليم، راجع حول هذه الفرقة ونشأتها:

- مسلم: الصحيح 36/1 – 37، برقم 1/كتاب الإيمان باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان.
- علي بن أحمد المعروف بابن حزم الظاهري، الفصل في الملل والأهواء والنحل، 33/3 – 38، تحقيق د. محمّد إبراهيم نصر، ود. عبدالرحمن عميرة، دار الجيل/ بيروت د.ت.

وكان تبني بعض الخلفاء لمواقف مؤيدة أو معارضة تجاه بعض هذه الفرق والأفكار له أثره كما لا يخفى على العلماء الذي يؤيدونها أو يعارضونها، من حيث حملهم على اعتناقها أو محاربتها.

ونتيجة لذلك رأينا كثيراً من الرواة ممن اضطرهم اضطهاد الخلفاء لآرائهم العقدية يرحلون قسراً إلى أمصار أخرى يستطيعون فيها المجاهرة بآرائهم وأفكارهم.

فلما قُتل الخليفة الراشد عثمان بن عفان ﷺ وبويع علي بن أبي طالب بالخلافة وما تبع ذلك من فتن وحروب بينه وبين معاوية، انقسم المسلمون إلى فريقين: شيعة علي وشيعة معاوية، وهذا بدوره كان له أثره على العلماء من الفريقين.

فخرج عدي بن حاتم الطائي (ت68)، وجرير بن عبدالله البجلي (ت51)، وحنظلة بن الربيع المعروف بالكاتب (ت بعد40) من الكوفة – وكانوا عثمانية – فنزلوا قرقيساء[3]، وقالوا: لا نقيم ببلد يُشتم فيه عثمان[4].

---

(1) الإرجاء على معنيين: أحدهما التأخير، كقوله تعالى: {قالوا أرجه وأخاه } أي: أمهله وأخره، والثاني: إعطاء الرجاء، أما إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح؛ لأنهم كانوا يؤخرون العمل على النية والعقد، وأما بالمعنى الثاني فظاهر لأنهم كانوا يقولون: لا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، وقيل: الإرجاء تأخير صاحب الكبيرة إلى القيامة، فلا يقضي عليه بحكم ما في الدنيا من كونه من أهل الجنة أو النار، والمرجئة أصناف وفرق كثيرة، أوصلها بعضهم إلى اثنتي عشرة فرقة.

راجع: ابن حزم، الفصل 73/5 – 96، الشهرستاني: الملل والنحل 186/1، علي بن إسماعيل الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، 213/1، النهضة المصرية/ القاهرة، ط2، 1968.

(2) أول من أظهر القول بآراء المعتزلة واصل بن عطاء في البصرة، ويعد هو قديم المعتزلة وشيخها، ويمكن حصر عقيدتهم في خمسة أصول اشتهروا بها: التوحيد، العدل، الوعد والوعيد، المنزلة بين المنزلتين، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، راجع: الأشعري، المقالات 1/ 235، الشهرستاني: الملل والنحل 54/1.

– للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني الاسترابإذي كتاب بام شرح الأصول الخمسة – أصول المعتزلة.

(3) هي بلد عند مصب نهر الخابور على الفرات، فهي مثلث بين الخابور والفرات، فتحها حبيب بن مسلمة الفهري سنة تسع عشرة، راجع: ياقوت: معجم البلدان 66/4.

(4) راجع: المزي: تهذيب الكمال 536/4، 439/7.

كما خرج أيضاً من الكوفة عدي بن عميرة الكندي (ت في خلافة معاوية) هو وقومه بنو الأرقم، وقالوا أيضاً: «لا نقيم ببلد يشتم فيها عثمان» فتحوّلوا إلى الشام فأنزلهم معاوية الجزيرة[1].

ولما طُلبت القدرية أيام آخر الخلفاء الأمويين مروان بن محمد (ت132) هرب منه عدة من الرواة القدريين، كعبدالرحمن بن إسحاق المدني[2]، وبُرد بن سنان، وعبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان، ومحمد بن راشد، وعيسى بن سنان، وعبدالرحمن بن تميم، وقد سبقت الإشارة إلى رحلتهم قريباً[3]، حيث أقام بعضهم بالبصرة وسمع منه أهلها[4].

وقد يشارك عامة الناس أحياناً في إخراج أصحاب البدع فيضطرونهم للرحيل كثور بن يزيد الحمصي (ت150) الذي كان من ثقات الشاميين، ولكن أهل حمص أخرجوه منها ونفوه بعد أحرقوا داره لقدريته[5].

وأما جعفر بن زياد الأحمر (ت167) – أحد غلاة الشيعة – فقد قدم الكوفة بعد أن ألقي عليه القبض بأمر من أبي جعفر المنصور لأنه كان يرى رأي الرافضة، وسُجن ببغداد مدة، ثم أُطلق سراحه[6].

ولما امتُحن العلماء بمسألة خلق القرآن أوذي الكثير منهم بسبب ذلك طرداً ونفياً، وكان البخاري (ت256) صاحب الصحيح ممن ناله حظ وافر من ذلك، فأُخرج من

---

(1) راجع: ابن حجر: التهذيب 169/7.

(2) الآجري سؤالاته لأبي داود 275.

(3) ص137.

(4) راجع: المزي: تهذيب الكمال 45/4، الذهبي: السير 151/6، ابن حجر: التهذيب 429/1، 296/6.

(5) راجع: المزي: تهذيب الكمال 426/4 – 427.

(6) راجع الخطيب: تاريخ بغداد 150/7.

نيسابور، وبلده بخارى، وبيكند، وسمرقند، وعاد ذلك على أهل هذه البلاد بالخير العميم، إذ سمعوا منه الكثير، ولولا ذلك لما تيسر لهم لقيه والإفادة منه[1].

عاشراً: تولي القضاء في الأمصار الأخرى:

اتسعت رقعة البلاد الإسلامية شرقا وغرباً، ودخل كثير من الناس في دين الله أفواجاً بعد معارك الفتح التي خاضها المسلمون بكل همة وصبر.

ونتيجة لهذا التوسع احتاج الخلفاء والأمراء لتولية القضاء في هذه الأمصار المفتوحة لكثير من أهل العلم، فكانت رحلات هؤلاء العلماء إليها لهذه المهمة سبباً في سماعهم وإسماعهم لكثير من حديث رسول الله ﷺ.

فعندما ولي يحيى بن سعيد الأنصاري المدني (ت144) قضاء الهاشمية قرب الكوفة في خلافة أبي جعفر المنصور، كان ذلك سبباً في سماع كثير من أهل العراق منه، ومَن نظر في رواة حديث «إنما الأعمال بالنيات» عنه، الذي حاول الذهبي حصرهم[2]، وجد أن أكثرهم عراقيون، ويحيى كان عالم المدينة في زمانه، وشيخ مالك عالم المدينة، وتلميذ الفقهاء السبعة، فمثله الاستفادة منه عظيمة[3].

(1) راجع:

- الذهبي: السير 12/ 453 – 465.
- ابن رجب: شرح العلل 496/1.

(2) ذكر منهم سبعاً وثلاثين وثلاثمئة.

(3) راجع:

- ابن سعد: الطبقات، ص335.
- الذهبي: السير 5468 – 481.

ولما ولّي الرشيد قضاء الشرقية ببغداد لحفص بن غِياث الكوفي (ت194)، حدّث بها، ولكنه ساء حفظه بعدما استُقضي لانشغاله بالقضاء، فما حدّث به فيها فهو من حفظه لا من كتابه[1].

ورحل علي بن الحسين أبو عبيد بن حرْبويه (ت319) إلى مصر قاضياً عليها، فأقام فيها دهراً طويلاً، فحدّث بها وأملى على الناس مجالس، وممن سع منه فيها النسائي (ت303) وحدّث عنه في حياته سنة ثلاثمئة للهجرة[2].

ومن العلماء من رحل إلى بلد آخر لا لتولي القضاء فيه، وإنما هرباً من تولي هذا المنصب.

ففرَّ عبدالله بن زيد أبو قلابة البصري (ت107) إلى الشام إلى أن مات بها، لما أرادوا أن يستقضوه[3]، وكان عبدالكريم بن حمد الجرجاني (ت بحدود180) على القضاء بجُرجان[4] فتركه وهرب إلى مكة ومات بها[5].

وأخبار رحلات المحدّثين للقضاء كثيرة لا يسعني استيعابها في هذه العجالة، لمقام الاختصار في هذا الكتاب، وقد خُصصت مصنفات مفردة لتراجم القضاة، كأخبار القضاء لوكيع[6] وغيره.

---

(1) راجع: - المصدر السابق 23/9 - 25.

- ابن رجب: شرح العلل 2/ 762.

(2) راجع: ابن حجر: التهذيب 303/7.

(3) ابن معين: التاريخ 309/2.

(4) هي مدينة مشهورة عظيمة بين طبرستان وخراسان، فبعض يعدّها من هذه، وبعض يعدّها ن هذه، وقيل: إن أول من أحدث بناءها يزيد بن المهلب بن أبي صُفرة، وقد خرج منها خلق من الأدباء والعلماء والمحدثين والفقهاء، راجع:

- ياقوت: معجم البلدان 49/2

(5).راجع: السهمي: تاريخ جُرجان، ص239

(6) هومُحَّد بن خلف الملقب بوكيع أبو بكر البغدادي المحدّث الإخباري القاضي ت 306هـ. وكتابه الذكور نشرته دار عالم الكتب/ بيروت، راجع:

- الخطيب: تاريخ بغداد 236/5.

حادي عشر: تولّي المناصب الإدارية في الأمصار الأخرى:

كان الخلفاء يوكلون بعض المهام الإدارية في الأمصار الإسلامية المتباعدة لمن يثقون به من أهل العلم، كالولاية وجمع الصدقات وغير ذلك، وكانت رحلة هؤلاء العلماء إلى هذه الأمصار لأداء هذا الواجب الرسمي لا تخلو من فوائد عظيمة لأهل البلد الذي يحلون به فيسمع منهم أهلها الحديث، ويتفقهون فيه.

ومن ذلك أن عمر بن الخطاب بعث عمار بن ياسر (ت37) الصحابي المعروف أميراً على الكوفة، وأمر أهلها أن يسمعوا له ويقتدوا به[1].

وأرسل أيضاً أبا موسى الأشعري (ت44) أميراً على البصرة، وهو الذي فقههم وعلّمهم، وكان عثمان ﷺ أيضا قد ولاّه الكوفة[2].

وولى معاوية عبدَالله بن عمرو بن العاص (ت65) الكوفة عام الجماعة سنة أربعين للهجرة، فسمع منه بعض علماء الكوفة الحديث[3].

وكان الخلفاء أيضاً يستعملون بعض أهل العلم، موكلين إليهم أمر الصدقات وجمعها وتوزيعها في بعض الأمصار.

فولى عمر بن عبدالعزيز صدقات اليمن لنافع (ت117) مولى ابن عمر ورواياته[4]، وولى أيضا صدقات إفريقية ليحيى بن سعيد الأنصاري (ت144) فدخلها وجالس علمائها[1].

- الذهبي: السير 237/14.

(1) راجع: ابن سعد: الطبقات 7/6.

(2) العجلي: الثقات، 273.

(3) راجع: الذهبي: السير 91/3.

(4) راجع:

- أبا زرعة الدمشقي: التاريخ 628/1.
- الذهبي: السير 5/ 98.

ولا شك أن هذا النوع من الرحلة بالرغم من سببه غير العلمي إلا أن العلماء كانوا يهتبلون فرصة وجودهم في البلد الذي يرحلون إليه معلمين ومتعلمين، فينتشر العلم وتعم الفائدة، وبخاصة إذا كان الرحّالة من أفذاذ العلماء كنافع ويحيى بن سعيد وأضرابهما.

هذه بعض الأسباب والدوافع التي كانت وراء رحلات كثير من رواة الحديث من من مصر إلى آخر، فيها انتشر حديث رسول الله ﷺ وتناقلته أفواه الرواة بعضهم عن بعض في أصقاع الأرض شرقا وغرباً.

وذِكْرُ هذه الأسباب لا يعني عدم وجود غيرها، لتنوع أغراض الناس وأهدافهم، فمنهم من رحل لأجل الدراهم والدنانير(2)، ونهم من رحل للتسول(3)، وللاستشفاء(4)، وغير ذلك.

---

(1) راجع:

- أبا العرب: طبقات علماء إفريقية، 93 – 94، ولا يوجد نص على ذلك في الأصل المحقق من هذا الكتاب، وإنما ذكره المحققان في الهامش نقلا عن تلميذه الخشني زائداً في إحدى نسخ الكتاب.

(2) راجع: أبا زرعة الرازي: التاريخ 565/2.

(3) كحصين بن عر الأحمسي رحل من الكوفةإلى بغداد سائلا يسأل، راجع:

- البخاري: التاريخ الكبير 10/3.

(4) كمحمد بن معاوية أبي بكر الأندلسي المعروف بابن الأحمر (ت358) الذي رحل إلى الهند طلبا للاستشفاء، راجع:

- الحميدي: جذوة المقتبس، ص82 – 83.

الفصل الرابع
فوائد روايات مختلفي الأمصار

عندما يرحل عالمٌ من بلدٍ إلى آخر لأي سببٍ من الأسباب التي مرَّ ذكرُها فإن هذا الانتقال له فوائده على صاحب الرحلة، كما يعود بالنفع أيضاً على أهل بلده غالباً، وربما نفع أهل البلاد التي رحل إليها، وعظم أثره بها، لما يقع في ذلك من سماع العلم وتسميعه، وانتقال الفقه والآراء.

ويجني طلبة العلم وأهله بسبب رحلاتهم ورواياتهم عن الأمصار الأخرى أو سماعهم منها فوائد كثيرة، لا تنحصر في الفوائد العلمية الصرفة فحسب، بل تتعداها إلى فوائد عامة في الحياة وفقهها أيضاً، ويمكن إجمال هذه الفوائد في الآتي:

أولاً: حفظ الغرباء لحديث الشيخ بينما أهمله أهل بلده.

لم يتيسر لبعض العلماء أن يحفظ حديثهم أو بعضه أهل بلادهم، فقيّض الله لهم بعض الغرباء من أمصار أخرى ممن رووا هذه الأحاديث ونشروها، ولولاهم لأصبحت أثراً بعد عين.

فهذا حصين بن عبدالرحمن الكوفي (ت136) يعدُّ الواسطيون أروى الناس عنه، وليس أهل بلده الكوفيين[1].

وأما مُحَّد بن إسحاق بن يسار المدني (ت150) فإن الرواة عنه من أهل البلدان أكثر من رواته من أهل المدينة، فلم يرو عنه منها غير رجل واحد هو إبراهيم بن سعد بن إبراهيم أبو إسحاق المدني (ت185)، وانفرد هو بالرواية عن جماعة من أهل مصر، فروى أحاديث لم يروها عنهم غيره[2].

وهذا معاوية بن صالح الشامي (ت158) الذي خرج إلى الأندلس مبكراً، ووليَ قضاءها، لم يكن أهلها يومئذ أهل علم، فلم يسمعوا منه، فأضاعوا بذلك علماً كثيراً،

(1) راجع: العجلي: الثقات، ص122.

(2) راجع: ابن حجر: التهذيب 44/9.

ولكنه عند حجّه التف حوله العلماء ممن عرفوا قدره من أهل المشرق، فأخذوا عنه وعظمت استفادتهم منه[1].

وحدّث الغرباء من غير أهل مصر عن يحيى بن أيوب (ت168)[2] والليث بن سعد (ت175)[3] المصريين بأحاديث ليست عند أهل مصر.

ولم يرو البغداديون عن أحمد بن الخليل البغدادي (ت248) شيئاً، وإنما حديثه بخراسان[4].

ولا يخفى أنّ لهذه الظاهرة أسبابها ويمكن إرجاع ذلك إلى الآتي:

أولاً: تعاطف بعض علماء أهل البلاد مع الغرباء، وإعطائهم أولوية في السماع، وخصّهم بالرواية دون طلاب أهل البلد[5].

ثانياً: تأخر وفاة بعض الغرباء، فينفردون بالرواية عن شيخ فلا يُعرف حديثه إلا من جهتهم.

ثالثاً: يُعد أحياناً انفراد الغرباء بالرواية عن شيخ هو نوع من الوهم، بسبب جهلهم بأحاديث هذا الشيخ المنكرة، بينما يعرف أهل البلاد حاله فلا يروونها.

---

(1) راجع:

- ابن سعد: الطبقات 7/ 521.
- الخشني: قضاة قرطبة، ص30.
- الذهبي: السير 161/7.

(2) راجع: ابن حجر: التهذيب 187/11.

(3) المرجع السابق 464/8.

(4) راجع: ابن حجر: التهذيب 28/1.

(5) كان بعض العلماء يحلف بأن لا يُسمع أحداً من بلده كمحمد بن أبي المنظور الأندلسي ساكن القيروان، الذي أغلق على نفسه باب العلم والسماع، واعتذر بأنه لزمته يمين غليظة أن لا يُسمع أحداً من أهل القيروان، فربما أتاه الرجل الغريب فيُسمعه، راجع: الخشني: قضاة قرطبة: 227..

رابعـاً: جهـل بعـض أهـل الـبلاد بالعلـم والروايـة، فـلا يسـمعون مـن المحـدثين الـذين استوطنوا بلادهم، بينما عرف غيرهم من الغرباء قيمة هؤلاء فسمعوا منهم حال انتقالهم.

ثانيـاً: شـيوع روايـة الحـديث وانتقـال المصـنفات الحديثيـة فـي الأمصـار الإسلامية:

سبقت الإشـارة إلى أن سمـاع الحـديث كـان الـدافع الـرئيس لـرحلات الـرواة فطـافوا الأمصـار ووصـلوا إلى الأصـقاع البعيـدة بحثـاً وتفتيشـاً وتنقيبـاً عـن راوٍ هنـا وروايـة هنـاك، وكـان هـذا بـلا شـك سـبباً في روايـة أهـل الأمصـار بعضـهم عـن بعـض، فانتشـرت الأحـاديـث، وتعـددت الـروايات، ووصـلت إلى أقاصـي الـدنيا لكثـرة طلابهـا وعشـاق سماعها وتدوينها.

كمـا إن هـذا التبـادل في الرواية بين الأمصـار حمـل معه ممّا حمـل مـن فوائد عظيمـة، انتقال مصنفات علمية بحالها من بلد إلى آخر.

والمتتبـع لـرحلات الأفارقـة علـى سـبيل المثـال يجـد نمـاذج كثيرة في جلبهم لمصـنفات علمية إلى بلادهم من أمصار عديدة في شتى فنون الحـديث وروايته، كـالجوامع، والسنن، والمسانيد، والأجزاء، والمشيخات، والمغازي، والسير، والرقاق، والغريب، وغيرها[1]، وكـان لهذه الكتب دور مهم في إثراء الحياة العلمية في إفريقية وما جاورها من أمصار.

ومنهـا علـى سـبيل المثـال موطـأ الإمـام مالـك الـذي يعـد أول مصـنّف في الحـديث يدخل إفريقية، والذي جلبه هو علي بن زياد التونسي (ت183)، وروايته له أول رواية عرفت للموطأ خـارج المدينة المنورة، فبه انتشر، ثم تتابع الأفارقة في الرحلة لسماعه مـن مالك مباشرة، وهكذا اشتدت حفـاوتهم به حفظاً وسماعاً وإسماعاً[2]، ولم تزل بركته في تلك البلاد إلى الآن.

---

(1) راجع أسماء هذه المصنفات ومن أدخل كل واحد منها لإفريقية:

- الحسين بن محمد شواط: مدرسة الحديث في القيروان 228/1 – 238.

(2) راجع:

كما أدخل علي بن زياد نفسه أيضاً جامع سفيان الثوري الكبير والأوسط، وفيهما من الآثار الشيء الكثير[1].

ولم يقتصر الأمر على انتشار الأحاديث وشيوع الرواية وكتبها بين الأمصار الإسلامية، وإنما انتقل أيضاً فقه هذه الأحاديث ومذاهب العلماء الفقهية فكان أحمد بن سيار أبو الحسن المروزي (ت268) على سبيل المثال يُعد ممن أدخل فقه الشافعي إلى خراسان[2]. وهكذا سائر المذاهب انتقلت من موطن نشأتها إلى سائر الأمصار الإسلامية بسبب رواية أهلها بعضهم عن بعض، واطلاع كل مصر على ما عند الآخر من علوم، فامتزجت علومهم، وزالت الفروق الحادة بينها.

ثالثا: التعرف على علماء الأمصار الأخرى:

إنّ اقتصار طالب الحديث على أهل بلده والواردين إليها فحسب يجعل معرفته بعلماء البلدان الأخرى محدودة، وخصوصاً إذا كان مصره نائياً لا يشتهر بالعلم ولا يرحل إليه طلبته.

فرحلة الراوي إلى الأمصار الأخرى ولقيّ شيوخها والسماع منهم، لها دورها في التعرّف عن قرب على هؤلاء الشيوخ، فتتوثق علاقته العلمية بهم، وتزداد معرفته بأحوالهم، مما يؤهله لتمييز رواياتهم وتمحيصها، وتقويم هؤلاء الشيوخ من حيث القوة

- المالكي: الرياض 234/1.
- محمّد الشاذلي النيفر، مقدمة الموطأ برواية علي بن زياد، 29، دار الغرب الإسلامي/ بيروت، ط4، 1981م.
- الحسين بن محمّد شواط: مدرسة الحديث في القيروان: 228/1..

(1) راجع: أبا العرب، طبقات علماء إفريقية، ص 220.

(2) ابن حجر: التهذيب 36/1.

والضعف[1]، كما يفيد الراوي أيضاً في المناهج العلمية لهؤلاء العلماء رواية ودراية، هذا له أثره في صقل شخصيته العلمية ونضجها.

وعندما سُئل الإمام أحمد عن الراوي هل يكتفي بعلم بلده أو يرحل إلى المواضع التي فيها العلم قال: «يرحل يكتب عن الكوفيين، والبصريين وأهل المدنية، ومكة، يُشامّ الناس، يسمع منهم»[2]، فقوله: «يُشام الناس» أي: يجالسهم ويخالطهم فيعرف ما عندهم من العلم والحديث ويختبر أخلاقهم وأحوالهم[3].

ويعد لقي شيوخ الأمصار الأخرى والسماع منهم مباشرة، له فوائده من حيث المعرفة الدقيقة لأسمائهم وألقابهم وكناهم، ومواليدهم ووفياتهم، وشيوخهم وتلاميذهم، وبلدانهم ورحلاتهم، وضبط ذلك كله لتمييز المتشابه منها عند الحاجة.

رابعاً: تعديل بعض الأفكار المحلية والمعتقدات المنحرفة:

كان موقف بعض الأمصار الإسلامية مما حصل من فتن وحروب بين الصحابة في صدر الإسلام له أثره في أهل هذه الأمصار من حيث فشوّ بعض الأفكار والمعتقدات الشاذة والمنحرفة التي تنتقص من الأطراف المناوئة لهم.

فمن ذلك أن أهلَ مصر كانوا ينتقصون عثمان حتى نشأ فيهم الليث بن سعد (ت175) فحدّثهم بفضائله فكفوا، وكان أهل حمص أيضاً ينتقصون علياً حتى نشأ فيهم إسماعيل بن عياش (ت181) فحدّثهم بفضائله فكفوا[4]، فلولا رحلة هذين العالمين وسماعهم لفضائل هذين الصحابيين، لبقيا مثل أهل بلديهما في انحرافهما

(1) يعد بر أحاديث الراوي أحد الطرق لبيان ضبطه واتقانه والحكم عليه بوجه عام، لأن أحاديث الثقة سليمة معافاة من الخطأ والنكارة ويكثر ذلك في أحاديث الضعفاء، وهذه الطريقة في الحكم على الراوي من خلال مروياته قلّما ينتبه لها المعاصرون، فأحببت الإشارة إليها للفائدة.

(2) الخطيب: الجامع لأخلاق الراوي، 224/2، والرحلة، ص88.

(3) راجع: الفيروز آبادي: القاموس المحيط، ص1455.

(4) راجع:

- الذهبي: السير 132/8..

عنهما، بسبب حجب فضائلهما، وعدم اشتهارها ومنع الحديث بها أحياناً، نظراً للظروف السياسية السائدة في كل بلد على حدة.

وكان علي بن المدني (ت234) إذا رحل إلى الكوفة يُظهر السنة، وإذا كان في البصرة يُظهر التشيّع[1]، قال الذهبي معقباً على ذلك: «كان إظهاره لمناقب الإمام عليّ بالبصرة لمكان أنهم عثمانية، فيهم انحراف على علي»[2].

قلت: وإظهاره لمناقب عثمان في الكوفة لأنها كانت تغلي بالتشيع وفيها انحراف على عثمان.

إذن ساعدت رحلات بعض العلماء في التخفيف والحد من الغلوّ في بعض الأفكار والمعتقدات، مما ساعد في تقريب وجهات النظر بين الأمصار المتصارعة فكرياً.

وكان للرحلة أيضاً فضل في تعديل النظرة لبعض الأحكام، فروى أبو العرب بسنده عن عبدالرحمن بن زياد بن أنعم (ت156) قال: «إن الخمرة كانت عند أهل إفريقية حلالاً حتى بعث عمر بن عبدالعزيز هؤلاء الفقهاء»[3]، فعرفوا أنها حرمت، ثم أيضاً لما دخلت المسوّدة[4] »[5]، قال أبو العرب معقباً يعني: «فشا ذكرها أنها حرام وانتشر مع أهل المشرق حين دخلوا»[6]، وقوله: «فشا ذكرها» يدل على عدم اشتهار الحكم بالحرمة قبل ذلك، إذ كان يخفى على كثيرٍ من الناس لقرب عهدهم بالإسلام، وبُعدهم عن مراكز العلم وحواضره، وخصوصاً أن كثيراً من أهلها كان من البربر والأعراب البعيدين عن سكنى المدن.

(1) المصدر السابق 47/11.

(2) المصدر السابق: الجزء والصفحة نفساهما.

(3) يعني الفقهاء العشرة الذين بعثهم عمر بن عبد العزيز ليفقهوا أهلها، وقد سبقت الإشارةإلى هذه البعثة التعليمية 114.

(4) أي جيوش بني العباس، وسمّوا بذلك لأن شعارهم كان السواد.

(5) أبو العرب: طبقات علماء إفريقية، ص87.

(6) المصدر السابق: الصفحة نفسها.

خامساً: رحلة الراوي من بلاد كثيرة العلم إلى بلاد قليلة العلم فينتشر فيها علمه:

كانت بعض الأمصار الإسلامية تعجّ بالعلماء ورواة الحديث، فلا يُعرف فيها الراوي إلا إذا اشتهر ونبغ، بينما كانت أمصار أخرى تفتقر إلى أمثال هؤلاء العلماء وهذه الحركة العلمية النشطة، فإذا قَدِمها أحد الرواة فإن استفادتهم منه تعظم لعدم وجوده أمثاله فيها، فينتشر علمه ويعم[1].

وما بعثات النبي ﷺ التعليمية إلى بعض الأمصار والجهات، وكذلك بعثات خلفائه من بعده وما أحدثته هذه البعثات من أثرٍ علميٍّ واضح إلا نموذجاً على ما نقول، فأخذ عنهم أهل الأمصار التي رحلوا إليها ورووا عنه، وتتلمذوا على أيديهم وتفقهوا بهم[2].

ونجد أحياناً أنَّ العالم قد ينبغ في بلد يضيق عن حمل نبوغه، لعدم توفر الكفاءات أو لقلة اهتمام أهل البلد باختصاص هذا العالم، فيرحل إلى بلدٍ آخر أكثر اهتماماً بفنه وعلمه، فتعظم مكانته عندهم، ويكثر الانتفاع بعلمه، فتكون رحلته إلى هذا البلد هي سبب شهرته وقطف ثمرات نبوغه[3].

---

(1) رحل الأديب أبو علي القالي البغدادي (ت356) صاحب كتاب الأمالي إلى الأندل، فكانت رحلته إليها سبباً في نشر علمه واشتهاره وحظوته عند أمرائها، ولو بقي ببغداد لما حصل له ما حصل لكثرة أمثاله فيها.

راجع ما حمله من الشعر ودواوينه من بغداد إلى الأندلس:

- محمد خير الإشبيلي، فهرسة ما رواه عن شيوخه، تحقيق فرنشكة قدارة زيدون، ص295 فما بعد، نشر المكتب التجاري ببيروت وآخرون، ط2، 1963.

(2) سبقت الإشارة إلى ذلك ص93 ن هذا الكتاب .

(3) لما خرج العلام المشهور عز الدين بن عبد السلام (ت660) من الشام مر بالكرك – إحدى مدن الأردن اليو – فسأله أميرها الإقامة بها، فرد عليه العز: " بلدك صغير عن علمي"، وتوجه غلى القاهرة، وهناك اشتهر ونبغ وطار صيته في الآفاق، راجع: ابن حجر: رفع الإصر في قضاة مصر، 251/2، تحقيق د. حامد عبد المجيد، القاهرة 1961/1م.

أما لو بقي العالم في بلده لم يرحل منها إلى أمصار أخرى فإن الفائدة منه تكون أقل بكثير من غيره ممّن رحل، فهذا الحافظ الثقة أحمد بن عبدان الشيرازي شيخ الأهواز (ت388) وهو عالم بالجرح والتعديل والعلل، وموصوف بالحفظ إلا أنه مكث في شيراز ثلاثين عاماً لم يرحل منها، ولذلك قال عنه الذهبي: «ضيّع نفسه بإقامته في جبل الأهواز»[1]، فلو أنه رحل لكان له شأن آخر بين العلماء فائدة وتأثيراً.

سادساً: التخلق والتأسي بشمائل الشيوخ وأخلاقهم:

لم يقتصر طلبة العلم في الرحلة إلى الشيوخ على سماع حديثهم فحسب، بل كانوا يفيدون من أخلاقهم وشمائلهم، لأن ذلك هو الترجمة العلمية لما يتعلمونه من أخلاق الإسلام وأحكامه، والتربية بالقدوة هي خير وسيلة لغرس الأخلاق والقيم في نفوس طلاب العلم.

وقد أشار ابن خلدون (ت808) في مقدمته إلى أن الرحلة في طلب العلوم ولقاء المشيخة مزيد كمال في التعليم؛ لأن البشر أحياناً يأخذون معارفهم وأخلاقهم وما ينتحلون به من المذاهب والفضائل عن طريق المحاكاة والتلقين بالمباشرة، وحصول الملكات عن المباشرة والتلقي أشدّ استحكاماً وأقوى رسوخاً، فعلى قدر كثرة الشيوخ يكون حصول الملكات ورسوخها[2].

ففي الرحلة يكتسب الطالب بلقاء المشايخ حميد السجايا والغرائز التي يعسر التخلّق بها بمحض الإرادة والاختيار، ولا يتأتي رسوخها إلا بالمباشرة والمصاحبة، فروى السمعاني (ت562) بسنده عن ابن المبارك (ت181) قال: «دوّخت العلماء وعاينت الرحال

---

(1) الذهبي: السير 489/16.

(2) راجع:

- عبدالرحمن بن حمد بن خلدون، المقدمة 1255/3، تحقيق د. عبدالواحد وافي، دار النهضة/مصر، د.ت .

بالشآمات والعراقيْن والحجاز، فلم أجد الأدب إلا من ثلاثة، ابن عون غريزته الأدب، وعبدالعزيز بن أبي روّاد متكلّف الأدب، ووهب المكي كأنه ولد مع أدب»(1).

ولما رحل يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي (ت234) إلى مالك في المدينة، وبينما هو في مجلسه مروا على باب مالك بالفيل، فخرج كل مَن كان في مجلسه لرؤيته ولم يخرج يحيى معهم، فقال له مالك: لمَ لم تخرج لنظر الفيل وهو لا يكون ببلادك، فقال: لم أرحل لأنظر الفيل، وإنما رحلت لأشاهدك، وأتعلم من علمك وهديك، فأعجبه ذلك وسماه عاقل الأندلس(2).

سابعاً: التواصل ونشر المحبة وزيادة التآلف بين أبناء الأمصار الإسلامية:

عندما يرحل الراوي إلى بلد آخر لا شك أنه بلقيه لأهل هذه البلاد سيكون موضع احترام وعطف شيوخها، ومحل إكرامهم وحسن ضيافتهم، ورعايتهم لشؤونه، كما إنه سيتعرف أيضاً على طلاب العلم القادمين إلى هذا البلد من الأمصار الإسلامية الأخرى، فينشأ بسبب ذلك كله علاقات علمية وأخوية، تزيد المحبة والتآلف بين أبناء بلاد المسلمين من طلاب العلم شيوخاً وتلاميذاً على بُعد المسافات فيما بينهم.

وكان يتم بواسطة الرحّالة نقل السلام والاطمئنان على أحوال العلماء في الأمصار الأخرى، مما يعزّز العلاقة الأخوية والتواصل فيما بينهم، فهذا عبدالله بن وهب المصري (ت197) يقول: «دخلت على مالك بن أنس فسألني عن الليث بن سعد فقال لي: كيف هو؟ قلت: بخير»(3).

---

(1) عبدالكريم بن محمد السمعاني، أدب الإملاء والاستملاء، ص2، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط1، 1981..

(2) راجع:

- الحميدي: جذوة المقتبس، 359 – 360.
- القاضي عياض: ترتيب المدارك 537/2.
- الذهبي: السير 521/10.

(3) ابن عدي: الكامل 102/2 .

ولما قدم أبو زرعة الدمشقي (ت281) إلى العراق سأله أحمد بن حنبل: «مَن خلّفت بمصر؟ فقال: أحمد بن صالح، فسُرَّ بذكره، وذكر خيراً، ودعا له الله»[1].

فالرحلة إذن وسيلة نافعة في كسب أصدقاء جدد يتعرف عليهم الراوي، ويعرّف بهم أهل بلده عند عودته، ويتحدّث عن فضائلهم ومحاسنهم في مجالسه، فيؤدي ذلك إلى تعارف الشعوب وتحابها، وانتقال فضائل الأخلاق وشيوعها بينها[2].

ثامناً: اتساع أفق المحدثين والتواصل الحضاري والمعرفي بين أبناء الأمصار الإسلامية:

تُمكّن رحلة الراوي وتطوافه في بلاد كثيرة من تعرّفه على أحوال هذه البلاد، وتقاليد الناس فيها وعاداتهم، واختلاف طبائعهم، وتنوّع ثقافاتهم، وأنماط المعيشة فيها، ممّا يؤدي إلى كثرة الاطلاع، ووفرة الثقافة واتساع دائرة الفكر وأُفق الذهن.

وللرحلة أيضاً دور في نقل كثيرٍ من الحرف والثمار، أو الاطلاع على أنواع جديدة منها في الأمصار الأخرى، فهذا أبو داود السجستاني صاحب السنن (ت275) يقول: «شبّرت قِثّاءة[3] بمصر ثلاثة عشر شبراً، ورأيت أُترجة[4] على بعير بقطعتين، قُطعت وصُيّرت على مثل عِدلين»[5].

وزرع سَفر بن عُبيد الكَلاعي الأردني رماناً في الأندلس، جاء به معاوية بن صالح (ت158) ضمن ما أهدي للأمير عبدالرحمن الداخل (ت172) من الشام، مما بعثت

(1) المصدر السابق: 184/1.

(2) راجع: د. نور الدين العتر: مقدمة الرحلة للخطيب، 28.

(3) القثاء هو الخيار. راجع:

- الفيروز آبادي: القاموس، 62.

(4) الأترجة: نوع من الفاكهة حامضة مكن غلمة النساء، ويجلو اللون والكلف، وقشره في الثياب يمنع السوس، المصدر السابق، 232.

(5) أبو داود: السنن 109/2، برقم 1599، كتاب الزكاة/ باب صدقة الزرع..

به أختاه وعمّته إليه، ونجحت زراعة هذا الرمان حتى كثر وصار يُعرف بالرمان السفري نسبة إليه[1].

وترجم ابن حبان في الثقات لموسى بن عبدالعزيز القنباري العدني، فقال: «وقنبار موضع بعدن»[2]، وخطأه الحافظ ابن حجر في ذلك، لأن القِنبار هو ليف الجوز الهندي، ويقال لمن يفتله ليحرز به المراكب البحرية «قنباري»[3]، وأكد ابنُ حجر رأيه بقوله: «وقد رأيته كذلك ببلاد اليمن»[4]، فلولا الرحلة لما استطاع أن يؤكد هذه المعلومة عنده، كما إن عدم معرفة ابن حبان بذلك أوقعه في الخطأ.

هذه بعض الفوائد من روايات مختلفي الأمصار، التي جناها الرواة وطلاب العلم بما تحملوا في الطلب من المشاق، فضربوا آباط الإبل، واغتربوا في البلاد، ولقوا العلماء، ولو بقي أحدهم خلف كانون أبيه ووراء مِنسَج أمه لما حصل له من الفوائد ما حصل، ولبقي العلم محصوراً ومحدوداً في رجال أو أمصار، ثم اضمحل وتلاشى، ولكن مشيئة الله في حفظ دينه، ثم همم تُطاول السماء في عليائها أبت إلا أن يكون سفر وترحال وطلب وتحصيل، لتجني الأمة إلى اليوم ثمار ما زرع هؤلاء الأسلاف العظام.

---

(1) راجع:

- الخشني: قضاة قرطبة، ص31 – 32.
- الذهبي: السير 220/8.

(2) ابن حبان: الثقات 159/9.

(3) راجع:

- ابن الأثير: اللباب 58/3.

(4) ابن حجر: التهذيب 356/10.

الفصل الخامس

عيوب روايات مختلفي الأمصار

اقتضت طبيعة رواية أهل الأمصار بعضهم عن بعض وقوع بعض العيوب في الرواية، لأننا نتعامل مع بشر مع ما يعتريهم من الخطأ والاختلاف والتفاوت، فحصول مثل هذه العيوب إذن غير مستغرب ولا مستهجن، ونقّاد الحديث وقفوا لكل خللٍ وخطأ في الرواية بالمرصاد، ولم يفلت من أيديهم كبار الرواة وشيوخهم فما بالك بغيرهم؛ لأن الأمر يتعلق بحديث رسول الله ﷺ وصيانته من أن يدخل فيه ما ليس منه، والبحث العلمي الموضوعي يقتضيني التنبيه إلى أهم عيوب رواية أهل الأمصار بعضهم عن بعض كما نبهت على فوائدها.

أولاً: التغرب للكذب على رسول الله ﷺ في الأمصار الأخرى:

انتهز بعض ممن رحل من الكذابين فرصة وجوده في الأمصار الأخرى، ليروي الأحاديث المكذوبة والروايات المنكرة عن رسول الله ﷺ، مستغلاً بذلك جهل أهل البلاد بحاله ومدى صدقه وكذبه، ولكن نقّاد الحديث وقفوا لأمثال هؤلاء بالمرصاد، فكشفوا زيف رواياتهم، وفضحوا أمرهم ليتجنبهم الناس ويُمسكوا في الرواية عنهم.

وقد وجدت أمثلةً كثيرة لأمثال هؤلاء الكذابين في كتب الرجال والتواريخ، ولكني سأقتصر على بعضها اختصاراً، فمن ذلك:

1- رحل عمر بن موسى الوجيهي الدمشقي (ت بحدود 157) إلى حمص، فاجتمع عليه أهلها، فجعل يقول لهم: حدثنا شيخكم الصالح، فلما أكثر قال له عُفير بن معدان (ت166): مَن شيخنا هذا الصالح؟ سمّه لنا نعرفه؟ فقال: خالد بن معدان، قلت له: في أي سنة لقيته؟ قال: لقيته سنة ثمان ومئة، قلت: فأين لقيته؟ قال: لقيته في غزاة أرمينية، فقلت له: اتق الله يا شيخ ولا تكذب! مات خالد بن معدان سنة أربع ومئة، وأنت تزعم أنك لقيته بعد موته بأربع سنين! وأزيدك أخرى أنه لم يغز أرمينية قط! كان يغزو الروم[1].

(1) راجع قصة هذا الكذاب بألفاظ متقاربة مطولة ومختصرة:

2- عمر بن هارون بن يزيد الثقفي مولاهم أبو حفص البلخي (ت194) كذّبه بعض النقاد[1]، رحل إلى مكة فوصلها وقد مات جعفر بن مُحَّد (ت148) فحدّث عنه بعدُ في البصرة كما قال ابن مهدي مدعياً السماع منه.

3- كذّب غير واحد من النقاد عُبيد بن القاسم الأسدي الكوفي (ت بعد 200)[2] فقال عنه أبو زرعة الرازي: «كوفي قدم البصرة، حدّث بأحاديث منكرة، لا ينبغي أن يحدَّث عنه»[3]، مُحَّد بن عبدالرحمن بن الحسن الجعفي، أبو بكر الكوفي (ت260)، نزيل دمشق، قال ابن حبّان عنه: «مستقيم الحديث حدّث بالشام الغرائب»[4].

4- يعقوب بن الوليد من أهل المدينة، قدم بغداد فحدّث عن هشام بن عروة، وموسى بن عقبة، ومالك بن أنس وغيرهم من أئمة المسلمين بأحاديث مناكير[5]، ويعقوب هذا كذّبه غيرُ واحدٍ من نقّاد الحديث[6].

- ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 133/6، الخطيب: الكفاية، ص119، العقيلي: الضعفاء الكبير 191/3.

- الذهبي: الميزان 3225، ابن حجر: لسان الميزان 333/4، دار الفكر/ بيروت، وتعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، ص303 - 304 دار الكتاب العربي/ بيروت د.ت.

(1) راجع: ابن عدي: الكامل 1588/5 - 1590، الذهبي: الميزان 228/3.

(2) راجع: ابن حجر: التهذيب 7/ 503 - 504.

(3) راجع: ابن معين، سؤالات ابن جنيد له، 470، برقم 799، وسؤالات الدوري له 386/2 - 387، برقم 1955و4958، ابن عدي: الكامل 1987/5، ابن حبان: المجروحين 116/2

- العقيلي: الضعفاء الكبير 3117، الذهبي: الميزان 3/ 21 - 22.

(4) ابن أبي حاتم: الجرح 412/5.

(5) ابن حبان: الثقات 115/9.

(6) راجع: مسعود بن علي السجري، سؤالاته لأبي عبدالله الحاكم النيسابوري، 167، برقم 190، تحقيق د. موفق بن عبدالله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي/ بيروت، ط1، 1988. .

5- قال البرذعي لأبي زُرعة الرازي في سؤالاته له: «إنسان قدم ناحيتنا فحدّث عن عبدالأعلى بن حماد، عن حماد، عن ثابت، عن أنس «أنَّ النبي ﷺ مرّ بشاة ميتة»، فقال: هذا كذب، فذكرت له غير شيء من رواية هذا الرجل من نحو هذا، فقال: ما أكثر ما تُبتلون أنتم بهؤلاء الكذابين، إني لأرجو لمن يعنى بطلب الحديث من تلك الناحية أن يأجره الله تعالى[1].

ثانياً: رحلة الراوي إلى بلد غير مشهور بالعلم فيموت فيها علمه:

إن البلد الذي يكثر فيه العلم وطلبته، يدفعُ مَن يرحل إليه للتفاعل والدخول في هذه البيئة العلمية بسبب وجود حركة نشطة للعلم، حيث تكثر مجالسه ومذاكراته، مما يُثري علم أهل البلاد والقادمين إليها من الغرباء.

أما عندما تكون البلد خَلْواً من العلم وأهله، فقيرة في علمائها وطلبتها، فإن مَن يرحل إليها ينقص علمه ولا يزيد، وينساه ولا يذكره؛ لأن العلم يحيا بالسؤال والمذاكرة.

وقد كان علماؤنا يحبون السؤال لأن ذلك دلالة اهتمام من الناس بالعلم وتقدير أهله، فهذا عطاء بن السائب (ت136) يقول: «دخلت على سعيد بن المسيب وهو يبكي فقلت: ما يبكيك؟ فقال: ليس أحد يسألني عن شيء»[2].

وقال أيضاً: «كان سعيد بن جُبير بفارس، وكان يتحزّن يقول: ليس أحد يسألني عن شيء»[3].

وقد رُوي أن سفيان الثوري قدم عسقلان[4]، فمكث أياماً لا يسأله إنسان فقال: «اكتروا لي، هذا بلد يموت فيه العلم»[1].

---

(1) راجع: أحمد بن حنبل: العلل ومعرفة الرجال 1 548، برقم 1305، ابن حبان: المجروحين 137/3 - 138.

- علي بن عمر الدارقطني، الضعفاء والمتروكين، ص180، الخطيب: تاريخ بغداد 14/ 265.

(2) طاش كبرى زادة، مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم 10/1، طبع الهند، دائرة المعارف النظامية/ حيدر آباد الدكن - ط1.

(3) أبوالشيخ: طبقات المحدثين بأصبهان 91/1.

(4) هي مدينة بالشام على ساحل البحر المتوسط، وهي اليوم في فلسطين المحتلة، راجع:

ورحل إسرائيل بن موسى البصري (ط6) إلى الهند، ولم يُذكر أن أحداً من أهلها روى عنه، لأنها لم تكن بلاد علم، وعدّها الذهبي من الأقاليم التي لا حديث بها يُروى ولا عُرفت بذلك[2]، وإسرائيل هذا ثقة روى له البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي، وسمع من كبار التابعين كابن سيرين والحسن البصري وغيرهما[3]، فأضاع أهل الهند علم هذا الراوي فلم يستفيدوا منه.

وقدم إسماعيل بن عمرو البجلي الكوفي (ت227) من الكوفة إلى أصبهان فاستوطنها، ووصفه الذهبي بشيخ أصبهان ومسندها[4]، وأما إبراهيم بن أورمة فقد أحسن الثناء عليه وقال: شيخ مثل إسماعيل بن عمرو ضيّعوه بأصبهان، وكان عبدان بن أحمد يوازيه بإسماعيل بن أبان، وقال: وقع بأصبهان فلم يُعرف قدره [5].

- ياقوت: معجم البلدان603/3.
- صفي الدين البغدادي: مراصد الاطلاع 940/2.

(1) طاش كبرى زاده: مفتاح السعادة 10/1.

(2) راجع:

- الذهبي: الأمصار ذوات الآثار، ص226 – 227.
- عبدالحي الحسني، الثقافة الإسلامية في الهند، ص135، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط2، 1983م.

(3) راجع ترجمته:

- ابن معين: التاريخ 28/2.
- البخاري: التاريخ الكبير 56/2.
- ابن أبي حاتم: الجرح 329/2 – 330.
- المزي: تهذيب الكمال 514/2 – 515.
- الذهبي: الميزان 208/1.
- ابن حجر: التهذيب 261/1.

(4) الذهبي: السير 435/10.

(5) راجع:

هذه بعض النماذج اليسيرة في هذا الموضوع، والمتتبع لا يعوزه أن يجد غيرها، وإنما قصدت الاختصار والتنبيه على هذه المسألة النادرة، التي حصلت لبعض رواة الحديث، فكانت سبباً في قلة الاستفادة من علمهم.

ثالثاً: نشر الأفكار المنحرفة في الأمصار الأخرى:

انتشرت كثير من المذاهب الفاسدة والأفكار المنحرفة، وانتقلت من موطن نشأتها إلى الأمصار الإسلامية الأخرى، وذلك بسبب الحركة النشطة للرحلة بين هذه الأمصار.

فمن ذلك أن معبد بن خالد الجهني البصري (ت80) الذي يُعدّ أول من أظهر القول بالقدر في البصرة، قدم المدينة المنورة فأفسد بها ناساً بمقولته في القدر[1].

وذكر غير واحد من أهل العلم كيحيى بن بُكير (ت126) وعلي بن المديني (ت234)، وأحمد بن حنبل (ت241) وغيرهم، أن عكرمة (ت105) مولى ابن عباس كان يرى رأي الخوارج، فأخذ أهل إفريقية ذلك عنه عندما رحل إليهم، فالخوارج الذين بالمغرب عنه أخذوا[2].

وكان عبدالرزاق بن همام الصنعاني (ت211) أحد خزائن العلم باليمن – قد نُسب إلى التشيّع، فقال له ابن معين (ت233): «إن أستأذيك الذين أخذت عنهم كلهم أصحاب سنة: معمر ومالك وابن جريج وسفيان والأوزاعي، فعمّن أخذت هذا المذهب؟ فقال: قدم علينا جعفر بن سليمان الضبعي، فرأيته فاضلاً حسن الهدي،

- أبا نعيم: ذكر أخبار أصبهان 208/1 – 209.
- أبا الشيخ: طبقات المحدثين بأصبهان 192/2.

(1) راجع: ابن أبي حاتم: الجرح 280/8.

(2) راجع: ابن عدي: الكامل 1905/5 – 1906، الذهبي: السير 20/5 – 21، 30 – 31، وقد نفى بعض أهل العلم أن يكون عكرمة خارجياً كالعجلي في كتابه الثقات، ص339، وابن جرير الطبري، كما ذكر ابن حجر في هدي الساري، ص428، ودافع ابن حجر بإسهاب في هذا الكتاب عن عكرمة، ورد المطاعن فيه فليراجع، هدي الساري، ص425 – 430.

فأخذت هذا عنه»[1]. فكانت رحلة جعفر سبباً في نشر مذهبه، واعتناق بعض من لقيه من هذا المذهب.

وكان جعفر هذا (ت178) من عُبّاد الشيعة وعلمائهم، وقد حج، وتوجّه إلى اليمن، فصحبه عبدالرزاق، وأكثر عنه، وبه تشيّع كما سبق قوله[2].

(1) راجع: العقيلي: الضعفاء الكبير 109/3، المزي: تهذيب الكمال 47/5، الذهبي: الميزان 611/2.

(2) راجع: المزي: تهذيب الكمال 5/ 46، الذهبي: السير 176/8، والميزان 408/1.

الباب الثالث

أسباب الوهم في روايات مختلفي الأمصار

وفيه ثمانية فصول:

الفصل الأول: جهل الراوي بشيوخ الأمصار الأخرى.

الفصل الثاني: التحديث من الحفظ في الأمصار الأخرى دون كتاب.

الفصل الثالث: تلقين الرواة في الأمصار الأخرى.

الفصل الرابع: تحمّل الحديث عن شيوخ الأمصار الأخرى عن غير طريق السماع.

الفصل الخامس: قصر صحبة الراوي لشيوخه من أهل الأمصار الأخرى

الفصل السادس: معاملة أهل البلاد للغرباء.

الفصل السابع: انشغال الرواة بغير الحديث النبوي خارج أمصارهم.

الفصل الثامن: رحلة الطلبة إلى بلاد قليلة العلم إلى حواضر العلم

الفصل الأول
جهل الراوي بشيوخ الأمصار الأخرى

عندما يروي طالب العلم عن شيوخ بلده الذين جالسه وصاحبهم مدة طويلة فإنه يأتي بأسمائهم وأسماء شيوخهم أيضاً على وجهها، ويضبطها ضبطاً دقيقاً، وقلّما يخطئ فيها، كما إنه يعرف جيداً حالهم ومستواهم العلمي قوةً وضعفاً، ويَخبُر أيضاً مناهجهم العلمية بوجهٍ عام، وطريقتهم في الرواية بوجهٍ خاص، وهذا كله له دوره في تحديد العلاقة العلمية بين الراوي وشيخه، والحكم على روايتهما عن بعضهما.

أما عندما يرحل الراوي إلى الأمصار الأخرى فيأخذ عن أهلها أو يحدّث هو فيها، فإنه معرّض للخطأ، فيحدّث عن كل أحد، فتكثر أخطاؤه وخصوصاً إذا كانت مدة إقامته في تلك البلاد يسيرة، كما إن أهل البلاد أيضاً يخطئون في أسماء الوافدين إليهم، ويجهلون حالهم العلميّ فيهِمون بسبب ذلك في أسمائهم، وربما يغترون بالضعفاء منهم فيأخذون عنهم.

وحتى يتفادى طلاب العلم الوقوع في الرواية عن ضعفاء الأمصار الأخرى، كانوا يستأنسون قبل رحلتهم بتوجيهات كبار العلماء العارفين بأهل هذه الأمصار ليرشدوهم إلى ثقات أهلها ليرووا عنهم، فهذا سليمان بن داود القزاز (ت بحدود255) يقول: «قلت لأحمد: أريد البصرة عمّن أكتب؟ قال: عن أبي عامر العَقَدي ووهب بن جرير»(1).

والعقدي هو عبدالملك بن عمرو بن أبو عامر العَقَدي البصري (ت204) أحد ثقات النقلة، ومشايخ الإسلام، ومن كبار محدّثي البصرة في وقته(2)، ووهب بن جرير هو ابن حازم

(1) ابن حجر: التهذيب 410/6و161/11.

(2) راجع:

- ابن سعد: الطبقات 299/7.
- البخاري: التاريخ الكبير 425/5.
- ابن أبي حاتم: الجرح 359/5
- الذهبي: الكاشف 2186، والتذكرة1347، والسير 469/9 - 474.

الأزدي البصري (ت206) أحد حفاظ البصرة وأثباتهم[1]، فكان الإمام أحمد يريد القول لسائله: خذ عن هذين العالمين الثقتين وأمثالهما لا عن الضعفاء، وما أكثرهم في البصرة في ذلك الوقت!

وقال عباس الدوري (ت271) لشيخه يحيى بن معين: أريد الخروج إلى البصرة فعمّن أكتب؟ قال: عن الأصمعي فهو ثقة صدوق[2].

والأصمعي هو عبدالملك بن قُريب أبو سعيد البصري (ت215) أحد الأعلام، وحجّة الأدب، ولسان العرب، له مشاركة في الحديث، وقد أثنى عليه المحدثون ووثّقوه[3]، فمثل هذا العالم الذي يقول: «إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قوله عليه الصلاة والسلام : «من كذب عليَّ فليتبوأ مقعده من النار»[4]، حريّ بطالب العلم أن يأخذ بحديثه لضبطه وإتقانه وتحرّيه.

وقال الحسين بن الحسن الرازي (ت372): «سألت الإمامَ أحمد عمن أكتب بمصر؟ فقال: عن ابن أبي مريم»[5].

وابن أبي مريم هو سعيد بن الحكم المصري (ت224)، ثقة من أئمة الحديث وعقلائهم بمصر[6]، فمثله يُرشَد إليه ليأخذ عنه طلاب الحديث.

---

(1) راجع: ابن سعد: الطبقات 298/7، البخاري: التاريخ الكبير 169/8، الذهبي: التذكرة 336/1، والكاشف 3215، والميزان 350/4 – 351، ابن حجر: التهذيب 161/11 والتقريب 338/2.

(2) ابن حجر: التهذيب 417/6.

(3) راجع: البخاري: التاريخ الكبير 5428، ابن أبي حاتم: الجرح 5363، الخطيب: تاريخ بغداد 410/10 – 420.

الذهبي: الميزان 662/2، والسير 175/10 – 181، الفيروز أبادي: البُلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، 136 – 137، تحقيق حمد المصري، منشورات مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ط1، 1987م.

(4) الذهبي: السير 178/10.

(5) ابن حجر: التهذيب 18/4.

(6) راجع: ترجمته:

- البخاري: التاريخ الكبير 512/3.

وكان بعض الرواة إذا وصل إلى البلد الذي رحل إليه، فقبل أن يسمع من أي أحد يسأل عن علمائها ليأخذ عنهم، فهذا ميمون بن مهران الجزري (ت117) يقول: «قدمت المدينة فسألت عن أعلم أهل المدينة فدُفعت إلى سعيد بن المسيب»[1]، وابن المسيب هو سيّد التابعين، ورأس من بالمدينة في دهره، وفقيه الفقهاء[2].

وأحياناً كان بعض الطلبة إذا وصل إلى بلد راحلاً إلى أحد مشاهيرها لثقته وسمعته العلمية، يستأنس برأيه في الأخذ عن شيوخ أهل بلده الآخرين، كما قال موسى بن أبي سلمة (ت163): «قدمت بالمدينة فأتيت مالك بن أنس فقلت: إني قدمت لأحمل عنك العلم، وعمّن تأمر به، قال: عليك بابن أبي الزناد»[3].

وابن أبي الزناد هو عبدالرحمن بن عبدالله بن ذكوان المدني (ت174) فقيه ابن فقيه، وكان رحه الله من أوعية العلم[4].[5]

- بن أبي حاتم: الجرح 13/4 - 14.
- الذهبي: الكاشف 283/1، والتذكرة 1/ 392، والسير 327/10.
- ابن حجر: التهذيب 18/4.

(1) ابن سعد: الطبقات 122/5.

- المزي: تهذيب الكمال 70/11.
- الذهبي: السير 224/4..

(2) ابن سعد: الطبقات 122/5.

(3) أبو زرعة الرازي: التاريخ 2425 - 426

- الذهبي: اليزان 575/2 .

(4) إلا أن بعض أهل العلم ضعف ا رواه ببغداد حين رحل إليها لأن البغداديين لقنوه وأفسدوا كتبه، كما ضعفوا روايته عن أبيه،

راجع:

- ابن سعد: الطبقات 324/7.
- الذهبي: السير 151/8.

(5) راجع:

ومع احتياط العلماء في الرواية عن أهل الأمصار الأخرى، إلا أن بعضهم وهم في أسمائهم، وجهل حالهم، لأن الوهم لا يسلم منه أحدٌ من البشر، ويمكن تقسيم ذلك إلى مبحثين:

المصدرين السابقين

- الخطيب: تاريخ بغداد 228/10 - 230.
- الذهبي: التذكرة247/1 - 248، والميزان 575/2 - 576.
- ابن حجر: التهذيب 170/6 - 173.

المبحث الأول

وهم الراوي في أسماء شيوخ الأمصار الأخرى

المطلب الأول: وهم الراوي في أسماء شيوخه المباشرين من أهل الأمصار الأخرى:

ربما يخطئ الراوي في معرفة شيخه والتحقق من شخصيته، مثلما يخطئ الكثير منا في معرفة اسم رجل جالسه أو التقى به مرة أو مرتين، ويكثر الخطأ في ذلك عندما يرحل التلميذ لطلب العلم، أو يرحل شيخ من قطر إلى آخر فيحدّث في غربته[1].

ومن أمثلة ذلك:

1- روى شعبة بن الحجاج - أحد محدثي البصرة المعروفين (ت160) - حديثاً في صفة وضوء النبي ﷺ، عن خالد بن علقمة الكوفي، فأخطأ في اسمه واسم أبيه فجعله «مالك بن عُرطفة»، وكان رحمه الله كثير الغلط في أسماء الرجال مع جلالته وبصره بالحديث[2].

وقد نبه على وهمه هذا جمع من النقاد منهم:

- أحمد بن حنبل (ت241) في العلل[3].
- مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري (ت256) في التاريخ الكبير[4].
- أبو داود السجستاني (ت275) في السنن[1].

---

(1) راجع: أسعد تيم: تخريج حديث أوس بن أبي أوس الثقفي في فضل يوم الجمعة، ص17، مضروب على آلة كاتبة.

(2) قال ذلك الإمام أحد كما جاء في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 370/4.

وانظر بعض أخطاء شعبة في أسماء الرجال:

- أحمد: العلل 516/1.
- الحاكم: المعرفة، 149.

(3) أحمد: العلل 515/1 - 516، برقم 1210.

(4) البخاري: التاريخ الكبير 163/3.

- أبو حاتم الرازي (ت277) في العلل[2].
- يعقوب بن سفيان الفسوي (ت277) في المعرفة والتاريخ[3].
- مُحَمَّد بن عيسى الترمذي (ت279) في الجامع[4].
- أحمد بن شعيب النسائي (ت303) في السنن[5].
- مُحَمَّد بن حبّان (ت354) في الثقات[6].
- أبو عبدالله الحاكم النيسابوري (ت405) في معرفة علوم الحديث[7].

1 – ما وقع لأبي أسامة حماد بن أسامة الكوفي (ت201) أحد الثقات[8]، في روايته عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر – وهو من ثقات الشاميين – [9] قدم

---

(1) نقل كلام أبي داود في مخطوطة شعبة المزي في تحفة الأشراف 417/7 – 418، من رواية أبي الحسن بن العبد عن أبي داود، ولا يوجد ذلك في الروايات الأخرى..

(2) نقله ابن أبي حاتم: العلل 56/1 برقم 145.

(3) الفسوي: المعرفة والتاريخ 658/2.

(4) الترمذي: الجامع 69/1، كتاب الطهارة باب/ ما جاء في وضوء النبي ﷺ.

(5) النسائي: السنن 69/1، كتاب الطهارة/ باب عدد غسل الوجه.

(6) ابن حبان: الثقات 260/6 .

(7) الحاكم: المعرفة، ص149.

(8) راجع ترجمته:

- ابن سعد: الطبقات 6/ 394، خليفة: الطبقات ص171، البخاري: التاريخ الكبير 28/3.
- والتاريخ الصغير ص216، ابن أبي حاتم: الجرح 3/ 132، ابن حبان: المشاهير ص173.
- الذهبي: التذكرة 321/1، والميزان 588/1، والسير 277/9 - 297.

(9) راجع ترجمته: عبدالجبار الخولاني: تاريخ داريا، 81.

- ابن سعد: الطبقات 466/7، ابن معين: التاري برواية الدوري 361/2، البخاري: التاريخ الكبير 5365، والتاريخ الصغير ص 175، ابن أبي حاتم : الجرح 299/5، وابن حبان: المشاهير ص180.
- الذهبي: التذكرة 183/1، والميزان 598/2، والسير 176/7.

الكوفة فكتب عنه أهلها ولم يسمع منه أبو أسامة، ثم قدم بعد ذلك الكوفة عبدالرحمن بن يزيد بن تميم – وهو من ضعفاء الشاميين (ت بضع وخمسين ومئة)[1] – فسمع منه أبو أسامة، وسأله عن اسمه فقال: عبدالرحمن بن يزيد، فظن أبو أسامة أنه ابن جابر، فصار يحدّث عنه، وينسبه من قبل نفسه فيقول: حدثنا عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، فوقعت المناكير في رواية أبي أسامة عن ابن جابر، وهما ثقتان، فلم يفطن لذلك إلا أهل النقد، فميّزوا ذلك ونصوا عليه[2].

---

(1) راجع :

- ابن معين: التاريخ برواية الدوري 361/2.
- أحمد: العلل 102/3.
- البخاري: التاريخ الكبير 365/5، والتاريخ الصغير 175.
- أبا زرعة الدمشقي 395/1.
- الفسوي: المعرفة والتاريخ 53/3
- النسائي: الضعفاء والمتروكين ص 206..
- العقيلي: الضعفاء الكبير 350/2

(2) راجع:

- البخاري: التاريخ الكبير 365/5، والصغير ص157،
- ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 300/5.
- ابن حبان: المجروحين 55/2
- الفسوي: المعرفة والتاريخ 2/ 801 – 802.
- الخطيب: تاريخ بغداد 10/ 212.
- ابن حجر: النكت 747/2 – 748.

3 – ووقع لحسين الجُعفي الكوفي [1]، (ت203) في الرواية عن عبدالرحمن ابن يزيد بن جابر، ما حصل لأبي أسامة حماد بن أسامة[2]، بل جعل بعض النقاد رواية أهل الكوفة بمجموعتهم هي عن ابن تميم وليست عن ابن جابر[3].

المطلب الثاني: وهم الراوي في أسماء شيوخ شيوخه من أهل الأمصار الأخرى:

إذا كان الراوي يخطئ في أسماء شيوخه الذين أخذ عنهم مباشرة، فإن خطأه في أسماء شيوخ شيوخه من أهل الأمصار الأخرى يكون أكثر، لعدم سماعه منهم، ومجالسته لهم، وقلة معرفته بهم، بخلاف أهل بلده فإنه يعرفهم عن قرب، ويعرف أبناءهم وأنسابهم وتلاميذهم فقلّما يخطئ في أسمائهم.

ومن أمثلة الخطأ في أسماء طبقات شيوخ شيوخه من أهل الأمصار الأخرى:

---

(1) هو الحسين بن علي أبو محمّد أو أبو عبدالله الجعفي مولاهم الكوفي، إمام حافظ قدوة ثقة، تصدر للإقراء، وحديثه في كتب السنة الستة، مات سنة 203هـ، راجع ترجمته:

- ابن سعد: الطبقات 396/6.
- البخاري: التاريخ الكبير 381/2.
- ابن أبي حاتم: الجرح: 55/3.
- الذهبي: التذكرة 349/1، والكاشف 171/1، والسير 397/9 – 401..

(2) راجع:

- البخاري: التاريخ الكبير 365/5.
- ابن أبي حاتم: الجرح 300/5.
- للتوسع في الكلام على حسين الجعفي ووهمه راجع رسالة لطيفة في تخريج حديث أوس بن أبي أوس في فضل يوم الجمعة لأسعد تيم، ص11 – 16.

(3) راجع:

- البخاري: التاريخ الكبير 5/ 365، والتاريخ الصغير ص175.
- الترمذي: العلل الكبير 2/ 974.
- الخطيب: تاريخ بغداد 212/10.

1 – ما روى حسين المعلّم، عن يحيى بن أبي كثير، قال: حدثني عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي، عن يعيش بن الوليد المخزومي، عن أبيه، عن معدان بن أبي طلحة، عن أبي الدرداء: «أن رسول الله ﷺ قاء فأفطر فتوضأ، فلقيت ثوبان في مسجد دمشق، فذكرت ذلك له، فقال: صدق، وأنا صببت له وضوءه» [1].

وروى معمر بن راشد الصنعاني (ت153) هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير، فأخطأ فيه في موضعين، فقال: عن يعيش بن الوليد، عن خالد بن معدان، عن أبي الدرداء، فجعل خالد بن معدان بدل معدان بن أبي طلحة، كما أنه لم يذكر فيه الأوزاعي[2].

ومعمر بن راشد بصريٌّ سكن اليمن [1]، وإسناد هذا الحديث شاميّ، فمعرفته بأسانيد أهل الشام ورجالهم أقل من معرفته بأهل بلده، فوقع له الوهم فيهم.

---

(1) أخرجه من هذا الطريق:

- أبو داود: السنن 310/2 – 311، كتاب الصوم/ باب الصائم يستقيء علماً.
- الترمذي: الجامع 142/1 – 143، كتاب الوضوء باب ما جاء في الوضوء من القيء والرعاف، والعلل الكبير 166/1 – 167.
- أحمد: المسند 443/6.
- عبدالله بن علي بن الجارود: المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ، ص17، برقم 8، تحقيق لجنة من العلماء، دار القلم بيروت، ط1 – 1987م.
- الحاكم: المستدرك 426/1.
- الدارقطني: السنن 158/1.
- البيهقي: السنن الكبرى 1/ 144.
- بحشل: تاريخ واسط ، ص217 – 218
- أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي: شرح مشكل الآثار376/4 برقم 1675، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ط1، 1994م.

(2) أخرجه عن طريق معمر:

- عبدالرزاق بن همام الصنعاني، المصنف 1/ 138، برقم 525، كتاب الوضوء باب الوضوء من القيء والقلس، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي /بيروت، ط1 – 1970..
- أحمد: المسند 6449.
- الترمذي: الجامع 1142 – 143، كتاب الوضوء/ باب ما جاء في الوضوء من القيء والرعاف، والعلل الكبير 166/1 – 167.

2 – روى بقية بن الوليد الحمصي (ت197) عن مسلم بن زياد قال: «رأيت على أنس خفين أبيضين» [2].

ومسلم بن زياد حمصي (ط4)[3]، قلب عبدالله بن المبارك المروزي اسمه في روايته لهذا الأثر عن بقية إلى مُحَمَّد بن زياد [4]، ومُحَمَّد هذا حمصي أيضاً [5]، فاختلط هذان الراويان على

---

(1) راجع ترجمته:

- ابن سعد: الطبقات 546/5.
- خليفة: الطبقات، ص288.
- البخاري: التاريخ الكبير 378/7 – 379.
- ابن أبي حاتم: الجرح 255/8 – 257.
- ابن حبّان: المشاهير، ص192.
- الذهبي: التذكرة 190/1، والسير 75 – 18، والميزان 154/4.

(2) أخرج هذا الأثر:

– البخاري: التاريخ الكبير 261/7.

(3) راجع ترجمته:

- البخاري: التاريخ الكبير 261/7.
- ابن أبي حاتم: الجرح 275/8.
- الذهبي: الكاشف 124/3.
- ابن حجر: التهذيب 130/10. .

(4) نبه على هذا الوهم البخاري في التاريخ الكبير 261/7.

(5) راجع ترجمته في :

- مُحَمَّد بن أحمد بن حمّاد الدولابي، الكنى والأسماء199/1، دار الكتب العلمية بيروت ط2، 1983م
- ابن حبان: الثقات 372/5.
- أبي نعيم: الحلية 112/6.
- الذهبي: الكاشف 39/3.

ابن البارك لعدم معرفته الدقيقة بأهل الشام، وتمييزه المحكم بينهم، ولو كانا من أهل بلده لما وقع له هذا الوهم.

3 - نصّ غير واحد من النقاد كالحافظ ابن عقدة (ت332) من المتقدمين، والذهبي (ت748) وابن رجب الحنبلي (ت795) من المتأخرين على أن الإمام مُحَّد بن إسماعيل البخاري يقع له الوهم في أسماء أهل الشام وأخبارهم، فقال ابن عقدة: قد يقع لمحمد الغلط في أهل الشام، وذلك أنه أخذ كتبهم، فنظر فيها، فربما ذكر الواحد منهم بكنيته، ويذكره في موضعٍ آخر باسمه، يتوهم أنهما اثنان»[1].

وجاء في تاريخ الإسلام للذهبي في ترجمة التابعي «خالد بن اللجلاج الدمشقي»: «سمع أبا، وعبدالرحمن بن عائش، وقبيصة بن ذؤيب، وقال البخاري: سمع من عمر، والبخاري وليس بالخبير برجال الشام، وهذا من أوهامه»[2].

وأمّا ابن رجب فقال: «والبخاري رحمه الله يقع له في تاريخه أوهام في أخبار أهل الشام»[3].

ويعود وهم البخاري في الشاميين إلى ما ذكره ابن عُقدة في النص المنقول عنه سابقاً، وإلى قلة المدة الزمنية التي قضاها البخاري في رحلته إلى الشام، إذ دخلها مرتين فحسب، بخلاف بعض الأمصار الأخرى التي مكث فيها سنين طويلة، أو دخلها ما لا يُحصى من المرات[4]، وهذا له دوره في معرفة أسماء أهل هذه البلاد وإتقان حديثهم.

(1) الخطيب: تاريخ بغداد 13/ 102، الذهبي: التذكرة 589/2، والسير 565/12.

- ابن كثير: البداية والنهاية 34/11، ابن حجر: التهذيب 128/10.

(2) الذهبي: تاريخ الإسلا 247/4 و294/4.

(3) ابن رجب: جامع العلوم والحكم، ص226، دار الفكر/ بيروت، د.ت.

(4) راجع: الذهبي: السير 407/12.

وفيه نقل عن البخاري قوله: " لقيت أكثر من ألف رجل، وأهل الحجاز والعراق والشام ومصر لقيتهم كرّات، أهل الشام ومصر والجزيرة مرتين، وأهل البصرة أربع مرات، وبالحجاز ستة أعوام، ولا أُحصي كم دخلتُ الكوفة وبغداد مع محدثي خراسان".

ومن أمثلة وهمه في أسماء طبقات شيوخ شيوخهم الشاميين:

أ- ما وقع له في تاريخه الكبير في ترجمة الوليد بن مسلم بن أبي رباح[1]، وإنما هو مسلم بن الوليد بن رباح، كذا نقل ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة الرازيين[2]، فأخطأ البخاري فيه، إذ قلب اسمه لعدم اتقانه أسماء الشاميين.

ب- روى الشاميون عن بلديّهم مُحَمَّد بن سعيد بن حسّان بن قيس الأسدي الشامي المصلوب أحد الكذابين المشهورين[3]، فقلبوا اسمه وغيّروه على مئة وجه ونحو ذلك ستراً له وتدليساً لضعفه[4]، وقد أخرجه البخاري في مواضع من تاريخه، وظنّه جماعة وهو واحد، كذا قال ابن الجوزي وتبعه[5] الذهبي[6].

---

(1) البخاري: التاريخ الكبير 153/8 - 154.

(2) راجع: ابن أبي حاتم: بيان خطأ مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري في تاريخه ص130، طبع الهند - حيدر أباد الدكن، ط1، 1961م، والجرح 197/8 - 198.

ابن همّات الدمشقي، قلائد الدرر على نتيجة النظر، ق44/ 6ب، مخطوط، الكتبة الوطنية بتونس.

(3) راجع:

- البخاري: الضعفاء الصغير، ص104 - 105.
- أبا زرعة الدمشقي: التاريخ 454/1.
- النسائي: الضعفاء والمتروكين ص231.
- ابن عدي: الكامل 2150/6 - 2153.
- ابن حبان: المجروحين 247/2 - 294.

(4) الخطيب: موضح أوهام الجمع والتفريق 349/2.

وراجع بعض هذه الأسماء وأحاديث كل منهم:

- الخطيب: موضح أوهام الجمع والتفريق 343/2 - 351.
- العقيلي: الضعفاء الكبير 70/4 - 72.
- عبدالرحمن بن علي بن مُحَمَّد بن الجوزي، الضعفاء والمتروكين 65/3، تحقيق عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط1، 1986م.

(5) ابن الجوزي: الضعفاء والمتروكين 56/3.

(6) الذهبي: الميزان 563/3.

المبحث الثاني

جهل الراوي بحال شيوخ الأمصار الأخرى قوة وضعفاً

يعدّ تمييز ثقات الرواة من ضعفائهم من الأمور التي كانت تشغل بال نقّاد الحديث، فأوجدوا في سبيل ذلك من القواعد والضوابط ما يستطيعون به تحديد صفة كل راوٍ من الرواة، ووضعه في مرتبته التي يستحقها جرحاً وتعديلاً.

ووصف ابنُ الصلاح هذا النوع من علوم الحديث بأنه «من أجلّ نوع وأفخمه، فإنه المرقاة إلى معرفة صحة الحديث وسقمه»(1).

ومن الأمور التي كانت تُراعى عند الحكم على الراوي، معرفة شيوخه الذين أخذ عنهم العلم، فإذا كانوا من الثقات فإن مرتبته ترتقي بارتقاء مستواهم العلمي، وإن كانوا غير ذلك، فإن مرتبته تنزل بنزول مستواهم العلمي أيضاً، لأن أول ما يُذكر من المرء أستاذُه، فإن كان جليلاً جلَّ قدره(2).

ومع ذلك كان بعض الرواة في سماعهم للحديث يأخذون عن كل أحدٍ، ضعيفاً كان أو ثقة ثم يميِّزون ويمحصون بعد ذلك، فأخرج الرامهرمزي بسنده عن يزيد بن هارون (ت206) قوله عندما لامه البعض في تحديثه عن الضعفاء: «أدركتُ الناس يكتبون عن كلٍّ، فإذا وقعت المناظرة خصَّلوا»(3).

---

(1) ابن الصلاح: المقدمة ص387.

(2) راجع: طاش كبرى زاده: مفتاح السعادة19/1.

(3) الرامهرمزي: المحدث الفاصل، ص417، وفيه "حصلوا" بالحاء المهملة كذا أثبتها المحقق، وهو قصور منه في تحقيق هذه الكلمة، ويراجع القاموس ص1283، فإن فيه معنى التحصيل، وهو التقطيع والتشذيب، وهو مناسب هنا، ومن طريق الرامهرمزي أخرجه الخطيب في الجامع 220/2، وقد نبه محققه للكلمة السابقة فأثبتها بالمعجمة.

وأخرج الخطيب بسنده عن أبي حاتم الرازي (ت277) قال: «إذا كتبتَ فقمِّش، وإذا حدّثت ففتّش»[1]، ومعنى ذلك أن الراوي حين الكتابة والسماع يأخذ ويسمع كل شيء، ومن كلِّ أحد[2]، وأمّا التمحيص فيكون بعد ذلك.

ولكن الواردين من الغرباء طلباً للسماع ممّن تكون إقامتهم في الغالب قصيرة، فإنه لا يمكنهم سماع كل شيء، فعليهم الانتقاء والانتخاب، وهذا ما نبّه إليه الخطيب إذ قال: «إذا كان المحدّث مُكثراً، وفي الرواية متعسراً، فينبغي للطالب أن ينتقي حديثه وينتخبه، فيكتب عنه ما لا يجده عند غيره، ويتجنب المعاد من رواياته، وهذا حكم الواردين من الغرباء الذين لا يمكنهم طول الإقامة والثواء[3] »[4].

ولأن هؤلاء الغرباء لا يعرفون حال أهل البلاد في الغالب حيث ثقتهم وضعفهم، فإنهم يقعون في الرواية عن الضعفاء منهم، ممن لا يرتضيهم أهل البلاد لمعرفتهم بضعفهم، كما أن أهل البلد أيضاً لا يعرفون حال من يرد إليهم من الغرباء، فيروون عن الضعفاء منهم جهلاً بهم، فيقع الوهم بسبب ذلك بين الغرباء وأهل البلد في رواية كل منهما عن الآخر.

وبناء على ما تقدم يمكن تقسيم الكلام في هذه المسألة إلى قسمين:

القسم الأول: جهل أهل البلاد بحال الواردين إليها من الغرباء:

اغترَّ بعض أهل العلم بظاهر بعض الرواة ممن يَرِدُون إلى بلادهم فرووا عنهم، وهم في حقيقة أمرهم ضعفاء معروفون بذلك عند علماء بلادهم، فيقع الوهم بسبب ذلك في رواية أهل هذه البلاد عن هؤلاء الغرباء، ومن ذلك:

---

(1) الخطيب: الجامع 220/2.

(2) راجع: معنى قوله قمّش: الفيروز أبادي، القاموس ص778.

(3) ثوى المكان وأثوى به: أطال الإقامة به أو نزل، راجع الفيروزأبادي: القاموس ص 1637.

(4) الخطيب: الجامع 155/2.

1- سأل البرذعي أبا زُرعة الرازي عن عيسى بن سنان (ط6) فقال: «مخلِّط ضعيف الحديث، روى عنه حماد بن سلمة (ت167) وحجاج بن الصواف (ت143) وهما بصريان، وهو شامي فلقيهم بالبصرة فكتبوا عنه»[1].

2- روى الإمام مالك (ت179) عن عبدالكريم بن أبي المخارق البصري (ت126) ولم يرو عن ضعيف غيره؛ لأنه كان لا يروي إلا عن ثقة[2].

قال ابن عبد البر: «وإنما روى مالك عن عبدالكريم بن أبي المخارق وهو مُجمع على ضعفه وتركه؛ لأنه لم يعرفه، إذ لم يكن من أهل بلده، وكان حسن السمت والصلاة فغرّه ذلك»[3].

وقال عنه مالك فيما نقله الذهبي: «غرّني بكثرة بكائه في المسجد أو نحو هذا»[4]. فهكذا رأينا كيف وقع الإمام مالك في الرواية عن هذا الراوي الضعيف بسبب جهله بحاله، مغترّاً بظاهره لأنه ليس من أهل بلده، ولو كان منها لما جازت روايته عليه.

3- روى الكوفيون عن مُحَمَّد بن سعيد المصلوب أحد أركان الكذب في الشام[5]، جهلاً منهم بحاله، فقال ابن نُمير الكوفي (ت234) عندما ذُكر له رواية الكوفيين عنه: «لم يعرفوه»[6].

4- رحل مُحَمَّد بن عبد بن عامر السمرقندي (ت بحدود300) إلى قزوين، وهو رجل ضعيف الحديث، أطبق الحفاظ على ترك حديثه[7]، وقد تعجّب الخليلي من رواية

---

(1) أبو زرعة الرازي: التاريخ 382/2.

(2) راجع: الذهبي: السير 64/8.

(3) ابن عبدالبر: التمهيد 60/16.

(4) الذهبي: الميزان 647/2

(5) سبقت الإشارة إليه قريباً ص196

(6) الخطيب: موضّح أوهام الجمع والتفريق 349/2.

(7) راجع:

رواية بعض العلماء عنه، فقال: «روى عنه جماعةٌ من العلماء الكبار، لا أدري كيف ذلك؟»[1]. قلت: لجهلهم بحاله وعدم معرفتهم بمستواه العلمي لأنه ليس من بلدهم.

هذه نماذج يسيرة من هذا الضرب ولبعض العلماء اهتمام خاص بالغرباء وأخبارهم، فأفردوهم بالتصنيف كابن يونس المصري (ت347) الذي صنّف كتاباً أسماه «تاريخ الغرباء»[2]، وابن الفرضي الأندلسي (ت403) صاحب كتاب «تاريخ العلماء والرواة بالأندلس»، الذي ذيّل كل اسم من الأسماء التي ترجمها بالغرباء الذين وردوا الأندلس من هذا الاسم، وكذا صنع ابن بَشكوال الأندلسي أيضا (ت578) في كتابه الصلة[3]، الذي جعله ذيلاً على كتاب ابن الفرضي السابق، وغيرهم من أهل العلم.

القسم الثاني: جهل الغرباء بحال أهل البلاد التي يرحلون إليها:

لا يعرف الغرباء من رواة الحديث في الغالب أهل البلاد التي يحلّون بها فيجهلون مستواهم العلمي، ومذاهبهم العقدية، وولاءاتهم السياسية، ومنطلقاتهم الفكرية، وبالتالي فإن احتمال وقوعهم في الرواية عن الضعفاء والمبتدعة وأصحاب الأهواء منهم واردٌ جداً.

- الدارقطني : الضعفاء والمتروكين ص155.
- الخليلي: الإرشاد 983/3 - 984.
- الخطيب: تاريخ بغداد 386/2.
- الذهبي: الميزان 633/3.
- ابن حجر: لسان الميزان 271/5 - 272.

برهان الدين الحلبي، الكشف الحثيث عمّن رمى بوضع الحديث، ص239، تحقيق صبحي السامرائي، عالم الكتب/ بيروت، ط1، 1978م

(1) الخليلي: الإرشاد 983/3.

(2) وهو تاريخ صغير خصصه للغرباء الواردين إلى مصر، راجع

- حاجي ليفة: كشف الظنون 304/1.

(3) طبع الكتاب بمصر سنة 1966، ونشرته الدار المصرية للتأليف والترجمة.

ويستغل بعضُ أهل البلاد من الضعفاء جهل الغرباء بحالهم فيسوّقون أنفسهم ويزكونها علمياً ليمرروا رواياتهم المنكرة على هؤلاء الغرباء، فيقع في حديثهم النكارة والضعف.

قال يحيى الحمّاني الكوفي (ت228) لقوم غرباء في مجلسه: «من أين أنتم؟ فأخبروه ببلدهم، فقال: سمعتم ببلدكم أحداً يتكلم فيّ أو يقول إني ضعيف في الحديث؟ لا تسمعوا كلام أهل الكوفة فإنهم يحسدونني؛ لأني أول من جمع المسند، وقد تقدمتهم في غير شيء»[1]، ويحيى هذا كذّبه غير واحد من النقاد الكوفيين وغيرهم[2]، فانظر كيف يُخفي على هؤلاء الغرباء حقيقة حاله ليثقوا بحديثه، بينما هو معروف عند أهل بلده بالضعيف، وهذا استغفال منه لهؤلاء الغرباء يدل على إمكان وقوعهم في شرك الضعفاء.

وكان إبراهيم بن بشار الرمادي (ت223) يحضر في مجلس سفيان بن عيينة (ت198) فيُملي على الناس ما يسمعون من سفيان، ولكنه كان يُملي على الخراسانية عندما يجوزون إليه ما لم يقله سفيان، فأنّبه في ذلك ووعظه الإمام أحمد، فقال له : «ألا تتقي الله، ويحك تُملي عليهم ما لم يسمعوا، وذمّه ذمّاً شديداً»[3].

---

(1) العقيلي: الضعفاء الكبير 414/4.

(2) هو يحيى بن عبد الحميد الحمّاني الكوفي، وثّقه ابن معين وكذّبه أحمد وابن المديني وابن نمير وضعفه النسائي، يقال بأنه أول من صنّف المند بالكوفة، وقد كان شيعيا بغيضاً، مات سنة 228هـ، راجع ترجمته:

- البخاري: الضعفاء الصغير، ص124.
- النسائي: الضعفاء والمتروكين، ص248.
- العقيلي: الضعفاء الكبير 412/4 – 415.
- ابن الجوزي: الضعفاء والمتروكين 197/3 – 198.
- الذهبي: الميزان 392/4 – 393.

(3) راجع:

- أحمد: العلل 438/3.
- ابن عدي: الكامل 74/1.
- الذهبي: الميزان 23/1.

فهو إذن يستغل جهل هؤلاء الخراسانيين وعدم معرفتهم الدقيقة بحديث ابن عيينة، ولو كانوا من أصحاب ابن عيينة وأهل بلده العارفين بحديثه، لما جاز عليهم تدليس هذا الراوي.

ويمتاز الغرباء بأنهم شديدو الطلب إلى حد الشراهة أحياناً، يؤيد ذلك ما قاله إبراهيم بن يحيى: «لقد طلبت العلم بالمدينة حتى ظنّ الغريب إذا دخلها أني بها غريب لشدة طلبي وحرصي على العلم»[1]؛ وذلك لأن مدة إقامة الغرباء تكون في الغالب قصيرة وبالتالي لا همّ لهم إلا تحصيل السماع وعلو الإسناد، دون نظر فيما يروون وعمّن يروون، فكان ذلك سبب وقوعهم في الرواية عن ضعفاء الأمصار الأخرى دون تبيّن لحالهم.

فهذا عُبيدالله بن عمرو (ت180) الذي جاء مع معمر بن راشد (ت154) إلى البصرة تاجراً وطالباً يقول: «قدمنا البصرة فجاء بي معمر إلى أيوب الستياني (ت131) فقال: إلزم هذا، قال: فمر بي عمرو بن عبيد (ت143) راكباً عليه الثياب ومعه الناس، فقمت وسمعت منه، فقال لي معمر: أجمعُ بينك وبين أيوب وتسمع من عمرو!»[2]. فجهل عبيدالله بحال عمرو وهو معتزلي قدري[3]، واغتراره بظاهر حاله دفعه إلى السماع منه، وترك أيوب السختياني أحد أركان الحديث المتقنين في البصرة[4].

ونحو هذا أن ابن عدي قال في ترجمة أحمد بن عبدالرحمن بن وهب المصري (ت264): رأيت شيوخ مصر الذين لحقتهم مُجمعين على ضعفه، ومن كتب عنه من الغرباء غير أهل

(1) أبو هلال العسكري، الحث على طلب العلم، ق19، مخطوط/ مركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية.

(2) الذهبي: الميزان 278/3.

(3) المصدر السابق 273/3.

(4) راجع ترجمته:

- ابن سعد: الطبقات 246/5 – 251.
- الذهبي: السير 15/6 – 25، والتذكرة 130/1 – 132.

بلده لا يمتنعون من الرواية عنه»[1]، قلت: لأن الغرباء همهم تحصيل السماع دون تمحيص لما يروون[2].

وهذا الجهل من الغرباء بأهل البلاد ومستواهم العلمي أحياناً جعل وجهات نظر الفريقين تتباين في الأخذ عن بعض الرواة والحكم عليهم، ومثال ذلك أنه كان في البصرة راويان قرينان مولداً ووفاة هما: أبو موسى مُحَّد بن المثنى (ت252)، ومُحَّد بن بشّار الملقب بِبُندار (ت252) وكان أهل البصرة يقدّمون أبا موسى على بُندار، وكان الغرباء يقدّمون بنداراً[3].

وهكذا فإنَّ جهل الغرباء بحال أهل البلاد كان سبباً في وقوع كثير من الأوهام في رواياتهم عنهم لا يتميّز به هؤلاء الغرباء من شدة في طلب العلم، وشره في السماع، وطلب للعلو في الإسناد، ممّا دفعهم للتساهل في السماع، لأن همهم تحصيل العلم، فرووا عن كل أحد، دون تفريق بين الثقات والضعفاء.

---

(1) ابن عدي: الكامل 188/1.

(2) كان هم الغرباء تحصيل سماع حديث المحدّث المعروف عبدالله بن وهب (ت197) عن طريق ابن أخيه أحمد المذكور، وأحمد هذا روى عن عمه كثيرا، وقد انتقده العلماء في ذلك؛ لأن نّه عند وفاة عمه لا تحتمل سماع كل هذا.

راجع:

- ابن عدي: الكامل 188/1.
- ابن حجر: التهذيب 55/1.

(3) راجع:

- الذهبي: السير 147/12.
- ابن حجر: التهذيب 426/9.

الفصل الثاني

التحديث من الحفظ في الأمصار الأخرى دون كتاب

حرص رواة الحديث على كتابته وتدوينه، خشية ضياعه ونسيانه، وشاعت كتابته فيما بينهم، وتصدّر علماؤه للإملاء وتتالوا جيلاً بعد جيل على ذلك، وشجّعوا طلبتهم على كتابته، حتى قال ابن معين (ت233) «حُكم من يطلبُ الحديث أن لا يفارق محبرته ومقلمته، وأن لا يحقر شيئاً يسمعه فيكتبه»[1]، وقال الخطيب البغدادي وهو يعدّد ما يجب على طالب الحديث فعله: «وينبغي له أن لا تفارقه محبرته وصُحفه، لئلا يعرض له من يحدّثه بما يحتاج إلى كتبه»[2]، وكان الإمام أحمد (ت241) يوصي طلابه وأقرانه بعدم التحديث إلا من كتاب[3]، فأصبحت الكتابة عندهم أمراً ملازماً لرواة الحديث لا ينفك عنهم، لأن حاجتهم إليها كانت ملحة لكثرة الرواة، وتعدد الروايات، وتشعب الأسانيد، وانتشار الوضع في الحديث[4].

ونتيجة لانتشار الصحف والكتب والمصنفات عند الرواة، ضبط المحدّثون هذا التوجّه بعدة مبادئ وإجراءات ساعدت في الحفاظ على هذه الكتب، وحالت دون تغييرها أو الزيادة فيها، ولهم في ذلك رموز ومصطلحات تواضعوا عليها، يعرفها أهل الفن والاختصاص في هذا الميدان[5].

---

(1) الخطيب: الجامع 184/2.

(2) المصدر السابق 183/2.

(3) السمعاني: أدب الإملاء والاستملاء، ص47.

(4) حاول بعض المستشرقين التشكيك بكتابة الحديث النبوي مبكراً، فانبرى للرد عليهم عدة من الباحثين، منهم الدكتور محمّد مصطفى الأعظمي في كتابه "دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه" 71/1 فما بعد، المكتب الإسلامي/ بيروت ، ط1، 1985م.

(5) راجع بعضا منها:

- الرامهرمزي: المحدّث الفاصل، ص603 – 609، الخطيب: الجامع 249/1 – 280.
- ابن الصلاح: المقدمة، ص181 – 208، النووي: الإرشاد، ص142 – 153.
- السخاوي: فتح المغيث 158/2 – 218، عدنان أبو سعد الدين، منهج المحدثين في كتابة الحديث وأثر ذلك في ضبط السنة، ص27 – 43، مكتبة الرشد/ الرياض، ط1، 1983م.

ولكن بعض الرواة عندما ينتقلون إلى بلد آخر لأسباب طارئة وغير علمية أحياناً فإنهم لا يصطحبون معهم كتبهم، أو أنهم يفقدون هذه الكتب في رحلتهم، فيضطرون للتحديث اعتماداً على الذاكرة، فيقع الوهم في رواياتهم بسبب ذلك عن شيوخ الأمصار الأخرى؛ لأن ذلك يحدّث من كتابه أضبط من الذي يحدِّث من حفظه إذا كان ضابطا لهذا الكتاب مُحافظاً عليه من الزيادة أو التغيير.

ومن خلال تتبعي لتراجم وكتب العلل، وجدت عدداً لا بأس به من الرواة، ممّن وقع الوهم في روايتهم عن بلد دون آخر، بسبب تحديثهم في هذا البلد دون غيره من حفظهم دون كتاب.

ومن هؤلاء الرواة على سبيل المثال:

1- هشام بن عروة بن الزُبير أبو المنذر القرشي المدني (ت146):

نصّ غيرُ واحد من النقاد على وهم هشام في العراق، فقال يعقوب بن شيبة (ت262): «هشام ثبتٌ، لم يُنكر عليه إلا بعدما صار إلى العراق فإنه انبسط في الرواية، وأرسل عن أبيه أشياء مما كان قد سمعه من غير أبيه عن أبيه»[1].

وقال عبدالرحمن بن خِراش (ت283): «بلغني أن مالكاً نقم على هشام بن عروة حديثه لأهل العراق، وكان لا يرضاه»، ثم قال: قدم الكوفة ثلاث مرات، قدمةً كان يقول فيها: حدثني أبي قال: سمعت عائشة، والثانية فكان يقول: أخبرني أبي عن عائشة، وقدم الثالثة فكان يقول: أبي عن عائشة»[2]، يعني يُرسل عن أبيه.

ونقل ابن رجب عن الإمام أحمد أنه قال فيه: «كأن رواية أهل المدينة عنه أحسن، أو قال أصح»[3].

(1) الذهبي: السير 35/6.

(2) المصدر السابق 35/6.

(3) ابن رجب: شرح العلل 769/2.

ثم فسّر ابنُ رجب وهم هشام في العراق بقوله: «وهذا فيما نرى أن كتبه لم تكن معه في العراق فيرجع إليها»[1].

2- عبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز الأموي، أبو مُحَّد المدني (تبعد 147)[2]: روى عبدالعزيز هذا حديث تميم الداري ﷺ قال: سألت رسول الله ﷺ ما السنّة في رجل من أهل الشرك يُسلم على يدي رجل من المسلمين؟ فقال عليه السلام: «هو أولى الناس بمحياه ومماته».

واختُلف عليه فيه، فرواه جمع من العراقيين منهم أبو نُعيم[3]، وحفص بن غِياث[4]، وأبو أسامة[5]، وابن نمير[6]، ووكيع[7]، ويونس بن أبي إسحاق[1]، وعبدالله بن داود[2]، وإسحاق بن يوسف الأزرق[3]، ومُحَّد بن ميمون الزعفراني[4].

---

(1) المصدر السابق 769/2.

(2) روى عن أبيه ومجاهد، وروى عنه يحيى القطان وأبو نعيم، وثقه جماعة ن النقاد، وضعّفه مُسهر، مات سنة 147هـ. راجع:

- البخاري: التاريخ الكبير 21/6.
- ابن حبان: الثقات 114/7.
- العقيلي: الضعفاء الكبير 18/3.
- الذهبي: الميزان 632/2، والكاشف 177/2.

(3) أخرج حديثه:

- الدارمي: السنن 2377، كتاب الفرائض/ باب في الرجل يوالي الرجل، أبو زرعة الدمشقي: التاريخ 569/1، برقم 1580، الفسوي: المعرفة والتاريخ 439/2.

(4) أخرج حديثه: سليمان بن أحمد الطبراني: المعجم الكبير 56/2، برقم 1272، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي.، ط2.

(5) أخرج حديثه: الترمذي: الجامع 427/4، برقم 2112، كتاب الفرائض/ باب ما جاء في ميراث الذي يسلم على يدي الرجل.

(6) أخرج حديثه: الترمذي : المصدر السابق الجزء والصفحة نفساهما.

(7) أخرج حديثه الترمذي: المصدر السابق: الجزء والصفحة نفساهما

- . ابن ماجه: السنن 919/2، برقم 2752، كتاب الفرائض/ باب الرجل يسلم على يدي الرجل.
- أحمد: المسند 4/ 103

كلهم رووه عنه عن عبدالله بن مَوْهَب، وقال بعضهم: وهب، عن تميم الداري به.

ورواه يحيى بن حمزة الدمشقي[5] عنه قال: سمعت عبدالله بن مؤهب يحدّث عمر بن عبدالعزيز، عن قبيصة بن ذؤيب، عن تميم الداري به، فزاد في إسناده قبيصة بين ابن مؤهب وتميم الداري.

وقد رجّح بعض العلماء كأحمد[6]، والفسوي[7]، هذه الرواية على سابقتها لأن ابن مؤهب لم يدرك تميماً الداري.

---

(1) أخرج حديثه: النسائي: السنن الكبرى 88/4 برقم 6411و6412، كتاب الفرائض/ باب الميراث، موالي الموالاة، تحقيق د. عبد الغفار البنداري وسيد كسروي، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط1، 1991م.

(2) أخرج حديثه : المصدر السابق 89/4، برقم 6413.

(3) أخرج حديثه: أحمد: المسند 102/4.

(4) أخرج حديثه: أحمد: العلل ومعرفة الرجال 431/2، برقم 2901.

(5) أخرج حديثه:

- أحمد: العلل ومعرفة الرجال 431/2، برقم 2902.
- البخاري: التاريخ الكبير 198/5.
- أبو داود: السنن 127/3 برقم 2918، كتاب الفرائض باب في الرجل يسلم على يدي الرجل،.
- أبو زرعة الدمشقي: التاريخ 570/1 برقم 1582.
- الطبراني: المعجم الكبير 56/2، برقم 1273.
- محمد بن محمد أبو بكر الباغندي: مسند عمر بن عبدالعزيز ص 158 - 161، برقم 82، تحقيق محمد عوّامة، مؤسسة علوم القرآن، ط2، 1984م.
- الحاكم: المستدرك 219/2.

(6) نقله العلائي عنه، راجع:

- العلائي: جامع التحصيل، ص217، وما وجدته في كتابه العلل ومعرفة الرجال431/2، هو غير ذلك، إذ ذكر الروايتين وقال بعد ذكره للأول عن رواية ابن مؤهب عن تميم الداري: "لا أعلمه إلا قد لقيه".

(7) الفسوي: المعرفة والتاريخ 439/2.

وأرجع أبو زُرعة الدمشقي سبب الخلاف بين الرواة عن عبدالعزيز بن عمر وصلاً وإرسالاً إلى عبدالعزيز نفسه، إذ حدَّث يحيى عن حمزة بهذا الحديث من كتابه، وحدثهم بالعراق حفظاً[1]، وهو بذلك يرجح رواية يحيى موافقاً للشافعي ومن معه.

3- معمر بن راشد، أبو عروة البصري نزيل اليمن (ت154)[2]:

أجمعت عبارات أهل النقد من المحدثين على تخطئة معمر فيما رواه بالعراق عند مقدمه إليها، لأن كتبه لم تكن معه فروى من حفظه، وكل تحديثه فيها لا يخلو من وهم، بخلاف حديثه في اليمن فإنه كان عند كتبه فيتعاهدها ويرجع إليها.

فقال الإمام أحمد: «قلت لإسماعيل بن عُليّة – وهو بصري – : «كان معمر يحدثكم من حفظه؟ قال: كان يحدثنا بحفظه»[3].

وقال أيضاً فيما نقله ابن رجب عنه من رواية الأثرم: «حديث عبدالرزاق – وهو الصنعاني – عن معمر أحب إليَّ من حديث هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كتبه وينظر، يعني باليمن، وكان يحدّثهم بخطأ بالبصرة»[4].

ونقل الذهبي عن ابن معين قوله من رواية ابن أبي خيثمة عنه: «إذا حدّثك معمر عن العراقيين فخفه»[5].

وقال أبو حاتم الرازي: «معمر بن راشد ما حدّث بالبصرة ففيه أغاليط»[1].

---

(1) راجع: أبا زرعة الدمشقي: التاريخ 571/1، برقم 1585.

(2) معمر بن راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري، رحل إلى اليمن فاستوطنها، ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً وكذا فيما حدّث بالبصرة، مات سنة 154هـ. راجع:

- البخاري: التاريخ الكبير 378/7، ابن سعد: الطبقات 546/5، ابن أبي حاتم: الجرح 255/8 - 257.
- الذهبي: الميزان 154/4، ابن حجر: التقريب 266/2.

(3) أحمد: العلل ومعرفة الرجال 305/1 برقم 513.

(4) ابن رجب: شرح العلل 767/2.

(5) الذهبي: السير 10/7.

وأما الذهبي فقال: «ومع كون معمر ثقة ثبتاً، فله أوهام، لاسيما لما قدم البصرة لزيارة أمه، فإنه لم يكن معه كتبه، فحدّث من حفظه، فوقع للبصريين عنه أغاليط»[2].

فواضح من عبارات أهل العلم السابقة أن سبب وهم معمر هو تحديثه من حفظه في العراق بعيداً عن كتبه التي تركها في محل إقامته باليمن.

ومن أمثلة ما أخطأ فيه بالبصرة ما رواه ابن أبي حاتم في العلل قال: «سألت أبي عن حديث رواه يزيد بن زريع، عن معمر، عن الزهري، عن أنس أن النبي ﷺ كوى أسعد بن زرارة من شوكة، فقال أبي: هذا خطأ، أخطأ فيه معمر، إنما هو الزهري، عن أبي أمامة بن سهل، أن النبي ﷺ كوى أسعد. مرسل»[3].

فما أخطأ فيه في هذه الرواية ممّا حدّث به في البصرة، كذا قال ابن رجب[4].

4- أيوب بن عتبة، أبو يحيى اليمامي (ت160)[5]:

ضعّف العلماء حديث أهل العراق عنه؛ لأنه حدّثهم من حفظه، وما حدّث به في بلده باليمامة [1] فهو أصحّ، لوجوده عند كتبه فيرجع إليها.

---

(1) ابن أبي حاتم: الجرح 257/8.

(2) الذهبي: السير 12/7

(3) ابن ابي حاتم: العلل 261/2.

(4) ابن رجب: شرح العلل 2/ 767.

(5) قاضي اليمامة، ضعيف، لينه البخاري وغيره، ولكن حديثه عن أهل بلده أصح، مات سنة 160هـ.

راجع:

- ابن سعد: الطبقات 404/5 – 405.
- البخاري: التاريخ الكبير 420/1.
- الجوزجاني: أحوال الرجال ص115.
- ابن عدي: الكامل 343/1.
- الخطيب: تاريخ بغداد 4/7.
- المزي: تهذيب الكمال 484/3 – 488.

قال عنه أبو زُرعة الرازي: «حديث أهل العراق عن أيوب بن عُتبة ضعيف، يقال: حديثه باليمامة أصح»[2].

ونقل في موضع آخر عن سليمان بن داود بن شعبة اليمامي قال: وقع أيوب بن عُتبة إلى البصرة وليس معه كتب، فحدّث من حفظه وكان لا يحفظ، فأما حديث اليمامة ما حدّث به ثمة فهو مستقيم»[3].

وأكد ذلك قرين أبي زُرعة زميله أبو حاتم الرازي إذ قال: «قدم بغداد ولم يكن معه كتب، فكان يحدِّث من حفظه على التوهم فيغلط، وأما كتبه في الأصل فهي صحيحة عن يحيى بن أبي كثير – وهو يمامي – ، قال لي سليمان بن شعبة هذا الكلام، وكان عالماً بأهل اليمامة»[4].

وكلام هذين الناقدين نقلاً عن بلديّه سليمان بن داود بن شعبة – وهو أعلم بأهل بلده – واضح في تفسير كثرة أوهام العراقيين عنه، إذ حدثهم من حفظه دون كتاب.

5- زهير بن مُحَمَّد التميمي، أبو المنذر الخراساني (ت162)[5]:

روى عنه العراقيون روايات مستقيمة، وأما أهل الشام فرواياتهم عنه فمنكرة. هذا مضمون أقوال أهل النقد فيه، وقد لخصها ابن رجب بقوله: «فصل الخطاب في حال رواياته أن أهل

---

(1) اليمامة: بلد كبير فيه قرى وحصون، فُتحت أيام أبي بكر الصديق وفيها منازل عاد الأولى والأحقاف، وكانت مركز نجد العلمي، موقعها قريب من مدينة الرياض الآن، عاصمة المملكة العربية السعودية.

راجع: ياقوت: معجم البلدان 1031/4

(2) أبو زرعة الرازي: التاريخ 2/ 549.

(3) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 253/2.

(4) المصدر السابق: الجزء والصفحة نفساهما.

(5) سكن الشام، ثم الحجاز، رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة، فضُعف بسببها، روى عن موسى ابن وردان المصري صاحب أبي هريرة، وابن أبي مُليكة، وزيد بن أسلم وغيرهم، وروى عنه الوليد بن مسلم، وابن مهدي، وأبو عامر العقدي، وخلق سواهم، مات نة 162هـ، راجع:

– البخاري: التاريخ الكبير 427/3 – 428، ابن أبي حاتم: الجرح: 589/3، الذهبي: الميزان 84/2، والكاشف 256/1، ابن حجر: التقريب 264/1.

العراق يروون عنه أحاديث مستقيمة، وما خُرّج عنه في الصحيح فمن رواياتهم عنه، وأهل الشام يروون عنه روايات منكرة، وقد بلغ الإمام أحمد بروايات الشاميين عنه إلى أبلغ من الإنكار»[1].

وبيّن أبو حاتم الرازي سبب التباين في الحكم على أحاديثه في الشام والعراق فقال: «كان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه، وكان من أهل خراسان، سكن المدينة، وقدم الشام، فما حدّث من كتبه فهو صالح، وما حدّث من حفظه ففيه أغاليط»[2]. وهو بذلك يشير إلى سبب وهم الشاميين عنه، بأنه كان يحدّثهم من حفظه، بينما حدّث العراقيين من كتابه.

6- إسماعيل بن عيّاش، أبو عتبة الحمصي (ت181)[3]"

أطبق نقاد الحديث كابن معين (ت233)[4]، وابن المديني (ت234)[1]، وأحمد (ت241)[2]، ودُحيم (ت245)[3]، والفلاس (ت249)[4]، والبخاري (ت256)[5]،

---

(1) ابن رجب: شرح العلل 777/2، راجع:

- البخاري: التاريخ الكبير 427/3.
- ابن أبي حاتم: الجرح 589/3 - 590
- المزي: تهذيب الكمال 414/9 - 418.
- الذهبي: السير 167/8 - 170، والميزان 84/2 - 85.
- ابن رجب: شرح العلل 777/2 - 779.
- ابن حجر: التهذيب 348/3 - 349.

(2) ابن أبي حاتم: الجرح 590/3.

(3) روى عن شرحبيل بن مسلم ومحمّد بن زياد وبحير بن سعد وغيرهم، وروى عنه ابن المبارك وعلي بن حجر وهنّاد وغيرهم، حديثه أصح إذا روى عن الشاميين، وفي روايته عن العراقيين والحجازيين تخليط ومناكير، مات سنة 181هـ، راجع:

- البخاري: التاريخ الكبير 369/1 - 370، الفسوي: المعرفة والتاريخ 2/ 224.
- الخطيب: تاريخ بغداد 224/6 - 227، الدولابي: الكنى والأسماء 25/2.

(4) ابن معين: التاريخ 2/ 36.

(ت256)[5]، ويعقوب بن شيبة (ت262)[6]، وأبو زرعة الرازي (ت264)[7]، ويعقوب الفسوي (ت277)[8] وابـن عـدي (ت365)[9] وغـيرهم، علـى أن ابـن عيـاش يخطـئ في حـديث الحجـازيين والعـراقيين، ويأتي عـنهم بالمنـاكير، وأمـا حديثـه عـن أهـل بلـده الشـاميين فأصح عن غيره.

وقد كشف ابن معين عن أحد أسباب وهم ابن عيّاش في غير حديث الشاميين، فقال: «وأما روايته عن أهل الحجاز فإن كتابه ضاع، فخلّط في حفظه عنهم»[10]. ويؤيد ذلك سؤال أحمد بن حنبل لداود بن عمرو الضبّي (ت228) – وهو بغدادي – قال له: «كان

- ابن أبي حاتم: الجرح 92/2.
- ابن عدي: الكامل 1/ 288 – 289.
- الخطيب: تاريخ بغداد 225/6.

(1) ابن المديني: سؤالات مُحَمَّد بن عثمان بن أبي شيبة له، ص161.

(2) أحمد بن حنبل: من كلامه في علل الحديث ومعرفة الرجال 104 برقم 244، تحقيق صبحي السامرائي، مكتبة المعارف/ الرياض، ط1، 1988م.

(3) المزي: تهذيب الكمال 3/ 176.

– الذهبي: السير 283/8.

(4) الخطيب: تاريخ بغداد 6/ 227.

– الذهبي: السير 8/ 283.

(5) البخاري: التاريخ الكبير 370/1.

– الترمذي: الجامع 4/ 433، كتاب الوصايا/ باب ما جاء لا وصية لوارث.

(6) الخطيب: تاريخ بغداد 6/ 227.

– المزي: تهذيب الكمال 177/3.

(7) ابن ابي حاتم: الجرح 192/2.

(8) الفسوي: المعرفة والتاريخ 3/ 424.

(9) ابن عدي: الكامل 1/ 296.

(10) المزي: تهذيب الكمال 174/3.

يحدّثكم إسماعيل بن عيّاش هذه الأحاديث بحفظه؟ قال: نعم، ما رأيت معه كتاباً قط»[1] وروى إسماعيل ببغداد كثيراً[2].

إذن فتحديث ابن عيّاش من حفظه دون كتاب كان أحد أسباب وهمه، إلى جانب أسباب أخرى، كالتدليس، وسوء الأخذ والأداء، والرواية عن الضعفاء والكذّابين، كلها مجتمعة أدّت إلى هذه الأوهام[3].

7- حفص بن غِياث، أبو عمر النخعي الكوفي (194)[4]:

أجمع العلماء على توثيقه والاحتجاج به، إلا أنه في الآخر ساء حفظه بعدما استُقضي، إذ ولاه الرشيد قضاء الشرقية ببغداد، فمن كتب عنه من كتابه فهو أصح ممن سمع منه من حفظه، وجميع ما حدّث به حفص ببغداد إنما هو من حفظه[5].

---

(1) المزي: تهذيب الكمال 170/3.

(2) الذهبي: السير 279/8.

(3) راجع: ابن معين: التاريخ 2/ 26، ابن عدي: الكامل 1/ 289، المزي: تهذيب الكمال 3/ 177 - 178.

- ابن حجر: تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ص 82، تحقيق د. عبد الغفار البنداري ومحمّد أحمد عبدالعزيز، دار الكتب العلمية/ بيروت 1، 1984م.

(4) قاضي الكوفة ومحدثها، وولي قضاء بغداد ايضاً، ثقة، وتقى بعض حفظه، سمع من عام الأحول وسليمان التيمي، والأعمش وغيرهم، وروى عنه رفيقه يحيى القطان، وابن مهدي، وابن عمه لق بن غنّام، وغيرهم، مات سنة 194هـ. راجع:

- ابن سعد: الطبقات 6/ 389.
- خليفة: الطبقات ص170.
- ابن أبي حاتم: الجرح 186/3.
- الخطيب: تاريخ بغداد 188/8.
- الذهبي: الكاشف 180/1.
- ابن حجر: التهذيب 2/ 415.

(5) راجع:

- ابن أبي حاتم: الجرح 3/ 186.

8- سليمان بن داود، أبو داود الطيالسي البصري (ت204)[1]:

كان ثبتاً حافظاً من جبال العلم[2]، ولكنه في رحلاته إلى أصبهان[3]، كان يحدّث أهلها من حفظه[4]، فكان يخطئ بسبب ذلك[5]، قال يونس بن حبيب الأصبهاني (ت267): قدم علينا أبو داود الطيالسي، وأملى علينا من حفظه مئة ألف حديثه، أخطأ في سبعين موضعاً، فلما رجع إلى البصرة كتب إلينا بأني أخطأت في سبعين موضعاً فأصلحوها»[6].

9- مُحَّد بن إبراهيم بن مسلم، أبو أمية الطرسوسي (ت273)[7]:

- الخطيب: تاريخ بغداد 195/8.
- المزي: تهذيب الكمال 60/7.
- الذهبي: السير 9/ 24.
- ابن حجر: هدي الساري، 398.

(1) الحافظ الكبير، صاحب المسند، ثقة، غلط في أحاديث، روى عن ابن عون وشعبة، وروى عنه بُندار، والكديمي، وابن الفرات، مات سنة 204هـ، راجع:

- ابن سعد: الطبقات 7/ 298، البخاري: التاريخ الكبير 10/4، أبا الشيخ: طبقات المحدثين بأصبهان 184/2.
- الخطيب: تاري بغداد 9/ 24، الذهبي: السير 9/ 378 - 384.

(2) الذهبي: السير 9/ 382.

(3) أصبهان هي إحدى مدن بلاد فارس، وتقع اليوم في إيران جنوب العاصمة طهران، راجع:

- ياقوت معجم البلدان 1/ 292 - 298.

(4) أبو الشيخ: طبقات المحدثين بأصبهان 2/ 184.

(5) المصدر السابق: الجزء والصفحة نفساهما.

- ابن عدي: الكامل 3/ 1127.

(6) الخليلي: الإرشاد 240/1.

(7) بغدادي الأصل، مشهور بكنيته، صدوق، صاحب حديث، يهم، روى عن أبي داود الطيالسي وشبابة بن سوّار، وروى عنه ابنه إبراهيم، وأبو حاتم الرازي، وأبو العباس الأصم وغيرهم، مات سنة 273هـ، راجع:

- ابن حبان: الثقات 9/ 137.
- الذهبي: الميزان 3/ 443.
- ابن حجر: التهذيب 9/ 15 - 16.

محدّث رحّال ثقة، ولكنه كان كثير الوهم [1]، قال عنه ابن حبان: «دخل مصر فحدّثهم من حفظه من غير كتاب بأشياء أخطأ فيها، فلا يعجبني الاحتجاج بخبره إلا ما حدّث من كتابه»[2].

هذه الأمثلة من هذا الضرب، وهناك نوع آخر من الرواة حدّث من حفظه عن أهل بلد معيّن، أو شيخ بعينه من أهلها، فوهم في حديثه عنهم، لفقدانه كتابه أو صحيفته التي دوّن رواياته فيها عنهم، ومن أمثلة ذلك:

1- عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي، أبو عمرو الشامي (ت157)[3]:

وهو إمام ثقة جليل، إلا أن بعض أهل العلم تكلّم في روايته عن إمام آخر وهو يحيى بن أبي كثير اليمامي، وكان الأوزاعي قد سمع منه بالبصرة واليمامة[4].

فقال الإمام أحمد: «لم يكن يحفظه جيداً - يعني حديث يحيى - فيخطئ فيه، وكان يروي عن يحيى عن أبي قلابة عن أبي المهاجر، وإنما هو أبو المهلب»[5].

---

(1) راجع:

- الذهبي: الميزان 3/ 447.
- ابن حجر: التهذيب 15/9 - 16.

(2) ابن حبان: الثقات 9/ 137

(3) أحد أركان العلم بالشام، ومن كبار الأئمة في الإسلام، ثقة جليل القدر، وحافظ فقيه، وزاهد، روى عن عطاء ومكحول، ومحمد بن إبراهيم التيمي، وروى عنه عنه شيخاه قتادة ويحيى بن أبي كثير وأبو عاصم وخلق، مات مرابطاً بثغر بيروت سنة 157هـ، راجع:

- أبا زرعة الدمشقي 720/2.
- العجلي: الثقات، ص296.
- ابن حبان: المشاهير، ص180.
- الذهبي: التذكرة 178/1.

(4) أحمد: العلل ومعرفة الرجال 306/1.

- الآجري: سؤالاته لأبي داود، ص364.

(5) أحمد بن حنبل: من كلامه في العلل، ص111، برقم 262، وقد ذكر له العلماء ثلاثة أحادي من هذه الطريق راجعها في التهذيب لابن حجر 248/12.

وكشف الإمام أحمد نفسه عن سر هذا الضعف، فقال: «كان كتاب الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قد ضاع منه، فكان يحدّث عن يحيى ابن أبي كثير حفظاً»[1].

وروى الفسوي في كتابه «المعرفة» عن الأوزاعي نفسه قال: «فجالسته – أي يحيى – فكتبت عنه أربعة عشر كتاباً أو ثلاثة عشر كتاباً، فاحترق كله»[2].

وأيّا كان سبب فقدان الكتب الضياع أو الاحتراق، فالنتيجة واحدة أنه حدّث عنه من حفظه دون كتاب.

ولكن هذا لا يعني تضعيف جميع ما رواه عن يحيى، بل صحت له بعض الروايات عنه؛ لأن الرواية من الحفظ لا تعني الوهم دائماً، فقد يضبط الراوي كثيرا من أحاديثه إذا كان موصوفاً بالحفظ[3]، كالإمام الأوزاعي.

وقد انتقى الإمام البخاري بعض هذه الروايات من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كير وأودعها صحيحه[4].

---

(1) ابن رجب: شرح العلل 799/2.

(2) الفسوي: المعرفة والتاريخ 409/2.

ونقل الذهبي عن الوليد بن مسلم قال: احترقت كتب الأوزاعي زمن الرجفة"، الذهبي: السير 114/7 - 115.

والرجفة هي زلزلة أصابت الشام سنة 130هـ، أهلكت كثيرا من الناس، راجع:

– الذهبي: تاريخ الإسلام 29/8.

(3) راجع: ابن عدي: الكامل 100/1

(4) منها على سبيل المثال:

- 254/1 برقم 154 كتاب الوضوء/ باب لا يمسك ذكره بيمينه إذا بال.
- 261/2 برقم 778، كتاب الأذان/ باب إذا سمع الإما الآية.
- 201/2 برقم 707 ، كتاب الأذان/ باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي.
- 2/ 349 برقم 868، كتاب الأذان/ باب انتظار الناس قيام الإمام العالم.
- 87/5، برقم 2434، كتاب اللقطة/ باب كيف تعرّف لقطة أهل مكة.
- 6/ 337، برقم 3285، كتاب بدء الخلق/ باب صفة إبليس وجنوده.

2- هُشيم بن بَشير السّلمي، أبو معاوية الواسطي (ت183)[1]:

تكلم العلماء في حديثه عن الزهري (ت124)، وكان قد كتب عنه وهو صغير[2]، نحواً من ثلاثمائة حديث، فكانت في صحيفة، فجاءت الريح فرمت بها فلم يجدها[3].

وهناك رواية أخرى في ذهاب صحيفته عن الزهري، وهي أن شعبة بن الحجاج (ت160) رآه مع الزهري فقال له من ذا الشيخ؟ فقال: شرطي لبني أمية، فأخفى شأنه عليه فما عرفه شعبة ولا سمع منه، فلمّا حدّث هشيم بعدُ عن الزهري قام شعبة إلى الصحيفة فقطّعها[4]. وعقّب الذهبي على هذه الحادثة بقوله: «وهذه هفوة كانت من الاثنين في حال الشبيبة»[5].

وبسبب ذهاب صحيفة هُشيم عن الزهري أصبح يحدّث عنه بعدُ من الحفظ، فوهم في حديثه عنه بسبب ذلك، ولم يُتقن إلا أربعة أحاديث عدّها العلماء وبيّنوها لئلا تختلط بما وهم فيه[6].

3- عبّاس بن الفضل الأنصاري، أبو الفضل البصري، نزيل الموصل (ت186)[7]:
(ت186)[7]:

(1) سبقت ترجمته ص119.

(2) ابن عدي: الكامل 9525/7.

(3) الذهبي: الميزان 308/4.

(4) الذهبي: السير 7/ 226 و 260/8.

(5) المصدر السابق 8/ 260.

(6) انظرها في:

المصدر السابق 8/ 258 - 259.

(7) تروك الحدي، واتهمه بعضهم بالوضع، وحديثه عن البصريين أرجى من حديثه عن الكوفيين، روى عن يونس، وخالد الحذّاء، وروى عنه إبراهيم بن عبد الله الهروي، وزكريا بن حمويه، مات سنة 186هـ. راجع:

- ابن أبي حاتم: الجرح 212/6.
- ابن حبان: المجروحين 189/2.

يروي عن أهل الكوفة وأهل البصرة، كان إذا حدّث عن خالد الحذّاء ويونس بن عبيد وشعبة بن الحجاج – وكلهم بصريون – أتى عنهم بأشياء تشبه أحاديثهم المستقيمة، وإذا روى عن عنبسة بن عبدالرحمن، والقاسم بن عبدالرحمن وأهل الكوفة أتى بأشياء لا تُشبه حديث الثقات(1).

قال ابن حبّان في تفسير هذا الاختلاف في روايته عن الكوفيين والبصريين: «كأنه كان يحدّ عن البصريين من كتابه، وعن الكوفيين من حفظه، فوقع المناكير فيها من سوء حفظه»(2).

هذه بعض الأمثلة من رواة الحديث الذين حدّثوا من حفظهم سواء خارج بلادهم أو فيها بعيدين عن كتبهم، فوهموا في بعض ما حدّثوا، بخلاف روايتهم عن كتبهم حيث يرجعون إليها ويتعاهدونها، وفرق بين من يحدِّث من كتاب ومن يحدّث من الحفظ؛ لأن الذاكرة مهما كانت قوية فإن الخطأ والنسيان يجوزان عليها، فهما أمران جُبل عليهما البشر.

- الذهبي : الكاشف 61/2.
- ابن حجر: التقريب 398/1.

(1) راجع:

- أحمد: العلل ومعرفة الرجال 318/2 – 319.
- ابن أبي حاتم: الجرح 6/ 212.
- ابن حبان: المجروحين 2/ 189.

(2) ابن حبان: المجروحين 2/ 189.

الفصل الثالث

تلقين الرواة في الأمصار الأخرى

أجمع جمهور العلماء على أن من الشروط التي يجب توفرها في الراوي الذي يقبل العلماء حديثه، أن يكون متيقظاً غير مُغفّل، حافظاً إن حدَّث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدَّث من كتابه[1].

وأشرت سابقاً في هذا الكتاب إلى أن العلماء وضعوا ضوابط وقواعد كثيرة للحفاظ على كتبهم من التغيير[2]، لأن الرواي الذي لا يحافظ على كتابه يعدّ متساهلاً، وهذا يفقده أهلية الرواية، فيضعّف العلماء حديثه لاحتمال التغيير والزيادة في كتابه من الآخرين[3].

فيحتاج راوي الحدي إلى كتاب صحيح؛ لأنه من مستلزمات اشتغاله بهذا العلم، كما قال مروان بن مُحَّد الطاطري (ت210) فيما أخرجه ابن أبي حاتم عنه: «ثلاثة لا يستغني عنها صاحب علم: الصدق، والحفظ، وصحة الكتب، فإن أخطأته واحدة لم تضره، إن أخطأه الحفظ فرجع إلى كتب صحيحة لم يضره»[4]، وهو يشير بذلك إلى أنه إن أخطأه الصدق وصحة الكتب فإن ذلك يضرّه أي: يُطرِحُ حديه ويضعَّف، فتنزل رتبته عند العلماء، لأنه أخلّ بشرط من شروط الصحة وهو الضبط.

ويوصف الراوي الذي يتساهل في ضبطه للحديث بالغفلة وسوء الحفظ، لأنه يُستغل من قبل الآخرين، فيُدخلوا في مروياته ما ليس منها، وهو ما يسمّيه المحدّثون بالتلقين.

---

(1) راجع:

- ابن الصلاح: المقدمة ص104 – 105.
- العراقي: التقييد والإيضاح، ص136 – 137.
- السيوطي: التدريب 1/ 301.
- الصنعاني: توضيح الأفكار 117/2.

(2) ص 176.

(3) راجع:

- ابن الصلاح: المقدمة، ص119.

(4) ابن أبي حاتم: الجرح 36/2.

وأمّا معنى التلقين عندهم فإني لم أجد أحداً منهم عرّفه وضبط اصطلاحه – في حدود اطلاعي – وإنما ذكروا صورته بناء على معرفة أهل العلم به(1)، أخذاً من معناه اللغوي(2).

ويمكن تعريفه بأنه : «**إدخال شيء في حديث الراوي، ليس من مروياته، سواء في حفظه أو كتابه، دون علمه، فيحدِّث به**».

فيشمل التلقين كل رواية أُقحمت في حديث الراوي عمداً، وليست هذه الرواية ما سمعه من شيوخه، سواء كان ذلك في كتابه من حيث لا يدري، لعدم محافظته على هذا الكتاب، أو في حفظه حيث يُقال له: حدّثك فلان كذا فيقرّ بذلك ولا يفطن له، ويرويه على أنه من مروياته، لسوء حفظه وغفلته.

واجتمعت أقوال العلماء على ذم هذا الأسلوب في الرواية، لنتيجته الخطيرة، إذ يؤدي إلى كذب الراوي دون علمه، فقال جماعة من العلماء بألفاظ متقاربة منهم أبو الأسود الدؤلي

(1) راجع:

- الرامهرمزي: المحدث الفاصل، ص604 – 605.
- الخطيب: الكفاية ص148 – 151.
- ابن عدي: الكامل 45/1 – 46.
- ابن الصلاح: المقدمة، ص119.
- النووي: الإرشاد، ص117.
- السيوطي: التدريب 1/ 339.
- الصنعاني: توضيح الأفكار 2/ 257.

(2) يقول أهل اللغة : لقن: سريع الفهم حسن التلقين لما يسمعه، والتلقين كالتفهيم، ولقّنه بالكلام ألقاه إليه ليعيده.

راجع:

- ابن منظور، لسان العرب 390/13.
- الزبيدي: تاج العروس 9/ 235.

(ت69) ومُحَمَّد بـن سـيرين (ت110) وقتـادة بـن دِعامـة (ت117)، وابـن أبي مُليكـة (ت117) وسلمة بن علقمة (ت139): «إذا سرّك أن يكذب صاحبك فلقنه»[1].

وإذا أردنا أن نعرف خطورة التلقين ومدى إخلاله بالرواية فما علينا إلا أن نتعرف على أمثلة منه توضّح صورته وتجلّيها.

فمنها ممّا يقع في حفظ الراوي، ما أخرجه الخطيب بسنده إلى أبي داود (ت275) قوله في عطاء بن عَجلان: «بصري يُقال له عطاء العطّار، ليس بشيء. قال أبو معاوية: ووضعوا له حديثاً من حديثي، وقالوا له: قل حدثنا مُحَمَّد بن خازم، فقال: حدثنا مُحَمَّد بن خازم، فقلت: يا عدو الله أنا مُحَمَّد بن خازم ما حدثتك بشيء»[2]. قلت: ومُحَمَّد بن خازم هو معاوية الضرير (ت195)[3].

وأما مثاله فيما يقع في كتاب الراوي أو صحيفته – وهو أكثره وقوعاً – ما أخرجه الخطيب أيضاً بسنده عن أبي حاتم (ت277) قال: «دخلت الكوفة فحضرني أصحاب الحديث، وقد تعلّقوا بورّاق سفيان بن وكيع، فقالوا: أفسدت علينا شيخنا[4]، وابن شيخنا، قال: فبعثت إلى سفيان بتلك الأحاديث التي أدخلها عليه ورّاقه يرجع عنها، فلم يرجع عنها

(1) راجع:

- أحمد: العلل ومعرفة الرجال 2/ 434 برقم 2911.
- الخطيب: الكفاية ص149.
- ابن عدي: الكامل 45/1 – 46.

(2) الخطيب: الكفاية، ص 149.

(3) راجع:

- مسلم: الكنى والأسماء، ق101.
- الدولابي: الكنى والأسماء 117/2.

(4) شيخهم هو وكيع بن الجرّاح الرؤاسي (ت197) أحد أركان العلم بالكوفة في زمانه.

راجع:

– ابن المديني: علل الحديث ومعرفة الرجال، 37، وابن شيخهم هو سفيان بن وكيع المذكور في النص.

فتركته[1]، وهو يشير بذلك إلى وراق سفيان بن وكيع الذي كان يُدخل في كتاب سفيان ما ليس منه من مرويات غيره، فرواها سفيان على أنها من حديثه فتركه أبو حاتم لأجل ذلك[2].

ومن هذه الأحايث ما أخرجه ابن عدي من طريقه – أي سفيان – قال: حدثنا ابن وهب، عن يونس، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يُدخل يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً».

قال ابن عدي عقبه: «وهذا قد زلَّ فيه سفيان بن وكيع أو لُقِّن أو تعمّد حيث قال: حدثنا ابن وهب، عن يونس، عن الزهري، وكان هذا الطريق أسهل عليه، وإنما يرويه ابن وهب هذا عن ابن لهيعة وجابر بن إسماعيل الخضرمي، عن عُقيل، عن الزهري»[3].

أما حكم الراوي الذي يقبل التلقين، فإنَّ العلماء يردون حديثه على تفصيلٍ ذكروه، نقل ابن أبي حاتم عن الحُميدي (ت219) قال: «من لُقِّن فتلقّن التلقين يُردّ حديثه الذي لُقّن فيه، وأخذ عنه ما أتقن حفظه، إذا عُلم أن ذلك التلقين حادثٌ في حفظه، لا يُعرف به قديماً، فأما من عُرف به قديماً في جميع حديثه فلا يُقبل حديثه، ولا يؤمن أن يكون ما حفظ مما لُقن»[4].

وإنما ردَّ العلماء حديث الذي يقبل التلقين، لأنه مغفّل غير يقظ، وهو بذلك يفقد شرطاً من شروط الثقة وهو الضبط.

---

(1) الخطيب: الكفاية، ص5.

(2) راجع بتوسع عن سفيان بن وكيع:

- ابن أبي حاتم: الجرح 231/4 – 232.
- ابن عدي: الكال 1253/3 – 1254.

(3) ابن عدي: الكامل 1254/3.

(4) ابن أبي حاتم: الجرح 34/2.

وقد ابتلي جماعة من العلماء بآفة التلقين، وخصوصاً إذا رحل الراوي إلى بلد آخر لا يعرف أهلها حق المعرفة، فيستغلُّ هؤلاء جهله وثقته بهم، فيدسّون في كتابه ما ليس منه، ويلقّنونه في حفظه أيضاً ما لم يروه، فتقع الأوهام في رواياته بسبب ذلك.

فمن هؤلاء العلماء على سبيل المثال:

1- مُحَّد بن عبدالرحمن بن أبي ذئب، أبو الحارث المدني (ت159)[1].

مضمون كلام الإمام مسلم فيه: أن سماع الحجازيين منه أصح من سماع العراقيين، لأنه بالعراق كان يُلقّن فيتلقَّن، وذكر في ذلك مثالاً حديث العتق، وذكر الاستسعاء[2] فيه[3].

2- حماد بن سلمة بن دينار، أبو سلمة البصري (ت167)[4].

نقل ابن حجر عن الدولابي (ت310) قال: «حدثنا مُحَّد بن شجاع البلخي، حدثني إبراهيم بن عبدالرحمن بن مهدي قال: كان حماد بن سلمة لا يعترف بهذه الأحادي التي في الصفات، حتى خرج مرة إلى عبّادان، فجاء وهو يرويها، فسمعت عباد بن صُهيب يقول:

---

(1) أحد الأئمة، ثقة فقيه، فاضل، روى عن نافع والزهري وسعيد المقبري وعدة، وروى عنه الثوري، ومعمر، وهما من أقرانه، والوليد بن مسلم وغيرهم، مات سنة 159هـ، راجع:

- ابن رجب: شرح العلل 2/ 779 - 780.
- ابن حجر: التهذيب 9/ 303 - 307، والتقريب 2/ 184.

(2) في القاموس: "استسعى العبد، كلفه من العمل ما يؤدي به عن نفسه، إذا أعتق بعضه، ليعتق به ما بقي، والسعاية: ما كلف من ذلك"، الفيروزأبادي: القاموس المحيط، ص 1670.

(3) راجع:

- مسلم : التمييز، ص190 - 191، ونقل ذلك عنه ابن رجب: شرح العلل 780/2.

(4) الإمام، القدوة، ثقة عابد، أوثق الناس في ثابت البُناني، ولكن حفظه تغيّر بآخره، مات سنة 167هـ، راجع:

- ابن سعد: الطبقات 7/ 282، ابن أبي حاتم 14/3 - 257، أبا نعيم: الحلية 249/6 - 257.
- الذهبي: التذكرة 202/1 - 203.

إن حمّاداً كان لا يحفظ، وكانوا يقولون: إنما دُسّت في كتبه، وقد قيل: إن ابن أبي العوجاء كان ربيبه، فكان يدُسّ في كتبه»[1].

ولعله لأجل ذلك قال: إنّ مَن سمع من حمّاد تصانيفه فليس حديثه بذاك، ومن سمع منه النُسخ التي كانت عنده عن شيوخه فسماعه جيد.

وأكّد ذلك يحيى بن معين إذ قال: «من سمع من حماد بن سلمة الأصناف ففيها اختلاف، ومن سمع من حمّاد بن سلمه نُسخاً فهو صحيح»[2].

3- عبدالله بن زياد بن سليمان بن سمعان، أبو عبد الرحمن الدني (ط7)[3].

نقل الجوزجاني (ت259) وغيره عن سعيد بن عبدالعزيز (ت167) قول فيه: «أتى العراق فأمكنهم من كتبه، فزادوا فيها، فقرأها عليهم، فقالوا كذّاب»[4].

وإنما فعل معه العراقيون ذلك وتمكنوا من كتبه، ومشى عليه ذلك؛ لأنه لم يكن صاحب علم، وإنما كان صاحب عمود كذا قال الأوزاعي[5]، يعني: صاحب عبادة وصلاة، والصالحون غير العلماء يغلب على حديثهم الوهم والغلط[1].

---

(1) ابن حجر: التهذيب 15/3.

(2) ابن رجب: شرح العلل 2/ 784.

(3) أحد المتروكين في الحديث، روى عن مجاهد، والأعرج، وروى عنه ابن وهب، وعبدالرزاق وعدة، وكذّبه مالك، عدّه ابن حجر في الطبقة السابعة، راجع:

- ابن أبي حاتم: الجرح 61/5. الخطيب: تاريخ بغداد 9 458، الذهبي: الكاشف 78/2.
- ابن حجر: التقريب 398/1.

(4) الجوزجاني: أحوال الرجال، ص142، ونقل هذا القول أيضاً:

- أبو زرعةالرازي: التاريخ 413/2 - 414.
- ابن أبي حاتم: الجرح 61/5.
- الخطيب: تاريخ بغداد 458/9.
- الذهبي: الميزان 423/2.
- ابن حجر: التهذيب 220/5.

(5) أبو زرعة الرازي: التاريخ 2/ 413 - 414.

4- عبدالرحمن بن أبي الزناد، أبو محمّد المدني (ت174)(2).

حديثه بالمدينة صحيح، وأما في بغداد فقد أفسده البغداديون فلقنوه عن فقهائهم، هذا مضمون كلام النقاد فيه كابن المديني (ت234)، وابن مهدي (ت198)، ويعقوب بن شيبة (ت262) والفلاس (ت249)، والساجي (ت307)(3).

5- أنس بن عياض بن ضمرة، أبو ضمرة المدني (ت200)(4).

نقل ابن حجر عن أبي داود وقد سئل عن أنس عن عياض فقال: «سمعت أحمد بن صالح قال: ذكر أبو ضمره عند مالك فقال: لم أر عند المحدثين غيره، ولكنه أحمق يدفع كتبه

---

(1) ابن رجب: شرح العلل 2/ 833.

(2).واسم أبي الزناد عبدالله بن ذكوان، مولى قريش، كان فقيهاً، وتغيّر حفظه لما قدم بغداد، روى عن أبيه، وشرحبيل بن سعد، وكان من أثبت الناس في هشام بن عروة، روى عنه هنّاد بن السري، وعلي بن حُجر وعدة، مات سنة 174هـ. راجع:

- البخاري: التاريخ الكبير 315/5.
- ابن حبان: المجروحين 256.
- الذهبي: التذكرة 247/1.

ابن حجر: التهذيب 6/ 170

(3) راجع:

- الخطيب: تاريخ بغداد 10/ 229.
- الذهبي: السير 151/8، والتذكرة 248/1.
- ابن رجب: شرح العلل 770/2.
- ابن حجر: التهذيب 172/6.

(4) ثقة، روى عن أسامة بن زيد الليثي، وسُهيل بن أبي صالح، وابن جُريج وغيرهم، وروى عنه قتيبة بن سعيد، وابن المديني، وأحمد بن صالح المصري وغيرهم، مات سنة 200هـ، راجع:

- ابن معين: التاريخ 43/2.
- ابن سعد: الطبقات 5/ 436.
- المزي: تهذيب الكمال 3/ 349 – 353.

إلى هؤلاء العراقيين»، وقال أبو داود أيضاً: حدثنا محمود، حدثنا مروان، وذكر أبا ضمرة فقال: كانت فيه غفلة الشاميين، ووثقه ولكنه كان يعرض كتبه على الناس[1].

6- يزيد بن هارون، أبو خالد الواسطي (ت206)[2].

وصفه النقاد بالحفظ والإتقان، وكان يقول: أحفظُ أربعة وعشرين ألف حديث بالإسناد ولا فَخر، وأحفظ للشاميين عشرين ألف حدي لا أُسأل عنها، وقال أبو بكر بن أبي شيبة: ما رأيتُ أحداً أتقن حفظاً من يزيد بن هارون[3].

ومع ذلك فإنه كبشر له أخطاؤه في الحديث[4]، ولعل من ذلك قول أحمد فيه: «من سمع منه بواسط هو أصح ممن سمع منه ببغداد؛ لأنه كان بواسط يلقّن فيرجعُ إلى ما في الكتب»[5].

وإذا علمنا أنه كان يحدّث ببغداد من حفظه لقول زياد بن أيوب (ت252) – وهو بغدادي – : «ما رأيت ليزيد كتاباً، ولا حدّثنا إلا حفظاً»[1]، إذن كان معرّضاً ببغداد

(1) ابن حجر: التهذيب 1/ 376.

(2) أحد الأعلام، والحفاظ المشاهير، ثقة فاضل، روى عن سليمان التيمي وحُميد الطويل، روى عنه الذهلي، وأحمد بن حنبل وعدة، ومات سنة 206هـ، وقد قارب التسعين، راجع:

- ابن سعد: الطبقات 314/7.
- ابن أبي حاتم: الجرح 295/9.
- ابن حبان: الثقات 632/7.
- الخطيب: تاريخ بغداد 123/7.
- ابن عساكر: تاريخ دمشق 202/10.
- الذهبي: الكاشف 251/3.
- ابن حجر: التهذيب 11/ 366.

(3) راجع: الذهبي: السير 359/9 – 361.

(4) أحمد: العلل ومعرفة الرجال 1/ 527، برقم 1237، و2/ 154 – 155، برقم 1849.

(5) ابن رجب: شرح العلل 770/2.

للتلقين في غياب كتبه عنه، بخلاف تحديثه ببلده واسط حيث كتبه فيعود إليها إذا أحسّ بالتلقين، والبغداديون مشهورون بتلقين كل من دخل بغداد من الرواة.

(1) الخطيب: تاريخ بغداد 340/14.

الفصل الرابع

تحمّل الحديث عن شيوخ الأمصار الأخرى عن غير طريق السماع

ذكر العلماء في كتب المصطلح عدة طرق لتحمّل الحديث وأخذه عن الرواة، وممن عُني بهذه الطرق، وبيان حُكم كل منها وتوسع في ذلك، القاضي عياض (ت544) في كتابه القيّم «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع فأوصلها إلى ثمانية طرق[(1)].

وجعل عياض الطريقة الأولى للتحمّل وهي السماع من لفظ الشيخ هي أرفع درجات أنواع الرواية عند الأكثرين[(2)]، لأن هذه الطريقة تعتمد على السماع من الشيخ مباشرة بينما الطرق الأخرى تدخل فيها الكتب، ممّا يعرّض الرواية أحياناً لألوانٍ من الغلط، ومن المعلوم أن الكتب عُرضة للتغيير وسوء الأخذ عنها.

ولأن الكتب يدخلها التغيير المشار إليه، جعل العلماء السلامة منه، الأخذَ من أفواه أهل العلم والضبط، فإن من حُرم ذلك، وكان أخذه وتعلّمه من بطون الكتب، كان من شأنه التحريف، ولم يُفلت من التبديل والتصحيف[(3)].

---

(1) القاضي عياض: الإلماع، ص69 - 121.

- وهذه الطرق هي:

- السماع ن لفظ الشيخ.

القراءة على الشيخ (العرض).

المناولة.

الكتابة ويسميها البعض "المكاتبة".

الإجازة

الإعلام

الوصية بالكتب

الخط ويسمى "الوجادة"

(2) المصدر السابق ص69

(3) الخطيب: الكفاية، ص162.

- ابن الصلاح: المقدمة، ص218.

وحذّر أهل العلم من الأخذ عمّن علمهم من الكتب دون أخذه من أفواه العلماء، فقال سليمان بن موسى (ت119): «لا تحملوا العلم عن صَحَفي، ولا تأخذوا القرآن عن مُصحفي»[1].

ونقل الخطيب أيضاً عن ثور بن يزيد (ت150) قال: «لا يُفتي الناس الصحفيون»[2]، ونقل نحوه عن أبي زرعة أيضاً[3].

وكان حجّاج بن أرطأة (ت145) يقول لأصحابه: «إياكم وأصحاب الكتب، فإنه لا يزال أحدهم قد جعل عموا عمر وأشباهه»[4].

وجاء هذا التحذير من العلماء، لما آل إليه الأمر من توسّع وتساهل من قبل كثير من الرواة في الأخذ عن الكتب ورواياتها، فدخل هذا الميدان مَن ليس له بأهل، وعبّر عن ذلك الأوزاعي (ت157) أصدق تعبير عندما قال: «كان هذا العلم كريماً بملاقاة الرجال، فلما صار في الكتب صرت تجده عند العبد والأعرابي»[5]. وفي لفظ: «دخل فيه غيرُ أهله».

وقال الذهبي معقّباً على قول الأوزاعي هذا: «ولا ريب أن الأخذ من الصحف وبالإجازة يقع فيه الخلل، ولا سيما في ذلك العصر، حيث لم يكن بعد نقطٌ ولا شكْل، فتتصحف الكلمة بما يحيل المعنى، ولا يقع مثل ذلك في الأخذ من أفواه الرجال»[6].

---

(1) أخرجه عنه:

- ابن أبي حاتم: الجرح 31/2.
- العسكري: تصحيفات المحدثين، ص4، تحقيق أحمد عبدالشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1988.
- ابن عبدالبر: التمهيد 46/1.

(2) الخطيب: الفقيه والمتفقه 97/2، والكفاية ص162 – 163.

(3) المصدران السابقان: الجزء والصفحة نفساهما.

(4) أحمد: العلل ومعرفة الرجال 1/ 428، برقم 947.

(5) ابن عدي: الكامل 101/1

– الذهبي: السير 114/7.

(6) الذهبي: السير 114/7.

وقد اشتكى العلماء قديماً من هذه المظاهر السلبية في الرواية، ونعوا على مَن يسلكها، فقال القاضي عياض في مقدمة كتابه مشارق الأنوار: «وتساهل الناس بعد في الأخذ والأداء، حتى أوسعوه اختلالاً، ولم يألوه خبالاً»(1)، ثم تكلم عن تساهل الرواة في الأخذ عن الكتب، وجهلهم بحالها من حيث الضبط والمقابلة وطريقة التحمّل، ولولا الإطالة لنقلت كلامه بطوله لنفاسته(2).

ومما زاد الأمر سوءاً أن بعض الرواة كان ينتهج أسلوباً رديئاً في الرواية، فتجده يأمر من يريد السماع منه نَسْخ مروياته وروايتها عنه دون سماع، كما كان يفعل حيوة بن شريح (ت158) فأخرج الخطيب بسنده من طريق خلف بن تميم (ت206) قال: «أتيت حيوة بن شُريح فسألته، فأخرج إليّ كتاباً قال: اذهب فانسخ هذا واروه عني، قلت: لا نقبله إلا سماعاً، قال: هكذا نفعل بغيرك، فإن أردته وإلا فذره، قال فتركته»(3).

فتحمّل بعض الرواة للحديث عن طريق الصحف والكتب إذن من غير سماع من أصحابها، مع قلة ومعرفة وممارسة هؤلاء الرواة للنصوص الحديثية، أدى إلى النقل على الخطأ، مما كان له دوره الكبير في تصحيفات الرواة وأوهامهم.

ويحدث هذا أيضاً في رواية أهل البلاد بعضهم عن بعض، فما بالك إذا كان الرواة من أمصار مختلفة، فإن وقوع الوهم في رواياتهم يكون بلا شك أكثر، بحكم جهلهم العلمي ببعضهم بعضاً، من حيث مستوى العدالة والضبط، ومنهج الرواية، ومدى القدرة على ضبط الكتب والمحافظة عليها، وصحة سندها.

وفيما يأتي مثال يوضّح بجلاء مدى الاعتماد على الكتب دون تبصّر في الإخلال بالرواية ووقوع الوهم فيها:

---

(1) القاضي عياض: مشارق الأنوار على صحاح الآثار 1/ 21، تحقيق البلعمشي أحمد يكن، طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب سنة 1982م

(2) المصدر السابق 21/1 - 24.

(3) الرامهرمزي: المحد الفاصل 441، ومن طريقه:

- الخطيب في الكفاية، ص315.

أخرج أحمد في المسند[1] ، ومسلم في التمييز[2] ، من طريق عبدالله بن لهيعة قال: كتب إليّ موسى بن عقبة يقول: حدثني بسر بن سعيد، عن زيد بن ثابت، أن رسول الله ﷺ احتجم في المسجد، قلت لابن لهيعة – أي الراوي عنه – : في مسجد بيته؟ قال: مسجد الرسول ﷺ.

وأخطأ ابن لهيعة في متن هذا الحديث وإسناده، فأخرجه البخاري[3] ، ومسلم[4] ، من طريق وُهيب قال: حدثنا موسى بن عقبة، قال: سمعت أبا النضر، عن بُسر بن سعيد، عن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ اتخذ حجرة في المسجد من حصير، فصلى رسول الله ﷺ فيها ليالي.... الحديث.

ورواه بنحو هذا اللفظ أيضاً البخاري[5]، ومسلم[6]، وأبو داود[7]، والترمذي[8]، وأحمد[9]، كلهم من طريق عبدالله بن سعيد قال: حدثنا سالم أبو النضر به، بلفظ: «احتجر «احتجر رسول الله ﷺ حُجَيرة بخصَفة أو حصير[10]... الحديث.

(1) أحمد: المسند 185/5.

(2) مسلم: التمييز، ص187.

(3) البخاري: الصحيح 214/2، كتاب الأذان/ باب صلاةالليل، و264/13، برقم 7290، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة/ باب ما يُكره من كثرةالسؤال ومن تكلّف ما لا يعنيه.

(4) مسلم: الصحيح 540/1، برقم 781، كتاب صلاة المسافرين وقصرها/ باب استحباب صلاةالنافلة في بيته وجوازها في المسجد.

(5) البخاري: الصحيح 517/10 برقم 6113، كتاب الأدب/ باب ما يجوز من الغضب والشدة لأمر الله تعالى.

(6) مسلم: الصحيح 539/10 برقم 781، كتاب صلاة المسافرين وقصرها/ باب استحباب صلاة النافلة في بيته وجوازها في المسجد.

(7) أبو داود: السنن 69/2، برقم 1447، كتاب الصلاة/ باب في فضل التطوع في البيت.

(8) الترمذي: الجامع 312/2، برقم 450، كتاب الصلاة/ باب ما جاء في فضل صلاة التطوع في البيت.

(9) أحمد: المسند 157/5.

(10) حُجيرة: تصغير حجرة، والخصفة والحصير بمعنى شك الرواي في المذكورة منها، ومعنى احتجر حجرة: أي حوّط موضعاً من المسجد بحصيرة ليستره ليصلي فيه، ولا يمر بين يديه مار، ولا يتهوش بغيره، ويتوفّر خشوعه، وفراغ قلبه.

راجع: النووي: شرح صحيح مسلم 69/6، دار إحياء التراث العربي/ بيروت ، ط2، 1972م.

قال الإمام مسلم : «وابن لهيعة المصحِّف في متنه، المغفَّل في إسناده»(1).

وقال أيضاً: «وابن لهيعة إنما وقع في الخطأ من هذه الرواية، أنه أخذ الحديث من كتاب موسى بن عقبة إليه فيما ذكر، وهي الآفة التي نخشى على من أخذ الحديث من الكتب من غير سماع من المحدِّث أو عرَّض عليه»(2).

وأمّا الخطأ في إسناده فقوله: «كتب إليّ موسى بن عقبة يقول: حدثني بُسر بن سعيد وموسى إنما سمع هذا الحديث من أبي النضر يرويه عن بُسر بن سعيد، كما في رواية وُهيب السابقة عند البخاري ومسلم(3).

فرأينا كيف كان تحمّل ابن لهيعة لهذا الحديث عن طريق الكتاب الذي أرسله إليه موسى بن عقبة دون سماع سبباً في وهمه، إذ صحَّف متنه وغيّر بذلك المعنى كليّاً «فاحتجر» صارت «احتجم» كما أنه لم يضبط إسناده أيضاً.

وأمّا بالنسبة للرواة الذين وهموا في روايتهم عن شيوخ الأمصار الأخرى بسبب تحملهم للحديث عنهم عن طريق الكتب لا السماع، فإن حصرهم يطول، ولكني سأقتصر على ذكر بعضهم، ممّا يجلي هذه المسألة، فمنهم:

1- عبدالملك بن عبدالعزيز بن جُريج المكي (ت150)(4).

---

(1) مسلم: التمييز،ص 187.

(2) المصدر السابق،ص 188.

(3) المصدر السابق، ص188.

(4) الأموي، أبو الوليد، ويقال أبو خالد، فقيه الحجاز، أحد الأعلام اشتهر بالتدليس، مجمع على ثقته، مع أنه كان يبيح المتعة ويفعلها، روى عن مجاهد، وعطاء، وعطاء، وابن أبي مُليكة، وروى عنه يحيى القطان، وروح، وحجاج، وعدة، قال ابن عيينة: سمعته يقول: ما دوّن العلم تدويني أحد، مات سنة 150هـ، راجع:

- ابن سعد: الطبقات 491/5 - 492.
- ابن حبّان: المجروحين 201/1 - 202.
- الخطيب: تاريخ بغداد 400/10.
- ابن حجر: تعريف أهل التقديس، ص95.

انتقد العلماء روايته عن الزهري، إذ روى عنه من كتاب ولم يسمع منه كثيراً من الأحاديث.

فقال ابن جُريج نفسه: «ما سمعت من الزهري شيئاً، إنما أعطاني الزهري جزءاً من كتبه، وأجازه لي»(1).

ولذلك قال ابن معين: «ليس بشيء عن الزهري»(2)، ويميل بعض العلماء إلى التفصيل في شأن روايته عنه، فقال مُحَمَّد بن يحيى الذُهلي (ت258): «وابن جريج إذا قال «حدثني» و«سمعت» فهو محتج بحديه داخل في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري»(3). وهذا يعني بأنه إذا لم يقل: «سمعت» و«حدّثني» لا يحتج به، ولو كان يروي عن الزهري.

وصاحب هذا القول – وهو الذهلي – من أعلم الناس بحديث الزهري وأخبرهم به، وممّن صنف فيه(4).

وقال الذهبي معللاً وقوع الوهم في حديث ابن جريج عن الزهري: «كان ابن جريج يرى الرواية بالإجازة وبالمناولة، ويتوسّع في ذلك، ومن ثَمَّ دخل عليه الداخل في رواياته عن الزهري، لأنه حمل عنه مناولة، وهذه الأشياء يدخلها التصحيف، ولاسيما في ذلك العصر، لم يكن حدث في الخط بعدُ شكلٌ ولا نقط»(5).

وانتقد العلماء كذلك رواية ابن جريج عن عطاء الخراساني (ت135) لأنها أُخذت من الكتب لا سماعاً، فسأل ابن المديني يحيى القطّان (ت198) عن حديث ابن جُريج عن

(1) ابن أبي حاتم: الجرح 357/5.

(2) ابن معين: تاريخ الدارمي عنه، ص44، برقم 13.

(3) ابن حجر: التهذيب 406/6.

(4) راجع:

- الخطيب: تاريخ بغداد 417/3.
- ابن حجر: التهذيب 34/9.

(5) الذهبي: السير 331/6.

عطاء الخراساني؟ فقال: «ضعيف»، قلت ليحيى: إنه يقول أخبرني، قال: لا شيء، كله ضعيف، إنما هو كتابٌ دفعه إليه»[1].

2- معاوية بن يحيى الصدفي، أبو روْح الدمشقي (ط7)[2].

تكلّم العلماء في روايته بوجه عام وعن الزهري (ت124) بوجه خاص؛ إذ كان يشتري كتبه من السوق ويحدّث بها عنه دون سماع، فوقعت المناكير في حديثه عنه.

فقال الساجي (ت307) عنه: «ضعيف الحديث جدّاً، وكان اشترى كتاباً للزهري من السوق، فروى عن الزهري»[3].

وقال فيه ابن حبان أيضاً: «منكر الحديث جداً، كان يشتري الكتب ويحدّث بها ثم تغيّر حفظه، فكان يحدّث بالوهم فيما سمع عن الزهري وغيره، فجاء رواية الراوين عنه: إسحاق بن سليمان وذويه كأنها مقلوبة»[4].

3- إسحاق بن راشد أبو سليمان الجزري (ط7)[5].

(1) الخطيب: الكفاية ص315.

(2) كان على بيت المال بالري من الخليفة المهدي، ضعيف الحديث في غير رواية الهِقل عنه، روى عن مكحول والزهري، وروى عنه الوليد بن مسلم، وهِقل بن الوليد، وعدة، عدّه ابن حجر في الطبقة السابعة، راجع:

- مسلم: الكنى والأسماء، ق37.
- الجوزجاني: أحوال الرجال، 167.
- ابن عدي: الكامل 2395/6.
- الذهبي: الكاشف 141/3.

(3) ابن حجر: التهذيب 220/10.

(4) ابن حبان: المجروحين 3/3، وخلط ابن حبان بين معاوية هذا ومعاوية بن يحيى الدمشقي أبو مطيع الأطرابلسي، فجعلهما واحداً، وهما اثنان، راجع: الذهبي: الميزان 139/4.

(5) ثقة، روى عن ميمون بن مهران، والزهري، وروى عنه مِشعر بن كدام، ومعمر بن راشد، وعتّاب بن بشير وعدة، مات في خلافة أبي جعفر المنصور، راجع:

- ابن معين: التاريخ 24/2.
- الفسوي: المعرفة والتاريخ 441/1 - 445.

تكلّم العلماء في حديثه عن الزهري، فقال ابن معين في سؤالات ابن الجُنيد له حين سُئل عنه وعن النعمان بن راشد الجزري: «ليس هما في الزهري بذاك»(1).

وقال فيه الذهلي: «هو مضطرب في حديث الزهري»(2).

وقال النسائي أيضاً: «ليس في الزهري بذاك القوي»(3).

وسبب ضعف إسحاق في الزهري يرويه لنا أبو الوليد الطيالسي (ت227) فقال: «حدثني صاحبٌ لي من أهل الرّي يُقال له أشرس، قال: قدم علينا مُحَّد بن إسحاق، وكان يحدّثنا عن إسحاق بن راشد، فقدم علينا إسحاق بن راشد، فجعل يقول: حدثنا الزهري، حدثنا الزهري، قال: فقلت له: أين لقيت الزهري؟ قال: لم ألقه، مررتُ ببيت المقدس فوجدتُ كتاباً له ثمَّ»(4).

فهذا يدل على أنه أخذ عن الزهري عن طريق كتاب لا سماعاً، وهو لا يعني عدم سماعه من الزهري بالمرة، فقد روى البخاري له – مع تحريه وتنقيره في الرجال – عدة أحاديث في الصحيح عن الزهري(5).

- الذهبي: الكاشف 61/1.
- المزي: تهذيب الكمال 419/2 – 423.

(1) ابن معين: سؤالات ابن جنيد له، ص455، برقم 739.

(2) ابن حجر: هدي الساري، ص389..

(3) المزي: تحفة الأشراف 28/12..

(4) الحاكم: المعرفة، ص 110.

– المزي: تهذيب الكمال 422/2.

(5) منها على سبيل المثال:

- 342/8 برقم 4677، كتاب التفسير/ باب وعلى الثلاثة الذين خلفوا.. الآية.
- 171/10 – 172، برقم 5718 كتاب الطب/ باب ذات الجنب.
- 313/13، برقم 7347، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة/ باب "وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً".

ولكنّ غالب ما أخرج البخاريُّ له مما شاركه فيه غيره عن الزهري، وهي مواضع يسيرة، هذا ما اعتذر له به ابن حجر في دفاعه عنه في مقدمة الفتح[1].

4- عبدالله بن زياد بن سمعان، أبو عبدالرحمن المدني (ط7)[2].

أخرج أبو زرعة الرازي بسنده إلى أبي بكر بن أبي أويس قال: كنت أجالس عبدالله بن زياد بن سمعان، وكنّا نرى أنه أخذ كتباً عن غير سماع، فبينا هو يحدّث إذ انتهى بحديث لشهر بن حوشب، فقال: حدثني شهر بن جوست، قلت: من هذا، قال: رجل من أهل خراسان اسمه من أسماء العجم، فقلت له: لعلك تريد شهر بن حوشب، فعلمنا حينئذٍ أنه يأخذ من الكتب[3].

فانظر كيف دخل في التصحيف على حديثه فغيّر اسم أحد الرواة، لأنه لم يسمع لفظه على الصواب من شيخه، وإنما أخذ ذلك من الكتب.

5- حفص بن سليمان الأسدي، أبو عمرو الكوفي (ت180)[4].

ذكره شعبة بن الحجاج فقال: كان يأخذ كتب الناس وينسخها، أخذ مني كتاباً فلم يرده، وكان يستعير الكتب[5].

---

(1) ابن حجر: هدي الساري، ص389

(2) سبقت ترجمته، ص193.

(3) أبو زرعة الرازي: التاريخ 415/2 - 416.

(4) هو حفص بن أبي داود القارئ، صاحب عاصم، ويقال له حفيص، متروك الحديث مع إمامته في القراءة، مات سنة 180هـ، راجع:

- ابن حبان: المجروحين 255/1.
- ابن عدي: الكامل 380/2 - 383.
- الخطيب: تاريخ بغداد 186/8 - 188، وموضح أوهام الجمع والتفريق 47/2.
- الدولابي: الكنى والأسماء 2/ 40.
- الذهبي: الكاشف 177/1، والميزان 558/1.
- ابن حجر: التهذيب 340/2، والتقريب 186/1.

(5) أحمد: العلل ومعرفة الرجال 503/2، برقم 3320.

ولما كان هذا حاله تركه العلماء كأحمد، وابن معين، والبخاري، وغيرهم(1).

6- عبدالملك بن حبيب، أبو مروان الأندلسي (ت239)(2).

كان حافظاً للفقه، عالماً بالفتوى، ومع جلالته في الفقه وتقدّمه فيه إلا أنه لم يكن له علم بالحديث، ولا يعرف صحيحه من سقيمه، وضعّفه غيرُ واحدٍ من النقاد(3).

وسبب هذا التوهين أن ابن حبيب كان صحفيّاً، إذ كان يحدّث من كتب غيره فيغلط(4).

وذكر ابن الفرضي (ت403) أنه كان يتسهّل في السماع، ويحمل على سبيل الإجازة أكثر رواياته(5).

- العقيلي: الضعفاء الكبير 270/1.

(1) راجع:

- البخاري: التاريخ الكبير 363/2.
- ابن أبي حاتم: الجرح 173/3 - 174.
- ابن عدي: الكامل 788/2.
- الذهبي: الميزان 558/1 - 559.

(2) فقيه الأندلس، إمام علامة، أحد الأعلام، ولد في حياة الإمام مالك بعد السبعين ومئة، ثم ارتحل إلى المشرق فسمع منه ابن الماجشون، وأسد بن موسى، وأصبغ، وعدة من أصحاب مالك، والليث بن سعد، ورجع إلفى قرطبة بعلم جم وفقه كثير، مات سنة 239هـ، راجع:

- ابن الفرضي: تاريخ العلماء والرواة بالأندلس 312/1 - 315.
- الحميدي: جذوة المقتبس، 263 - 265.
- الذهبي: التذكرة 537/2، والسير 102/12 - 107.

(3) راجع:

- الذهبي: الميزان 652/2.
- ابن حجر: لسان الميزان 59/4 - 60

(4) ابن حجر: التهذيب 6/ 391.

(5) راجع: ابن الفرضي: تاريخ العلماء والرواة بالأندلس 313/1.

ولما سُئل أسد بن موسى عن رواية عبدالملك بن حبيب عنه قال: «إنما أخذ من كتبي»[1].

فكان أخذه من الكتب إذن دون سماع، هو سبب في أوهامه في الأسانيد والمتون؛ لأن الذي يسمع من لفظ شيخه غير الذي يقرأ من كتابه كما لا يخفى.

(1) المصدر السابق 314/1

الفصل الخامس

قصر صحبة الراوي لشيوخه من أهل الأمصار الأخرى

إن علاقة الرواة بعضهم ببعض من الأمور التي يوليها النقاد اهتمامهم، لما يترتب على نوعية هذه العلاقة من آثار لها دور في الحكم على هؤلاء الرواة ورواياتهم، ولم يكن هذا الأمر خافياً على المحدّثين ذوي البصيرة النقدية النافذة، إذ كان في حساباتهم اعتبار هذه العلاقة عند إعطاء الحكم على راوٍ أو رواية ما، ومراجعة سريعة لكتب العلل وتواريخ الرجال يتبيّن المتتبع مصداق ما نقول.

ومن أهم العلاقات التي لها دور رئيس في الحكم على أحد الرواة هي معرفة طول صحبة هذا الراوي لشيخه أو قصرها، لأن الملازمة الطويلة تجعل هذا الراوي أقدر على حفظ ومعرفة حديث شيخه، لخبرته الطويلة فيه، ولممارسته له، فلا شك أنه يقدِّم في هذا الشيخ على غيره عند الاختلاف.

ولما لهذا الأمر من أهمية في إتقان حديث الشيخ والتقدّم فيه، حرص بعض الرواة على ملازمة شيخه سنين طويلة، وعادة ما يكون هذا الشيخ من أعلام المحدّثين ممّن يعني بجمع علمه، وتدوين مسائله، وفهم منهجه.

فهذا عبدالله بن مسلمة القعنبي (ت221) يقول: اختلفت إلى مالك ثلاثين سنة، وما من حديث في الموطأ إلا ولو شئتُ قلت: «سمعته مراراً من مالك»[1].

ويقول ابن مهدي أيضاً: «لزمت مالكاً حتى ملّني»[2].

وجالس مُبارك بن فَضالة (ت160) الحسن البصري ثلاث عشرة سنة»[3].

واختلف أبو حمزة السكري (ت167) إلى إبراهيم الصائغ (ت131) نيّفاً وعشرين سنة[4].

(1) الخطيب: الكفاية ص276.

(2) الخليل: الإرشاد 238/1.

(3) ابن حجر: التهذيب 29/10.

(4) الذهبي: السير 386/7.

إذن من كان هذا شأنه مع شيخه يقدّم على من لقي هذا الشيخ أياماً يسيرة، أو سمع منه مرة أو مرات معدودة.

وتتيسر الملازمة الطويلة في الغالب من أهل البلاد بعضهم لبعض؛ بحكم الإقامة والسكنى، أما الغرباء فإنهم لا يمكثون مدة طويلة غالباً في ملازمة الشيوخ، لأنهم يقيمون مدة زمنية قصيرة، بقدر ما تسمح لهم ظروفهم المادية والاجتماعية ثم يؤوبون إلى بلادهم، فمثل هؤلاء لا يمكنهم بحال التمرس والتمكن من حديث شيوخهم من الأمصار الأخرى، ولأجل ذلك تقع في حديثهم عنهم أوهام تكون بنسبتها إلى مجموع رواياتهم أكثر من أوهامهم عن أهل بلادهم، ويُستثنى من ذلك من طاب له المقام في البلاد التي رحل إليها فاستوطنها، فيُعدُّ هذا من أهلها، فلا يُعامل كغيره من الغرباء.

وأنكر بعضُ العلماء على طالب العلم الذي يسلك أحياناً طرقاً مختصرة في تحصيل العلم فيها تفويت الملازمة والسماع المباشر، فأخرج الخطيب بسنده إلى عبدالرحمن بن القاسم المصري (ت191) قال: سألت مالك بن أنس عن الإجازة؟ فقال: لا أرى ذلك، وإنما يريد أحدهم أن يُقيم المقام اليسير ويحمل العلم الكثير[1].

وعليه فإن كثرة رواية الراوي عن شيخ لا تعني ملازمته له، لاحتمال أخذه لهذه الأحاديث عن غير طريق السماع، كالإجازة والمناولة والوجادة وغيرها، فلا يُغتر بمن هذا شأنه، فيقدَّم على غيره، كما في تقديم الأوزاعي (ت157) لقرة بن عبدالرحمن المصري (ت147) في الزهري، زعمه أنه أعلم أصحابه[2]، مغتراً بكثرة ما روى عنه، مع أنه عند النقاد ضعيف الحديث، ومرتبته في أصحاب الزهري لا تقل عن الطبقة الثالثة منهم[3].

(1) الخطيب: الكفاية ص316، وقال معقّباً على ما نقلته عنه عن الإمام مالك: "وقد ثبت عن مالك رحمه غالله أنه كان يحكم بصحة الرواية لأحاديث الإجازة، فأما الذي حكيناه عنه آنفاً، فإنما قاله على وجه الكراهة، أين يجيز العلم لمن ليس من أهله، ولا خدمه، وعانى التعب فيه".

(2).أبو زرعة الدمشقي: التاري 266/1.

(3) راجع:

- ابن حبان: الثقات 343/7.

فكثرة الرواية ينبغي أن تنضمّ إلى أمور أخرى، كلها مجتمعة تعطي تصوّراً عن مستوى الراوي العلمي، ومرتبه المناسبة بين زملائه، عند تصنيفهم إلى طبقات في روايتهم عن شيخ واحد.

وطول صحبة الراوي وقصرها من الأمور المهمة التي يراعيها النقّاد في هذا التصنيف، فبسببها تتقدّم طبقة بعض الرواة وتتأثر، ولنأخذ مثالاً توضيحياً في ذلك، وهو ما ذكره الحازمي (ت584) في كتابه شروط الأئمة الخمسة، إذ صنّف تلاميذ الزهري (ت124) في خمس طبقات هي:

الطبقة الأولى: وهي الغاية في الصحة إذ جمعت بين الحفظ والإتقان وطول الملازمة للزهري، حتى كان من يزامله في السفر، ويلازمه في الحضر.

ومن أهل هذه الطبقة: مالك وابن عيينة، وعبيدالله بن عمر، ويونس وعُقيل الأيليان، وشعيب بن أبي حمزة، وجماعة سواهم.

الطبقة الثانية: شاركت الأولى في العدالة، غير أنهم لم يلازموا الزهري إلا مدة يسيرة، فلم تمارس حديثه، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى.

ومن أهل هذه الطبقة: الأوزاعي، والليث بن سعد، والنعمان بن راشد، وعبدالرحمن بن خالد بن مسافر وغيرهم.

الطبقة الثالثة: جماعة لزموا الزهري مثل أهل الطبقة الأولى، غير أنهم لم يسلموا من غوائل الجرح، فهم بين القبول والرد.

ومن أهلها: سفيان بن حسين الواسطي، وجعفر بن بُرقان، وعبدالله بن عمر بن حفص العمري، وزمعة بن صالح المكي، وغيرهم.

الطبقة الرابعة: قوم شاركوا أهل الطبقة الثالثة في الجرح والتعديل، وتفرّدوا بقلة ممارستهم لحديث الزهري، لأنهم لم يصاحبوه.

الذهبي: الميزان 388/3

ومن أهلها: إسحاق بن يحيى الكلبي، ومعاوية بن يحيى الصدفي، وإسحاق بن أبي فروة المدني، وجماعة سواهم.

الطبقة الخامسة: نفر من الضعفاء والمجهولين، كالحكم بن عبدالله الأيلي، وعبدالقدوس بن حبيب الدمشقي، ومُحَمَّد بن سعيد المصلوب وغيرهم كثير[1].

فالناظر في التصنيف السابق ذكْره يجد الاعتماد واضحاً على طول الصحبة وقصرها، ويلاحظ أيضاً تأخر طبقة بعض الأعلام المشهورين بالحفظ والإتقان والعدالة والإمامة، كالليث بن سعد (ت175)، والأوزاعي (157) إذ جعلهما في الطبقة الثانية، وقدم عليهما في الرتبة عُقيل، ويونس، وعبيدالله بن عمر، وهم أقل منهم علماً، وما ذلك إلا لطول صحبة هؤلاء للزهري، إذ كان بعضهم يلازمه في الحضر ويلازمه في السفر، كما ذكر الحازمي، وقصر صحبة أولئك، إذ لقيه الليث بمكة في موسم الحج[2]، والأوزاعي لم يلازمه[3].

وهذا يؤسس عليه أن الحديث الذي يرويه أصحاب الزهري، ويختلفون فيه عليه، فإن المقدم هو رواية أهل الطبقة الأولى، وإن كان المخالف من مشهوري العلماء كالليث والأوزاعي.

وتصنيف الراوي عن شيخ بعينه بهذه الطريقة، يعني تفاوت رتبة هذا الراوي من شيخ لآخر، فقد يصنَّف في أحد شيوخه من أهل الطبقة الأولى، وفي آخر من أهل الطبقة الرابعة، وفي ثالث من أهل الطبقة السادسة... وهكذا.

---

(1) راجع: مُحَمَّد بن موسى الحازمي، شروط الأئمة الخمسة، 57 – 60، تحقيق حسام الدين المقدسي، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط1، 1984م.

ونقل هذه الطبقات مختصرة ابن رجب: شرح العلل 613/2 – 615.

(2) راجع: الفسوي: المعرفة والتاريخ 443/2.

(3) يفهم هذا من سيرته وتتبع رحلاته.

وعندما صنّف ابن المديني (ت234) أصحاب نافع (ت117) مولى ابن عمر في تسع طبقات، جعل الليث بن سعد على سبيل المثال ضمن الطبقة السادسة، وقدّم عليه ممّن هم دونه في الثقة والإمامة، ولكنها الصحبة والملازمة[1].

وأما النسائي فقد قسّم أصحاب نافع نفسه إلى عشر طبقات، وجعل الليث بن سعد في الطبقة الرابعة، وخالف ابن المديني في رتب بعض الرواة[2].

وأيّاً كان الليث في الطبقة الرابعة أو السادسة، فإنه قطعاً ليس من الطبقات الأولى، وبذلك تأخر تصنيفه، وتقدّم غيره عليه كما أشرت من قبل قليل، وأيضاً في تصنيفه قد اختلف هنا في أصحاب نافع عنه في أصحاب الزهري مما لا يخفى.

وقسّم النسائي أيضاً أصحاب الأعمش (ت148) إلى سبع طبقات[3] ، فجعل عبدالله بن المبارك (ت181) في الطبقة الرابعة، ووكيع بن الجراح (ت197) في الطبقة الخامسة، وهما عَلمان من أعلام الحديث في النصف الثاني من القرن الهجري الثاني.

وبما أن قصر الصحبة يؤخّر بعض الأعلام الثقات في شيوخ بعضهم كما رأينا، فإن طولها أيضاً يقدّم من هم أقل ثقة على الأوثق أحياناً في شيوخ بعينهم، وهذا يعني أن الثقة ليس دائما على وتيرة واحدة في مستواه العلمي، فقد يكون أحياناً في أعلى درجات الضبط، وأحيانا أخرى في أدناها في شيخ أو بلد ما[4].

وهذا يعني أن طول صحبة الراوي لشيخه وممارسته لحديثه، قد ترفعه من رتبة أدنى إلى رتبة أعلى، تصل أحياناً إلى أنه أوثق الناس في هذا الشيخ، ومثال ذلك حماد بن سلمة

(1) ذكر طبقاته ابن رجب: شرح العلل 615/2 – 618.

(2) النسائي: الطبقات، 53 – 77.

(3) المصدر السابق، ص78 – 93.

(4) راجع بعض الأمثلة على ذلك فيما مضى من هذا البح، ص47 – 48.

(ت167) فقد اتفق النقاد أنه أوثق الناس في ثابت البُناني، بالرغم من أن حماداً بوجه عام كير الوهم والخطأ[1].

وقد عُني المحدّثون ببيان هذا الجانب العلمي من علاقة الرواة بعضهم ببعض، لما له من دور في الحكم على مروياتهم، فكثيراً ما نجد في عباراتهم النقدية: فلان أثبت الناس في فلان، أو أعرفهم بحديثه، أو أتقنهم له، إلى غير ذلك من عبارات مؤدية للغرض نفسه[2].

وتعدُّ إشاراتهم في الترجيح بين بعض الرواة عند الاختلاف، بأن فلاناً يقدِّم رأيه على فلان، لأنه بلديّه وأعرف به، ذات دلالة على دور الصحابة وقصرها في حديث الرواة، وتقديم بعضهم على بعض في شيخ أو بلد ما[3].

وفيما يأتي بعض الأمثلة التي تزيد هذه المسألة وضوحاً مع ما سبق بيانه:

1- روى شعبة بن الحجاج (ت160) عن قتادة، عن داود السرّاج، عن أبي سعيد الخدري[4] قال شعبة: وقال لي هشام الدستوائي (ت154) - وكان أحفظ عن قتادة وأكثر مجالسة له مني: هو عن النبي ﷺ: «من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة، وإن دخل الجنة لبسه أهل الجنة ولم يلبسه هو»[5].

---

(1) راجع: همام سعيد: مقدمة شرح العلل 115/1.

وراجع ترجمة حماد بن سلمة ص193 فيما مضى من هذا الكتاب.

(2) سبق الكلام في هذا الموضوع والأمثلة عليه ص77 من هذا الكتاب.

(3) سبق الكلام أيضاً في هذا الموضوع والأمثلة عليه في الكتاب ص 78من هذا الكتاب

(4) أخرجه من طريق شعبة: علي بن الجعد: المند 1/ 511، برقم 1010، تحقيق الدكتور عبدالمهدي بن عبدالقادر بن عبدالهادي، مكتبة الفلاح/ الكويت، ط1، 1985م، ومن طريقه الخطيب: الكفاية 224.

(5) أخرجه من طريق هشام الدستوائي:

- أحمد: المسند 23/3.
- ابن حبان: الصحيح 397/7، برقم 5413، كتاب اللباس وآدابه/ باب ذكر البيان بأن لابس الحرير في الدنيا في كل وقت محرم لبسه في الجنة إذا دخلها.
- الحاكم: المستدرك 191/4.

فرأينا كيف رجّح شعبة رواية هشام المرفوعة على روايته الموقوفة عن شيخهما قتادة، معللاً هو نفسه سبب هذا الترجيح بأن هشاماً أكثر معرفة وحفظاً لحديث قتادة منه لطول ملازمة هشام لقتادة.

2- وثّق العلماء سفيان بن حسين الواسطي (ت بحدود170)[1] بوجه عام، إلا أنهم تكلموا في روايته عن الزهري خاصة لأوهامه عنه[2]، فلم يعدّه ابن معين من أكابر أصحابه[3]، وذلك لقصر صحبته له، إذ سمع منه في موسم الحج[4]، بخلاف أصحاب الزهري المتقنين الذين لازموه سنين طويلة.

---

(1) ثقة في غير الزهري، روى عن الحسن البصري، وابن سيرين، والزهري، وغيرهم، وروى عنه شعبة، ويزيد بن هارون وغيرهما، مات بالري مع المهدي، وقيل في أول خلافة الرشيد، راجع:

- ابن معين: التاريخ 210/2.
- ابن أبي حاتم: الجرح 228/4.
- الذهبي: الميزان 165/2، والكاشف 300/1.
- ابن حجر: التقريب 310/1.

(2) راجع:

- ابن معين: تاريخ الدارمي عنه، ص45، برقم 19، وتاريخ الدقاق عنه، ص68، برقم 176.
- ابن أبي حاتم الجرح 227/4 – 228.
- ابن عدي: الكامل 1251/3.
- الخطيب: تاري بغداد 151/9.

(3) ابن معين: التاريخ 210/2.

(4) ابن أبي حاتم: الجرح 228/4.

- الذهبي: الميزان 165/2.

3- أعلّ البخاري رواية موسى بن عقبة (ت141) عن سُهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ في كفارة المجلس[1]، فقال: «هذا حديث مليح ولا أعلم بهذا الإسناد في الدنيا غير هذا، إلا أنه معلولٌ؛ حدثنا به موسى بن إسماعيل، حدثنا وهيب، حدثنا سُهيل، عن عون بن عبدالله قوله، وقال: «هذا أولى، فإنه لا يُذكر لموسى سماع من سُهيل»[2].

فاختُلف على سُهيل في هذا الحديث إذن، والراوي عنه ثقتان، أحدهما أعرف بحديثه – وهو وُهيب – من الآخر – وهو موسى بن عقبة – قوي الظن بترجيح رواية وُهيب، لاحتمال أن يكون عند تحديثه لموسى بن عقبة لم يستحضره كما ينبغي، وسلك فيه الجادّة، فقال: عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ، كما هي العادة في أكثر أحاديثه، لهذا قال البخاري في تعليله: «لا نعلم لموسى سماعاً من سُهيل». يعني: إنه إذا كان غير معروف بالأخذ عنه، ووقعت عنه رواية واحدة، فيها من هو أعرف بحديثه، وأكثر ملازمة، رجّحت روايته على تلك الرواية المنفردة، هذا ما حرّره الحافظ ابن حجر في هذا الحديث[3].

(1) ونصه : "من جلس مجلساً فكثر فيه لغطه، فقال قبل أن يقوم: سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك، إلا غفر له ما كان في مجلسه ذلك"، أخرجه الترمذي: الجامع 494/5 برقم 3433، كتاب الدعوات/ باب ما يقول إذا قام من المجلس.

- أحمد: المسند 494/2.
- الخطيب: الجامع 132/2، وتاريخ بغداد 29/2.

(2) راجع:

- الحاكم: المعرفة، ص113 – 114، المستدرك 537/1.
- ابن أبي حاتم: العلل 195/2.
- الخليلي: الإرشاد 960/3 – 961.
- الخطيب: تاريخ بغداد 102/13 – 103.
- ابن حجر: النكت 2/ 715 – 725، وقد حقق هذه الرواية تحقيقاً بديعاً موسعاً.

(3) راجع: ابن حجر: النكت 725/2 – 726.

4- روى يعقوب بن شيبة بن الصلت (ت262) بسنده عن عبدالوارث بن سعيد البصري (ت180)[1]، قال: «جلست إلى عمرو بن دينار (ت125) فلم أفهم كلامه، قال علي – هو ابن المديني أحد رجال الإسناد – فحدّثت به سفيان – يعني ابن عيينة – فقال: صدق، أدركناه وقد سقطت أسنانه، وبقي له ناب واحد، فلولا أنا أطلنا مجالسته ما فهمنا عنه»[2].

فرأينا أن طول الملازمة جعلت ابن عيينة يفهم كلام شيخه عمرو بن دينار، بالرغم من صعوبة نطقه لذهاب أسنانه، بينما عبدالوارث لم يفهم كلامه لقصر صحبته له، وبالتالي قلة خبرته بصوته ونطقه للحروف والكلمات، وعدم تعوده على ذلك.

(1) ثقة ثبت، رمي بالقدر، روى عن أيوب السختياني، وأبي التيّاح، ويحيى البكا، وروى عنه ابنه عبدالصمد، ومسدّد وعدّة، مات سنة 180هـ. راجع:

- الذهبي: الكاشف 192/2.
- ابن حجر: التقريب 527/1.

(2) يعقوب بن شيبة الصلت، مسند عمر بن الخطاب، 43.

الفصل السادس

سوء معاملة بعض أهل البلاد الغرباء

كان ثلاثة من حفاظ العراق، وهم حماد بن زيد بن درهم البصري (ت179) وأبو أسامة حماد بن أسامة (ت201) والضَّحاك بن مخلد أبو عاصم النبيل (ت212) إذا سألهم أحد الطلبة من الغرباء التحديث يقول كل واحد منهم: «أهل بلدي حقهم أوجب عليَّ منك»، هذا لفظ أبي أسامة، أما لفظ أبي عاصم وحمّاد: «أهل مِصري والله أحب إليّ منك»[1]. وكلا اللفظان مؤداهما واحد.

وقد استوقفتني هذه المقولة، وجعلتني أعقد هذا الفصل في هذا الموضوع، لعلي أجلّي بعض جوانبه، لأنّ فيه إضافة جديدة في معرفة كنه العلاقات العلمية بين الرواة وتفسير كثير من النصوص بناء على ذلك.

وتنضم هذه المعاملة مع الغرباء إلى صعوبات كثيرة واجهت طلاب الحديث في رحلاتهم، كالصعوبات المادية والسياسية والاجتماعية، وغيرها؛ لأنهم يتعاملون مع بشر بما في البشر من طبائع وأخلاق وعيوب، فهم بحاجة إلى مسايرتهم ومداراتهم، وهذا أمر ليس بالسهل، كما قال الشافعي (ت204): «سياسة الناس أشد من سياسة الدواب»[2].

ويتفاوت العلماء في نصيبهم من الخُلق والطبع، ففيهم الكريم، والرفيق، والحليم، والجافي، إلى غير ذلك من صفات لها دورها في الكشف عن مزايا حديثهم، من حيث القلة أو الكثرة، أو إقبال التلاميذ عليهم، أو إحجامهم عنهم، كما أن لها دورها أيضاً في الكشف عن علل رواياتهم.

وهذه الصعوبة في خُلُق بعض الرواة، أو ما يسميه البعض عُسْراً[3]، كانت تتعدى إلى الغرباء أحياناً، الذين يردون إلى البلاد لأجل السماع، فلا يحصل لهم ما يريدونه أو يتوقعونه

---

(1) الرامهرمزي: المحدث الفاصل، ص570 - 571.

(2) الخطي: الجامع 344/1.

القاري: الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، ص225، تحقيق محمد لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي/ بيروت، ط2، 1986م.

(3) العُسر: ضد اليسر، وعسر الأمر،صعب واشتد، راجع:

- الفيروزأبادي: القاموس المحيط، ص564.

من كثافة في السماع وتحصيل العلم، فينعكس ذلك على مستوى أحاديثهم عن هؤلاء الشيوخ، فأخرج الخطيب بسنده إلى الشافعي قال: «قيل لسفيان بن عيينة: إن قوماً يأتونك من أقطار الأرض تغضب عليهم؟ ويوشك أن يذهبوا وتركوك، قال: هم حمقى إذن مثلك أن يتركوا ما ينفعهم لسوء خُلُقي»[1].

فهذا النص يدل بوضوح على أن بعض الغرباء الذين جاءوا من الأمصار البعيدة للسماع قد يتركون هذا السماع لسوء المعاملة من أهل البلاد، ممّا يفوت الفرصة عليهم في تحصيل كثير من العلم.

وممّا يدل على مدى معاناة الغرباء مع بعض أهل البلاد، ما قاله بقية بن الوليد الحمصي (ت197) للأعمش – وهو كوفي – (ت148): «إتيانك ذُل، وتركك غُبن، ولكن أنزلك بمنزلة دواء الشيء، من صبر عليه نفعه»[2].

فانظر إلى قوله: «إتيانك ذُل» فإنها تدل دلالة واضحة على ما يعانيه هذا الراوي في إتيانه لهذا الشيخ طلباً للعلم، والأعمش رحمه الله كان معروفاً بعسره وأخباره فيه مشهورة[3].

فمنها ما قاله ابن المبارك فيه: «سمعت الأعمش يحلف أن لا يحدثني»، ويقول: «لا أحدث قوماً وهذا التركي فيهم»[4]. مع جلالة ابن المبارك وشدة طلبه وحرصه على العلم، ولكنه يومها كان صغيراً.

ومما يؤسف له أن بعض أهل البلاد كانوا ينظرون إلى الغرباء نظرةً لا تخلو من التحقير والدونية أحياناً، يروي لنا الخليلي في الإرشاد بسنده عن محمود بن إسحاق القواس قال: قام

(1) الخطيب: الجامع 223/1.

(2) ابن عدي: الكامل 77/1.

(3) راجع بعضها:

– الذهبي: السير 228/6 – 238.

(4) ابن الجعد: المسند 459/1، برقم 815

إسماعيل بن أحمد والي خراسان لصالح جرزة (ت293)(1)، فقيل له تقوم لرجل من الغرباء؟ فقال لقائله: يا كلبُ، إنما قمت لله ولرسوله، فإنه عالمٌ بأيام رسول الله ﷺ وأخباره»(2).

وممّا يؤكد وجود هذه النظرة عند بعض أهل البلاد ما نقله مُحَمَّد بن مُحَمَّد العبدري (ت بعد700) في رحلته عن أهل مر في ذلك الوقت: «وأمّا بغضهم للغريب وتمالؤهم على ذلك، فأمرٌ لا يحيط به علماً إلا من عاينه»(3)، وتكلّم كلاماً قاسياً رأيته قد تعدى فيه حدّ الإنصاف، فلعله قصد عوام الناس بمصر لا أهلها جميعاً بمن فيهم أهل العلم.

ويمكن إرجاع سوء معاملة بعض أهل البلاد للغرباء إلى عدة أمور منها:

أولاً: عدم تأكد أهل البلاد من أهلية الغريب لطلب العلم.

كان منهج بعض العلماء عدم إسماع من ليس للعلم بأهل، فإذا رأوا في أحدهم شيئاً من ذلك، أو لم يتأكدوا من أهليته له لم يحدّثوه، فكان الأعمش يقول: «لا تنثروا اللؤلؤ – يعني الحديث – تحت أظلاف الخنازير»(4)، ورأى يوماً شعبة يحدّث، فقال له: «ويحك – أي ويلك – يا شعبة، لا تعلّق الدر في أعناق الخنازير»(5).

---

(1).هو صالح بن مُحَمَّد البغدادي، وجزره لقبه، إمام حافظ، أحد العلماء المشهورين، راجع:

- الخطيب: تاريخ بغداد 322/9 – 328.

الخليلي: الإرشاد 609/2

(2) الخليلي: ألإرشاد3/ 967..

(3) مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن علي العبدري، الرحلة، ص172 – 173، تحقيق علي إبراهيم كردي، مرقونة على آلة كاتبة، وهي أطروحته للماجستير في الآداب من جامعة دمشق سنة 1988م.

(4) ابن الجعد: المسند 453/1، برقم 787.

– الرامهرمزي: المحد الفاصل ص573.

(5) ابن الجعد: المسند 462/1 برقم 836.

- الرامهرمزي: المحدث الفاصل، ص573.

- ابن عبدالبر: جامع بيان العلم 108/1.

وورد هـذا المعـنى في كـلام كثـير مـن السـلف[1]، وخصـه بعـض المصـنّفين بالتبويـب، كالرامهرمزي[2]، وابن عبد البر[3]، والخطيب[4].

وقال أحمد بن أبي الحواري الشامي (ت264) لأبي بكر بن عيّاش الكوفي (ت194) حدّثنا قال: دعونا من الحديث: فقد كبرنا ونسينا، جيئونا بذكر المعاد، وبذكر المقابر، لو أني أعرف أهل الحديث لأتيتهم إلى بيوتهم أُحدّثهم»[5].

فانظر إلى جوابه لسائله – وهو أحد الطلبة من بلد آخر – جاءه يطلب السماع: «لو أني أعرف أهل الحديث..» مما يدل على أنه غير متأكد وغير معترف بأن سائله من أهل هذا الشأن.

وهذا ما قاله ابن عيينة (ت198) أيضاً عندما سألوه أن يحدّث: «ما أراكم للحديث موضعاً»[6].

أما أبو قِلابة البصري (ت104) فقال: «لا تحدِّث بالحديث من لا يعرفه، يضرّه ولا ينفعه»[7].

ولأن الغريب في الغالب لا يُعرف، فإنه يُجابَه بالصدود من بعض العلماء ممّن هذا منهجهم، فيفوت عليه كثير من العلم.

---

(1) راجع أقوالهم في ذلك:

- الرامهرمزي: المحدث الفاصل، 571 – 577.
- ابن عبدالبر: جامع بيان العلم 107 – 111.

(2) المحدث الفاصل، ص 571، باب وضعه – أي العلم – في غير أهله.

(3) جامع بيان العلم 107/1، باب آفة العلم وإضاعته، وكراهية وضعه عند من ليس بأهله.

(4) الجامع 1/ 327، باب كراهة التحديث لمن لا يبتغيه، وأن من ضياعه بذله لغير أهله.

(5) الذهبي: السير 92/12.

(6) المصدر السابق 412/8

(7) الرامهرمزي: المحدث الفاصل، ص571

أمّا لو عرف هذا الطالب بحرصه على العلم، والاعتناء بجمعه وتحصيله لوجد بلا شك كل الترحيب والإكرام من أهل البلاد، يروي لنا الدبّاغ في معالم الإيمان عن عبدالله بن فروخ (ت176) قال: «أتيت الكوفة وأكثر أملي السماع من سليمان بن مِهران الأعمش، فسألت عنه، فقيل لي: إنه غضب على أصحاب الحديث فحلف أن لا يسمعهم في وقت كذا، فكنت أختلف إلى داره طمعاً أن أصل إليه، فلم أقدر على ذلك، فجلستُ يوماً على بابه وأنا متفكر في غربتي، وما حرمت من السماع منه إلى أن فُتح الباب، فإذا بجارية، فقالت: ما بالك على بابنا، فقلت: أنا رجل غريب وأعلمتها بخبري، فقالت: وأين بلادك؟ فقلت: إفريقية، فانشرحت إليّ وقالت: تعرف القيروان، فقلت: من أهل القيروان أنا، فقالت: لعلك تعرف دار بني فرّوخ، فتأملتني ثم قالت: عبدالله؟! قلت: نعم، فإذا هي جارية كانت لي وهي صغيرة، فصارت إلى الأعمش فقالت له: إن مولاي الذي كنت أخبرك خبره بالباب، فأمرها بإدخالي، وأسكنني في بيت قبالته، فكنت أسمع منه وحدي، وقد حرم سائر الناس إلى أن قضيت أربي منه»[1].

فهذا النص يدل أيضاً على معاناة أحد طلاب العلم في بلاد الغربة، شفعت له معرفته بجارية الشيخ، وصادف ذلك إشفاقاً من الشيخ لحاله وغربته وحبه للعلم، إذ جاء من بلاد بعيدة فخصه بالسماع وحده دون غيره.

ثانياً: مخالفة بعض الغرباء لأهل البلاد في المعتقد:

ذكرتُ فيما مضى من هذا الكتاب، نماذج لبعض الرواة ممن اضطرهم خلافهم العقدي من أهل البلاد أو خلفائها للرحلة قسراً إلى أمصار أخرى[2]، وهذا يدل على وجود مشكلة في الحياة العلمية والسياسية في ذلك الوقت، ألقت بظلالها على الرواة، فوقع بعضهم ضحية لهذا الاختلاف في الفكر العقدي.

---

(1) الدباغ: معالم الإيمان 179/1 – 180، المالكي: رياض النفوس 180/1..

(2) راجع الفصل الثالث من الباب الثاني: الرحلة هرباً من الاضطهاد الفكري، 138..

فأهل السنة كانوا لا يحدثون المبتدعة في نظرهم كالقدرية والمرجئة والرافضة والجهمية وغيرهم، فكان سليمان التيمي (ت143) إذا جاءه من لا يعرفه من أهل البصرة قال: «أتشهد أن الشقي من شقي في بطن أمه، وأن السعيد من وعظ بغيره؟ فإن أقرّ، وإلا لم يحدثه»[(1)]، أي: يختبر رأيه في القدر.

وكذلك كان زائدة بن قدامة (ت160) لا يحدّث أحداً حتى يمتحنه فإن كان غريباً قال له: من أين أنت؟ فإن كان من أهل البلد قال: أين مصلاّك؟ ويسأل كما يسأل القاضي عن البيّنة، فإذا قال له: سأل عنه، فإن كان صاحب بدعة قال: لا تعودنّ إلى هذا المجلس، فإن بلغه عنه خير أدناه وحدّثه، فقيل له: يا أبا الصلت، لم تفعل هذا، قال: أكره أن يكون العلم عندهم، فيصيروا أئمة يحتاج إليهم، فيبدلوا كيف شاءوا[(2)].

وفعل الشيء نفسه مع المبتدعة جمعٌ من السلف منهم: عكرمة مولى ابن عباس (ت107)، وعبدالله بن عون (ت150) ومعاذ بن معاذ (ت196)، ويعلى بن عُبيد (ت بضع ومئتين)[(3)].

فأمثال هؤلاء العلماء يخافون من تحديث أي كان خشية أن يكون من أصحاب البدع، وهذا بدوره يضيّق على الغرباء الذين لا يُعرفون دائرة السماع، فعانوا من ذلك أشد عناء، لأنهم بحاجة إلى تزكية، أو إثبات سلامة معتقداتهم.

وأما من نُسب إلى البدعة من العلماء، فإنهم أيضاً كانوا لا يحدّثون إلا من يوافقهم الرأي في بدعتهم، ويمتحنون الطلبة في ذلك أيضاً، والقصة الآتية تدل على معاناة أحد الغرباء من طلبة العلم بسبب ذلك، أخرج الخطيب بسنده عن قاسم بن زكريا المطرّز (ت305) قال: وردت الكوفة وكتبت عن شيوخها كلهم، غير عبّاد بن يعقوب، فلمّا فرغت ممّن سواه دخلت عليه، وكان يمتحن من يسمع منه، فقال لي: من حفر البحر؟ فقلت: الله خلق

(1) الخطيب: الجامع 331/1.

(2) الرامهرمزي: المحدث الفاصل، ص547..

(3) راجع: الخطيب: الجامع 331/1 – 335، وقد عقد لذلك باباً أسماه " من كان لا يحدّث أهل البدع".

البحر، فقال: هو كذلك، ولكن من حفره؟ فقلت: يذكر الشيء، فقال: حفره علي بن أبي طالب ﷺ، ثم قال: من أجراه؟ فقلت: الله مجري الأنهار، ومُنبع العيون، فقال: أجراه الحسين بن علي، قال: وكان عبّاد كوفياً، ورأيت في داره سيفاً معلّقاً وحَجفة – أي ترساً – فقلت: أيها الشيخ لمن هذا السيف؟ فقال: هذا لي، أعددته لأقاتل به مع المهدي، قال: فلما فرغت من سماع ما أردت أن أسمعه منه وعزمت على الخروج من البلد دخلت عليه فسألني كما كان يسألني، وقال: من حفر البحر؟ فقلت: حفره معاوية، وأجراه عمرو بن العاص! ثم وليت من بين يديه، وجعلت أعدو، وجعل يصيح، أدركوا الفاسق عدو الله فاقتلوه»[1].

فهذه الحادثة وغيرها تدل على تأثير الاختلاف في الفكر العقدي على الرواة، وسماع بعضهم من بعض، وخصوصاً إذا كان الراوي من بلد آخر لا يعرف منهج الشيخ العلمي واتجاهه العقدي.

فلو أفصح هذا الغريب بعقيدته المخالفة لشيخه، لما أسمعه شيخه حرفاً، فاضطر لأسلوب الحيلة في التخلص من هذا المأزق فكان له ما أراد.

ثالثاً: عدم تحديث الغرباء لأنه يريد التكثّر بالسماع:

كان بعض العلماء يعيبون التكثّر بالسماع، ويحبّذون اقتصار الطلاب ما سمعوا، دون توسع في تتبع الطرق والروايات، وتكثير المشايخ من غير طائل، وخصوصاً إذا كان مشايخهم الذين سمعوا منهم أولاً من ثقات الرواة وعلمائهم ممن يُستغنى بهم عن غيرهم[2].

فمن ذلك أن موسى بن معاوية الصّمادحي (ت225)[1]، أحد علماء القيروان الذين رحلوا وطوّفوا البلاد طلباً للعلم، قال: «ذكر لي رجل بخراسان فأتيته فأصبته في المسجد

(1) الخطيب: الكفاية،ص 131.

(2) راجع بعض الآثار وأقوال السلف في ذلك:

– الرامهرمزي، المحدث الفاصل، ص553 – 560، باب من كره كثرة الرواية..

يحدّث، فسلّمت عليه، فقال لي: من أين الرجل؟ فقلت: من المغرب، فقال: من أي موضع؟ فقلت: من القيروان، قال: ومن لقيت؟ قلت: الفضيل، ووكيعاً، وأبا معاوية الضرير، فقال لي: ما أظنك تريد بهذا الله عز وجل، أما يكفيك أن تجعل أحدهم لدينك؟ ولكنك أردت أن تقدم بلدك فتقول: لقيت فلاناً وفلاناً، والله لا أسمعتك إلا ثلاثة أحاديث لعنائك، قال موسى: فأخذت كتبه فانتخبت منها ثلاثة أحاديث رويتها عنه[2].

فلا شك – كما في هذا المثال – أن منهج أمثال هذا الشيخ، فوّت على هذا الطالب الغريب فرصته في السماع والتمكن من حديث شيخه.

رابعاً: أخذ بعض أهل البلاد الأجرة على التحديث:

تباينت أنظار المحدثين على أخذ الأجر على التحديث، فمنهم من منع ذلك، ومنهم من جوّزه، وتوسط بعضهم فقال: إذا امتنع عليه الكسب لعياله بسبب التحديث فيأخذ الأجر وإلا فلا[3].

وكان لإصرار بعض المحدثين على أخذ الأجر على الحديث، أثره في سماع بعض الرواة منهم، وخصوصاً إذا كانوا من فقراء الغرباء، ممّن يحتاجون للمال في غربتهم ، ومن أغرب ما

---

(1) إمام محد، رحل كثيرا، كان كثير الأخذ عن الرجال المدنيين، والكوفيين، والبصريين، وغيرهم من الأمصار، وكان فقيهاً مفتياً، كثير العبادة مات سنة 225هـ، راجع:

- أبا العرب: طبقات علماء إفريقية، ص190 – 194.
- المالكي: الرياض 376/1.
- الدبّاغ: معالم الإيمان 51/2.

(2) المالكي: الرياض 381/1.

(3) راجع:

- ابن الجعد: المسند 537/1، برقم 1138 – 1141.
- الخطيب: الكفاية، ص153 – 156.
- النووي: الإرشاد، ص116.
- السيوطي: التدريب 337/1 – 338.

حفظته لنا الكتب في ذلك ما رواه الخطيب بسنده عن أبي عبدالرحمن النسائي (ت303) عندما سُئل عن علي بن عبدالعزيز المالكي (ت286) قال: قبح الله علي بن عبدالعزيز – ثلاثاً – فقيل له: يا أبا عبدالرحمن أتروي عنه؟ فقال: لا، فقيل له: أكان كذاباً، فقال: لا، ولكن قوماً اجتمعوا ليقرؤوا عليه شيئاً، وبروه بما سهُل، وكان فيهم إنسان غريب فقير ولم يكن في جملة من برّه، فأبى أن يقرأ عليهم وهو حاضر حتى يخرج، أو يدفع كما دفعوا، فذكر الغريب أن ليس معه إلا قصعته، فأمر بإحضار القصعة، فلما أحضرها حدثهم[1].

وكان علي بن عبدالعزيز هذا ثقة، لكنه يطلب على التحديث أجراً كما رأينا، ويعتذر بأنه محتاج[2]، وموقفه من الطالب الغريب يدل على صعوبة تحمّل الحديث عن أمثاله.

وأما هشام بن عمّار الدمشقي (ت245)[3] فكان يأخذ من تلاميذه على كل ورقتين درهماً ولا يحدّث ما لم يأخذ، فجاءه صالح جزرة البغدادي (ت293) ليأخذ عنه، فاحتال عليه بأن جعل خطه دقيقاً، فكتب ورقة واحدة حديثاً كثيراً ليقرأه عليه، فقال له هشام بعد قراءته: ليست هذه ورقة هذه شِقّة[4].

وكان بعض المحدثين أيضاً يطلب رهناً كشرط لإسماع بعض الرواة، أو السماح لهم بالاطلاع والانتخاب من كتبه، سأل عبدالله بن أحمد أباه عن يحيى بن سليم الطائفي المكي (ت195) فقال: «كذا وكذا والله إن حديثه – يعني فيه شيء وكأنه لم يحمده»، وقال مرة أخرى: «كان قد أتقن حديث ابن خُيم – عبد الله بن عثمان (ت132)، كانت عنده في كتاب، فقلنا له: «أعطنا كتابك، فقال: أعطوني مصحفاً رهناً، قلنا: من أين لنا مصحف ونحن غرباء»[5].

---

(1) الخطيب: الكفاية، ص156، ونقل القصة الذهبي في السير 349/13..

(2) الذهبي: الميزان 3/ 143.

(3).سبقت ترجمته، ص110

(4).راجع: الذهبي: السير 426/11 – 427،والشقة: شظية من لوح، راجع: الفيروزأبادي: ص98.

(5) أحمد: العلل ومعرفة الرجال 480/2، برقم 3150.

ويبدو أنه لأجل هذا لم يسمع منه أحمد رحمه الله إلا حديثاً واحداً، كما نقل الميموني عنه[1].

فكل هذه الأسباب مع ما ذكرته من عُسر بعض الرواة مع طلابهم بوجه عام والغرباء منهم بوجه خاص، أدت إلى عدم إعطاء بعض الغرباء الفرصة الكافية في السماع والتمكن من حديث أهل البلاد، وهذا ينعكس بدوره على مستوى حديث بعضهم عن بعض.

وما ذكرته من سوء معاملة بعض أهل البلاد للغرباء ليس هو المنهج الشائع عند أهل العلم، فإن الناظر في كلامهم حول هذا الموضوع، يجد أن بعضهم على العكس من ذلك كانوا يُكرمون الغريب، ويقضون حوائجه، ويولونه عنايةً خاصة لمكان غربته.

فذكر ابن جماعة (ت733) وهو يعدّد ما يجب على العالم التأدب به في درسه: «أن يتودّد لغريب حضر عنده، وينبسط له، وينشرح صدره، فإن للقادم دهشة»[2].

ونقل عن الشافعي (ت204) أنه قال موصياً سائله: «أصبر نفسك للغرباء»[3].

وكان أبو حمزة السكري (ت167) إذا مرض عنده من قد رحل إليه، ينظر إلى ما يحتاج إليه من الكفاية، فيأمر بالقيام به»[4].

وأما الفقيه أحمد بن إسحاق الصبغي (ت342) فقد وقف داراً له بنيسابور على أهل العلم من الغرباء، ويسكنها الفضلاء، ووقف عليهم من الضياع ما يكفيهم لطعامهم ولباسهم[5].

---

(1) راجع: ابن حجر: التهذيب 226/11..

(2) بدر الدين بن إسحاق ابن جماعة: تذكره السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم، ص 43 – 44، طبع الهند، حيدر أباد الدكن بإدارة جمعية دائرة المعارف العثمانية، سنة 1933.

(3) المصدر السابق، ص66، وفي السير للذهبي 11/12، نسب هذا القول للبوطي تلميذ الشافعي..

(4) راجع: الذهبي: السير 386/7،.

(5) الخليلي: الإرشاد 480/3 – 481.

وفي المقابل حثَّ العلماء طلبة العلم على تحمّل شيوخهم، ممن في خُلقهم وطبعهم جفاء، فقال ابن جماعة وهو يعدّد ما يجب على الطالب تجاه أستاذه: «أن يصبر على جفوةٍ تصدر من شيخه، أو سوء خلق يصده ذلك من ملازمته»[1].

ونقل عن أبي يوسف القاضي (ت182) قال: خمسة يجب على الإنسان مداراتهم، وعدّ منهم العالم ليقتبس من علمه»[2].

(1) ابن جماعة: تذكرة السامع والمتكلم، ص91 - 92.

(2) المصدر السابق، الجزء والصفحة نفساهما.

الفصل السابع

انشغال الرواة بغير الحديث النبوي خارج أمصارهم

يحتاج علم الحدي إلى مراجعة دائمة، ومذاكرة مستمرة، حتى يحافظ الراوي على ما حفظه منه؛ لأن هذا العلم مداره على البحث في الأسانيد والمتون، وما يتصل بهما من فروع وقضايا كثيرة.

فأما الأسانيد فإنه يحتاج إلى معرفة رجالها معرفة تامة، من حيث تاريخ ولاداتهم ووفياتهم، ومستواهم العلمي، وضبط أسمائهم، ومعرفة المتشابه والمتفق والمفترق منها، إلى غير ذلك من قضايا تتعلق بعلوم الرجال.

كما أنه بحاجة إلى الفحص في هذه الأسانيد، ومعرفة مساراتها، والصحيح والضعيف منها في كل بلد، وعند كل راو، والمتصل والمنقطع منها، إلى غير ذلك أيضاً من أمور ومصطلحات تلزم الراوي في هذا المجال.

أما المتن فإن الراوي بحاجة إلى حفظه، ثم معرفة ضبط ألفاظه، والاختلاف فيها، وأيها يقدّم عند الاختلاف، والمزيد فيها والمدرج، ونحو ذلك من علوم تتعلق بالمتن، كالشاذ، والمنكر، والمقلوب، والموضوع وغيرها.

فمثل هذه العلوم والقضايا تحتاج إلى مداومة مذاكرتها والنظر فيها باستمرار، وإلا فإن الراوي مُعرّض لنسيانها، والوهم فيها؛ فهي من النوع الذي ينسى سريعاً.

ولأجل خطورة الوهم في الحديث لما يترتب عليه من إخلال بالرواية حثّ العلماء على مذاكرته والنظر فيه، لأنه يبقى بذلك حاضراً في ذهن راويه، فقال علقمة بن قيس (تبعد 60): «تذاكروا الحديث، فإن حياته ذكره»[1]. وقال الزهري (ت124): «إنما يذهب العلم النسيان وترك المذاكرة»[2].

وما أحسن ما قاله ابن المهدي (ت198): «إنما مثلُ صاحب الحديث بمنزلة السمسار، إذا غاب عن السوق خمسة أيام، تغيّر بَصره»[3]. بمعنى أنه افتقد الخبرة والممارسة، وكذا

(1) الخطيب: الجامع 268/2.

(2) ابن عبدالبر: جامع البيان والعلم108/1..

(3) المصدر السابق، 278/2، وراجع مزيداً من النصوص التي تحث على المذاكرة في هذا المصدر 267/2 - 279..

صاحب الحديث، إذا لم يداوم على حفظ الحديث، إذا لم يداوم على حفظه ومذاكرته فإنه ينساه، ويفتقد الخبرة فيه.

وقد يضطر المحدّث إلى الانشغال عن الحديث النبوي بأُمور أخرى وخصوصاً إذا كان الانشغال في بلد آخر، بعيداً عن كتبه وأصوله، وشيوخه وتلاميذه، فيؤدي هذا الابتعاد الطوعي أو القسري أحياناً عن الحديث، إلى نسيان الراوي له، ووقوعه في أوهام فيه، وما ذلك إلا لقلة مذاكرته وممارسته له كما أشرت قبل قليل.

فمن العلماء ممن انشغل عن الحديث النبوي بالقضاء، كشريك بن عبدالله النخعي الكوفي[1] (ت177) قاضي واسط، الذي ساء حفظه بعدما استقضي، هذا مضمون ما قاله بعض النقاد فيه، فمن سمع منه بعد ذلك فسماعه غير صحيح[2]، وكان قد حدّث بواسط بأربعمائة حديث، قيل: إنها بواطيل[3]، وذكر ابن عدي في كتابه «الكامل» بعض الأحاديث التي انتقدت عليه، فجعلها في عشر صفحات وأزيد[4].

ولأجل أوهامه هذه لم يكتب عنه بعد القضاء نقاد الحديث الكبار في عصره، كوكيع بن الجراح (ت197) وأبي نعيم الفضل بن دكين (ت218)[5].

---

(1) أحد الأعلام، على لين في حديثه، توقف بعض الأئمة عن الاحتجاج بمفاريده، روى عن حبيب بن أبي ثابت، وعبدالكريم الجزري، وعطاء بن السائب، وغيرهم، وروى عنه محمد بن إسحاق، وشعبة، وابن المبارك، وغيرهم، مات سنة 177 أو178هـ راجع:

- ابن أبي حاتم: الجرح 365/4.
- الخطيب: تاريخ بغداد 279/9.
- الذهبي: الميزان 270/2.
- ابن حجر: التهذيب 333/4

(2) راجع: ابن رجب: شرح العلل 758/2 – 759.

(3) ابن أبي حاتم: الجرح 367/4.

(4) ابن عدي: الكامل 1362/4 – 1338.

(5) راجع: الذهبي السير 182/8.

ومنهم أيضاً حفص بن غياث الكوفي (ت194)[1]، الذي ولاه الرشيد قضاء الشرقية ببغداد، فحدّث بها، وجميع ما حد به ببغداد والكوفة بعد القضاء هو من حفظه، من حفظه، وكان قد ساء حفظه بعدما استقضي، وعد بعض العلماء ما حدث به حفص بعد القضاء ثلاثة آلاف حديث أو أربعة آلاف[2].

ومن العلماء من كانت تشغله تجارته عن الحديث سماعاً وحفظاً:

أول من أشار إلى هذا الأمر أبو هريرة ﷺ في تفسير كثرة روايته عن رسول الله ﷺ عندما سُئل عن ذلك، أخرج الباري وغيره عنه قال: «إنكم تقولون: إنّ أبا هريرة يُكثر الحديث عن رسول الله ﷺ وتقولون: ما بال المهاجرين والأنصار لا يحدّثون عن رسول الله ﷺ بمثل حديث أبي هريرة؟ وإن إخوتي من المهاجرين كان يشغلهم الصفق[3] بالأسواق، وكنت ألزم رسول الله ﷺ على ملء بطني، فأشهد إذا غابوا، وأحفظ إذا نسوا، وكان يشغل إخوتي من الأنصار عمل أموالهم، وكنت امرءاً مسكيناً من مساكين الصفة، أعي حين ينسون..» [4].

---

(1) سبقت ترجمته، 184..

(2) راجع:

- الذهبي: السير 23/9 - 25.
- ابن رجب: شرح العلل 762/2.

(3) الصفق: الضرب يسمع له صوت، وصفق له بالبيع يصفقه، وصفق يده بالبيعة، والمعنى المراد هنا ما يصدر من صوت عند وضع المتبايعين يديهما على بعض عند عقد التبايع، راجع:

– الفيروزأبادي: القاموس، ص1163..

(4) أخرجه:

- البخاري: الصحيح 287/4، برقم 2047، كتاب البيوع/ باب ما جاء في قوله عزوجل "فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض..".
- مسلم: الصحيح 1939/4، برقم 2492، كتاب فضائل الصحابة/ باب من فضائل أبي هريرة الدوسي.
- ابن سعد: الطبقات 330/4.

وهذا ما اعترف به عمر بن الخطاب أيضاً عندما سمع حديثاً من أبي سعيد الخدري ليس عنده، قال: «أخفي علي هذا من أمر رسول الله ﷺ؟ ألهاني الصفق بالأسواق». يعني الخروج إلى التجارة[1].

ومن وجدته من العلماء قد أثّر اشتغاله بالتجارة في حفظه، شبيب بن سعيد التميمي البصري (ت186)[2] الذي كان يختلف في تجارة إلى مصر، فسمع منه فيها عبدالله بن وهب المصري (ت197) وروى عنه أحاديث مناكير؛ لأن شبيباً حدّث بمصر من حفظه، فوقعت المناكير في حديثه[3].

ومنهم من كان يشغله التصوف والتزهد وكثرة العبادة، عن الاشتغال بالحديث ومداومة النظر في طرقه ورجاله: فلا يشفع لهم صلاحهم أن يؤخذ عنهم الحديث.

وقد أشار ابن حبان إليهم بقوله: «ومنهم من كتب وغلب عليه الصلاح والعبادة، وغفل عن الحفظ والتمييز، فإذا حدّث رفع المرسل، وأسند الموقوف، وقلب الأسانيد، وجعل كلام الحسن عن أنس عن النبي ﷺ وما شبه هذا، حتى خرج عن حد الاحتجاج به»[4].

وروى مسلم بسنده عن يحيى القطان (ت198) قال: «لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث»[1] وقال معقباً: «يجري الكذب على لسانهم، ولا يتعمّدون الكذب»[2].

الكذب»[2].

---

(1) البخاري: الصحيح 298/4، برقم 2062، كتاب البيوع/ باب الخروج في التجارة.

(2) الحنيطي، أبو السعيد، لا بأس بحديثه من روايته ابنه أحمد عنه، لا من رواية ابن وهب، روى عن أبان بن تغلب،ويونس بن يزيد، وروى عنه أحمد وابن وهب، مات سنة 186هـ، راجع:

- ابن عدي: الكامل: 1346/4 - 1347.
- الذهبي: الكاشف 4/2، والميزان 262/2.
- ابن حجر: التهذيب 306/4..

(3) راجع: ابن عدي: الكامل 1346/4 - 1347..

(4) ابن حبان: المجروحين 67/1..

وأمّا الإمام مالك فقد قال في أقوامٍ لم يأخذ عنهم الحديث: «لقد أدركت سبعين عند هذه الأساطين – وأشار إلى مسجد رسول الله ﷺ – يقولون: «قال رسول الله ﷺ فما أخذت عنهم شيئاً، وإن أحدهم لو ائتُمن على بيت مال لكان به أميناً، إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن»[(3)].

وقال مالك أيضاً: «لا يؤخذ العلم من أربعة، ويؤخذ ممن سوى ذلك». وعد منهم: «رجل له فضل وصلاح وعبادة، لا يعرف ما يُحدّث»[(4)].

فقد أظهر العلماء كما رأينا العلة التي من أجلها تركوا حديث هؤلاء، فهم لانشغالهم بالعبادة والصلاح عن التفتيش والتنقير في الروايات وهموا في الحديث، ولم يضبطوه فاستحقوا الترك.

ومن هؤلاء داود بن المحبّر بن قَحذم البصري نزيل بغداد (ت206)[(5)]، قال فيه ابن معين: «ليس بكذّاب، ولكنه كان رجلاً قد سمع الحديث بالبصرة، ثم صار إلى عبّادان، فصار مع الصوفية، فعمل الخوص والأسَل[(6)] فنسي الحديث وجفاه، ثم قدم بغداد، فجاء أصحاب الحديث، فجعل يخطئ في الحديث، لأنه لم يجالس أصحاب الحديث، ولكنه كان في نفسه ليس بكذب»[(7)].

---

(1) مسلم: مقدمة الصحيح 17/1 – 18.

(2) المصدر السابق الجزء والصفحة نفساهما.

(3) الخطيب: الكفاية، ص159.

(4) المصدر السابق، ص160.

(5) متروك الحديث، ضعفه غير واحد من العلماء، صنّف كتاب العقل وأكثره من الموضوعات، مات سنة 206هـ، راجع:

- ابن معين: التاري 154/2، البخاري: التاريخ الكبير 244/3، ابن حبان: المجروحين 291/1.
- العقيلي: الضعفاء الكبير 35/2، الذهبي: الميزان20/2، ابن حجر: التقريب 234/1..

(6) الخوص: ورق النخل، والأسل: شوك النخل، وعيدان تنبت بلا ورق، يعمل منها الحصر، راجع: الفيروزأبادي: القاموس ص 618 و961.

(7) ابن معين: التاريخ 154/2.

– العقيلي: الضعفاء الكبير 35/2

ومن العلماء مَنْ كان يشغله التزويج عن الحديث، وخصوصاً مَن تزوج منهم عدداً كبيراً من النساء، كعمرو بن مرزوق البصري (ت224)[1]، الذي سئل: أتزوجت ألف امرأة؟ فقال: أو زيادة على ألف امرأة[2].

ويقول مُحَمَّد بن سِنجر (ت258): «رحلت ومعي إسحاق الكَوسَج (ت251)[3]، ومعي تسعة آلاف دينار، فكان إسحاق يورّق لي، ويتزوج من كل بلد، وأنا أؤدي عنه المهر»[4].

فمثل هذا الزواج بهذه الكثرة – إن صح – لا بد أن يشغل صاحبه عن العلم، ويشوّش البال، والعلم بحاجة إلى صفاء ذهن، وفراغ قلب، وقد عقد الخطيب في كتابه الجامع باباً لهذا الغرض أسماه: «باب إيثار العزوبة للطالب وتركه للتزويج»[5]، وحشد فيه من النصوص النصوص الدالة على أن من تعوّد زواج النساء لم يُفلح في العلم.

---

(1) شيخ إمام، مسند البصرة، روى عنه البخاري مقروناً، ضعفه بعض النقاد كابن المديني والقطّان، وامتدحه بعضهم كأحمد وابن معين وأبي حاتم، راجع:

- ابن سعد: الطبقات 305/7.
- البخاري: التاريخ الكبير 373/6.
- ابن أبي حاتم: الجرح 6/ 263 – 264.
- الذهبي: الميزان 287/3 – 288.
- ابن حجر: هدي الساري، ص431.

(2) الذهبي: السير 419/10..

(3) هو إسحاق بن منصور بن بهرام، أبو يعقوب المروزي، نزيل نيسابور، إمام فقيه حجة، طلب العلم ودوّنه، وبرع واشتهر، اعتمده أصحاب الصحيح، راجع:

- البخاري: التاريخ الكبير 404/1، ابن أبي حاتم: الجرح 2/ 234.
- الخطيب: تاريخ بغداد 362/6 – 364، الذهبي: السير 258/12 – 260.

(4) الذهبي: التذكرة 2/ 599.

(5) الخطيب: الجامع 101/1 – 106، ولكني لست مع الخطيب في ترك الزواج بالكلية، لأن في ذلك مخالفة لنة النبي ﷺ، فقد رغّب بالزواج في أحاديث كثيرة. كثيرة.

ويوصي أبو حنيفة تلميذه وحواريه أبا يوسف القاضي في وصية له من عيون الوصايا قال: «وإياك أن تشتغل بالنساء قبل تحصيل العلم، فيضيع وقتك، ويجتمع عليك الولد، ويكثر عيالك، فتحتاج إلى القيام بحوائجهم وترك العلم»[1].

ومن الرواة من كان يشغله في رحلته التنزه وأكل طيب الثمار عن العلم: فمثله لا يُقارن بمن كان يكب على العلم، وينقطع للاشتغال به وتحصيله، قال هانئ بن النضر: كنا عند مُحَّد بن يوسف – يعني الفريابي (ت212) – بالشام، وكنا نتنزه فعل الشباب في أكل الفِرصاد[2] ونحوه، وكان مُحَّد بن إسماعيل – البخاري – معنا، وكان لا يُزاحمنا في شيء مما نحن فيه، ويكب على العلم»[3].

فبسبب ذلك بلغ البخاري ما بلغ من العلم، والتمكن في الحديث، وأمّا هانئ بن النضر فإني لم أجد أحداً ترجمه، مما يدل على اندثار ذكْره، وعدم اشتهاره بالعلم، لأنه شُغل عنه بأكل الزبيب ونحوه.

ومنهم من شغله الطب عن الحديث: كبشر بن شعيب بن أبي حمزة (ت213)[4] فنقل أبو زرعة الدمشقي عن علي بن عياش (ت219) وسأله رجل: كان بشر بن شعيب يحضر

(1) مُحَّد زاهد الكوثري، حسن التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي، ص79، طبع مصر، ط1، 1984م..

(2) الفِرصاد: التوت ، وقيل عجم الزبيب والعنب، راجع:

– ابن منظور: لسان العرب 333/3

(3) الذهبي: السير 405/2.

(4).أبو القاسم الحمصي، ثقة، روى عن أبيه، وروى عنه أحمد والبخاري في غير الصحيح، وروى له الترمذي والنسائي بواسطة، مات سنة 213هـ، راجع:

- البخاري: التاريخ الكبير 76/2.
- ابن أبي حاتم: الجرح 359/2.
- ابن حبان: الثقات 41/8.

ابن حجر: التهذيب 451/1 – 452

معكم عند أبيه[1] ؟ فقال لنا علي: قيل لشعيب بن أبي حمزة: ما لبشر لا يحضر معنا، قال: شغله الطب»[2].

ولأجل ذلك كان إذا سأله بعض أهل العلم عن حديث أبيه يقول: «أنتم أعلم بأبي مني»[3].

(1).وكان أبوه شعيباً من ثقات الحمصيين وعبّادهم، وعده بعضهم من أثبت الناس في الزهري، مات سنة 162هـ، راجع:

- أبا زرعة الدمشقي: التاريخ 2/ 715 - 716.
- ابن حبان: المشاهير ص182.
- الذهبي: الكاشف 11/2، والسير 7/ 187 - 192..

(2).أبو زرعة الدمشقي: التاريخ 716/2 - 717..

(3) المصدر السابق 716/2.

الفصل الثامن

رحلة الطلبة من بلاد قليلة العلم إلى حواضر العلم

أدى تأخر فتح بعض الأمصار وبُعدها جغرافياً عن مراكز العلم وحواضره إلى قلة نصيبها من حديث رسول الله ﷺ، لأن مَن وصلها من علماء الصحابة والتابعين قليل، أو يكاد يُعدم بعضهم في بعض الأمصار، فلم تنشط الحركة العلمية مبكّراً فيها.

ومع اضطرار أهلها لتعلّم دينهم، وسماع حديث نبيهم ﷺ، رحل بعضهم في سبيل ذلك، ولكن لافتقار هؤلاء لمناهج الأخذ والأداء، وعدم معرفتهم بمناهج علماء الأمصار المتقدمة علمياً، لم يوفّق بعضهم في سماع الحديث بأصول علمية، ومناهج سليمة، تجعل تحصيلهم مقبولاً عند أهل العلم.

وكان بعضهم يسمع الحديث اليسير ويظن أن ذلك غاية الطلب، ومنتهى العلم، أو أن ذلك يكفيه في تعلّم دينه.

ويتسهل بعضهم أيضاً في السماع، فلا فرق عنده في الأخذ سماعاً أو عرضاً، أو إجازة، فالكل سواء، فلا يتحرّى في الأخذ، كما أن بعضهم لا يقنع إلا بطريقة واحدة في السماع، لا يريد غيرها، لأنه يجهل الطرق الأخرى، إلى غير ذلك من قضايا لها علاقة بجهل أهل هذه الأمصار النائية علمياً.

وفي الأمثلة الآتية مزيد توضيح لهذه المسألة:

1- ترجم في البخاري في التاريخ الكبير لعفّان بن سيّار الجُرجاني[1] (ت181) فقال فيه: «لا يُعرف بكبير حديث»[2]، ولعل ذلك يعود لرحلته المتأخرة، وقلة العلماء في بلده في ذلك الزمان، كما أن قطره ناءٍ، بعيداً عن مراكز العلم[3].

---

(1) عفّان بن سيار الجرجاني، أبو سعيد الجرجاني قاضيها، روى عن مِسعر، وعبدالعزيز بن أبي رواد، ومُحَمَّد بن مسلم الطائفي، روى عنه عيسى بن أبي فاطمة الرازي، وهشام بن عبيدالله، قال فيه أبو حاتم: شيخ، مات سنة وفاة ابن المبارك سنة 181هـ، راجع:

- ابن أبي حاتم: الجرح 30/7 – 31، أبوزرعة الرازي: التاريخ 733/2.
- السهمي: تاريخ جُرجانص280 – 281، الذهبي: الكاشف 236/2.

(2).البخاري: التاريخ الكبير 72/7

(3) راجع: أسعد تيم: علم طبقات المحدثين، ص66.

وعندما ترجم له بلديّه حمزة السهمي (ت427) في تاريخ جُرجان[1]، لم يذكر له في ترجمته إلا حديثاً واحداً ومع ذلك هو حديث باطل لا يصح[2].

2- قال ابن عبدالبر (ت463) في يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي (ت234)[3]:

«كان يحيى إمام أهل بلده، والمقتدي به منهم..». إلى أن قال: «ولم يكن له بصرٌ بالحديث»[4].

وقال الذهبي معقّباً على قول ابن عبد البر هذا: «نعم، ما كان من فُرسان هذا الشأن، كان متوسطاً فيه رحمه الله »[5].

وعندما ذكره ابن حجر في كتابه التقريب قال: «صدوق، فقيه، قليل الحديث، له أوهام»[6].

ويعود عدم إتقان يحيى لهذا العلم، ومعرفة رجاله وأسانيده؛ لقلة انتشاره في بلده في ذلك الوقت، وندرة المعتنين به، وبُعدهم عن حواضر العلم المعروفة في عصرهم كالحجاز والكوفة والبصرة وغيرهم.

---

(1) السهمي: تاريخ جرجان ص280 - 281.

(2) هوحديثه عن محمد بن مسلم الطائفي، عن عرو بن دينار، عن عكرمة، عن ابن عباس: "أن العباس بن مرداس أتى النبي ﷺ فقال لبلال: اقطع لسانه، قال: يا نبي الله! لا أعود، فانطلق به فأعطاه أربعين درهماً وحلة، فقال: قد قطعت عنك لساني يا رسول الله " السهي. : تاريخ جرجان، ص281.

وراجع الكلام عليه:

- أسعد تيم، علم طبقات المحدثين، ص66 الهامش.

(3) راجع ترجمته:

- ابن الفرضي: تاريخ الرواة والعلماء بالأندلس 179/2 - 181.
- القاضي عياض: ترتيب المدارك 534/2 - 547.

(4) ابن عبدالبر: الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، ص60.

(5) الذهبي: السير 523/10.

(6) ابن حجر: التقريب 360/2.

وما وقع ليحيى من الأوهام في روايته للموطأ عن الإمام مالك لعله يعود لما ذكرته آنفاً، ولعدم سماعه الموطأ من مالك إلا مرة واحدة فحسب[1]، وقد كان آخر من سمع الموطأ منه[2].

ولا يُنقص نقد العلماء لدراية يحيى بالحديث ورجاله من قَدره وجلالته في العلوم الأخرى، فقد كان كبير الشأن، وافر الجلالة، عظيم الهيبة، نال من الرئاسة والحُرمة ما لم يبلغه أحد[3].

3- كان لافتقار عبدالملك بن حبيب الأندلسي (ت239) لمنهج في السماع والأداء أكبر الأثر في تضعيف حديثه، فقد كان يحدِّث من كتب غيره، فوقعت له بذلك أوهاماً كثيرة، كما أنه كان يتسهّل في السماع، ويحمل على سبيل الإجازة أكثر رواياته، فلم يكن مُتقناً؛ ولأجل ذلك وصفه النقاد بقلة العلم في هذا الشأن، وعدم معرفة صحيح الحديث من سقيمه، وضعّفه غير واحد منهم[4].

وهذا لا يُنقص من قدره وحذقه في الفقه وغيره من العلوم، فقد كان كبير الشأن، بعيد الصيت، كثير التصانيف إلا أنه في باب الرواية ليس بمتقن[5].

4- يرى الإمام مالك أن القراءة على الشيخ والسماع سواء، فكان لا يحدِّث طلابه إلا عَرْضاً[6]، ويصرّ على ذلك، ومَن يجهل منهج الإمام مالك هذا من تلاميذه تلاميذه الواردين إليه من الأمصار الأخرى، فإنه يعرّض نفسه لقلة السماع منه، أو طرده من مجلسه أحياناً، وهذا له دوره في تفويت الفرصة في الإفادة من هذا العالم، وسماع رواياته الصحيحة.

---

(1) راجع: ابن بشكوال: الصلة، ص80.

(2) راجع: الذهبي: السير 520/10.

(3) راجع: المصدر السابق الجزء والصفحة نفساهما..

(4) راجع ترجمة ابن حبيب وأقوال العلماء فيه، ص204 من هذا الكتاب..

(5) راجع: الذهبي: السير 103/12..

(6) راج: الرامهرمزي: المحدث الفاصل، ص420.

ومن الأمثلة على ذلك:

أ- أخرج الرامهرمزي من طريق عبدالرحمن بن سلاّم البصري[1] (ت231) قال: «دخلت على مالك بن أنس وعلى بابه من يحجُبه قال: وبين يديه ابن أبي أويس وهو يقول: حدّثك نافع، حدّثك ابن شهاب، حدّثك فلان وفلان، فيقول مالك: نعم، نعم، فلمّا فرغ قلت: يا أبا عبدالله، عوّضني ممّا حدّثته بثلاثة أحاديث تقرؤها علي، قال: أعراقي؟ أخرجوه عني»[2].

ب- نقل الذهبي في السير عن هشام بن عمّار الشامي (ت245) قال: «دخلت على مالك، فقلت له: حدثني، فقال: أقرأ، فقلت: لا، بل حدّثني، فقال: اقرأ، فلما أكثرتُ عليه، قال: يا غلام، تعال اذهب بهذا فاضربه خمسة عشر، فذهب بي فضربني خمس عشرة درة، ثم جاء بي إليه، فقال: قد ضربته، فقلت له: لم ظلمتني، ضربتني خمس عشر درة بغير جُرم، لا أجعلك في حل، فقال مالك: فما كفارته؟ قلت: كفارته أن تحدّثني بخمسة عشر حديثاً، قال: فحدّثني بخمسة عشر حديثاً، فقلت له: زد من الضرب، وزد في الحديث، فضحك مالك، وقال: اذهب»[3].

فكان أسلوب مالك إذن في التحديث، وجهل بعض طلابه بمنهجه سبباً في قلة سماعهم منه، وبالتالي إتقانهم لحديثه، ولو كان هؤلاء الطلبة يتمتعون بالمعرفة الواسعة والإحاطة الشاملة بمحدّثي الأمصار الأخرى وطرائقهم في التحديث لما وقعوا بما وقعوا به، ولكنه الجهل، وقصور المعرفة، وعدم اكتمال الطالب علمياً في بلده قبل الرحلة.

---

(1) هو بعدالرحمن بن سلام بين عبيدالله الجمحي، مولاهم البصري، إمام، ثقة، أخو محمد بن سلام الجمحي الأخباري، حدّث عن إبراهيم بن طهمان، وحماد بن سلمة، ومبارك بن فضالة، وجماعة، وحدّث عنه مسلم وأبوزرعة، وأبو حاتم وغيرهم، مات سنة 231هـ، راجع:

- ابن أبي حاتم: الجرح 242/5.
- الذهبي: السير 650/10، والكاشف 149/2..

(2) الرامهرمزي: المحدث الفاصل، 421، ومن طريقه الخطيب في الكفاية، ص273.

(3) الذهبي: السير 429/11.

الباب الرابع

وسائل الكشف عن الوهم في روايات مختلفي الأمصار

ويشتمل على ثمانية فصول

الفصل الأول: معرفة مواطن الرواة

الفصل الثاني: معرفة مواليد الرواة ووفياتهم.

الفصل الثالث: إتقان فن التمييز بين الرواة.

الفصل الرابع: معرفة طبقة الرواة حسب محاورها المتعددة.

الفصل الخامس: معرفة المرسلين والمدلسين الذين يروون عن أهل الأمصار الأخرى.

الفصل السادس: متابعة رحلات الرواة وتواريخها.

الفصل السابع: تمييز خصائص المدارس الحديثية.

الفصل الثامن: معرفة مسارات الرواية في الأمصار ومن يدور عليه الإسناد فيها.

الفصل الأول
معرفة مواطن الرواة

كانت العرب تنتسب إلى قبائلها، فلما جاء الإسلام وكثرت الفتوح ومُصِّرت الأمصار، غلب عليهم سُكنى القرى والمدائن، فحدَث فيما بينهم الانتساب إلى هذه الأوطان كما كانت العجم تنتسب، وأضاع كثير منهم أنسابهم في العصور المتأخرة، فلم يبق لهم غيرُ الانتساب إلى أوطانهم(1).

ولأن بلدان الإسلام شرقاً وغرباً ما من بلد فيه إلا ودخله أهل العلم طلاباً وفاتحين، على تفاوت حظوظ هذه البلدان فيما بينها، عُني نقّاد الحديث بمواطن هؤلاء، لما له من أهمية وفائدة كما سيأتي بعد قليل.

وأول من نبه من علماء الصطلح إلى هذا النوع من علوم الحديث هو الحاكم النيسابوري (ت405) في كتابه «معرفة علوم الحديث» إذ قال: «هذا النوع من معرفة هذه العلوم، معرفة بلدان رواة الحديث وأوطانهم، وهو علم قد زلق فيه جماعةٌ من كبار العلماء، بما يشتبه عليهم فيه»(2).

وأما الإمام النووي (ت676) فقال عنه: «ممّا يفتقر إلى معرفته حفّاظ الحديث في كثير من تصرفاتهم وتصانيفهم»(3).

ولأهميته هذه عندما صنّف بعض أهل العلم في طبقات الرواة بوجه عام، أوردوهم فيها بحسب بلدانهم، كطبقات ابن سعد (ت230) وطبقات خليفة بن خياط (ت240) وطبقات مسلم (ت261) ومشاهير علماء الأمصار لابن حبان (ت354) وغيرها.

فنجد في هذه الكتب أهل مكة بمفردهم، وكذا أهل المدينة، والشام، والكوفة، والبصرة، ومصر، وإفريقية... وهكذا.

---

(1) راجع:

- ابن الصلاح المقدمة، ص404.
- السخاوي: فتح المغيث 398/3..

(2) الحاكم: المعرفة ص190.

(3) النووي: الإرشاد ص249.

وأفرد حفّاظ معظم الأبصار أهل مدنهم، أو بلدانهم بالتصنيف، وهم أقدرُ على معرفتهم وحصرهم، وتتبع رواياتهم وآثارهم، مما يمد الناقد بمعلومات تفصيلية عن هذا البلد وأهله، لا يجدها في كتب الطبقات والتواريخ العامة[1].

وأما بالنسبة للمدة التي يمكثها الراوي حتى يُعدّ من أهل بلدٍ ما، فقد قيّدها بعض أهل العلم كابن المبارك (ت181) في أربع سنين[2]، وأطلقها غيره، كأن يموت الراوي في البلد التي استوطنها أو يطول مُكثه فيها[3]، أو يبرز أثره العلمي فيها دون غيرها[4].

وقد عني نقّاد الحديث ومصنّفو كتب الرجال ببيان مواطن الرواة وتحديدها، وأولوا هذا الجانب عنايةً خاصة لما له من أهمية كما سنرى.

فنجد على سبيل المثال قول الخليلي في الإرشاد في ترجمة أبي غالب الذي يروي عن أبي أمامة حديث الخوارج[5]، «لا يُعد في أهل الشام، إنما كان من أهل العراق، وارتحل إلى الشام، واسمه

---

(1) للتوسع في ذكر التواريخ المحلية، راجع:

- السخاوي: الإعلان بالتوبيخ، ص245 – 289..

(2) النووي: الإرشاد، 249.

(3) راجع:

- الحاكم: المعرفة ص196.
- ابن حزم: رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها، ص353 – 354، تحقيق د. إحسان عباس، نشرها في آخر كتابه تاريخ الأدب الأندلسي، دار الثقافة/بيروت، 2، 1969.
- ابن حبان: المشاهير، ص49 – 50.
- الصنعاني: توضيح الأفكار 505/2

(4) راجع: أسعد تيم: علم طبقات المحدثين، ص21، وذكر مثالاً لذلك علي بن أبي طالب، إذ عده مصنفو الطبقات في الكوفيين، مع قلة إقامته فيها بالنسبة للمدينة المنورة؛ لأنه صاحب مدرسة في الكوفة، ورواتها عنه كثر، ولم يكن له فيها نظراء في الصحابة، وكان فيها خليفة، يستفتيه الناس ويعولون عليه، فعدّه فيها أولى من عدّه في المدينة.

(5) أخرج هذا الحديث من طريق أبي غالب عن أبي أمامة:

- ابن ماجة: السنن 62/1، برقم 176 المقدمة/ باب في ذكر الخوارج.

حزوّر[1]، ويقال: عبدالله بن حزوّر، وروى عَن أبي غالب حديث الخوارج أكثرُ من بضع وسبعين نيفاً من أهل الكوفة، وأهل البصرة، مثل حماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وابن عيينة، وداود بن سُليك، وهو قديم من أهل الكوفة»[2].

فيظهر جلياً من خلال هذا النص، عناية المصنف ببيان مواطن الرواة، فأزال الإشكال والتوهم بأن أبا غالب الشامي، لروايته عن أبي أمامة الباهلي (ت86) الذي يُعدّ من الشاميين[3]، ثم ذكر بعض الرواة عن أبي غالب هذا، ومواطنهم من كوفيين وبصريين.

وتجد أيضاً قول ابن معين على سبيل المثال في يزيد بن مَيسرة، «بصري ثقة»[4]، وفي عبدالرحمن بن عجلان: «ثقة كوفي»[5].

وقول أحمد بن يزيد النحوي «خراساني ثقة»[1]، وفي صالح بن حسّان: «مديني، روى عن مُحَمَّد بن كعب، ليس بشيء»[2].

- الحميدي: المسند 404/2، برقم 809،

- عبدالله بن أحمد: السنة، 282 - 283، برقم 1470 - 1471، تحقيق أبي هاجر مُحَمَّد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية/ بيروت، 1، 1985م.

- الخليلي: الإرشاد 2/ 468.

رووه بألفاظ متقاربة مطولا ومختصراً، منها قول أبي غالب: "رأيت أبا أمامة الباهلي أبصر رؤوس الخوارج على درج دمشق، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "كلاب أهل النار، كلاب أهل النار، كلاب أهل النار، ثم بكى، ثم قال: شر قتلى تحت أديم السماء، وخير قتلى من قتلوا". وأخرج جزءاً من الحديث غير المذكور

- عمرو بن أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني، السنة 34/1، برقم 68، تحقيق مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي/ بيروت، ط2، 1985م.

- مُحَمَّد بن نصر المروزي، السنة، ص22، برقم 55 - 56، تحقيق سالم بن أحمد السلفي، مؤسسة الكتاب الثقافية/ بيروت، ط1، 1988.

(1) كذا ضبط اسمه أيضاً أبو زرعة الدمشقي في التاريخ 484/1، ومُحَمَّد بن طاهر الهندي في المغني، في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنى الرواة وألقابهم، ص76، دار الكتاب العربي/ بيروت 1982م.

(2) الخليلي: الإرشاد 2/ 468.

(3) ذكره ابن سعد في الطبقات 411/7 - 412، في الشاميين، لأنه استوطنها ومات بها.

(4) ابن معين: رواية أبي خالد الدقاق عنه، 85، برقم 259 - 262.

(5) المصدر السابق، 85، برقم 262.

ونظير هذه الأمثلة كثير جداً في كتب الرجال والعلل، يُعرف ذلك من أدنى اطلاع عليها.

فتمييز أوطان الرواة إذن معرفة ضرورية لنقاد الحديث ودارسيه، ولذلك كانت محل عنايتهم، لأن جهلها يُوقع في أخطاء شنيعة، وقد وقع في ذلك كبار النقاد والمصنفين.

نقل ابن أبي حاتم عن أبيه قال: «تعجبت من غفلة أبي نُعيم الفضيل بن دُكين، حيث جعل يزيد بن خَصيفة في الكوفيين وهو مدني، وأدخل عمرو بن يحيى المازني في الكوفيين وهو مدني، وجعل عثمان البتي في الكوفيين وهو بصري»[3].

وذكر خليفة بن خياط[4]، وابن سعد[5] مطوراً أبا سلام الأسود الحبشي في أهل اليمامة، مع أنه شاميٌّ لا شكّ فيه، حتى إنّ ابن سعد أعاده في الشاميين[6]، لأن أبا سلام كان بحمص، فانتقل منها إلى دمشق للتبرك[7].

وذكر خليفة أيضاً التابعي عمرو بن الأسود العنسي في المكيين[8]، وهو شامي معروف[9].

---

(1).أحمد: العلل ومعرفة الرجال 15/3، برقم 3939.

(2) المصدر السابق 540/1 - 541، برقم 1279.

(3) ابن أبي حاتم: تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل، ص355 - 356.

(4) خليفة بن خياط: الطبقات ص290.

(5) ابن سعد: الطبقات 445/5.

(6) المصدر السابق 445/7.

(7) راجع:

- أبا زرعة الدمشقي: التاريخ 375/1.
- ابن سعد: الطبقات 445/7.

(8) خليفة بن خياط: الطبقات ص280.

(9) راجع:

- البخاري: التاريخ الكبير 315/6.
- ابن حبان: المشاهير 113.

ووهــم أيضــا في عــدِّ الضــحاك بــن مُــزاحم الهــلالي في الشــاميين(1)، ثم أعــاده في الخراسانيين(2)، لأن الضحاك كوفي الأصل، خرج إلى خراسان معلماً(3).

ويترتب على معرفة الناقد لمواطن الرواة فوائد مهمة، تجنبه الوقوع في الوهم في الأسانيد ورواتها، فامتلاكه لهذه المعرفة هو مفتاحه لاكتشاف هذه الأوهام.

ومن هذه الفوائد:

أولاً: تعيين الأسماء المهملة إذا وردت في الأسانيد مجردة عن النسب:

يذكر بعض المحدثين في رواياتهم شيوخاً لا يزيدون على ذكر أسمائهم، ويحصل بسبب ذلك ليس ولا سيما إذا شاركهم بعض الضعفاء في هذه الأسماء، وكان الإمام البخاري من أفعل الناس لهذا في صحيحه، وهذا ما دعا ابن حجر في هدي الساري لعقد فصل كامل لبيان هذه الأسماء وتعيينها(4).

فمنها على سبيل المثال: أن محمَّداً إذا ورد في إسناد البخاري مهملاً يروي عن أهل العراق، كأبي معاوية، وعبده بن سليمان، ومروان الفزاري، فهو محمَّد بن سَلام البِيكَندي(5) فمعرفة مواطن الرواة إذن للذين يرون عنهم مَنْ اسمه محمَّد عند البخاري هي التي تجعلنا نقرر

(1) خليفة: الطبقات، 311.

(2) المصدر السابق، ص320.

(3) راجع:

- ابن سعد: الطبقات 300/6 و369/7 إذ عده في أهل الكوفة وخراسان
- الذهبي: السير 599/4.
- وراجع في هذه الأمثلة:

أسعد تيم: علم طبقات المحدثين، ص141 – 142، وقد أفدت منه في انتقائها.

(4) ابن حجر: هدي الساري 222 – 248..

(5) المصدر السابق ص222.

فيما إذا كان مُحَمَّد هذا هو ابن سلام أو غيره، ولو أننا لم نعرف شيوخ مُحَمَّد منهم أي بلد هم، لما استطعنا تعيين اسمه من غيره ممن يشتركون معه في النسب أو الطبقة.

وتتجلى ضرورة معرفة مواطن الرواة لبيان المهمل من الأسماء فيما ذكره الخليلي في الإرشاد، إذ قال: «إذا قال المصري: عن عبدالله ولا ينسبه؛ فهو ابن عمرو، وإذا قال المكي: عن عبدالله ولا ينسبه؛ فهو ابن عباس، وإذا قال المدني: عن عبدالله ولا ينسبه؛ فهو ابن عمر، وإذا قال الكوفي: عن عبدالله ولا ينسبه؛ فهو ابن مسعود»[1].

فمعرفة موطن تلاميذ الراوي كما في هذا النص، هي التي تحدد لنا أي العبادلة المقصود في الإسناد.

ثانياً: تمييز أسماء الرواة وأنسابهم:

تعصم معرفة مواطن الرواة المحدّثين من الوقوع في الوهم في أنساب هؤلاء الرواة، والأمثلة الآتية توضّح ذلك:

1- ذكر الحاكم في كتابه معرفة علوم الحديث نماذج من المتشابه في القبائل، فمن ذلك: «القيسيون والعيشيون والعنسيون والعبسيون»، وذكر أن العيشيين بصريون، والعنسيين شاميون، والعبسيين كوفيون[2].

ومعرفة ذلك تجعل المحدّث إذا مرّ به إسنادٌ فيه رجل شامي على سبيل المثال، فهو عنسي لا عبسي، وإذ مرّ به إسناد رجلٌ كوفي، فهو عبسي لا عنسي، أو عيشي وهكذا.

2- ذكر ابن الأثير في كتابه «اللباب في تهذيب الأنساب»، مادة «الميتمي» بالتاء المثناة – وقال: «بأن هذه النسبة إلى مَيتم، وهو بطن من قبائل شتى.. إلى أن قال: «وفي ذي كلاع ميْتم، وهم قبيل بحمص، يقال لهم: الميتمون»، ثم ذكر بعدها مادة «الميثمي» – بالثاء المثلثة – وذكر في هذه النسبة عمر بن موسى الميثمي الحمصي،

(1) الخليلي: الإرشاد 440/1.

(2) راجع: الحاكم: المعرفة،ص221.

ونقل عن السمعاني قوله: «لا أدري إلى أي شيء يُنسب». وهذا وهم منهما رحمهما الله، فلو أنهما انتبها إلى بلد عمر بن موسى وهي حمص، لما وضعوه في هذه النسبة الميثمي – بالثاء – ولجعلوه مع أبناء بلده حمص في الميتمي – بالتاء – [1].

3- كان بالبصرة قَبيل كبير يُعرفون بالساميين – بسين مهملة – وفيهم محدّثون كُثر، وكثيراً ما ترد نسبتهم مصحّفة بالشامي، والكشف عن ذلك سهل، فإذا عرفت أن المحدّث بصري علمت أنه سامي لا شامي[2].

هذه بعض الأمثلة في دور معرفة مواطن الرواة في الكشف عن الوهم في أنساب الرواة وتمييزها، ولولا إحاطة الناقد بهذه المعرفة لاختلطت عليه الأسماء والأنساب، مما يغيّر بالضرورة كثيراً من الأحكام على الأسانيد.

ثالثاً: تحديد مستوى الراوي العلمي بوجه عام قوةً وضعفاً:

تحدّد معرفة موطن الراوي مستواه العلمي أحياناً؛ لأن بعض البلاد اشتهرت بالضعف، وبعضها بالثقة، وبعضها يقل فيها الضعفاء أو يندرون وهكذا.

وفي الآتي بعض الأمثلة التي توضّح ذلك:

1- أخرج الخطيب بسنده مرفوعاً: «من اتخذ مِغفراً ليجاهد به في سبيل الله غفر الله له.. الحديث»، ثم قال: «والحديث الذي سقناه منكر جداً مع إرساله، والحمل فيه على من أثنى على بشران والحسن، وهما من رجال الإسناد – فإنهم مَلطيون»[3]، ثم

(1) راجع: علي بن أبي الكرم محمّد بن محمّد، المعروف بابن الأثير الجزري، اللباب في تهذيب الأنساب 279/3 – 281، دار صادر، بيروت، 1980م..

(2) راجع:

- ابن الأثير: اللباب 95/2.
- أسعد تيّم: علم طبقات المحدثين 42 – 43، وهذا المثال وسابقه افدتهما منه.

(3) نسبة إلى مدينة مَلَطية، وهي مدينة من بناء الاسكندر، فيه جامعها من بناء الصحابة، وهي من بلاد الروم، تتاخم الشام، وهي للمسلمين، راجع:

- ياقوت: معجم البلدان 933/4 – 934.

نقل عن الحافظ عبدالغني بن سعيد المصري (ت409) قال: «ليس من المِلَطيين ثقة»[1].

ومما يؤكد ما قاله الحافظ عبدالغني أنني راجعت مَن نُسب إلى هذه المدينة في كتب الأنساب مادة «الملَطي» فوجدت كل مَن نُسِب إليها ضعيفاً.

فانظر كيف استطاع الخطيب أن يتوصل إلى إنكاره هذا الحديث وضعفه، بتحميل الملطيين في الإسناد مسؤوليته، بناءً على علمه بضعف الملَطيين استناداً إلى قول الحافظ عبدالغني.

2- لا يعتد العلماء بوجه عام برواية المجهول بشقيه، مجهول العين ومجهول الحال[2]، إلا في حالات خاصة لا مجال لشرحها الآن، ولكن منها على سبيل المثال، إذا كان هؤلاء الملقين في الرواية من تابعي المدينة ومَن بعدهم، كسنان بن أبي سنان الدؤلي، وعُبيدالله بن عبدالله بن أبي ثور، وأبي بكر بن سالم بن عبدالله بن عمر، وعمر بن مُحَمَّد بن جُبير بن مُطعِم وسواهم، فإن رواياتهم تُقبل لأن أهل المدينة في ذلك الوقت لم تكن البدعة فاشية فيهم، والكذب عندهم قليل.

ولذلك نجد البخاري ومسلماً ربما خرّجا لأمثال هؤلاء في صحيحيهما، لقلة الجهالة والكذب كما ذكرت، أمّا المقلّون من أهل الكوفة والشام ومصر فهم عند أهل العلم في عداد المجاهيل، فلا يوثقونهم، ولا يخرّجون حديثهم في الصحاح[3].

---

(1).الخطيب: تاريخ بغداد 7/ 128 - 129.

(2) راجع:

- ابن الصلاح: المقدمة ص111 - 114.
- السيوطي: تدريب الراوي 316/1 - 320
- د. نور الدين العتر: منهج النقد، ص90 - 91.

(3) راجع : أسعد تيِّم: علم طبقات المحدثين، ص53.

فمعرفة بلد الراوي إذن كما مرّ معنا، لها دور في مساعدة الناقد في قبول حديث بعض الرواة أو ردّها، ولولا هذه المعرفة وتطبيقها على واقع الرواة لكان كل المقلّين منهم من جميع البلدان في حكم واحد، وبذا يفوت على المحدثين كثير من روايات أمثال هؤلاء.

3- تعدّ اليمامة مدرسة حديثية مستقلة بالرغم من صغر حجمها، ورواة هذه المدرسة يندر فيهم الضعفاء، وفي الغالب أسانيدهم نظيفة، إذا ما قورنت على سبيل المثال بأسانيد الكوفة والبصرة التي يكثر فيها الضعفاء، لانتشار الكذب والتدليس وفشو البدع[1].

فإذا وجد الناقد أحد اليمانيين في إسناد حديث، فإنه يطمئن إليه بخلاف الكوفيين والبصريين، إذ يحتاج للحكم عليهم إلى طول بحث، ودقة تفتيش، لما ذكرناه عنهم.

رابعاً: كشف علل بعض المتون والوضع فيها:

تتفاوت الأمصار الإسلامية في حظوظها من البدع، وانتشار الكذب، وتقل أو تكثر المتون المخالفة أو الداعية إلى هذه الأهواء حسب ذلك، ويمكن للناقد أحياناً أن يكشف علة متن ما أو وضعه بمجرد معرفة موطن راويه، كيف ذلك؟ لنرى:

1- كان حبّ آل البيت والتعصب لهم دافعٌ بعض الجهلة في وضع أحاديث في فضائل علي وآله، وأكثر ما انتشر ذلك في الكوفة التي كانت تغلي بالتشيّع، وعلى النقيض من ذلك كان بعضهم يناصب عليا العداء، ويتعصّب لمعاوية بن أبي سفيان، وبني مروان، ويضع الأحاديث في فضائلهم وفي الحط من شأن علي وآله، وأكثر ما انتشر ذلك عند الشاميين.

فإذا كان متن الحديث في موضوع التشيّع أو النّصب مثلاً ينظر الناقد إلى موطن راويه، فإن كان كوفياً احتمل التشيّع، وإن كان شامياً احتمل النصب، وجمهور علماء المصطلح

(1) راجع في مستوى اليمامة العلمي، المرجع السابق، 162.

يقولون: إن الراوي إذا كان داعياً إلى بدعته، فإن حديثه لا يُقبل[1]، لما ذُكر من احتمال الوضع في نصرة مذهبه.

2- كان جهلة بعض الرواة يضعون الأحاديث في فضائل أمصارهم ومُدنهم تعصّباً لها، ويتسامح المصنّفون من أهل البلاد في إخراجها أحياناً، فإذا شك الناقد في متنٍ من هذا النوع فإنه ينظر في إسناده، فإن كان أحد رواته من البلد نفسه احتمل الوضع والتهمة به نُصرة لبلده، وخصوصاً إذا انضم إلى ذلك قرائن أخرى كضعف الراوي وعدم اشتهاره بالعلم.

فمن ذلك أن ابن ماجه القزويني (ت275) أخرج في سننه حديثاً في فضل بلده قزوين، من رواية أنس بن مالك مرفوعاً: «ستُفتح عليكم الآفاق، وستُفتح عليكم مدينةٌ يقال لها قزوين، من رابط فيها أربعين يوماً أو أربعين ليلة، كان له في الجنة عمودٌ من ذهب.. الحديث[2].

وذكر ابن الجوزي (ت597) هذا الحديث في كتابه الموضوعات وقال في إثره: «هذا حديث موضوع بلا شك فيه»، إلى أن قال : «والعجب من ابن ماجه مع علمه كيف استحلَّ أن يذكر هذا في كتاب السنن، ولا يتكلم عليه.. ولكن من غلب الهوى بالعصبية للبلد والوطن»[3].

---

(1) راجع:

- الخطيب الكفاية ص126 - 131.
- ابن الصلاح: المقدمة ص114 - 115.
- ابن رجب: شرح العلل 356/1 - 357..

(2) ابن ماجه: السنن 929/2، برقم 2780 كتاب الجهاد/ باب ذكر الديلم وفضل قزوين.

(3) ابن الجوزي: الموضوعات 55/2 - 56.

ووضع أحمد بن كنانة الشامي حديثاً في فضل الأردن: «إذا ذهب الإيمان من الأرض، وُجد ببطن الأردن»[1].

ولم تسلم مدينة أو بلد من وضع أحاديث في فضلها أو ذمها، للمنافسة الموجودة بين أهل الأمصار وتحاملهم على بعضهم بعضاً[2].

خامساً: ويترتب أيضاً على معرفة مواطن الرواة بعض الفوائد العلمية:

كمعرفة شيخ الراوي، فربما اشتبه بغيره، فإذا عُرفت بلده تعيّن بلديّه غالباً، وهذا مهم جليل، فضلاً عن تعيين شخص الراوي أيضاً، وتمييزه عمّن يشابهه في الاسم، كما قد يظهر به تدليس الرواة وإرسالهم، ولقيّ بعضهم بعضاً[3]، وهذا له أثره في ثبوت السماع وعدمه،

---

(1) أخرجه من طريقه:

– ابن عدي: الكامل 172/1، ابن الجوزي: العلل المتناهية 310/1..

(2) راجع بعض الأمثلة في ذلك:

- ابن الجوزي: العلل المتناهية 304/1 – 312.
- علي بن محمد بن عرّاق الكناني، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة 56/2 – 65، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف وعبدالله محمد الصدّيق، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط1، 1979.
- محمد طاهر بن علي الهندي الفتني، تذكرة الموضوعات ص119 – 120، دار إحياء التراث العربي/ بيروت، ط2، 1978م.
- الشوكاني، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، ص428 – 440، تحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مطبعة السنة المحمدية/ مصر – 1978م.

(3) راجع:

- العراقي: التبصرة والتذكرة 279/3، ابن حجر: نزهة النظر، ص132.
- السخاوي: فتح المغيث 397/3 – 398، الصنعاني: توضيح الأفكار 504/2 – 505.
- محمد عبدالحي اللكنوي: ظفر الأماني في مختصر الجرجاني، ص43، طبع الهند. د.ت.
- د. العتر: منهج النقد، ص178..

كما أثبت أبو حاتم عدم سماع مُحَمَّد بن سيرين من أبي الدرداء بقوله: «قد أدركه، ولا أظنه سمع منه، ذاك بالشام، وهذا بالبصرة»[1].

كل هذه القضايا العلمية السابقة، يميّزها الناقد البصير بمعرفته لمواطن الرواة، ولولا هذه المعرفة لما تسنّى له اكتشاف هذه الأوهام، كما أن جهله بها يوقعه في أخطاء شنيعة، ومزالق سحيقة، وقع في أمثالها كبار الحفاظ والرواة كما سبق نقل بعضها.

(1) ابن أبي حاتم: المراسيل ص151.

الفصل الثاني
معرفة مواليد الرواة ووفياتهم

تعدُّ هذه المعرفة من الأمور الرئيسة التي يتسلَّح بها النقاد في اكتشاف وهم الرواة وفضح كذبهم، ولهذه الأهمية عُني النقاد بتواري هؤلاء الرواة للوقوف في وجه تلبيسات بعضهم، وتسويق أنفسهم علمياً، وخصوصاً إذا كانوا في غير بلدهم حيث يدّعون اللقي والسماع ممن يروهم.

ومن المحدّثين الذين تنبهوا لذلك سفيان الثوري، الذي يحكي عن نفسه في استعمال التاريخ في كشف كذب بعض الرواة فيقول: «لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ»[1].

ومنهم أيضا حفص بن غِياث (ت194) الذي يقول: «إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين» يعني حسبوا سنّه وسنّ من كتب عنه[2].

وإذا راجعنا كتب التواريخ والعلل، نجد عناية فائقة واضحة في بيان تواريخ مواليد الرواة ووفياتهم، فلو أننا على سبيل المثال اطلعنا على علل ابن المديني، لوجدناه ذكر في موضع واحد وفاة ست وعشرين راوياً، فقال: «مات أيوب بن أبي تميمة السختياني سنة إحدى وثلاثين ومئة في الطاعون، ومات يونس سنة تسع وثلاثين ومئة، ومات عبدالله بن عون سنة خمسين ومئة.. إلى أن ختم بحماد بن سلمة مات سنة سبع وستين[3] »[4].

ولو اطلعنا على علل أحمد لوجدنا فيه على سبيل المثال : «حدثنا حماد الخيّاط، قال: سمعت شيوخاً بمكة يزعمون أن مجاهداً مات سنة ثلاث ومئة، قال: مات عطاء سنة خمس عشر ومئة، قال حماد: ومات سعيد بن المسيب سنة خمس وتسعين»[5].

---

(1) الخطيب: الكفاية ص119.

(2) المصدر السابق، ص119.

(3) في أصل الكتاب سنة ست وسبعين وهوخطأ، والصحيح ما أثبته.

(4) ابن المديني، ص89 - 90.

(5) أحمد: العلل ومعرفة الرجال 173/2 - 174.

هذا غيض من فيض مما ذكره أصحاب التصانيف في التواريخ والعلل، فكتبهم مليئة بأضعاف هذه الأمثلة، يلمس ذلك مَن له اشتغال بعلوم الرجال.

وقد تبوأت هذه المعرفة مكانة خاصة عند نقّاد الحديث، لما لها من فوائد تساعدهم في كشف وهم الرواة، وبيان كذب بعضهم.

ومن هذه الفوائد:

أولاً: كشف كذب الراوي في روايته عمّن لم يدركه:

تنبه المحدّثون لهذا الأمر في مصنفاتهم، فقال الخطيب في الكفاية: «ومما يُستدل به على كذب المحدّث في روايته عمّن لم يدركه، معرفة تارخ موت المروي عنه ومولد الراوي»[1].

وسبق نقل كلام سفيان الثوري وحفص بن غياث قريباً في استعمال التاريخ لكشف الكذابين وفضحهم.

ومن أمثلة ذلك:

أ-أخرج الطيب بسنده عن عُفير بن معدان الكَلاعي قال: «قدم علينا عمر بن موسى (ت بحدود157) حمص، فاجتمعنا إليه في المسجد، فجعل يقول: حدثنا شيخكم الصالح، فلما أكثر قلت له: من شيخنا هذا الصالح؟ سمّه لنا نعرفه، قال: فقال: خالد بن معدان، قلت له: في أي سنة لقيته؟ قال: لقيته سنة ثمان ومئة، قلت: فأين لقيته؟ قال: لقيته في غزاة أرمينية، قال: فقلت له: اتق الله يا شيخ ولا تكذب! مات خالد بن معدان سنة أربع ومئة، وأنت تزعم أنك لقيته بعد موته بأربع سنين، وأزيدك أخرى أنه لم يغز أرمينية قط! كان يغزو الروم»[2].

(1) الخطيب: الكفاية، ص119.

(2) الخطيب: الكفاية، ص119.

ب- كان عمر بن هارون البلخي (ت194) يدّعي شيوخاً لم يرهم[1]، قال فيه عبدالرحمن بن مهدي (ت198): «قدم علينا فحدّثنا عن جعفر بن مُحَمَّد، فنظرنا إلى مولده وإلى خروجه من مكة، فإذا جعفر مات قبل خروجه»[2].

ج - ذكر ابن الفرضي (ت403) في ترجمة أصبغ بن خليل القرطبي أنه كان متعصباً لأصحابه من تلاميذ مالك، وبلغ به هذا التعصّب أن افتعل حديثاً في ترك رفع اليدين في الصلاة بعد الإحرام، ووقف الناس على كذبه فيه.

وذكر الإسناد من طريقه عن غازي بن قيس، عن سلمة بن وردان، عن ابن شهاب، عن الربيع بن خثيم، عن ابن مسعود قال: صليت وراء رسول الله ﷺ، وخلف أبي بكر سنتين وخمسة أشهر، وخلف عمر عشر سنين، وخلف عثمان اثنتي عشرة سنة، وخلف علي بالكوفة خمس سنين، فما رفع واحد منهم يديه إلا في تكبيرة الإحرام وحدها».

ثم قال: «إن الإسناد غير متفق؛ لأن سلمة بن وردان لم يرو عن ابن شهاب، وابن شهاب لم يرو عن الربيع بن خُثيم حرفاً قط ولا رآه، وقال: إن ابن مسعود صلى خلف علي بالكوفة خمس سنين، وابن مسعود مات في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه»[3].

ثانياً: معرفة لُقي الرواة وسماع بعضهم من بعض

يُعدّ هذا الأمر من أهم الفوائد التي تجنى من معرفة تواريخ الرواة، ولادةً ووفاةً، لما له من أثر في الحكم على الأسانيد صحةً وضعفاً، فكم من إسناد حُكم عليه

(1) راجع: ابن أبي حاتم، الجرح 141/6.

(2) ابن حجر: التهذيب 504/7.

(3) ابن الفرضي: تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس 93/1.

بالانقطاع أو الإرسال أو نفيهما عنه باستعمال هذه المعرفة[1]، فهي ضرورية لكل ناقد، ومن لا يمتلكها يقع في أخطاء شنيعة.

ومن أمثلة ذلك:

أ- زعم أبو الحسين ابن المنادي (ت336) أن الأعمش (ت148) رأى أبا بكرة الثقفي (ت51) وأخذ له بركابه.

وهذا غلط فاحش؛ لأن الأعمش ولد إما سنة (61) أو سنة (59) على الخلاف في ذلك، وأبو بكرة مات سنة (51) أو(52) فكيف يتهيأ أن يأخذ بركاب من مات قبل مولده بعشر سنين أو نحوها[2].

ب- ذكر بعض المصنفين في الصحابة قبيصة بن ذؤيب (ت86) وذكروا أن له رؤية لأنه ولد يوم الفتح، ولكنه لم يع ما يقول النبي ﷺ، فلا يصح له إذن سماع منه، فروايته عن النبي ﷺ مرسلة[3].

ج - ترجم الإمام مسلم لأحمد بن حنبل في كتابه الكنى والأسماء فقال: «أبو عبدالله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل وأصله مروزي، ولد ببغداد، سمع شريكاً وهُشيماً»[4].

ولم يسمع أحمد رحمه الله من شريك بن عبدالله النخعي (ت177 أو 178) لأن الإمام أحمد يقول: «طلبت الحديث سنة تسع وسبعين» أي ومئة[5]، فكيف سمع منه بعد وفاته، فيكون الإمام مسلم قد وهم في هذا رحمه الله [6].

---

(1) راجع: اللكنوي: ظفر الأماني، ص43.

(2) راجع: العلائي: جامع التحصيل، ص188، ابن حجر: التهذيب 225/4 - 226.

(3) راجع: ابن حجر: الإصابة 254/3 والتهذيب 347/8.

(4) مسلم : الكنى والأسماء: ق56.

(5) الذهبي: السير 11/ 179.

(6) راجع: أسعد تيم: علم طبقات المحدثين، ص65.

د – زعم البابْلُتي[1] - يحيى بن عبدالله الضحاك (ت218) أنه لقي الأوزاعي – وكان الأوزاعي زوج أمه – سنة ست وستين ومئة، فقال ابن عساكر (ت571): «إن كان هذا محفوظاً عن البابْلُتي فيدل على أنه لم يلق الأوزاعي، لأن الأوزاعي مات سنة سبع وخمسين – أي ومئة»[2].

هـ – اختلف العلماء قديماً في سماع الحسن البصري (ت110) من سمُرة بن جندب ﷺ (ت58) فذهب علي بن المديني، والبخاري، والترمذي، والحاكم وغيرهم إلى أنه سمع منه، وذهب بعضهم كشعبة، وابن معين، وابن حبان إلى أنه لم يسمع[3].

وقد أثبت ابن المديني سماعه بقوله: «والحسن قد سمع من سمُرة؛ لأنه في عهد عثمان ابن أربع عشرة وأشهر، ومات سمرة في عهد زياد»[4].

هذه بعض الأمثلة وغيرها كثير في كتب التراجم والرواية والعلل، فعلي المحدث أن يداوم النظر في تواريخ الرواة، وإلا وقع في أخطاء فاحشة، تؤدي به إلى نتائج عكسية، فتختلط عليه الأسماء والأحكام،

وسأضرب مثالين في أخطاء بعض المصنفين في التراجم، وكيف كان عدم انتباههم لذلك سبباً في تخليطهم:

---

(1) نسبة إلى "بابُلت" موضع بالجزيرة الفراتية، راجع:

– ابن الأثير: اللباب 101/1، وذكر يحيى هذا فيمن نسب إليها.

(2) راجع: الذهبي: السير 318/10 – 319، ابن حجر: التهذيب 11/ 241.

(3) راجع:

- البخاري: الصحيح 590/9، برقم 5472، كتاب العقيقة/ باب إماطة الأذى عن الصبي في العقيقة.
- ابن المديني: علل الحديث، ص64، الترمذي: الجامع 1/ 340 – 343، برقم 182/كتاب الصلاة/ باب ما جاء في صلاة الوسطى أنها العصر، ابن سعد: الطبقات 157/7 فما بعد، ابن حبان: المراسيل 37.
- ابن حبان: الصحيح 147/3، العلائي: جامع التحصيل، 165 – 166.
- جمال الدين عبدالله بن يوسف الزيلعي، نصب الراية لأحاديث الهداية 89/1، تحقيق محمد زاهد الكوثري، دار الحديث/ مصر د.ت.

(4) ابن المديني: علل الحديث، ص64.

الأول: ذكر ابن حبان في كتابه «الثقات» الصحابي مسعود بن الأسود ابن حارثة، فقال: «له صحبة، سكن مصر»[1] وهذا منه وهم رحمه الله ، لأن مسعوداً هذا لم يشهد فتح مصر، فقد قُتل قبل ذلك بمدة يوم غزوة مؤتة، ولعله اشتبه عليه بمسعود بن الأسود آخر، صحابي سكن مصر[2]، فلو أنه فطن لتاريخ الوفاة لما وقع في هذا الوهم الشنيع.

الثاني: ترجم ابن الجوزي في كتابه الضعفاء، لسوَّار بن عبدالله بن قُدامة أبي عبدالله العنبري القاضي البصري (ت245) وذكر قولَ سفيان الثوري (ت161) فيه: «ليس بشيء»[3].

وهذا وهم رحمه الله، فإن فيان مات قبل أن يولد هذا، وإنما اشتبه عليه بجده سوّار بن عبدالله بن قدامة (ت156) فهو الذي قال فيه سفيان ذلك[4].

ومما يجدر التنبيه إليه في ختام هذا الفصل أن كثيراً منم الرواة لم ينص النقاد والمصنفون على تاريخ ولادتهم أو وفياتهم، ويمكن تقدير ذلك من خلال النظر في شيوخهم وتلاميذهم، لأنهما مؤشران رئيسان في تحديد طبقات الرواة، وتقدير مدة حياتهم.

(1) ابن حبان: الثقات 3/ 396.

(2) ابن حجر: الإصابة 3/ 389، والتهذيب 116/10.

(3) ابن الجوزي: الضعفاء والمتروكين 31/2.

(4) راجع: ابن حجر: التهذيب 4/ 268 - 269.

الفصل الثالث

إتقان فن التمييز بين الرواة وضبط أسمائهم

هذا فن دقيق به يُميّز المحدّثون الرواة بعضهم من بعض، فلا تختلط أسماؤهم، وخصوصاً إذا كانوا من طبقة واحدة، فعلى النقاد الإلمام بهذه العلوم وإتقانها، حتى تصح أحكامهم على الرواة والأسانيد، وتشمل هذه المعرفة المتشابه من أسماء الرواة، وكناهم، وألقابهم، وأنسابهم، والمتفق والمفترق، والمؤتلف والمختلف منها.

وافتتح الحافظ عبدالغني بن سعيد المصري (ت409) كتابه «المؤتلف والمختلف» بقوله: «وأولى الأشياء بالضبط أسماء الناس؛ لأنه شيء لا يدخله القياس، ولا قبله شيء، ولا بعده شيء يدل عليه»(1).

ونتيجة لكثرة الرواة، وقلة النقط والشكل عند المتقدمين، ظهر التصحيف في الأسماء، وهو من أخطر أنواع التصحيف، فقال علي بن المديني : «أشدّ التصحيف التصحيف في الأسماء»(2).

ولهذا نجد بعض المحدِّثين يمتنع عن تحديث مَن لا يُحسن التفريق بين المشتبه من الأسماء والكنى، كسعيد بن أبي مريم (ت224) الذي قال لأحد الرواة عندما سأله أن يحدثه: «إن كنت تعرف الشَّيباني من السَّيباني، وأبا جمرة من أبي حمزة كلاهما عن ابن عباس حدثناك»(3).

وفيما يأتي عرض موجز لبعض العلوم التي تواضَع عليها المحدِّثون للتمييز بين الرواة التي لا بد للناقد من إتقانها:

1- المتفق والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب وغيرها:

---

(1) عبدالغني بن سعيد الأزدي المصري، المؤتلف والمختلف ص2، طبع الهند، ط1، 1907م، توزيع مكتبة الدار/ المدينة المنورة.

(2) الخطيب: تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم2/1، تحقيق كينة الشهابي، دار طلاس/ دمشق، ط1، 1985م.

(3) المصدر السابق 2/1.

وهو ما اتفق من الأسماء لفظاً وخطاً، فتجد الاسم الواحد يطلق على أكثر من راو مع اختلاف أعيانهم[1]، وفائدة معرفة هذا النوع الأمن من اللبس في الأسماء، فيُظن الاثنان أو أكثر واحداً، وخصوصاً إذا كانوا متفاوتين في المستوى العلمي قوة وضعفاً.

وذكر علماء المصطلح لهذا النوع أقساماً وفروعاً[2]، فمنها:

أ- الرواة الذين اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم.

ومثاله: صالح بن عبدالله، فقد ذكر الخطيب بهذا الاسم تسعة رواة[3].

ب- الرواة الذين اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم، أو أكثر من ذلك، ومثاله: أحمد بن جعفر بن حمدان: أربعة رواة كلهم تعاصروا في زمن واحد:

الأول: القطيعي البغدادي.

الثاني: السَّقطي البصري.

الثالث: دينَوَري.

الرابع: طرسوسي[4].

ج - ما اتفق من ذلك في الكنية والنسبة معاً.

ومثاله أبو عمران الجَوني. اثنان:

أحدهما: التابعي عبدالملك بن حبيب.

الثاني: موسى بن سهل، بصري سكن بغداد[5].

---

(1) راجع:

- ابن الصلاح: المقدمة ص358.
- ابن هِمّات الدمشقي: قلائد الدرر، ق43/أ - ب.

(2) المصدران السابقان: الجزء والصفحة نفساهما.

(3) الخطيب: تلخيص المتشابه في الرسم 1/ 169 - 173.

(4) ابن الصلاح: المقدمة، ص360.

(5) المصدر السابق، الجزء والصفحة نفساهما.

د- عكس السابق.

ومثاله: صالح بن أبي صالح، وهم أربعة رواة:

أحدهم: مولى التوأمة بنت أمية بن خلف.

الثاني: أبوه أبو صالح السمّان ذكوان.

الثالث: صالح بن أبي صالح السدوسي.

الرابع: صالح بن أبي صالح مولى عمرو بن حُرَيث[1].

وفيما يأتي بعض الأمثلة التي توضح خطورة الوهم في هذه الأسماء، وعدم التمييز بني المتشابه منها:

أ- ذكر ابن حبان في الثقات، أيوب بن بشر بن سعد أبو سليمان المعاوي، وذكر أنه مات سنة تسع عشرة ومئة وهو ابن خمس وسبعين سنة[2] وهذا وهم منه رحمه الله، اشتبه عليه هذا بأيوب بن بشير العدوي، فإنه هو الذي مات في هذه السنة، وعاش هذا القدر[3].

ب- وُجد راويان في البصرة، يُقال لكل منهما إسماعيل بن مسلم، وهما في طبقة واحدة، وحدّثا جميعاً عن الحسن البصري، نزل أحدهما مكة فنسب إليها، وكنيته أبو ربيعة، وكان متروك الحديث[4]، والآخر يكنى أبا مُحَمَّد وهو ثقة[5].

ويميّز بينهما بأن المتروك يُعرف بالمكي، والآخر يعرف بالبصري والعبدي، وبأن الضعيف يروي عنه سفيان الثوري، ويزيد بن هارون، وأبو عاصم النبيل، والثقة يروي

(1) المصدر السابق، ص361.

(2) ابن حبان: الثقات 26/4 - 27.

(3) راجع: ابن سعد: الطبقات 79/5، ابن حجر: التهذيب 396/1.

(4) راجع: ابن الجوزي: الضعفاء والمتروكين120/1 - 121.

(5) راجع: ابن حجر: التقريب 74/1.

عنه يحيى بن سعيد القطان، وعبدالرحمن بن مهدي، ووكيع، وأبو نعيم، فمن أشكل عليه أمرهما في حديث فليميزه بما ذُكر[1].

2- المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب وغيرها.

وهو ما يأتلف أي تتفق في الخط صورته، وتختلف في اللفظ صيغته[2] وله صورٌ كثيرة منها:

أ- ما ائتلف في صورة حروفه واختلف في شكله.

ومثاله «مَعْمَر» و«مُعَمّر» الأول بالتخفيف والثاني بالتشديد[3].

ب- ما ائتلف في صورة حروفه، واختلف في إعجامها.

ومثاله «بُغيل» بالباء، و«نُغيل» بالنون، ونعثل»[4].

ج - ما ائتلف في صورة الخط، واختلف في بعض الحروف.

ومثاله: «زاهر» و«زاهد»[5] الأول بالراء المهملة، والثاني بالدال المهملة أيضاً، ويذكر التمييز بينهما لتشابه كتابة حرفي الراء والدال، فيخشى أن يُجعلا واحداً.

وهذا فن جليل القدر، يكثر الوهم، ولا يتقنه إلا فحول المحدثين، لأن سبيله الحفظ والضبط في النقل، ولا يميّز بالقياس والنظر.

ومثال الوهم فيه ما أورده الخليلي في الإرشاد عن شيخه عبدالرحمن بن مُحَمَّد بن فضالة النيسابوري قال: سألت أبا الحسن الدارقطني الحافظ رحمه الله - وكان به سلس البول يقوم ويرجع، قلت: حديث تزويج فاطمة الذي يرويه عبدالملك بن حيان ابن عم يحيى بن

(1) راجع: الخطيب: الكفاية، 372.

(2) ابن الصلاح: المقدمة، ص344، ابن همّات الدمشقيق34/ب..

(3) العسكري: تصحيفات المحدثين، ص267.

(4).الدارقطني: المؤتلف والمختلف 291/1، تحقيق د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1986م

(5).المصدر السابق 1166/3.

معين؟ وكان قد قام، فرجع وقال: ويحك يا رجل تلقنني خطأ!! هو عبدالملك بن خِيار ابن عم يحيى بن معين»[1].

فلولا فطنة الدارقطني وحفظه لما تنبه لهذا الوهم في ضبط هذا الاسم.

3- من ذكر من الرواة بأسماء متعددة:

هذا فنٌ عويص والحاجة إليه حاقّة، وفيه إظهار تدليس المدلسين، فإنّ أكثر ذلك إنما نشأ من تدليسهم[2].

ومثاله: ما يفعله الخطيب في مصنفاته من ذكر شيوخه بأسماء متعددة[3]، فيروي عن أبي القاسم الأزهري، وعن عبيدالله بن أبي الفتح الفارسي، وعن عبيدالله بن أحمد بن عثمان الصيرفي، والجميع شخص واحد من مشايخه[4].

وصنف الخطيب نفسه كتاباً أسماه «مُوضِّح أوهام الجمع والتفريق»، ذكر فيه أوهام كبار الحفاظ من هذا النوع، وأورد للبخاري وحده على سبيل المثال أربعة وسبعين وهماً في كتابه التاريخ الكبير[5].

4- معرفة الأسماء والكنى:

وهذا فن مطلوب لم يزل أهل العلم بالحديث يُعنون به، ويحفظونه ويتطارحونه فيما بينهم، وتنقّصون مَن جهله[6].

---

(1) الخليلي: الإرشاد 1/ 413 - 414.

(2) ابن الصلاح: المقدمة، 323..

(3) ويسمى هذا تدليس الشيوخ، وهو أن يروي الراوي عن شيخه فيسميه، أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به كيلا يُعرف، راجع: ابن حجر: النكت: 2615 - 616.

(4) ابن الصلاح: المقدمة ص324.

- العلائي: جامع التحصيل، 104

(5) راجع: الخطيب: موضح أوهام الجمع والتفريق 1/9 - 213..

(6) ابن الصلاح: المقدمة 330.

وفائدته تسهيل معرفة اسم الراوي المشهور بكنيته، ليكشف عن حاله والاحتراز عن ذكر الراوي مرة باسمه ومرة بكنيته، فيظنهما من لم ينتبه لذلك رجلين، أو ربما ذكر بهما معاً فيتوهم رجلين سقط بينهما حرف «عن» أوغيره[1].

وذكر ابن الصلاح لهذا النوع أضرباً فمنها على سبيل المثال بإيجاز شديد:

1- الذين سموا بالكنى، فأسماؤهم كناهم، لا أسماء لهم غيرها.

ومثاله أبو بلال الأشعري الراوي عن شريك وغيره، ليس له اسم، اسمه وكنيته واحد.

2- الذين عُرفوا بكناهم، ولم يوقف على أسمائهم، ولا على حالهم فيها، هل هي كناهم أو غيرها.

ومثاله: أبو الأبيض، الراوي عن أنس بن مالك.

3- الذين لُقّبوا بالكنى، ولهم غير ذلك كنى وأسماء.

ومثاله: أبو الزناد عبدالله بن ذكوان، كنيته أبوعبدالرحمن، وأبو الزناد لقب.

4- من له كنيتان أو أكثر.

ومثاله: عبدالملك بن عبدالعزيز بن جُريج، كانت له كنيتان: أبو خالد، وأبو الوليد[2].

وإن المرء ليُدهش عندما يرى أن المكنّين بأبي صالح كثير، اشترك في الرواية منهم عن أبي هريرة عشرون أو نحوهم، ممن يجمعهم عصر التابعين[3] وهذا بلا شك يجعل مهمة الناقد عسيرة في تمييزهم دون وهم.

وهذه المعرفة ضرورية لأجل العلل؛ لأنه بها يعرف رجال الإسناد، ليتسنّى له إعطاء حكمه فيه، يذكر الذهبي في السير أن سفيان الثوري قال مرة: حدثنا أبو عروة، عن أبي

(1) د. العتر: منهج النقد، ص167.

(2) راجع: ابن الصلاح: المقدمة ص330 - 332.

(3) راجع: الرامهرمزي: المحدث الفاصل، ص287 - 293.

الخطاب، عن أبي حمزة، فذكر حديثاً، فقلَّ من فطن له، وإنما هو مَعمر، عن قتادة، عن أنس[1].

فلا يستطيع النقاد تحليل ألغاز هذا السند إلا بمعرفة كنى الرواة وأسمائهم وبمساعدة علم الطبقات.

5- معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم:

إن معرفة الأب الذي ينتسب إليه الراوي ضرورية لتمييزه عن غيره، إلا أن بعض الرواة قد يُنسبون إلى غير آبائهم، فالحاجة بمعرفة هؤلاء حاقة، وتسمية آبائهم مهمة جداً[2]، لدفع توهم التعدد عند نسبتهم إلى آبائهم[3].

وجعل ابن الصلاح هذا النوع على أضرب:

أحدها: من نُسب إلى أمه:

ومثاله: إسماعيل بن عُليّة، هي أمه، وأبوه إبراهيم أبو إسحاق.

الثاني: من نُسب إلى جدته:

ومثاله: بشير بن الخصاصية الصحابي، هو بشير بن معبد، والخصاصية هي أم الثالث من أجداده.

الثالث: من نُسب إلى جدِّه:

ومثاله: ابن أبي مُليكة، هو عبدالله بن عبيدالله بن أبي مُليكة.

الرابع: من نُسب إلى رجلٍ غير أبيه هو منه بسبب.

ومثاله: المقداد بن الأسود، وهو المقداد بن عمرو بن ثعلبة الكِندي، وقيل: البهراني، كان في حِجر الأسود بن عبد يغوث الزهري وتبناه، فنُسب إليه[4].

(1) الذهبي: السير 11/7.

(2) د. العتر: منهج النقد، ص172.

(3) السيوطي: التدريب 336/2.

(4) راجع:

6- معرفة ألقاب الرواة:

تعد معرفة الألقاب من أنفس أنواع فنون تمييز الرواة، لأنها قد تأتي في سياق الأسانيد مجردة من أسمائهم، وقد لا يعرفها الطالب الحصيف[1] فيظنها أسامي، ويجعل مَن ذُكر باسمه في موضع، وبلقبه في موضع آخر شخصين[2].

ومثاله ما ذكره الحافظ عبدالغني بن سعيد المصري (ت409) فيما نقله ابن الصلاح قال: «رجلان جليلان لزمهما لقبان قبيحان: معاوية بن عبدالكريم الضال، وإنما ضل في طريق مكة، وعبدالله بن مُحَّد الضعيف، وإنما كان ضعيفاً في جسمه لا في حديثه»[3].

ومما وهم فيه بعض الحفاظ من هذا النوع، ما ذكره الخطيب عن عليّ بن المديني في تسمية الإخوة، قال «سهيل بن أبي صالح، وعباد بن أبي صالح، وصالح بن أبي صالح، وعبدالله بن أبي صالح إخوة» فوهم ابن المديني حيث جعل عبدالله وعباداً أخوين، وعبدالله كان يلقب عباداً وليس بأخٍ له، وتبع ابن المديني في هذا الوهم عبدالرحمن بن يوسف بن خراش (ت283).

وممن نص على أنهما واحد: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبو حاتم الرازي، وأبو داود السجستاني، وغيرهم[4].

هذه نماذج يسيرة من فنون تمييز الرواة، ذكرتها على وجه الاختصار، لبيان أهمية هذه المعرفة للنقاد، لأنها المرقاة في تعيين أسماء رواة الحديث، ومعرفة حالهم من القوة والضعف،

- ابن الصلاح: المقدمة، ص370 - 373.
- السيوطي: التدريب 336/2 - 340

(1) ابن حجر: نزهة الألباب في الألقاب 35/1.

(2) ابن الصلاح: المقدمة، ص338.

(3) راجع: الخطيب: موضح أوهام الجمع والتفريق 264/1 - 265.

(4).

لما لذلك من أثر في الحكم على الأحاديث، ومن لا يمتلك هذه المعرفة تكثر أوهامه، ويجانب الصواب كثير من أحكامه.

الفصل الرابع

معرفة طبقات الرواة حسب محاورها المتعددة

الطبقة لغة:

جاء في القاموس: «.. والطَّبقُ أيضاً من كل شيء ما ساواه، وقد طابقه مطابقةً وطِباقاً، ووجه الأرض، والذي يؤكل عليه، والقرن من الزمان، أو عشرون سنة»(1).

الطبقة اصطلاحاً:

تدور تعريفات المتقدمين للطبقة حول معنى واحد هو: قوم تقاربوا في السن والإسناد (بأن يكون شيوخ هذا هم شيوخ الآخر، أو يقاربوا شيوخه)(2)، وربما اكتفوا بالتشابه في الإسناد(3)، وهو غالباً ملازم للاشتراك في السن(4).

وهذا تعريف جيد من حيث الظاهر، ولكنه لا يخلو من قصور، إذ اقتصر على العلاقة الزمنية التي تربط الرواة، فهو مثلاً يهمل ترتيب أهل العلم حسب البلدان، أو حسب منزلتهم في أوطانهم، كما يهمل تقسيم الراوة عن شيخ ما إلى طبقات عدة، إذ ينبغي – بناء على هذا التعريف – أن يكونوا في طبقة واحدة لتقاربهم في السن والإسناد، بينما نجدهم ينقسمون – في حقيقة الأمر – إلى طبقات عدة، بحسب مستواهم العلمي قوة وضعفاً، وملازمتهم للشيخ، وإتقانهم لحديثه(5).

---

(1) الفيروزأبادي: القاموس المحيط ص1165.

(2) راجع:

- العراقي: التبصرة والتذكرة 275/3،
- السخاوي: فتح المغيث 387/3 – 388.
- السيوطي: التدريب 2/ 281.

(3) العراقي: التبصرة والتذكرة 275/3..

(4) السخاوي: فتح المغيث 388/3.

(5) راجع: أسعد تيم: علم طبقات المحدثين، ص7.

وأما التعريف الذي أرتضيه لمفهوم الطبقة فهو ما توصل إليه الأخ الأستاذ أسعد تيّم في كتابه المخصص لعلم طبقات الرواة إذ قال في تعريفها بأنها «طائفة من الرواة (أو العلماء) تعاصروا زمناً كافياً، جمعت بينهم علاقة مكانية، أو علمية، أو قبلية ما»[1].

وهذا التعريف المختار أقرب إلى واقع كتب الطبقات على اختلاف أنواعها، ومناهج مصنفيها.

وعلى كل حال فإن الطبقة عبارة عن جماعة من الناس تشترك في أمرٍ واحد، خذ لذلك مثلاً الصحابة، فإن أردت أخذهم بعنوان الصحبة ومعاصرة النبي ﷺ، كانوا كلهم طبقة واحدة، وإن أخذتهم باعتبارات أخرى، كشهود بدر والفتح، والهجرة من مكة إلى المدينة ونحو ذلك فهم خمس طبقات، أو اثنتا عشرة طبقة، وكذلك التابعون، وهلم جرّا.

وهذا العلم موضوعه واسع جداً، لما يتطلبه من معرفة وفطنة، وبعد نظر، لأنه لا يبحث في الراوي وحده دون غيره من الرواة، كما هو حال علميْ تاريخ الرواة والجرح والتعديل، بل يبحث في الرواة جميعاً، وعلاقة بعضهم ببعض، ثم من خلال ذلك يخلص إلى تحديد طبقة كل واحد منهم على حدة.

وإذ يتناول هذا العلم راوياً ما فإنه يهدف إلى:

1- تحديد طبقته (الزمانية - المكانية) والتعريف به.
2- تحديد منزلته العلمية (الحديثية والفقهية) في بلده وطبقته.
3- تحديد منزلته بالنسبة لشيوخه (مدى ملازمته لهم، وحفظه لحديثهم، وممارسته له)[2].

والوصول إلى هذه الأهداف ليس بالأمر السهل، فإنه يحتاج إلى ممارسة وإتقان عدة معارف حديثية منها:

---

(1) المرجع السابق، ص7.

(2) و راجع: المرجع السابق، ص19 - 20.

1- تقسيم رواة الحديث إلى صحابة، وتابعين، وأتباع تابعين. ..إلخ.

2- تمييز أنساب الصحابة والتابعين فمن بعدهم، حسب القبائل، فالبطون، فالأفخاذ، فتعرف نسبة الرواة في كل قبيلة، وتتضح العلاقة بينه.

3- تقسيم الرواة حسب أمصارهم وبلدانهم.

4- تنزيل الصحابة منازلهم، ومعرفة المتقدم منهم والمتأخر، وأيهم أقدم إسلاماً، وأيهم أعلى منزلةً، ثم تنزيل التابعين منازلهم كذلك، ثم من يليهم إلى انتهاء عصر الرواية الأولى سنة ثلاثمئة للهجرة.

5- معرفة رؤوس كل طبقة، وأيهم كان أكثر علماً وفتيا ورواية.

6- تمييز أصحاب كل صحابي شهير بالرواية، أو تابعي مُكثر فمن يليهم، حسب ملازمتهم للشيخ، ومعرفتهم بحديثه، وإتقانهم له، وعلمهم وارتفاعهم في أنفسهم[1].

وقد اهتم النقاد قديماً بعلم الطبقات، تجد ذلك مبثوثاً في عباراتهم النقدية في كتب الرجال والعلل، وقد تقدم كثير من أمثلة ذلك في الفصول السابقة من هذا البحث، كمعرفة مواطن الرواة، وولاداتهم ووفياتهم، وتمييز بعضهم من بعض، وكل هذه من الأركان التي يعتمد عليها علم الطبقات. قال ابن الصلاح: «والباحث الناظر في هذا الفن – أي الطبقات – يحتاج إلى معرفة المواليد والوفيات، ومن أخذوا عنه، ومن أخذ عنهم ونحو ذلك»[2].

كما أفردت كتب المصطلح نوعاً خاصاً لمعرفة طبقات الرواة، يجد ذلك المطالع لمقدمة ابن الصلاح وملحقاتها من بعد شرحاً ونظماً واختصاراً[3].

---

(1). المرجع السابق.

(2) ابن الصلاح: المقدمة، ص399.

(3) راجع على سبيل المثال:

وفي المثالين الآتيين توضيح لمدى حاجة وأهمية علم الطبقات للناقد:

الأول: ذكر الخليلي في الإرشاد في ترجمة شيخه أبي عبدالله الحاكم (ت405) قال: «سألني في اليوم الثاني لما دخلت عليه، ويُقرأ عليه في فوائد العراقيين: سفيان الثوري، عن أبي سلمة، عن الزهري، عن سهل بن سعد حديث الاستئذان[(1)] فقال لي: من أبو سلمة هذا؟ فقلت من وقته: هو المغيرة بن مسلم[(2)] السراج، فقال لي: كيف يروي المغيرة عن الزهري، فبقيت[(3)]!! ثم قال قد أمهلتك أسبوعاً حتى تتفكر فيه، فمن ليلته تفكرت في أصحاب الزهري مراراً، حتى بقيت فيه أكرر التفكّر.

فلما وقعت إلى أصحاب الجزيرة من أصحابه، تذكرت مُحَّد بن أبي حفصة، فإذا كنيته أبو سلمة، فلما أصبحت حضرت مجلسه ولم أذكر شيئاً حتى قرأت عليه مما انتخبت قريباً من مئة حديث. قال لي: هل تفكَّرت فيما جرى؟ فقلت: نعم، هو مُحَّد بن أبي حفصة، فتعجّب»[(4)].

ففي هذا النص استخدم الخليلي أدوات علم الطبقات في الوصول إلى معرفة هذا الراوي، فماذا فعل:

- ابن الصلاح: المقدمة، ص398، النووي: الإرشاد ص247، العراقي: التبصرةوالتذكرة 274/3، والتقييد والإيضاح ص466، السخاوي: فتح المغيث 387/3، السيوطي: التدريب 380/2..

(1) أخرجه:

- البخاري: الصحيح 24/11، برقم 6241، كتاب الاستئذان من أجل البصر.
- مسلم: الصحيح 1698/3، برقم 2156، كتاب الآداب/ باب تحريم النظر في بيت غيره.
- الترمذي: الجامع 64/5، برقم 2709، كتاب الاستئذان/ باب من اطلع في دار قوم بغير إذنهم

ولفظه كما في البخاري : "اطلع رجل من حجر النبي ﷺ، ومع النبي ﷺ مِدرى – ما يشبه المشط – يحك به رأسه فقال: لو أعلم أنك تنظر لطعنت به في عينك، إنا جُعل الاستئذان ن أجل البصر".

(2) في الإرشاد "سلمة" بدل "مسلم" وهوخطأ لعله من المحقق، لأنه لا يوجد راو بهذا الاسم كنيته أبو سلمة، ثم رأيته على الصواب في سير النبلاء 166/17، كما إن الخليلي نفسه ترجم لهذا الراوي في كتابه الإرشاد على الصواب 585/2..

(3) أي انقطعت.

(4) الخليلي: الإرشاد 852/3 – 853.

أ- بما أن هذا الراوي من تلاميذ الزهري، استعرض الخليلي الرواة عن الزهري جميعاً.

ب- انصبّ اهتمامه على من يكنّى بهذه الكنية فحسب من الرواة عنه، فتحصل له عدداً منهم.

ج- قسّم أصحاب الزهري حسب أمصارهم ليسهل حصرهم ومعرفتهم.

د- نظر فيمن تحتمل سنّه الرواية عن الزهري ممن يكنَى بهذه الكنية، ثم نظر في أصحابه فوجد سفيان الثوري يروي عنه.

استعمل الخليلي كل هذه المعلومات - وهي من مباحث علم الطبقات - ليصل إلى النتيجة الصحيحة، وهي أن أبا سلمة مُحَمَّد بن أبي حفصة هو المقصود في هذا الإسناد، وعندما لم يستعمل هذه الأدوات في بداية الأمر وقع في شَرَك الوهم.

الثاني: يرد في كثير من الأسانيد اسم «سفيان» غير منسوب، فيقع الخلط بين سفيان الثوري وسفيان بن عيينة، لأنهما اشتركا في كثير من الشيوخ، واشترك في الرواية عنهما كثير من التلاميذ، وهنا يدخل علم الطبقات كعامل مرجح في تعيين المراد منهما في الرواية، قال الرامهرمزي: «حضرت القاسم المطرّز (ت305) فحدثنا عن أبي همّام وغيره، عن الوليد - بن مسلم (ت194) - عن سفيان حديثاً: فقال له أبو طالب ابن نصر (ت232) من سفيان هذا؟ فقال له المطرّز: هذا الثوري، فقال له أبو طالب: بل هو ابن عيينة، قال: من أين قلت؟ قال: لأن الوليد روى عن الثوري أحاديث معدودة محفوظة، وهو مليء بابن عيينة، وسفيان الثوري أكبر وأقدم _(197 - 161) وابن عيينة أسند (107 - 197) »[1].

فعرف أبو طالب أن المراد بسفيان هذا في الإسناد هو ابن عيينة، من خلال معرفته بأصحاب الاثنين، فوجد أن الوليد كان أكثر أخذاً عن ابن عيينة، وأما أخذه عن سفيان فكان

(1) الرامهرمزي: المحدث الفاصل، ص285 - 286

محدوداً معدوداً، فرواياته عنه قليلة معروفة، وليست هذه منها، فلو أنها كانت عنه لذكره منسوباً تمييزاً له، أما إذا روى عن ابن عيينة فإنه لا ينسبه لكثرة ما روى عنه.

وسبق أن أشرت قبل قليل في هذا الفصل، إلى أن علم الطبقات يهدف إلى تحديد منزلة الراوي بالنسبة لشيوخه، من حيث ملازمته لهم، وحفظه لحديثهم وممارسته له»[1].

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن علم الطبقات له أهمية كبيرة وفوائد عظيمة، فلا يستغني عنه ناقد، ولا يهمله جاهل، ويمكن إجمال فوائده في الآتي:

1- الكشف عن الإرسال الظاهر والخفي.

2- الكشف عن بطلان السماع الذي لا يصح.

3- الكشف عن الخطأ في الأسانيد.

4- الكشف عن سقوط رجل أو أكثر في الإسناد.

5- تمييز الأسانيد ومعرفة الرجال المذكورين فيها.

6- الكشف عن تدليس الشيوخ.

7- معرفة أن الراوي شخصٌ واحد وإن ذُكر في كتب التراجم بأسماء متعددة.

8- معرفة الرجال المذكورين في متون الأحاديث والحكايات.

9- التوقي من الخلط بين الرواة المتشابهة أسماؤهم.

10- تصحيح متون القصص والحكايات والمرويات في الجرح والتعديل وإثبات صحتها أو ضعفها.

11- تصحيح الأخطاء الواقعة في متون الكتب المطبوعة.

12- تقدير مواليد ووفيات العلماء غير المنصوص عليها في كتب التراجم.

(1) ص260.

ذكر هذه الفوائد مجموعة مع أمثلتها التطبيقية الأخ الأستاذ أسعد تيّم في كتابه «علم طبقات المحدثين»[1] وقال في تصديره لها: «وهي استنتاجات غير مباشرة لا توجد مدونة في كتاب قط»[2] ولكني وجدت بعض المتقدمين والمعاصرين أشاروا إلى بعضها إشارة، كالفائدة الخامسة، والسادسة، والتاسعة[3].

وبعد استعراض هذه الفوائد العلمية العظيمة لعلم الطبقات، فإنه يظهر من خلالها ما تعود به من الخير على المحدثين، وعليه فإنهم مطالبون بإتقان أدوات هذا العلم، والتمرس فيه، وإلا وقعوا في أوهام فاحشة هي عكس هذه الفوائد، وهذا ما أشار إليه ابن الصلاح وهو يتحدث عن هذا العلم إذ قال: «وذلك – أي معرفة طبقات الرواة – من المهمات التي افتضح بسبب الجهل بها غير واحدٍ من المصنفين وغيرهم»[4].

---

(1) راجع: أسعد تيم: علم طبقات المحدثين، ص84 – 113.

(2) المرجع السابق، ص84.

(3) راجع:

- العراقي: التبصرة والتذكرة 3274.
- السخاوي: فتح المغيث 387/3.
- د. العتر: منهج النقد، ص146..

(4) ابن الصلاح: المقدمة، ص 398.

الفصل الخامس

معرفة المرسِلين والمدلّسين الذين يروون عن شيوخ الأمصار الأخرى

يُعدّ الإرسال والتدليس وما يتبعهما من فروع ومسائل من أكثر قضايا علوم الحديث التي شغلت بال النقاد، ونجد إعلالهم لكثير من الروايات بهاتين العلتين واضحٌ متوافر في كتب الرجال والعلل، كما أنهم عنوا بمعرفة وحصر كل راو ثبت أنه عانى أيّاً من التدليس أو الإرسال، وصنِّفت في ذلك كتب كثيرة.

ولا يستغني مشتغل بالحديث وعلله عن معرفة هؤلاء المرسِلين المدلسين، وتصنيفاتهم، ومناهجهم، وما لكل واحد منهم من روايات دخلها تدليس أو إرسال؛ لأن الجهل بهم، وعدم الإتقان والدراية لكثير من أساليبهم وتلبيسات بعضهم، يوقع المحدِّث في الوهم والتخليط.

وتعظم المشكلة إذا كان المرسِل أو المدلِّس من بلد وشيخه الذي أرسل أو دلّس عنه من بلد آخر، لأن الوعورة تكون أكثر، والاهتداء إلى الصواب أصعب، ولهذا كان النقاد يجدون مشقة بالغة وهم يفتشون في أسانيد مختلفي الأمصار ويتفحصونها.

ولأجل هذه الصعوبة التي ذكرت، ينبغي للناقد الذي يريد اكتشاف الوهم في روايات مختلفي الأمصار، أن يكون ذا دراية تامة، وإحاطة شاملة بالمدلِّسين والمرسلين، وأخبارهم، وأساليبهم في ذلك، وعمّن أرسلوا ودلّسوا، وعدد رواياتهم المرسلة أو المدلَّسة، إلى غير ذلك من قضايا تساعد في تجلية هذه المشكلة، حتى يتسنى له اكتشاف الوهم، وتعيين المسؤول عنه.

والكلام في التدليس والإرسال طويل متشعب، يحتاج إلى مصنفات، وسأقصر حديثي هنا على إعطاء فكرة عامة عنهما، مع بعض الأمثلة التي توضّح أثرهما في دخول الوهم إلى الرواية، وضرورة تنبه النقاد لمثل هذه الأوهام.

المبحث الأول

معرفة المُرسلين الذين يروون عن أهل الأمصار الأخرى

المُرسل في اللغة:

يقول الراغب الأصفهاني (ت502): «أصل الرِّسل: الانبعاث على التؤدة، ويقال: ناقة رِسْلة: سهلة السير، وإبل مراسيل: منبعثة انبعاثاً سهلاً.. ويقال: جاءوا أرسالاً: أي متتابعين، والرِّسل: اللبن الكثير المتتابع الدر»[1].

وأما ابن فارس (ت395): فيقول في المرسل من حيث أصل معناه في اللغة: «واحد مطرد منقاس، يدل على الانبعاث والامتداد»[2].

المرسل في الاصطلاح:

وقع في حدِّ المرسل عند العلماء اختلافٌ كثير، وتباينت وجهات نظرهم في تحديد مفهومه، وقد حاول العلائي في كتابه «جامع التحصيل في أحكام المراسيل» أن يجمع شتات هذه الأقوال ومناقشتها فكان له ذلك، وخلص إلى أنه يُطلق على أربعة أقوال، أسوقها باختصار:

الأول: وهو أكثرها اتساعاً إن المرسل قول الواحد من أهل هذه الأعصار وما قبلها: قال رسول الله ﷺ.

الثاني: وهو مقابله في التضييق اختصاص المرسل بما أرسله كبار التابعين الذين أدركوا كثيراً من الصحابة، وتقل رواياتهم عن التابعين.

الثالث: إن المرسل ما قال فيه التابعي: عن رسول الله ﷺ، سواء كان من كبار التابعين أو من صغارهم.

(1) الحسين بن محمد، المعروف بالراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص195 - 196، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة/ بيروت، د.ت.

(2) ابن فارس: معجم مقاييس اللغة 392/2.

الرابع: إن المرسل ما سقط من سنده رجل واحد، سواء كان المرسل له تابعياً أو من بعده(1).

والمشهور من هذه الأقوال عن المحدثين هو القول الثالث، كذا قال الحاكم، وابن عبدالبر، وغيرهما، كما نقله اللكنوي(2)، ولكن كثيراً من متقدمي النقاد أطلقوه على المعنى الرابع.

وحاول العلائي التوفيق بين هذه المعاني اللغوية والاصطلاحية للإرسال فأجاد وأحسن، إذ كل معانيه محتملة وقريبة الاستعمال(3)، لأن الذي يرسل الحديث كأنه أطلق روايته، فانبعث دون قيد أو ضابط، فلا يمكن الوقوف منها على يقين، والاحتجاج بها(4).

وقد تباينت أقوال العلماء في الاحتجاج بالحديث المرسل إلى أقوال عديدة ألخصها في ثلاثة:

الأول: الرد مطلقاً، وأنه ضعيف لا يُعمل به، وهو مذهب أكثر الأئمة والحفاظ(5).

---

(1) راجع: العلائي: جامع التحصيل، ص25 – 31..

(2) راجع: اللكنوي: ظفر الأماني، ص191 – 192.

(3) راجع: العلائي: جامع التحصيل ص23 – 24..

(4) الشريف حاتم بن عارف العوني، المنهج المقترح لفهم المصطلح، ص42، دار الهجرة، الرياض، ط1، 1996م.

(5) راجع:

- مسلم: مقدمة الصحيح 30/1.
- الترمذي: العلل الصغير مع الجامع 753/5.د
- ابن أبي حاتم: المراسيل ص15، تحقيق أحمد عصام الكاتب، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط1، 1983م.
- النووي: الإرشاد، 80 – 81..

الثاني: القبول مطلقاً، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة، ورواية عن أحمد، وحكاه بعض أهل العلم عن جمهور الفقهاء، ولكنهم اشترطوا في المرسِل أن يكون عدلاً، وأنه لا يروي في العادة إلا عن الثقات[1].

الثالث: التفصيل في قبوله ورده، فهو وسط بين القولين السابقين، وهو مذهب الشافعي، فيقبله ويحتج به بشروط، بعضها في المرسل نفسه وبعضها في خبر المرسل.

أما الشروط في المرسِل فهي ثلاثة:

1- أن لا يعرف له رواية عن غير مقبول الرواية.

2- أن لا يكون ممن يخالف الحفاظ إذا أسند الحديث فيما أسندوه.

3- أن يكون من كبار التابعين.

أما الشروط في المرسَل نفسه، فهي:

1- أن يسنده الحفاظ المأمونون من وجه آخر عن النبي ﷺ بمعنى ذلك المرسل.

2- أن يوجد مرسل آخر موافق له، عن عالم يرويه عن غير من يروي عنه المرسِل الأول.

3- أن يوافقه قول لأحد الصحابة أو فتوى له.

4- أن يوافقه فتوى لعامة أهل العلم بمثل ما نص عليه[2].

---

(1) راجع:

- النووي: مقدمة شرحه على مسلم 30/1.
- العلائي: جامع التحصيل، ص33.
- السخاوي: فتح المغيث 139/1.
- السيوطي: التدريب 198/1.

(2) الشافعي: الرسالة، ص 461 – 465، وراجع تلخيص قوله وتحقيقه:

- الخطيب: الكفاية، 404 – 405.

والمشهور من هذه الأقوال عند المحدثين هو القول الأول، لأن الإسناد – سواء كان المرسل صحابياً أو غيره – قد سقط منه رجل، ولا يُعلم حاله من حيث القوة والضعف، وثبت أن التابعين رووا عن الضعفاء وغيرهم، فقد تكلم الحسن البصري في معبد الجهني، ثم روى عنه وهو ضعيف، فاحتمال أن يكون الحديث إذن عن ضعيف وارد. كما إن من شروط صحة السند الاتصال كما هو معلوم، وفي المرسل تخلّف هذا الشرط، فتوجّب الحذر منه وطرحه[1].

فينبغي إذن للناقد أن يعرف المرسلين، ومدى ثقتهم، وعادتهم في الإرسال، وهل ثبت أنهم يرسلون عن الضعفاء، هذا بوجه عام، وبوجه خاص يعرف روايات المرسِلين عن أهل الأمصار الأخرى ويتتبعها، فكل ذلك يفيد، ويجعل الناقد على بينة ودراية بأحاديث من يعاني هذا النوع من الرواية، ويجعله أيضاً أكثر قدرة على إعطاء حكم دقيق في أحاديثه، ومدى مطابقتها لشروط الصحة من حيث الاتصال والعدالة والضبط.

وقد عني العلماء بالمراسيل ومعرفتها وحصرها، وصنّفوا في ذلك كتباً كثيرة كان من أولها كتاب «المراسيل» لأبي داود السجستاني (ت275) وقد رتبه على الأبواب الفقهية[2] ثم صنّف ابنُ أبي حاتم (ت327) أيضاً كتابه «المراسيل» ورتبه على حروف الهجاء[3] جمع

- العلائي: جامع التحصيل، ص40 – 47.
- ابن رجب: شرح العلل 546/1 – 548.

(1) راجع:

- الخطيب : الكفاية 387 – 388.
- الترمذي: العلل الصغير 755/5.
- ابن عبدالبر: التمهيد 6/1.

(2) طبع الكتاب بتحقيق الأستاذ شعيب الأرناؤوط، ونشرته مؤسسة الرسالة،بيروت ط1، 1988..

(3) بع الكتاب بتحقيق أحمد عصام الكاتب، ونشرته دار الكتب العلمية/ بيروت، ط1، 1983م.

ذلك كله وحرره العلائي (ت761) في كتابه النافع «جامع التحصيل في أحكام المراسيل»[1] ورتبه على حروف الهجاء أيضاً.

ومطالعة مادة هذه الكتب على الأقل، ترينا مدى الحاجة والأهمية لمعرفة كل راو عُرف بالإرسال، لما يترتب على ذلك من آثار في الحكم على روايته.

وسأنقل بعض الأمثلة من هذه الكتب وغيرها توضّح ما ذكرته وقصدته:

1- ذكر ابن أبي حاتم في المراسيل عطاء بن أبي مسلم الخراساني (ت135)[2] ونقل أقوال الأئمة في مراسيله فمنها: قول أحمد بن حنبل: «عطاء الخراساني لم يسمع من ابن عباس شيئاً، وقد رأى عطاء ابن عمر، ولم يسمع منه شيئاً» وكذا قول أبوحاتم: «لم يسمع من ابن عمر، وقال أبو زرعة: «لم يسمع من أنس وأرسل أيضاً عن أبي الدرداء، والمغيرة بن شعبة، ومعاذ بن جبل، وأبي مسلم الخولاني، وغيرهم»، وقال ابن معين: لا أعلمه لقي أحداً من أصحاب النبي ﷺ [3].

ومن مراسيله ما أخرجه أبو داود بسنده عنه: أن رسول الله ﷺ عاد عبدالله بن زيد فدعا له بخير، ثم خرج من عنده، فدخل المسجد، فقال لأصحابه: «أشيروا علينا بشيء يؤذن به

(1) طبع الكتاب بتحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، ونشرته دار الكتب، ومكتبة النهضة العربية/ بيروت، ط1978،1، وط2 - 1986م.

(2) قيل: اسم أبيه ميسرة، وقيل: أيوب، يكنى أبا أيوب وأبا عثمان، أصله من بلخ، وسكن الشام، وولاؤه للمهلب بن أبي صفرة، صدوق، يهم كثيراً، ويرسل ويدلّس.

راجع:

- الذهبي: الميزان 73/3.
- العلائي: جامع التحصيل ص238.
- ابن حجر: التقريب 23/2.

(3) راجع:

- ابن أبي حاتم: المراسيل، 130.
- العلائي: جامع التحصيل، ص238.
- ابن حجر: التهذيب 212/7 - 213..

أصحاب المسجد...»[1] وعطاء لم يدرك النبي ﷺ، فحديثه عنه مرسل، ولا ندري ممن سمعه فنقرر صحته من ضعفه.

2- نقل الترمذي في العلل الصغير عن يحيى بن سعيد القطان (ت198) تضعيفه لمراسيل عطاء الخراساني (ت135) - وقد سبق بيانها - وأبي إسحاق السبيعي (ت129) وقال عنها: شبه لا شيء، والأعمش (ت148)، وسليمان التيمي (ت143) ويحيى بن أبي كثير (ت132) وابن عُيينة (ت198) وقال عنها: شبه ريح، وسفيان الثوري (ت161)[2].

وهؤلاء المذكورون رووا عن شيوخ كُثر بالإرسال، يعلم ذلك بمراجعة تراجمهم في كتب المراسيل، وما ضعّف يحيى القطان مراسيلهم إلا لأنه ثبت عنده أنهم يأخذون عن الضعفاء، مع إمامتهم وشهرتهم، قال الترمذي: «ومن ضعَّف المرسَل فإنه ضعّف من قبل أن هؤلاء الأئمة حدّثوا عن الثقات وغير الثقات، فإذا روى أحدهم حديثاً وأرسله، لعله أخذه عن غير ثقة»[3].

3- سأل الترمذي البخاري عن حديث سعيد بن عبدالعزيز، عن سليمان ابن موسى، عن أبي سيّارة، قلت: يا رسول الله، إن لي نحلاً، فقال: أدّ منه العشر..... فقال: هو حديثٌ مرسل؛ سليمان لم يدرك أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ[4].

(1) أبو داود: المراسيل، ص82، برقم 21، باب ما جاء في الأذان.

(2) راجع: الترمذي: العلل الصغير بآخر الجامع 754/5

(3) المصدر السابق 755/5.

(4) الترمذي: العلل الكبير 313/1، باب في زكاة العسل

والحديث أخرجه أيضاً من هذه الطريق:

- ابن سعد: الطبقات 418/7.
- ابن ماجه: السنن 584/1 برقم 823، كتاب الزكاة/ باب زكاةالعسل.
- أبو داود الطيالسي، المسند، 169، برقم 1214، تصوير عن ط1/ الهند 1910.

وسليمان بن موسى هو الدمشقي الأشدق، أرسل أيضاً عن جابر، وأبي أمامة، ومالك بن يخامر السكسكي[1].

وأما أبو سيارة المتعي فهو صحابي جليل[2]، لم يدركه سليمان فكان حديثه عنه مُرسل كما قال البخاري.

4- ذكر ابن سعد في الطبقات أن عطاء بن يسار المدني (ت94)[3]، سمع عدداً من الصحابة، فذكر منهم عبدالله بن مسعود[4]، وأما البخاري فإنه لم يذكر سماعه منه بصيغة الجزم بل قال: ويقال سمع ابن مسعود[5] وهذا احتراز حسن منه، فإن سماعه من ابن مسعود يستحيل، فإنه لم يدرك طبقة عثمان[6].

- البيهقي: السنن الكبرى 126/4، كتاب الزكاة/ باب ما ورد في العسل، دار الفكر/ بيروت د.ت.
- أبو عبيد القاسم بن سلام، الأموال، ص200، برقم 1488، مؤسسة ناصر للثقافة/ بيروت، ط1، 1981م.
- عبد الرزاق بن همام الصنعاني، المصنف 463، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي/ جنوب إفريقيا 1970م..

(1) أبو بكر بن أبي شيبة، المصنف 141/3، الدار السلفية/ الهند ط1، 1981م.

(2) راجع:

- ابن سعد: الطبقات 418/7.
- خليفة: الطبقات 125، 286، 307.
- ابن حجر: الإصابة 98/4 – 99.

(3) الهلالي: أبو محمد المدني، مولى ميمونة، ثقة فاضل، صاحب عبادة ومواعظ، مات سنة 94هـ، راجع:

- ابن سعد: الطبقات 173/5.
- البخاري: التاريخ الكبير 161/6.
- ابن حجر: التهذيب 217/7 – 218، والتقريب 23/2.

(4) ابن سعد: الطبقات 173/5.

(5) البخاري: التاريخ الكبير 461/6 .

(6) راجع: أسعد تيم: علم طبقات المحدثين، ص 86.

ولذا نفى أبو حاتم سماعه منه في المراسيل عندما سُئل عن ذلك، وقال: هذا خطأ، فإن عطاء لم يسمع من ابن مسعود، ووافقه ابنه أيضاً على ذلك فقال: «وكذا هو عندي»[1].

5- أكثر ما تُروى المراسيل من أهل المدينة، عن سعيد بن المسيب، ومن أهل مكة عن عطاء بن أبي رباح، ومن أهل مصر عن سعيد بن أبي هلال، ومن أهل الشام عن مكحول الدمشقي، ومن أهل البصرة عن الحسن بن أبي الحسن، ومن أهل الكوفة عن إبراهيم بن يزيد النخعي[2].

(1) ابن أبي حاتم: المراسيل، ص129.

(2) راجع: الحاكم، المعرفة، 25.

المبحث الثاني

معرفة المدلسين الذين يروون عن أهل الأمصار الأخرى

لا يتسع المقام للاستطراد في الكلام حول التدليس وأحكامه، واستيعاب ما قيل فيه، وسأقصر كلامي في ثلاثة أنواع منه فحسب، وهي أشهر أنواعه وأكثرها استعمالا عند المدلسين، ولكن قبل البدء بتعريفها لا بد من إعطاء فكرة عن معنى التدليس في اللغة، لنرى مدى المطابقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي.

التدليس لغة:

قال في القاموس: «الدَّلس – بالتحريك – الظُّلمة كالدُّلسة – بالضم – ، واختلاط الظلام.... والتدليس: كتمان عيب السلعة عن المشتري»[1].

التدليس اصطلاحاً:

ذكر علماء المصطلح التدليس بقسميه: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ، أنواعاً وفروعاً كثيرة، أذكر أهم ثلاثة منها كما أشرت سابقاً.

النوع الأول: تدليس الإسقاط:

هكذا استحسن بعض أهل الحديث تسميته، وهو أن يروي المحدّث عمّن لقيه وسمع منه، مالم يسمع منه، موهماً أنه سمعه منه بصيغة محتملة، كعن، وقال، وأن فلان قال... إلخ، هذا على الرأي الراجح عند جمهور أهل المصطلح[2].

---

(1) الفيروزآبادي: القاموس المحيط،ص 703.

(2) راجع:

- الخطيب: الكفاية، ص357.
- ابن عبدالبر: التمهيد 15/1.
- العلائي: جامع التحصيل، ص97.
- العراقي: التبصرة والتذكرة180/1.
- السيوطي: تدريب الراوي 224/1.

فالمعنى اللغوي واضح هنا، إذ اشتركا في التغطية والإخفاء، لأن المدلس بأسلوبه هذا يُخفي حال روايته عن شيخه، كما يُخفي البائع عيب السلعة.

النوع الثاني: تدليس التسوية:

وهو أن يروي المحدث حديثاً عن ثقة، وذلك الثقة يرويه عن ضعيف، عن ثقة، فيأتي المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول فيسقط الضعيف الذي في السند، ويجعل الحديث عن شيخه الثقة، عن الثقة الثاني بلفظ محتمل، فيستوي الإسناد كله ثقات(1).

وهذا النوع من التدليس هو شر أنواعه، هو مذموم جداً من وجوه كثيرة منها: إنه غش وتغطية لحال الحديث الضعيف، وتلبيس على من أراد الاحتجاج به، ومنها أنه يروي عن شيخه ما لم يحتمله عنه؛ لأنه لم يسمع منه الحديث إلا بتوسط الضعيف(2).

- السخاوي: فتح المغيث 180/1.
- الصنعاني: توضيح الأفكار 350/1.
- د. العتر، منهج النقد، ص381.

(1) راجع:

- العلائي: جامع التحصيل، 102.
- العراقي: التبصرة والتذكرة 190/1.
- السخاوي: فتح المغيث 193/1.
- القاري: شرح شرح النخبة ص118.
- السيوطي: تدريب الراوي 224/1.

(2) راجع: العلائي: جامع التحصيل، ص102 - 103..

ولهذا تكلّم العلماء فيمن يعاني هذا النوع من التدليس، وجعله بعضهم طعناً في عدالته، فقال ابن حزم فيمن يدلِّسه: مجروح، وفسقه ظاهر، وخبره مردود لأنه ساقط العدالة[1].

ولا أرى أن تدليس التسوية يطعن في العدالة لوجهين[2]:

الأول: لأن هذا النوع فعله أئمة كبار، كالثوري، والأعمش، والوليد بن مسلم، وهُشيم وغيرهم، وهؤلاء قد احتج بهم العلماء، وفي الصحيحين لهم شيء كثير يعرفه مَن له اطلاع على الأسانيد، فلو كان تدليس التسوية طعناً في العدالة لما احتجوا بهم، لأن من شروط الصحة عدالة الرواة.

الثاني: لأن تدليس التسوية له مخرج لغوي، إذ إن تسوية الإسناد كما هو معلوم صورة تدليس التسوية، هو مجرد إخبار برواية فلان عن فلان، لا يلزم منه سماع الراوي من شيخه المروي عنه، قال الخطيب: «لأن معنى قوله «عن» إنما هو أن تردّ الحديث إليه، وهذا سائغٌ في اللغة مستعمل بين الناس»[3].

النوع الثالث: تدليس الشيوخ:

وهو أن يروي المحدث حديثاً عن شيخ سمع منه، فيسميه، أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يُعرف به، كي لا يعرف[4].

---

(1) نقله عن: السخاوي: فتح المغيث 194/1..

(2) راجع: عبدالكريم الوريكات: بقية بن الوليد حديثه وعلله،ص 138.

(3) الخطيب: الكفاية، 291.

(4) راجع:

- الخطيب: الكفاية، ص365.
- العراقي: التبصرةوالتذكرة 187/1.
- السخاوي: فتح المغيث 180/1.
- السيوطي: تدريب الراوي 228/1.

ويختلف هذا النوع من التدليس باختلاف غرض مدلسه، فمنهم من يدلِّس شيخه لكونه ضعيفاً أو متروكاً، حتى لا يُعرف ضعفه إذا صرّح باسمه، ومنهم من يفعل ذلك لكونه كثير الرواية عنه كي لا يتكرر ذكره كثيراً، أو لكونه متأخر الوفاة قد شاركه فيه جماعة، فيدلسه للإغراب، أو لكونه أصغر منه، وكل هذه الأغراض سوى الأول أمرها خفيف، وقد يتسامح بذلك جماعة من العلماء، فأكثر منه الخطيب في كتبه، وليس فيه إلا تضييع للمروي عنه، وتوعير لطريق معرفته على من يروم ذلك[1].

ولاهمية التدليس ومعرفة أهله، وضرورة ذلك للنقاد عُني أهل العلم بالتصنيف في هذا الموضوع[2]، فحصروا أسماء المدلسين، وعمّن دلَّسوا، ومنهجهم في التدليس، وكل ما يلزم معرفته عن هؤلاء، لما له من أثر في الحكم على الروايات.

وفيما يأتي بعض الأمثلة التي توضح ضرورة معرفة المدلسين وخصوصاً الذين يدلسون عن شيوخهم من الأمصار الأخرى:

1- نقل الحافظ ابن حجر في التهذيب عن ابن المديني أنه ضعّف أحاديث قتادة بن دِعامة البصري (ت117)[3]، عن سعيد بن المسيب

- القاري: شرح شرح النخبة ص117.
- الصنعاني: توضيح الأفكار 367/1.
- اللكنوي: ظفر الأماني، ص210..

(1) راجع: العلائي جامع التحصيل، ص104.

(2) راجع في معرفة من صنّف في هذا العلم:

- ابن حجر: تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ص24.

(3) كنيته أبو خطاب، يقال أنه ولد أكمه، ثقة ثبت، رأس طبقته ومن أعلمهم بالقرآن والفقه، روى عن أنس وابن المسيب، وغير واحد، روى عنه مسعر وشعبة وغيرهما، مات سنة 117هـ.

راجع:

- البخاري: التاريخ الكبير 185/7 - 187.

المدني (ت93) تضعيفاً شديداً، وقال: أحسب أن أكثرها بين قتادة وسعيد فيها رجال، وكان ابن مهدي يقول: مالك عن ابن المسيّب أحب إلى من قتادة عن ابن مسيّب[1].

وسمع قتادة من ابن المسيب في رحلته إلى المدينة، إذ صحبه ثمانية أيام[2] ولكن حجم ما رواه عنه لا يمكن أن يتصور أخذه في هذه المدة القصيرة، مما جعل ابن المديني يضعِّف روايته عنه، وخصوصاً أن قتادة كان مدلِّساً[3]، فربما سمع من رواة آخرين عن قتادة فرواها عنه مباشرة.

وقد نبه النقاد لفعل قتادة هذا، فكان شعبة بن الحجاج يقول: كنت أتفقد فم قتادة، فإذا قال: حدثنا وسمعت حفظته، وإذا قال: حدث فلان تركته[4].

ولأجل هذا الاهتمام بطريقة تحديث قتادة من شعبة، كان شعبة من أعلم الناس بما يحدِّث قتادة سماعاً أو تدليساً، فكان يقول: كفيتكم تدليس ثلاثة، الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة[5] .

وعلى هذا إذا روى شعبة عن قتادة فقد أمِنّا تدليسه عنه، ولكن إذا روى غيره عنه فلا بد من البحث والتفتيش، فلعله دلّس في روايته.

- محمد بن طاهر أبو الفضل المعروف بابن القيسراني، الجمع بين رجال الصحيحين، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط2 1985م.
- ابن حبان: المشاهير، ص96.

(1) ابن حجر: التهذيب 356/8..

(2) الذهبي: السير 269/5..

(3) راجع:

- ابن أبي حاتم: المراسيل، ص139.
- العلائي: جامع التحصيل، ص108.
- ابن حجر: تعريف أهل التقديس،ص 102.

(4) ابن حجر: تعريف أهل التقديس، ص151.

(5) المصدر السابق، ص151.

2- أخرج الحاكم بسنده إلى علي بن عبدالله المديني (ت234) قال: حدثني حسين الأشقر قال: حدثنا شعيب بن عبدالله النهمي، عن أبي عبدالله، عن نوف قال: بتّ عند علي، فذكر كلاماً.

قال ابن المديني فحدثني حسين، فقلت لحسين: ممن سمعته، فقال: حدثنيه شعيب، عن أبي عبدالله، عن نوف، فقلت لشعيب: من حدّثك بهذا؟ قال: أبو عبدالله الجصاص، قلت: عمّن؟ قال: عن حمّاد القصّار، فلقيت حماداً فقلت: من حدثك بهذا؟ قال: بلغني عن فرقد السبخي، عن نوف. فإذا هو قد دلس عن ثلاثة، والحديث بعد منقطع، وأبو عبدالله الجصاص مجهول، وحماد القصار لا يُدرى من هو، وبلغه عن فرقد، وفرقد لم يدرك نوفاً ولا رآه[1] .

فمثل هذا الراوي – أي شعيب – لا يؤمن جانبه إذا روى لاحتمال التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، وهم من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرّحوا فيه بالسماع، ومنهم من ردَّ حديثهم مطلقاً، ومنهم من قبلهم[2] .

أ-اشتهر بقية بن الوليد الحمصي (ت197)[3] بالتدليس، حتى وُصف بإمام المدلسين[1] ، وقد روى بالتدليس عن شيوخه الكبار من الأمصار الأخرى، فسمع

(1) الحاكم: المعرفة، ص105 – 106.

(2) ابن حجر: تعريف أهل التقديس، ص87..

(3) ثقة: اشتهر بالتدليس، فما صرّح فيه بالسماع قُبل، وما رواه بالعنعنة، يُنظر فيه، وأحاديثه عن شيوخه الشاميين كبحير بن سعد، والزبيدي، وصفوان بن عمرو وأشباههم أصح من غيرها، مات نة 197هـ،

راجع:

- علي بن الحسن بن عبدالله المعروف بابن عساكر، تاريخ دمشق 195/10، تحقيق محمد أحمد دهمان، ط1، المجمع العلمي العربي
- الذهبي: تذهيب تهذيب الكمال 1/ق87/ب، مخطوط، من محفوظات مركز الوثائق والمخطوطات/ الجامعة الأردنية
- الفسوي: المعرفة والتاريخ 185/1

من عبيدالله بن عمر، وشعبة، ومالك بن أنس، أحاديث قليلة مستقيمة، ثم سمع من أقوام كذابين وضعفاء ومتروكين كالمجاشع بن عمرو، والسري بن عبدالحميد، وعمر بن موسى الميتمي وأشباههم، عن هؤلاء الكبار، فروى عن أولئك الثقات الذين رآهم بالتدليس ما سمع من هؤلاء الضعفاء[2].

وتعد رواية بقية بن الوليد عن هؤلاء من باب تدليس الإسناد الذي أشرت إليه، وسأضرب مثالاً آخر عاناه بقية بن الوليد من أنواع التدليس، وهو تدليس الشيوخ.

روى بقية بن الوليد كثيراً عن شيخه الثقة مُحَمَّد بن الوليد الزبيدي[3] وروى عن شيخ آخر له ضعيف سماه الزبيدي تدليساً، ليوهم أنه مُحَمَّد بن الوليد الثقة، وهو غير ذلك.

فأخرج ابن ماجه بسنده عن بقية بن الوليد قال: حدثنا الزبيدي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: «اكتحل رسول الله ﷺ وهو صائم»[4].

وشيخ بقية الزبيدي هذا هو أبو عثمان سعيد بن أبي سعيد[5]. ووهم الطبراني في معجمه الصغير، إذ أخرج الحديث من طريق بقية عن مُحَمَّد بن الوليد الزبيدي به[1]، فسماه مُحَمَّد بن الوليد ظاناً أنه الثقة المعروف.

---

(1) راجع: عبدالكريم الوريكات: بقية بن الوليد الحمصي حديثه وعلله، ص133 - 140.

(2) راجع: ابن حبان: المجروحين 200/2 - 201.

(3) راجع:

- أبا زرعة الدمشقي 432/1.
- البخاري: التاري الصغير ص158.
- العجلي: الثقات ص415.
- ابن شاهين: الثقات، ص289.
- ابن حبان: الثقات 373/7.

(4) ابن ماجه: السنن 536/1، كتاب الصيام/ باب ما جاء في السواك والكحل للصائم.

(5).راجع:

- البخاري: التاريخ الكبير 495/3.

وتعقّب الخطيب البغدادي في «بيان المهمل» الطبراني، فذكر بأنه وهم في تسميته[2]، وإنما هو «سعيد» كما قال كثير بن عُبيد، فيما أخرجه ابن عدي في الكامل[3]، وأشار إليه المزي في تحفة الأشراف[4].

وتابع كثيراً على ذلك عبدالجبار بن عاصم، وأحمد بن الطيب، أخرج حديث عبدالجبار ابن عدي في الكامل[5] وأشار إليه المزي في تحفة الأشراف[6] .

وأما متابعة أحمد بن أبي الطيب، فأخرجها البيهقي في السنن الكبرى[7]، وأشار إليها ابن حجر في كتابه النكت الظراف[8] .

وجزم أبو بكر بن أبي داود بأنَّ الزبيدي هذا هو سعيد بن عبدالجبار – وهو سعيد بن أبي سعيد الزبيدي – ، وقال: إن الحديث منكر[9].

- ابن أبي حاتم: الجرح 43/4.
- ابن عدي: الكامل 1222/3 – 1241.
- مسلم: الكنى والأسماء، ق73
- المزي: تهذيب الكمال 522/10

(1).الطبراني: المعجم الصغير 143/1.

(2) راجع: ابن حجر: النكت الظراف على الأطراف 147/12، بهامش تحفة الأشراف للمزي، تحقيق عبدالهد شرف الدين، دار الكتب العلمية/ بيروت، د.ت

(3).ابن عدي: الكامل 1241/3

(4)..المزي: تحفة الأشراف 148/12

(5).ابن عدي: الكامل 1241/3

(6).المزي: تحفة الأشراف 148/12

(7).البيهقي: السنن الكبرى 262/4.

(8) ابن حجر: النكت الظراف 147/12

(9) أحمد بن إسماعيل المعروف بالبوصيري، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، ق110/ب، مخطوط، من مخفوظات مكتبتي الخاصة/ مصور عن المكتبةالأحمدية/ حلب.

وعد البيهقي سعيداً هذا من مجاهيل شيوخ بقية بن الوليد[1] والصحيح ضعفه لا لا جهالته، وكذبه بعضهم[2] فهو علة الحديث.

فعلى الناقد إذن الحذر من بقية بن الوليد، وأمثاله من المدلِّسين، وخصوصاً إذا رووا عن شيوخهم من الأمصار الأخرى، خشية تدليسهم لأسماء هؤلاء الشيوخ، مستغلين جهل أهل البلاد بأسمائهم ونسبهم وكناهم.

(1) البيهقي: السنن الكبرى 262/4..

(2) راجع:

- البخاري: التاريخ الكبير 495/3.
- مسلم: الكنى والأسماء ق73.
- ابن أبي حاتم: الجرح 44/4.
- ابن عدي: الكامل 1222/3.

الفصل السادس

متابعة رحلات الرواة وتواريخها

عنيت كتب التراجم والعلل بسيرة كلّ راوٍ، ومعرفة دقائق حياته وتفصيلاتها، فسجلت من ضمن ذلك رحلاته العلمية إلى الأمصار الأخرى وتواريخها، ومن لقي من الشيوخ فيها، وكيف أخذ عنهم، وكم كان حجم ذلك، وما حدّث هو فيها، وكيف حدّث، ومن أخذ عنه، إلى غير ذلك من قضايا علمية تحصل للراوي في رحلاته، وتؤثر في حديثه.

ومتابعة هذه الرحلات، ومعرفة تواريخها بدقة، يعين النقاد في الكشف عن كثير من الأوهام التي تقع في حديث الرواة الذين رحلوا إلى بلاد أخرى. ولهذه المعرفة فوائد جمة يمكن ذكر بعضها، فمنها:

أولاً: الكشف عن إرسال الرواة:

قد يتعاصر راويان، ولكن لا يسمع أحدهما من الآخر لعدم لقيّهما، إذ يكون أحدهما في بلد، والثاني في بلدٍ آخر، فإذا روى أحدهما عن الآخر حديثاً قد يتوهم من لا يعرف موطن هذين الراويين أنهما سمعا بعضهما بعضاً، ولكن الواقع غير ذلك، ويكتشف ذلك النقاد المتتبعون لرحلات الراوي وتنقلاته في حله وترحاله، وأما عوام المحدثين وغير المنقّرين منهم فإنه يجوز عليهم ذلك:

وفيما يأتي بعض الأمثلة التي توضح هذه المسألة:

أ- لم يسمع مُحَمَّد بن سيرين من تميم الداري، لأن مولد محمد كان لسنتين بقيتا من خلافة عثمان، وقُتل عثمان ﷺ في ذي الحجة سنة خمس وثلاثين، وتميم مات سنة أربعين ويقال قبلها.

وكان ابن سيرين مع أبويه بالمدينة، ثم خرجوا إلى البصرة، فكان إذ ذاك صغيراً، وتميم مع ذلك كان بالمدينة، ثم سكن الشام، وكان انتقاله إليها عند مقتل عمان.

وخفي هذا الأمر على ضياء الدين المقدسي (ت643) في كتابه «المختارة» فأخرج حديثاً فيه، من طريق ابن سيرين، عن تيم الداري، اعتماداً على ظاهر المسند في الاتصال[1].

ب- تكلم العلماء في سماع الحسن البصري من عبدالله بن عباس، فقال علي بن المديني: الحسن لم يسمع من ابن عباس، وما رآه قط، كان الحسن بالمدينة أيام كان ابن عباس بالبصرة، استعمله عليها علي ﷺ، وخرج إلى صفين»[2].

وقد أنكر على الحسن قوله: «خطبنا ابن عباس بالبصرة وهو لم يسمع منه، وتأوّل العلماء «خطبنا» أي خطب أهل البصرة[3].

ووافق ابن المديني في عدم سماع الحسن من ابن عباس جمعٌ من النقاد منهم: يحيى بن معين[4] وبهز بن أسد (ت197) وأحمد بن حنبل، وأبو حاتم الرازي[5].

وكذلك يقال أيضاً في سماع الحسن من أبي هريرة ﷺ مع تعاصرهما ولكنهما لم يجتمعا قط، فلما جاء أبو هريرة إلى البصرة كان الحسن في المدينة، ولما رجع الحسن إلى البصرة كان أبو هريرة بالمدنية، فلم يجتمعا[6].

(1) راجع: السخاوي: فتح المغيث 228/1 - 229.

(2) ابن المديني: علل الحديث، ص60.

(3) راجع:

- ابن أبي حاتم: المراسيل، ص37 - 38.
- الزيلعي: نصب الراية 90/1.

(4) ابن معين: تاريخ عثمان الدارمي عنه، ص100، برقم 278.

(5) ابن أبي حاتم: المراسيل، 37 - 38.

- العلائي: جامع التحصيل ص183.

(6) العلائي: جامع التحصيل، ص125.

فرأينا في الأمثلة السابقة كيف استطاع النقاد كشف الإرسال في رواية أحد الرواة عن شيخه، من خلال معرفتهم برحلات الراويين، وأين كان محل إقامتهما، فبتوظيف هذه المعلومات استطاع النقاد التوصل إلى عدم سماع الراوي من شيخه؛ لأنهما لم يلتقيا، لاختلاف مصرهما، وهذا ما يسمّى عند المحدّثين بالإرسال الخفي[1].

ثانياً: تمييز السماع قبل الاختلاط وبعده:

أصيب بعض الرواة بآفة الاختلاط، فلا يضبط حديثه ولا يتقنه كما ينبغي لفساد عقله، والمحدِّثون يميّزون بين ما حدّث به هذا المختلط قبل الاختلاط وبعده، فما كان قبله قُبل، وما كان بعده رُدّ[2].

وأحياناً تكون رحلات هؤلاء الرواة الذين رُموا بالاختلاط، هي التي تعين النقاد في معرفة من سمع منه قبل الاختلاط أو بعده، فنجد في عباراتهم: فلان اختلط، فمن سمع منه في الكوفة مثلاً فسماعه صحيح، ومن سمع منه بالبصرة فسماعه مضطرب؛ لأنه سمع بعد الاختلاط، وفيما يأتي بعض الأمثلة التي توضح ذلك:

أ- أجمع النقاد على أن عطاء بن سائب الكوفي (ت137) قد اختلط[3] وذهبوا إلى أن من سمع منه قديماً فسماعه صحيح، ومن سمع منه بأخرة فسماعه ضعيف، وذهب بعضهم إلى أن ضابط تمييز السماع القديم من المتأخر هو: مَن سمع منه بالكوفة فسماعه صحيح، ومن سمع منه بالبصرة فسماعه ضعيف.

وممن سمع منه قديماً سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج وغيرهما.

---

(1) راجع: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(2) راجع: النووي: الإرشاد، ص244.

(3) محدّث الكوفة، روى عن أبيه السائب بن زيد وأنس، ووثقه غير واحج ن النقاد كأبي حاتم والعجلي، مات سنة 137هـ. راجع:

- ابن سعد: الطبقات 6/ 338، ابن أبي حاتم: الجرح 332/6 - 334، الذهبي: الميزان 70/3 - 73.

ومنهم من قال: دخل عطاء البصرة مرتين، فمن سمع منه في المرة الأولى فسماعه صحيح، ومنهم الحمَّادان والدّستوائي، ومن سمع منه في القدمة الثانية فسماعه ضعيف، منهم وُهيب، وإسماعيل بن عُليّة وعبدالوارث[1].

ب- اختلط عبدالرحمن بن عبدالله المسعودي الكوفي (ت160) في آخر عمره[2]، وضابط تمييز من روى عنه قبل الاختلاط أو بعده، أن من سمع منه بالكوفة مثل وكيع، وأبي نُعَيم، ومسلم بن قتيبة فسماعهم صحيح، ومن سمع منه بعد رحلته إلى بغداد، إذ اختلط هناك، كيزيد بن هارون، وحجّاج، وابن مهدي فسماعهم ضعيف؛ لأنهم سمعوا منه في الاختلاط[3].

فكانت معرفة المحدّثين برحلات هذين الراويين، وتمييز من سمع منهما في كل بلد، هي التي ساعدتهم في الكشف عن السماع الصحيح من الضعيف.

ثالثاً: معرفة تاريخ وفاة الراوي:

من خلال معرفة النقاد برحلات بعض الرواة وتواريخها وسماع بعضهم من بعض، يستطيعون بالاستنتاج من هذه المعلومات معرفة تاريخ وفاة أحد الرواة تحديداً أو تقريباً.

والمثال الآتي يزيد هذا الأمر وضوحاً:

(1) راجع: ابن رجب: شرح العلل 734 - 737.

(2) من كبار العلماء روى عن ابي بكر بن حزم، وعبدالرحمن بن الأسود النخعي، وعمر بن مرة، وروى عنه المقرئ، وعلي بن الجعد، وعاصم بن علي، قال مِسعر: ما أعلم أحداً أعلم بعلم ابن مسعود، مات سنة 160هت. راجع:

- الباري: التاريخ الكبير 314/5، الخطيب : تاريخ بغداد 218/10 - 222، راجع: الذهبي: الكاشف 152/2.

(3) راجع:

- الخطيب: تاريخ بغداد 10218 - 219، ابن رجب: شرح العلل 747/2 - 748.

ترجم الحافظ ابن حجر لمجمِّع بن يعقوب بن مجمِّع الأنصاري المدني (تبعد 172)[1] في كتابه التهذيب[2]، وذكر من الرواة عنه قتيبة ابن سعيد (ت240) ونقل عن ابن سعد، وابن قانع، وخليفة بن خياط، تاريخ وفاة مجمِّع هذا أنها كانت سنة (160هـ)، ثم قال: «قرأت بخط الذهبي: هذا وهم في تاريخ وفاته، فإن رحلة قتيبة كانت بعد السبعين ومئة»[3].

وذكر الذهبي تاريخ رحلته أنها كانت سنة ثنتين وسبعين ومئة[4]، فكيف يسمع من راوٍ مات قبل قدومه بسنين، فإذا ثبتت رواية قتيبة عن مجمِّع فإن مجمِّعاً مات بعد سنة ثنتين وسبعين ومئة قطعاً.

رابعاً: إثبات سماع الراوي من شيخه أو عدمه:

يمكن للنقاد من خلال تتبع رحلات أحد الرواة، إثبات سماعه أو نفيه من راو آخر، فإذا حدّث أحدهم عن شيخ – وخصوصاً إذا كان متقدم الوفاة – فإن الناس يشكّون في هذا السماع، ولكن عندما تُعرف تاريخ رحلة هذا الراوي إلى بلد شيخه يزول الشك، ويحصل اليقين بالسماع أو عدمه، بمعرفة تاريخ رحلة هذا الراوي وتاريخ وفاة شيخه.

---

(1) روى عن أبيه، وابني عمه محمد وإبراهيم بن مجمّع وغيرهم، قال ابن معين فيه: لي به بأس، وكذا قال النسائي، وقال أبو حاتم: لا بأس به، ووثقه ابن سعد وابن حبان. راجع:

- ابن معين: تاريخ الدارمي عنه، ص216 برقم 806.
- خليفة بن خياط: . الطبقات ص273.
- ابن سعد: الطبقات ص468.
- ابن أبي حاتم: الجرح 296/9، وذكر وفاته أيضاً سنة 160هـ.
- ابن حبان: الثقات 498/7، وذكر وفاته أيضاً سنة 160هـ.
- الذهبي: الكاشف 107/3.

(2) ابن حجر: التهذيب 48/10 – 49.

(3) لم أجد كلام الذهبي هذا فيما بين يدي من كتبه.

(4) الذهبي: السير 14/11.

وفي المثال الآتي توضيح لما سبق ذكره:

وهم ابن عدي، وابن منده، إذ عدَّا مظفَّر بن مُدرك الخراساني (ت207)[1]، من شيوخ مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري، لأن مظفراً مات سنة سبع ومئتين[2]، وأول رحلة للبخاري خارج بلده كانت وهو ابن ست عشرة سنة، وذلك سنة عشر ومئتين[3]، فلا يعقل سماعه منه.

هذه بعض الفوائد التي يمكن استنتاجها من معرفة تواريخ رحلات الرواة وهي معرفة ضرورية للناقد، يوقع الجهل بها المحدثين في أخطاء تكون أحياناً شنيعة، وفيما يأتي بعض الأمثلة التي تبيّن أثر عدم إتقان هذه المعرفة.

أ – ترجم ابنُ أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل لاثنين من الرواة، سمى الأول: يحيى بن عبدالعزيز الأزدي، والثاني: يحيى بن عبدالعزيز الأردني اليمامي[4].

وهذا التفريق من ابن أبي حاتم وهم، وإنما هو راو واحد شامي رحل إلى اليمامة، وسبب وهمه فيه أنه رآه يروي عن يحيى بن أبي كثير اليمامي، ويروي عنه عمر ابن يونس اليمامي[5]، فلو أنه علم رحلته إلى اليمامة لما وقع في هذا الوهم.

---

(1) أبو كامل نزيل بغداد، وثقه غير واحد من الأئمة، روى عن حماد بن سلمة، وأبي خيثمة، ونافع بن عمر الجمحي، وغيرهم، وروى عنه الإمام أحمد، وابن معين، وزهير بن حرب، وغيرهم، مات سنة 207هـ. راجع:

- ابن سعد: الطبقات 337/7.
- الخطيب: تاريخ بغداد 125/13 – 126.
- ابن حجر: التهذيب 183/10 – 184.

(2) الخطيب: تاريخ بغداد 126/12..

(3) الذهبي: السير 393/12.

(4) ابن أبي حاتم: الجرح 170/9.

(5) نبه على هذا الوهم ابن عساكر فيما نقله عنه ابن حجر: التهذيب 11251 – 252.

ب – نقل أبو بكر المروذي (ت275) عن الإمام أحمد قوله في زيد بن الحُباب العُكلي (ت203)[1]، «كان صاحب حديث كيّساً، قد دخل إلى مصر وخراسان في الحديث، وما كان أصبره على الفقر، كتبتُ عنه بالكوفة وها هنا، وقد ضرب في الحديث إلى الأندلس»[2].

وعقب الخطيب على قول أحمد هذا مُعترضاً: «قول أبي عبدالله أحمد بن حنبل في زيد أنه ضرب في الحديث إلى الأندلس، عنى بذلك سماع زيد من معاوية بن صالح الحمصي – وكان يتولى قضاء الأندلس – فظن أحمد أن زيداً سمع منه هناك، وهذا وهمٌ منه رحمه الله، وأحسب أن زيداً سمع من معاوية بمكة، فإن عبدالرحمن بن مهدي سمع بها منه»[3].

والذي أوقع الإمام أحمد في هذا، عدم معرفته إن كان زيدٌ رحل إلى الأندلس أو لا، فلما رآه يروي عن معاوية بن صالح قاضي الأندلس، ظن أنه رحل إليه فسمع منه هناك، وهذا غير صحيح، فإن معاوية هو الذي رحل إلى المشرق حاجاً، فسمع منه الناس في رحلته هذه، ومنهم زيد بن الحُباب.

(1) الخراساني، ثم الكوفي، ثقة زاهد رباني، روى عن أساة بن زيد الليثي، وأسامة بن زيد بن أسلم العمري وغيرهم، وروى عنه أحمد بن حنبل، وأبو خيثمة، ومحمد بن رافع وغيرهم:

راجع:

- ابن سعد: الطبقات 402/6.
- البخاري: التاريخ الكبير 391/3
- ابن أبي حاتم: الجرح 561/3.
- الخطيب: تاريخ بغداد 442/8 – 443.
- ابن حجر : التهذيب 402/3 – 403..

(2) نقله عنه الخطيب: تاريخ بغداد 443/8.

(3) المصدر السابق: الجزء والصفحة نفساهما.

فعدم تتبع رحلة هذين الراويين هو الذي أوقع الإمام أحد – على جلالته – في هذا الوهم[1].

---

(1) تبعه على هذا الوهم بعض من صنف في تاريخ الأندلسيين كابن الفرضي في كتابه تاريخ الرواة بالأندلس 185/1.

الفصل السابع

تمييز خصائص المدارس الحديثية

تكلمت فيما مضى من هذا الكتاب عن المدارس الحديثية، فعرّفت بوجهٍ عام بأشهرها، لإعطاء فكرة عامة عن هذه المدارس، كمراكز علمية كانت محط أنظار طلبة الحديث، للرحلة إليها[1].

وتفاوتت حظوظ هه المدارس في عدد من نزلها من الصحابة، ومن نشأ بها من التابعين والعلماء، واختلفت في ظروف نشأتها، وخلفية أهلها الفكرية، وظهور الفتن والفرق والأفكار فيها، مما يميّز كل واحدة منها بميزات وخصائص حديثية تختلف عن غيرها، كما ألقت الأحداث السياسية في كل بلد بظلالها على الحياة العلمية، وأثرت في بعضها تأثيراً واضحاً.

ولا بد للناقد أن يكون عالماً بكل مدرسة، ملماً بخصائصها العلمية؛ لأن ذلك يساعده في الكشف عن الوهم الواقع في روايات رجال هذه المدارس إذا روى بعضهم عن بعض.

وسألخص بعض هذه الخصائص على وجه الإيجاز، لأن الكلام حول المدارس طويل متشعب، إذ صنّفت كتب مفردة في بعضها[2] فما بالك بها جميعاً! إذ يشمل هذا

---

(1) راجع الفصل الثاني من الباب الثاني في هذا الكتاب، 102 - 116.

(2) نفت كتب كثيرة في تواريخ كثير من المدن والأمصار، كتاريخ بغداد، ودمشق، والوصل، الرقة، وإربيل، وقزوين، ونيسابور، والقيروان، والأندلس وغيرها كثير.

راجع مزيداً منها للتوسع:

- السخاوي: الإعلان بالتوبيخ 245 - 289.
- د. أكرم العمري: بحو في تاري السنة، ص142 - 155.
- أسعد تيّم: علم طبقات المحدّثين، ص166 - 190.

وأفرد بعض الأساتذة المعاصرين بعض هذه المدارس بالبحث في رسائل علمية ومن دراساتهم هذه:

- مدرسة الحديث في البصرة: لأستاذنا د. أمين القضاة (رسالة دكتوراه/ الأزهر).
- مدرسة الحديث في الكوفة: لأستاذنا د. شرف القضاة (رسالة دكتوراه/ الأزهر).
- مدرسة الحديث في مصر: محمد رشاد خليفة (رسالة دكتوراه/ الأزهر)
- مدرة الحديث في دمشق: د. عمر مكحل (رسالة دكتوراه دولة /الزيتونة).

الحديث النبوي بمجموعه في كل الأمصار، وهو ما لا يستطيعه باحث بمفرده، بل بحاجة إلى مؤسسات علمية كثيرة.

وسأقسم المدارس الحديثية إلى ثلاث مجموعات حسب قوة كل مدرسة، وما فيها من رواة الحديث، والأسانيد النظيفة، وهذا التقسيم بحد ذاته هو تمييز لخصائص هذه المدارس، وتفاوتها قوة وضعفاً.

المجموعة الأولى: المدينة المنورة، والكوفة، والبصرة.

المجموعة الثانية: مكة، مصر، والشام، وخراسان.

المجموعة الثالثة: إفريقية، والجزيرة الفراتية، واليمامة، واليمن، والطائف[1].

وسأنتقي من هذه المجموعات بعض المدارس للكلام على خصائصها بإيجاز لتكون أنموذجاً لغيرها؛ لأن الكلام على جميع الأمصار بتفصيل يطول، مما لا يناسب هذا الكتاب.

- مدرسة الحديث في القيروان: د. الحسين بن محمد شواط. (رسالة ماجستير/ محمد بن سعود).

- الحديث والمحدثون في الأندلس: لا يحضرني معدها الآن (رسالة دكتوراه دولة/ الزيتونة).

(1) لم أذكر بعض الأمصار لتأخر زمان بنائها كواسط، وبغداد، وما شابههما من الأمصار التي تأخر تشكل مدارس للحديث فيها، راجع:

- أسعد تيم: علم طبقات المحدثين، ص81 - 82.

المبحث الأول

المجموعة الأولى: (تمييز خصائص مدارس الحديث في المدينة المنورة والكوفة والبصرة)

أولاً: خصائص مدرسة الحديث في المدينة المنورة:

ويمكن إجمالها فيما يلي:

1- تعد المدينة المنورة أصل العلم والأثر الصحيح، لأنها كانت مأوى أعلم الصحابة، وأشدهم ملازمة للرسول ﷺ[1]، قال الخطيب: «أصح طرق السنن ما يرويه أهل الحرمين، مكة والمدينة، فإن التدليس فيهم قليل، والاشتهار بالكذب ووضع الحديث عندهم عزيز»[2].

2- كان علماء المدينة أعرف الناس بالسنن وأتبعهم لها، لأن البدع والضلالات ظهرت في غيرها، فلم يكن فيها نحلة من العقائد الزائغة والأفكار المنحرفة، لأن علماءها كانوا ينفون عنهم أصحاب البدع، فلم يفش الكذب، ولم ترج بضاعة أهل الأهواء[3].

3- كان أهل الحجاز بوجه عام لا يأخذون عن أهل الأمصار الأخرى، اكتفاءً بما عنده مما أخذوه عن الصحابة وأبنائهم وكبار التابعين الذين سمعوا منهم[4]. فكان مالك يقول مخاطباً العراقيين: «لم يأخذ أولونا عن أوليكم، فكذا آخرونا لا يأخذون عن آخريكم»[5].

---

(1) قال هلال بن العلاء الرقي فيما نقله الخليلي في الإرشاد 802/2: "شجرة العلم أصلها الحجاز، ونقل ورقها إلى العراق، وثمرها إلى خراسان"..

(2) الخطيب: الجامع 286/2.

(3) راجع: محمد الطاهر بن عاشور: كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ، ص29.

(4) راجع: أسعد تيم: علم طبقات المحدثين، ص90.

(5) ابن عدي: الكامل 18/1.

وقال الشافعي ليونس بن عبدالأعلى (ت264): «ما أتاك من ههنا – إشارة إلى العراق – لا يكون له ههنا أصل – وأشار إلى الحجاز أو إلى المدنية – فلا تعتد به»[1].

4- كان بعض أهل المدينة يمتنعون عن مجرد تحديث أهل العراق، كربيعة الرأي (ت136) الذي قال لمالك: «إن سمعت أني حدثتهم – أي أهل العراق – أو أفتيتهم فلا تعدني شيئاً، قال: فكان كما قال: لما قدِمها لزم بيته، فلم يخرج إليهم، ولم يحدّثهم بشيء حتى رجع»[2].

ولكن هذه النظرة اختلفت فيما بعد فقال الإمام مالك: «كانت العراق تجيش علينا بالدراهم والثياب، ثم صارت تجيش علينا بالعلم منذ جاء سفيان – الثوري – »[3].

وانحراف أهل المدينة على أهل العراق له أثره أحياناً في الحكم على الرواة، يقول ابن حجر في ترجمة مُحارب بن دِثار الكوفي (116): «وقال ابن سعد: لا يحتجون به، قلت: بل احتجّ به الأئمة كلهم، ولكن ابن سعد يقلّد الواقدي، والواقدي على طريقة أهل المدينة في الانحراف على العراق»[4]،

5- رواية المدنيين عن العراقيين يغلب عليها الضعف والوهم، ويمكن إرجاع ذلك إلى الأسباب الآتية:

أ- لأن العراقيين كانوا يلقنون كل مدني يأتي إليهم، ويفسدون كتبه[5].

---

(1) البيهقي: معرفة السنن والآثار163، تحقيق السيد أحمد صقر، طبع مصر، ط1، 1969م.

(2) الذهبي: السير 93/6.

(3) ابن حجر: التهذيب 115/4.

(4) ابن حجر: هدي الساري، ص443.

(5) راجع:

- ابن حجر: التهذيب 372/1.
- ص195 من هذا الكتاب.

ب- كان التباعد واضحاً بين العراقيين والمدنيين بسبب الاختلاف في المنهج العلمي، فالعراقيون أصحاب رأي، والمدنيون أصحاب نص.

ج- قلة رحلة المدنيين إلى العراق، وبالتالي قلة التواصل العلمي.

د- تدليس الكوفيين وأساليبهم في ذلك.

هـ - ذكرتُ فيما مضى بأن جهل الراوي بشيوخ الأمصار الأخرى كان مدعاة للوهم، ومثل هذا حاصل في رواية الحجازيين عن العراقيين، لا سيما أن غالب المسلمين الذين نزلوا العراق كانوا من اليمن أو من ربيعة (شرق الجزيرة العربية) بينما سكان الحجاز من مضر فلا يكادون يميزونهم.

لهذه الأسباب مجتمعة وغيرها قال الحاكم في «معرفة علوم الحديث» عقب ذكره لعلة حديث: «والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا»[1].

6- تفرّد أهل الحجاز بمسائل فقهية خالفهم فيها أهل الأمصار الأخرى، والقول بهذه المسائل أو مخالفتها له تأثيره أحياناً في الأحكام على الرواة والأحاديث، ومن هذه المسائل ما قاله الإمام الأوزاعي: «يُجتنب أو يترك من قول أهل العراق خمسٌ، ومن قول أهل الحجاز خمسٌ، فذكر ما يُجتنب من قول أهل الحجاز: «استماع الملاهي، والجمع بين الصلاة من غير عُذر، والمتعة بالنساء، والدرهم بالدرهمين، والدينار بالدينارين يداً بيد، وإتيان النساء في أدبارهن»[2].

وكان أهل الحجاز أيضاً يرون أن النبيذ خمر ويحرمونه، بينما يحله أهل الكوفة[3].

(1) الحاكم: المعرفة ص115.

(2) الحاكم: المعرفة،ص 65.

(3) راجع:

المصدر السابق، ص72 - 73، وفيه قصة تدل على اختلاف الحكم في أحد الرواة بين أهل الحجاز والعراق بسبب هذه المسألة، ابن حجر: التهذيب 433/1.

7- أثرت مدرسة المدينة المنورة وخصوصاً شيخها الإمام مالك تأثيراً واضحاً في الأفارقة والأندلسيين، فانتشر مذهبه هناك، وعظمت استفادتهم منه، فجل أسانيدهم تعود إلى الحجاز.

8- كان أهل المدينة يرون أن العرض على الشيخ أقوى من السماع من لفظه، وكان أهل العراق لا يرون العرض، ولا يقولون فيه «حدثنا»[1].

9- يعد أهل المدينة من أعلم الناس بالمغازي، لأنها كانت منطلق هذه الغزوات[2].

ثانياً: خصائص مدرسة الحديث في الكوفة:

ويمكن إجمالها في الأمور الرئيسة الآتية:

1- نزل الكوفة عدد كبير من جلة أصحاب رسول الله ﷺ[3]، وكان من أكثرهم تأثيراً فيها علي بن أبي طالب الذي جعلها مقراً لخلافته، وعبدالله بن مسعود الذي جاءها معلماً، فكان له أثره الكبير في نشر العلم فيها.

(1) راجع في ذلك:

- الرامهرمزي: المحدث الفاصل ص420 - 421، الخطيب: الكفاية، ص273.
- وأخرج الرامهرمزي في المحدث الفاصل، ص421، ومن طريقه الخطيب في الكفاية ص273، عن عبدالرحمن بن سلام قال: "دخلت على مالك بن أنس وعلى بابه من يحجبه، قال: وبين يديه أن أبي أويس وهو يقول: حدثك نافع، حدثك ابن شهاب، حدثك فلان وفلان، فيقول مالك: نعم، نعم، فلما فرغ قلت: يا ابا عبدالله عوضني مما حدثته بثلاثة احاديث تقرؤها علي، قال: أعراقي، أعراقي؟ أخرجوه عني".

(2) راجع: أحمد بن عبدالحليم الشهور بابن تيمية، مجموع الفتاوي الكبرى 346/13 - 347، جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم النجدي طبع على نفقة الملك فهد بن عبدالعزيز، السعودية، ط1، 1960.

(3) ذكر الخليلي في الإرشاد عن قتادة، قال: "دخل الكوفة من أصحاب النبي ﷺ ألف وخمسون منهم ثلاثون بدرياً" الخليلي: الإرشاد 533/2.

- وراجع: ابن سعد: الطبقات 9/6.

2- تخرج على الصحابة الذين دخلوا الكوفة وخصوصاً ابن مسعود طبقة متميزة من كبار التابعين وعلمائهم[1]، الذين كان لهم دور واضح في تميز الكوفة العلمي بين الأمصار الإسلامية.

3- كان لاتخاذ علي ﷺ للكوفة مقراً له، ووقوف أهله معه في حروبه في صفين والجمل والنهروان وغيرها، دور كبير في انتشار التشيع في الكوفة، حتى وصفها الذهبي بأنها «تغلي بالتشيّع، والسني فيها طُرفة»[2].

4- انتشر الوضع في الحديث بالكوفة، وخصوصاً في فضائل علي ﷺ وآل البيت[3].

5- تعد الكوفة من أكثر الأمصار الإسلامية اشتهاراً بالتدليس، حتى قال يزيد بن هارون الواسطي (ت206): «قدمت الكوفة فيما رأيت بها أحداً إلا وهو يدلّس إلا مسعر بن كِدام وشَريكاً»[4].

---

(1) أمثال علقمة بن قيس، والأسود بن يزيد، ومسروق بن الأجدع، والقاضي شريح وغيرهم..

(2) الذهبي: تذكرة الحفاظ 840/3.

وراجع في تشيع أهل الكوفة:

- ابن عدي: الكامل 95/1، 305، الخطيب: الكفاية،ص 129، الذهبي: الميزان 139/3.

(3) قال بعض الحفاظ: "تأملت ما وضعه أهل الكوفة في فضائل علي وأهل بيته، فزاد على ثلاثمائة ألف". راجع: الخليلي: الإرشاد 420/1 - 421، ابن عراق: تنزيه الشريعة 407/1.

(4) الخطيب: الكفاية، ص361.

- ابن عبد البر: التمهيد 33/1.
- وراجع في تدليس أهل الكوفة:
- - ابن عدي: الكامل 106/1، الحاكم: المعرفة، ص111، البيهقي: معرفة السنن والآثار 64/1.
- العلائي: جامع التحصيل، ص101.

وقال الحاكم في معرفة علوم الحديث: «أكثر المحدّثين تدليساً أهل الكوفة»[1].

6- ينزع أهل الكوفة في اتجاههم الفقهي إلى الرأي، وهم كشأن العراقيين بوجه عام انفردوا ببعض المسائل الفقهية التي لم يشاركهم فيها أهل الأمصار الأخرى، قال الإمام الأوزاعي: «يجتنب أو يُترك من قول أهل العراق خمس، فذكر «شرب المسكر، والأكل عند الفجر في رمضان، ولا جمعة إلا في سبعة أمصار، وتأخير صلاة العصر حتى يكون ظل كل شيء أربعة أمثاله، والفرار يوم الزحف»[2].

7- كان للكوفة تأثير واضح في الخرسانيين؛ لأن أهل الكوفة هم الذين فتحوا هذه البلاد، وعلّموا أهلها القرآن والحديث، فانتقلت مناهجهم وطرائقهم في التفكير والتحديث إليها، وقلما تجد إسناداً خراسانياً إلا وأصله كوفي[3].

ثالثاً: خصائص مدرسة الحديث في البصرة:

اشتركت البصرة والكوفة في كثير من القضايا العلمية والسياسية، لما بينهما من صلات منذ نشأتهما، فكانت الأحداث التي تجري في إحداهما تؤثر في الأخرى، ولكن مع هذا كان للبصرة بعض الخصوصيات العلمية التي تميزت بها عن جارتها الكوفة، ويمكن ذكر أهم هذه الخصائص في الآتي:

---

(1) الحاكم: المعرفة، ص111.

(2) الحاكم: المعرفة، 65، وراجع:

- أبا العرب: طبقات علماء إفريقية، ص162، العقيلي: الضعفاء الكبير 2/ 266، ابن حجر: التهذيب 278/1.

(3) راجع، ص107 من هذا الكتاب.

1- كان حظ البصرة أقل من الكوفة من حيث الصحابة المتميزين الذين نزلوها، ولذا لم تكن طبقة التابعين الذين أخذوا عنهم في قوة تابعي الكوفة من أصحاب ابن مسعود[1].

2- كان أهل البصرة في الغالب عثمانية من أنصار الخليفة الراشد عثمان بن عفان، وهذا له تأثيره إذ وقفوا ضد علي ﵁ أحياناً كما في معركة الجمل، فكانوا مع طلحة والزبير وعائشة[2].

3- ظهرت في البصرة بعض الفرق المنحرفة كالقدرية والمرجئة والمعتزلة[3]. وكان لها تأثير كبير في صفوف الرواة والمحدّثين.

4- فشا الكذب على رسول الله ﷺ في البصرة كما في الكوفة، وانتقاد العلماء لحديث أهل العراق بوجه عام – والبصرة داخلة فيه – كان من أسبابه كثرة الوضع في الحديث فيه[4]، هذا مع مراعاة أن الكذب في البصرة أقل نسبياً منه في الكوفة.

(1) راجع ص106 من هذا الكتاب

(2) كان علي بن المديني إذا ذهب إلى الكوفة أظهر السنة، وإذا ورد إلى البصرة أظهر التشيّع، قال الذهبي معقباً على ذلك: "كان يُظهر ذلك بالبصرة ليؤلفهم على حب علي ﵁، فإنهم عثمانية" الذهبي: الميزان 139/3.

(3) راجع:

- الخطيب: الكفاية، ص129.
- الذهبي: تذكرة الحفاظ 159/1 – 160.

(4) كان الزهري يقول: "إذا سمعت بالحديث العراقي، فاردد به، ثم اردد به".

- السيوطي: التدريب 85/1.
- وقال طاوس: "إذا حدثك العراقي مئة حديث فاطرح تسعة وتسعين"، المصدر السابق الجزء والصفحة نفساهما، وقد رويت أقوال كثيرة في ذم حديث أهل العراق غير هذين..

5- كان نصيب البصرة من التدليس أقل بكثير من الكوفة، قال الحاكم في معرفة علوم الحديث: «وأكثر المحدثين تدليساً أهل الكوفة، ونفر يسير من أهل البصرة»[1].

6- مع وجود الكذب والتدليس، وانتشار الفرق المنحرفة في البصرة، إلا أنه صحت لهم أسانيد كثيرة، واحتج أصحاب الصحيح بكثير من رواتهم، فقال الخطيب: «أمّا أهل البصرة، فلهم من السنن الثابتة بالأسانيد الواضحة ما ليس لغيرهم، مع إكثارهم وانتشار رواياتهم»[2].

7- كان أهل البصرة لا يرون كتابة الحديث، ويكرهون ذلك[3].

8- كان أهل البصرة كإخوانهم أهل الكوفة، لا يرون العرض على الشيخ بخلاف الحجازيين، يُفهم ذلك من قول أحد علمائهم وهو سفيان بن عيينة إذ قال: «إن المكيين كانوا يعرضون على ابن شهاب، فأما نحن فإنما كنا نسمع من فيه»[4].

---

(1) الحاكم: المعرفة، 111.

(2) الخطيب: الجامع 2/ 287..

(3) راجع:

- أحمد: العلل ومعرفة الرجال 245/1.
- الخطيب: تقييد العلم، ص78، تحقيق يوسف العش، المعهد الفرنسي للدراسات العربية/ دمشق، 1949.
- وراجع ذلك رد إسماعيل بن علية لحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: "قلت يارسول الله أكتب عنك ما أسمع منك؟ قال: نعم، قال: قلت: يا رسول الله في الرضا والغضب، قال نعم، فإنه لا ينبغي أن أقول في ذلك إلا حقاً" فنفض إسماعيل ثوبه حين حدثه ذلك الرجل بهذا الحديث، وقال: أعوذ بالله من الكذب وأهله مرارا، قال أحمد بعده: "كان ابن عليّة يذهب مذهب البصريين". راجع:
- أحمد: العلل ومعرفة الرجال 245/1، وهذا يدل على أثر تبني هذا المذهب في رد الأحاديث وقبولها..

(4) الخليلي: الإرشاد 372/1.

المبحث الثاني

المجموعة الثانية (تمييز خصائص مدارس الحديث في مكة المكرمة ومصر والشام)

أولاً: خصائص مدرسة الحديث في مكة المكرمة:

شاركت مكة المكرمة صنوها وجارتها في الحجاز المدينة المنورة في معظم خصائصها الحديثية، من حيث نظافة الأسانيد وصحتها، ونظرتهم إلى أهل العراق وحديثهم[1]، وتميزهم في علم المغازي، وتجويزهم للعرض على الشيخ، وعدم وجود التدليس والكذب في حديثهم، كما شاركوهم في المسائل الفقهية التي تفردوا بها، إلى غير ذلك من القضايا التي أشرت إليها في مدرسة المدينة.

إلا أن مكة المكرمة تراجعت مرتبتها كثيراً عن المدينة المنورة لعدم سُكنى الصحابة بها إلا بعد وفاة النبي ﷺ، الذين آثروا جواره، فكان بمكة طلقاء الصحابة الذين لم يلازموا النبي ﷺ طويلاً[2].

ولكن انتشر العلم فيها بعد أن استوطنها الصحابي الجليل عبدالله بن عباس، فأخذ عنه جمعٌ من التابعين المتميّزين[3]، وبقي متوافراً إلى القرن الثالث[4]، كما أنها كانت ملتقى في موسم الحج لكثير من علماء الأمصار، مما عزز موقعها العلمي.

ثانياً: خصائص مدرسة الحديث في مصر:

(1) رجل عمرو بن دينار المكي (ت126) إلى الكوفة سنة خمس وسبعين للهجرة، قال سفيان ابن .عيينه فيه: "جالس الأسود بن يزيد، وعمرو بن ميمون، ولم يخرج منها بحرف".

- البخاري: التاريخ الصغير، ص86.

(2) سبقت الإشارة إلى ذلك ص104 من هذا الكتاب.

(3) كطاوس بن كيسان، ومجاهد بن جبر، وعطاء بن أبي رباح، ومولاه عكرمة.

(4) راجع: الذهبي: الأمصار ذوات الآثار، 158 - 159.

دخل مصر عدداً من الصحابة الكبار[1] سواء مع الفتح أو المدد الذي أرسله عمر بن الخطاب لعمرو بن العاص، ولكن العلم في عصرهم لم ينتشر كثيراً، لانشغالهم بالجهاد من جهة، ولعدم استقرارهم الدائم بمصر من جهة أخرى.

ومع هذا فقد أخذ عنهم الكثير من التابعين[2]، إلا أن علم الحديث لم يزدهر بها، إلا في عصر التابعين، ثم بالليث بن سعد، وتلاميذ الإمام مالك.

وكان لمذهب مالك الفقهي من خلال حركة تلاميذه النشطة حضور قوي بمصر إلى أن جاء الشافعي فمال كثير من المصريين إلى مذهبه.

وإلى جانب انتقال مذهبه الفقهي انتقل أيضاً منهجه في التحديث، فكان أهل مصر يرون العرض على الشيخ مثل مالك[3]، ووصل بهم الأمر إلى أن قالوا بجواز الإجازة وقول الراوي فيها: حدثني فلان[4].

ولم ينتشر الكذب والتدليس بمصر كثيراً، ويبدو أن هذا يعود أيضاً لتأثرهم بمذهب أهل المدينة في ذمهما[5]، ثم إن أهل العلم في القرون الأولى كانوا من العرب؛ إذ كان المصريون الأقباط نصارى، وإنما فشا فيهم الإسلام في القرن السابع.

---

(1) كعبادة بن الصامت، والزبير بن العوام، والمقداد بن الأسود، وعبدالله بن عمرو بن العاص، وغيرهم..

(2) كسفيان بن وهب، وبكر بن سواده، وعبدالرحمن بن وغلة، ومسلم بن يسار، وعلي بن رباح، ويزيد بن أبي حبيب وغيرهم..

(3) كان حبيب بن أبي حببيب المصري كاتب مالك، يعرض على مالك، ولكنه كان يخطرف للناس، يصفح ورقتين وثلاثاً، وكان عامة سماع المصريين عرض حبيب.

راجع:

- ابن معين: التاريخ 97/2
- ابن حجر: التهذيب 181/2.

(4) كان عبدالله بن وهب المصري يتساهل في السماع على مذهب بلده هذا، راجع:

- ابن حجر: التهذيب 64/6.

(5) راجع: الحاكم: المعرفة، ص111.

وأما تأثير المصريين في الأمصار الأخرى فإن أكثر ما نرى ذلك في الأفارقة والأندلسيين، لأن مصر كانت بوابة الأفارقة للمشرق، ومدخلهم الطبيعي إليها، فسمع أهل إفريقية بمصر كثيراً من الحديث أثناء مرورهم بها، أو استيطان بعضهم لها[1].

ثالثاً: خصائص مدرسة الحديث في الشام:

ويمكن إجمال خصائص هذه المدرسة في الأمور الرئيسية الآتية:

1- نزل الشام كثير من الصحابة، ولكن كبارهم وعلمائهم كبلال بن رباح (ت17) وأبي عبيدة (ت18) ومعاذ بن جبل (ت18) وخالد بن الوليد (ت21) وأبي الدرداء (ت32) ماتوا في وقت مبكر، كما إنهم كانوا منشغلين بالجهاد والرباط، مما قلل استفادة الشاميين منهم علمياً[2].

2- كان معظم علم الشاميين عن صغار الصحابة، ممن تأخرت وفاتهم، كأبي ثعلبة الخشني (ت75) وواثلة بن الأسقع (ت85)، وأبي أمامة الباهلي (ت86)، والمقدام بن معدي كرب (ت87)، وهؤلاء كان سماعهم للحديث من رسول الله ﷺ قليلاً لقصر ملازمتهم له[3].

3- كان لانتقال الخلافة من الشام إلى العراق دوره في ضرب العزلة العلمية على أهل الشام من العباسيين في العراق، فوجود الخلافة في بلد له أثره في تنشيط الحركة العلمية فيها[4].

---

(1) راجع من دخل مصر من الأفارقة أو استوطنها:

- الحسين بن محمد شواط: مدرسة الحديث في القيروان 427/1 - 432.

(2) راجع: عبدالكريم الوريكات: بقية بن الوليد حديثه وعلله، ص19 - 20.

(3).المرجع السابق ص19 - 20

(4) المرجع السابق الصفحة نفسها.

4- كان الشاميون يتحاملون على علي ﷺ، ويناصبونه العداء، لوقوفهم مع معاوية في حروبه ضده، وكان لهذا تأثيره في الحياة العلمية في الشام، وخصوصاً في صفوف الرواة والمحدثين(1).

5- يكثر في حديث الشاميين الإرسال والانقطاع، فكثيراً ما كانوا يروون عمن لم يلحقوهم(2).

6- يغلب على حديث الشاميين المواعظ وأحاديث الترغيب والترهيب(3) فهم أهل عبادة وصلاح، لا يغلب عليهم الجانب النقدي والبحث المتخصص.

7- كانت في الشاميين غفلة تؤدي بهم أحياناً إلى توثيق الرواة بالنظر إلى ظواهرهم دون تمحيص لحديثهم(4).

8- تبوّأ الشاميين مرتبة متقدمة في معرفة المغازي، فقد حلوا في المرتبة الثانية بمعرفتها بعد أهل المدينة المنورة(5).

9- يغلب على رواية الشاميين عن غيرهم من الأمصار الأخرى الضعف والوهم(6).

---

(1) راجع:

- ابن عدي: الكامل 305/1.

عبدالكريم الوريكات: بقية بن الوليد وعلله، ص52 - 56

(2) راجع: الذهبي: الميزان 410/4، والسير 355/4 - 488..

(3) راجع: الخطيب: الجامع 287/2.

(4) راجع: أحمد: العلل 353/1، ابن حجر: التهذيب 376/1.

وانظر على سبيل المثال بعض عجائب الشاميين وتخليطهم. الذهبي: السير 12/4، 77.

(5) راجع: ابن تيمية: مجموع الفتاوى الكبرى 13/ 346 - 347.

(6) راجع:

- همام سعيد: مقدمة شرح العلل 128/1.

- عبدالكريم الوريكات: بقية بن الوليد حديثه وعلله، ص22.

10- لهـذه الأسـباب مجتمعـة تأخّـرت مرتبـة مدرسـة الشـام العلميـة عـن شـقيقاتها المـدارس الأخـرى المشـهورة، كالمدينـة، ومكـة، والبصـرة، والكوفـة[1]، بـل ضعّف بعض النقاد حديث أهلها إلا نفراً يسيراً منهم[2].

- وذلك كإسماعيل بن عياش، وبقية بن الوليد، والوليد بن مسلم وغيرهم.

(1) راجع: الخطيب: الجامع 287/2..

(2) قال أبو حفص عمرو بن علي الفلاس : "حديث الشاميين كله ضعيف، إلا نفراً، منهم الأوزاعي، وسعيد بن عبدالعزيز التنوخي، وعبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان، وعبدالله بن العلاء بن زبر.

- الخطيب: الجامع 288/2، ابن حجر: التهذيب 60/4 و350/5، و151/6.

المبحث الثالث

المجموعة الثالثة (تمييز خصائص مدارس الحديث في إفريقية واليمامة واليمن)

أولاً: خصائص مدرسة الحديث في إفريقية:

ويمكن إجمالها في الأمور الرئيسة الآتية:

1- دخل كثير من الصحابة إفريقية إبان فتحها، إلا أن أثرهم العلمي فيها كان قليلاً، ونظراً لعدم استقرارهم، ورجوعهم المبكر بعد الغزو إلى المشرق، ولانشغالهم أيضاً خلال وجودهم بالجهاد، فلم يتهيأ لأهل إفريقية الاستفادة القصوى منهم في تلك الفترة[1].

2- بدأ طلب العلم ينشط في عصر التابعين، وتعزّز ذلك برحلات بعض الأفارقة إلى المشرق، وإرسال عمر بن عبدالعزيز لبعثته التعليمية لتفقيه أهلها[2].

3- تأثر الأفارقة كثيراً بمدرسة المدينة المنورة وإمامها مالك بن أنس، فرحلوا إليه، وأخذوا عنه مذهبه[3]، إلا أن الأثر الفقهي فيهم كان أكثر من الأثر الحديثي المتخصص، فلم يكن للأفارقة إسناد معروف يروى به حديث كثير أو نسخة مشهورة[4].

---

(1) راجع ص113 من هذا الكتاب.

(2) لمعرفة أسماء هذه البعثة وأخبارها، راجع:

- أبا العرب: طبقات علماء إفريقية. ص84 - 85
- ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس 146/1
- المالكي: الرياض 99/1.
- الدباغ: المعالم 203/1

(3) راجع: الحسين بن محمد شواط، مدرسة الحديث في القيروان 424/1 - 427.

(4) راجع: أسعد تيم: علم طبقات المحدثين، 176.

4- إن رواية الأفارقة للحديث أكثر ما كانت بطريق المدنيين وسندهم(1).

5- غلب على كثير من رواة الحديث بإفريقية الانشغال بالتصوف، والانصراف إلى التزهد والعبادة، وقد أبرز مصنفوا التواريخ أخبار هؤلاء في كتبهم(2).

6- كانت لإفريقية تأثير علمي واضح في أمصار المغرب الأخرى، وصقلية والأندلس، فكانت الطرق عامرة بالرحالة منها وإليها(3).

ثانياً: خصائص مدرسة الحديث في اليمامة:

تُعد اليمامة على صغر حجمها مدرسة حديثية مستقلة، غير أن أكثر رواتها كانت لهم علاقة علمية واضحة بالبصرة أو المدينة، بحيث يصعبُ على المرء أن يصنفهم كتابعين لهذا المركز أو ذاك، وإن كانوا أقرب إلى المدينة نوعاً ما.

ويقلُّ الضعفاء والمتروكون في هذه المدرة، كما إن أسانيدهم يغلب عليها الصحة(4).

ثالثاً: خصائص مدرسة الحديث في اليمن:

دخل الإسلام اليمن مبكراً، إذ بعث النبي ﷺ بعض الصحابة إليهم كمعاذ بن جبل، وأبي موسى الأشعري ليدعوهم إلى الإسلام، ويفقّهوهم فيه، وقد دخل بسببهما كثير من اليمنيين الإسلام، وجاءوا رسول الله ﷺ مبايعين.

---

(1) راجع:

- حسن حسني عبدالوهاب، العمر في المصنفات والمؤلفين التونسيين 215/1، بيت الحكمة/ تونس، دار الغرب الإسلامي/ بيروت، ط1/1990م.

(2) يلمس ذلك من يطالع طبقات أبي العرب، ورياض النفوس للمالكي، ومعالم الإيمان للدباغ وغيرها، ولعل ظروف البلاد السياسية هي التي جعلت البعض ينصرف إلى التصوف.

(3) راجع: الحسين بن محمد شواط: مدرسة الحديث في القيروان 442/1 - 459.

(4) راجع:

- ص243 من هذا الكتاب.
- أسعد تيم: علم طبقات المحدثين، ص162

وظهر فيهم في عصر التابعين عدد من العلماء كوهب بن منبه، وطاوس بن كيسان وغيرهما[1].

ثم أخذ عن هؤلاء طبقة متميزة من العلماء كمعمر بن راشد وأصحابه، ثم عبدالرزاق الصنعاني وأصحابه[2].

وارتحل اليمنيون كثيراً إلى الشام، وانشغلوا بالغزو والعبادات فلم يظهر فيهم كثير علم، كالمدينة، والكوفة، والبصرة، وكبريات المدارس الحديثية[3].

ومع ذلك فإن لهم روايات جيدة، وطرق صحيحة، ومرجعها إلى الحجاز[4].

هذه بعض خصائص المدارس الحديثية عرضتُها بإيجاز، ومنها يتبين مدى حاجة الناقد لمعرفة كل مدرسة، ومستواها العلمي، ورواة الحديث فيها، بدءاً من الصحابة إلى آخر عصر الرواية، ومعرفة اتجاه هذه المدرسة الفقهي، والسياسي، والعقدي أيضاً، وأثر ذلك في الحركة الحديثية.

كما يتبين من خلال هذا العرض ضرورة معرفة كل مدرسة في سماع الحديث وإسماعه، وما تفردت به كل واحدة منها من الحديث والسنن.

ويحتاج الناقد أيضاً إلى معرفة كل حافظ من حُفّاظ هذه المدارس وأصحابه من أهل الأمصار الأخرى ممن أخذوا عنه العلم، ومَن أثبت الناس منهم فيه، ومستوى حديث كل واحدٍ منهم في الرواية عنه.

وهذا أمر لأهميته، مع ارتباطه بالمدارس الحديثية، أفردتُ فيه فصلاً خاصاً، وهو ما سأتحدّث عنه في الفصل الآتي.

---

(1) راجع، ص117 من هذا الكتاب.

(2) راجع: 117 من هذا الكتاب.

(3) راجع: ابن حبان: المشاهير ص125.

(4) راجع: الخطيب: الجامع 287/2.

الفصل الثامن
معرفة مسارات الرواية في الأمصار
ومن يدور عليه الإسناد فيها

إن مما يلفت الانتباه أثناء مطالعة كتب الرجال عناية النقاد ببيان أوثق الرواة وأكثرهم حديثاً وأتقنهم له في كل مصر من الأمصار.

ويُظن للوهلة الأولى بأن هذا الأمر لا فائدة منه، وأنه مجرد ثناء على هذا الراوي، ومدح له بكثرة حديثه، ووفرة علمه، ولكن الأمر عند النقاد أبعد من ذلك، إذ معرفة أركان الرواية في كل مصر من الأمصار، له فوائده النقدية التي لا يستغني عنها رجل العلل.

فتحط أسانيد بلد الثقة رحالها في الغالب عنده، فهو أشبه ما يكون بالمحطة أو المركز الذي تلتقي الأسانيد فيه، ثم تتفرع عنه إلى طرق فرعية أخرى من خلال تلاميذه.

ويحفظ ذلك ويتقنه عن هذا الثقة أصحابه الملازمون له، فإذا جاء إسناد لبلده من غير طريقه، فإن هذا الإسناد محل استفهام ونظر، لتفرد راويه فيردّ في الأغلب لاحتمال الوهم[1]، وخصوصاً إذا كان هذا الثقة صاحب مُصنَّف تداوله الناس، وأخذه عنه الجمع الغفير منهم، فلا يعقل التفرد عنه إلا من ثقة وقع في الوهم، أو ضعيف لا يدري ما يُحدّث به، أو أنه يريد الإغراب على سامعيه.

فتمييز سلاسل الأسانيد في كل بلد، وكم رُوي من الأحاديث على وجه الصحة والضعف، وكم عدد هذه الأسانيد عن الثقات، ومعرفة المشهور منها والغريب، كلها من الأمور التي كان يدركها النقاد ويستوعبونها في نقدهم للروايات، فترسم أسانيد أي بلد في ذهن الناقد كلوحة أمامه، ينتقي منها، فيأخذ ويدع، حتى يصل الحدّ بأحدهم أن يحصي عدد الروايات في كل إسناد قلّت أو كثرت، وما فيها من الوهم، أو التدليس، أو المخالفة، وهكذا.

وقد عُني العلماء بجمع أحاديث بعض مشاهير الرواة، وتبحروا فيها، كالذهلي (ت258) الذي كان يُعد بيطار حديث الزهري لعنايته به وجمعه له[2]، وابن المديني الذي صنّف علل ابن عُيينة في ثلاثة عشر جزءاً[1]، وأمثال ذلك كثير.

---

(1) راجع:

- أبا داود السجستاني، رسالته إلى أهل مكة في وصف سننه، ص29، تحقيق محمد الصباغ، المكتب الإسلامي/ بيروت، ط3، 1980.

(2) راجع: الخطيب: تاريخ بغداد 415/3.

ونجد كثيراً في كتب الرجال ذكراً لكبار الرواة في كل بلد وفي كل زمن، فعلى سبيل المثال قال عبدالرحمن بن مهدي (ت198): «الأئمة ممن أدركنا أربعة: الأوزاعي (الشام) وحماد بن زيد (البصرة) وسفيان الثوري (الكوفة) ومالك بن أنس (المدينة)»[2].

وقال أبو عبيد القاسم بن سلاّم (ت224): «انتهى الحديث إلى أربعة: إلى أبي بكر بن أبي شيبة (الكوفة)، وأحمد بن حنبل (بغداد)، ويحيى بن معين (بغداد) وعلي بن المديني (البصرة)، وأبو بكر أسردهم له، وأحمد أفقههم فيه، ويحيى أجمعهم له، وعلي أعلمهم»[3].

ويقول أحمد بن حنبل لأبي زُرعة الدمشقي (ت281): «كان عندكم ثلاثة أصحاب حديث: مروان، والوليد، وأبو مُسهر»[4].

ونظير هذه الأقوال في كل بلد وطبقة كثير، وأكثر مَن رأيته عني ببيان هذا الجانب في معرفة أعيان الرواة في كل بلد، وتسلسل مسارات الرواية في الأمصار هو علي بن المديني في كتابه العلل، وسأسوق كلامه مختصراً، لتتضح من خلاله خارطة الأسانيد في كل الأمصار ومراكز تجمعها، قال: «نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة، فلأهل المدينة: ابن شهاب (ت124)، ولأهل مكة: عمرو بن دينار (ت126)، ولأهل البصرة: قتادة بن دِعامة (ت117)، ويحيى بن أبي كثير (ت132)، ولأهل الكوفة أبو إسحاق السّبيعي (ت127)، وسليمان بن مهران الأعمش (ت148).

ثم صار علم هؤلاء الستة إلى أصحاب الأصناف ممن صنّف، فلأهل المدينة: مالك بن أنس (ت179)، ومحمد بن إسحاق (ت152)، ومن أهل مكة: عبدالملك بن جُريج (ت151)، وسفيان بن عيينة (ت198)، ومن أهل البصرة: سعيد بن أبي عروبة (ت156)، وحماد بن سلمة (ت167)، وأبو عوانة (ت175)، وشعبة بن الحجاج (ت160)، ومعمر بن راشد

---

(1) راجع: الحاكم: المعرفة ص71.

(2) ابن عدي: الكامل 80/1.

(3) المصدر السابق 129/1.

(4) أبو زرعة الدمشقي: التاريخ 384/1.

(ت154) ومن أهل الكوفة: سفيان الثوري (ت161)، ومن أهل الشام: عبدالرحمن الأوزاعي (ت157) ومن أهل واسط: هُشَيم بن بَشير (ت183).

ثم انتهى علم هؤلاء الثلاثة من أهل البصرة، وعلم الإثني عشر إلى ستة:

إلى يحيى بن سعيد القطان (ت198)، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة (ت182)، ووكيع بن الجراح (ت197)، وعبدالله بن المبارك (ت181)، وعبدالرحمن بن المهدي (ت198) ويحيى بن آدم (ت203)، فصار علم هؤلاء جميعهم إلى يحيى بن معين (ت233)[1].

وبعد أن نقل الذهبي كلام ابن المديني هذا مختصراً قال مذيّلاً عليه:

«نعم، وإلى أحمد بن حنبل (ت241)، وأبي بكر بن أبي شيبة (ت235)، وعلي – ابن المديني – (ت233) وعدة.

ثم من بعد هؤلاء: إلى أبي عبدالله البخاري (ت256)، وأبي زرعة – الرازي – (ت264)، وأبي حاتم – الرازي – (ت277)، وأبي داود – السجستاني – (ت257) وطائفة.

ثم إلى أبي عبدالرحمن النسائي (ت303)، ومحمد بن نصر المروزي (ت294)، وابن خزيمة (ت311)، وابن جرير – الطبري – (ت310)، ثم شرع ينقص قليلاً قليلاً، فلا قوة إلا بالله»[2].

فهذا التسلسل في ذكر أركان العلم في بلد وطبقة بعطي الناقد معرفة إسنادية واسعة تعينه في تصور مسارات الرواية في الأمصار، ومن يدور عليه الإسناد فيها.

ولإدراك الحاكم في كتابه «معرفة علوم الحديث» لهذا الأمر، وضرورته للمحدث أفرد له نوعاً خاصاً ضمن أنواع علوم الحديث التي ذكرها، فقال: «هذا النوع من هذه العلوم، معرفة الأئمة

---

(1) راجع: ابن المديني: علل الحديث، 17 – 40، والعبارة الأخيرة : "فصار علم هؤلاء..." ليست فيه، ونقلتها من السير للذهبي 78/11، وهضم ابن المديني نفسه فلم يذكرها فرحمه الله رحمة واسعة.

(2) الذهبي: السير 78/11.

الثقات المشهورين من التابعين وأتباعهم، ممن يُجمع حديثهم للحفظ والمذاكرة والتبرك بهم وبذكرهم من الشرق إلى الغرب»[1].

وقسم هؤلاء الثقات حسب أمصارهم، فذكر الثقات من أهل المدينة، ومكة، ومصر، والشام، واليمن، واليمامة، والكوفة، والجزيرة الفراتية، والبصرة، وواسط، وخراسان[2]، وكأنه أراد بذلك بيان أصول الرواية وجذورها في هذه البلاد.

وممن تنبه لهذا الملحظ أيضاً الإمام أبو بكر الخطيب، فعقد لذلك في كتابه الجامع باباً أسماه «معرفة الشيوخ الذين تدور الأسانيد عليهم»[3]، فذكر فيه عن أبي داود الطيالسي (ت204)، قال: «وجدنا الحديث عند أربعة: الزهري، وقتادة، والأعمش، وأبي إسحاق، قال: وكان قتادة أعلمهم بالاختلاف، وكان الزهري أعلمهم بالإسناد، وكان أبو إسحاق أعلمهم بحديث علي وعبدالله – رضي الله عنهما – ، وكان عند الأعمش من كل هذان ولم يكن عند واحد من هؤلاء إلا ألفين ألفين»[4].

ومن المتأخرين ممن عُني بهذا الأمر أيضاً جلال الدين السيوطي (ت911) في كتابه تدريب الراوي، فاستدركه ضمن الأنواع التي فاتت ابن الصلاح والنووي، وقد حشد فيه عدداً من أقوال النقاد في بيان أئمة الحديث وثقاته في كل بلد وطبقة[5].

وأما كتاب تحفة الأشراف للمزي (ت742) فإن ترتيبه البديع يمكّن ويساعد الناقد في معرفة المكثرين من الرواة، وحجم روايات كل تلميذ عنهم، ويساعد أيضاً في معرفة الأسانيد النادرة والعزيزة على كل شيخ، ولا يخفى ما لهذا من فوائد إسنادية تُثري معرفة الناقد، وتجعله أكثر استيعاباً لمسار الأسانيد عن الثقات في كل مصر.

---

(1) الحاكم: المعرفة، ص240.

(2) المصدر السابق، ص 240 – 249

(3) الخطيب: الجامع 293/2.

(4) الخطيب: الجامع 293/2 – 294.

(5) السيوطي: التدريب 399/2 – 405.

ويعدّ ابن رجب في كتابه «شرح العلل» ممن أَولى هذه المعرفة عناية خاصة، فترجم لأعيان الحفاظ في الأمصار الإسلامية[1]، وذكر ثقات الرواة في كل مصر الذين تدور غالب الأحاديث الصحيحة عليهم، وبيّن مراتبهم في الحفظ، وذكر من يرجح قوله منهم عند الاختلاف.

وقد أخذ هذا النوع من الدراية الإسنادية مساحة كبيرة من كتابه، وجاء كلامه مفصلاً مليئاً بالمعارف الحديثية[2].

فذكر أصحاب كل ثقة من الثقات، وأيهم يُقَدّم عند الاختلاف، فذكر أوثق الناس فيهم وأضعفهم، وصنّف بعضهم في طبقات إذا كان الشيخ مكثراً وأخذ عنه تلاميذ كثر[3].

ولم يكتف ابن رجب بهذه الضروب من المعارف الإسنادية النادرة بل عقد فصلاً هذا بعنوانه «ذكر الأسانيد التي لا يثبت منها شيء، أو لا يثبت منها إلا شيء يسير مع أنه قد روي بها أكثر من ذلك».

ومن هذه الأسانيد التي ذكرها:

- قتادة عن الحسن، عن أنس، عن النبي ﷺ، هذه السلسلة قال البرديجي: لا يثبت منها حديث أصلاً من رواية الثقات.
- قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن ابي هريرة، عن النبي ﷺ. قال البرديجي: هذه الأحاديث كلها معلولة، وليس عند شعبة منها شيء، وعند سعيد بن أبي عروبة منها حديث، وعند هشام منها آخر، وفيهما نظر.
- يحيى بن سعيد الأنصاري، عن أنس. قال البرديجي: هي صحاح، وهي ثلاثة أحاديث، منها حديث فيه اضطراب، وسائر أحاديث يحيى عن أنس فيها نظر.
- أبو إسحاق عن الحارث، لم يسمع منه غير أربعة أحاديث، الباقي كتاب أخذه.

(1) ابن رجب: شرح العلل 438/1 - 499.

(2) راجع: د. همام سعيد، مقدمة شرح العلل 131/1.

(3) راجع: شرح العلل 665/2 - 732..

- قتادة عن أبي العالية، قال شعبة: لم يسمع منه إلا أربعة أحاديث[1].

كل هذا يشكّل جانباً لا بد لرجل العلل من معرفته، وعن طريق هذه المعرفة تتشكل صورة واحدة لخارطة الأسانيد، وتظهر على هذه الصورة محطات كبرى، هذه المحطات هي من يدور عليهم الإسناد من العلماء في كل زمان ومكان، ولا بد له كذلك من معرفة قواعد التمييز بين هذه الأسانيد، فيعرف الصحيح، والضعيف، والمشهور، والغريب، حتى يصل الأمر برجل العلل إلى أن يقول: فلان عن فلان خمسة أحاديث، وهكذا فإنه يذكر مع كل إسناد ما صح به من الحديث، وما دخل عليه من الوهم والخطأ[2].

---

(1) ابن رجب: شرح العلل 2/ 845 - 857..

(2) راجع: همام سعيد: مقدمة شرح العلل 131/1 - 132.

الباب الخامس

أنواع الوهم في روايات مختلفي الأمصار

وفيه فصلان

- الفصل الأول: الأوهام الواقعة في الإسناد

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: الوهم في رفع الموقوف ووصل المرسل.

المبحث الثاني: الوهم في أسماء الرواة وكناهم وألقابهم وأنسابهم.

المبحث الثالث: إبدال رجل بآخر في الإسناد

المبحث الرابع: الوهم في قلب الإسناد على إسناد مشهور (سلوك الجادة).

المبحث الخامس: التفرد الذي لا يُحتمل والشذوذ فيما أنكر ورُدّ من حديث الثقات.

المبحث السادس: زيادة الراوي في الإسناد أو تقصيره له.

المبحث السابع: تجويد الإسناد

- الفصل الثاني:

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: إدراج الراوي في متن الحديث ما ليس منه.

المبحث الثاني: صياغة متن الحديث على مثال فتاوى الفقهاء

المبحث الثالث: إفساد الراوي لمعنى الحديث باختصاره له أو تحريفه لبعض عباراته

المبحث الرابع: أن يكون متن الحديث لا يشبه كلام النبي ﷺ.

المبحث الخامس: التحريف في لفظ من ألفاظ الحديث

المبحث السادس: اشتمال متن الحديث على قصة فيخطئ الراوي في أدوار أصحابها

الفصل الأول

الأوهام الواقعة في الإسناد

يجد المتتبع لكتب العلل والرواية بوجه عام، أن أوهام الرواة كثيرة، وأنواعها متعددة يصعب حصرها، ولكن وجودها يتفاوت كثرة وقلة عند بعض الرواة دون بعض، وفي بعض البلاد دون بعض أيضاً، لأن الوهم لا يسلم منه بشر في أي زمان ومكان.

ولكن هذه الأوهام تكثر عند الرواة إذا رووا عن غيرهم من أهل الأمصار الأخرى؛ لأنهم في الغالب لا يُتقنون أسانيد أهل هذه الأمصار، فيقع لهم الخلط فيها، والخطأ في أسماء رواتها.

وفي الآتي جملة من هذه الأوهام، ونماذج يسيرة منها، أسوقها على سبيل المثال فحسب[1]، ليستدل بها على غيرها:

(1) ذكرت في هذا الباب أمثلة لأوهام مختلفي الأمصار، وغيرهم لاشتراك الجميع في الوقوع في هذه الأنواع من الأوهام، وكتفياً بما ذكرته في البابين الثالث والرابع من أوهام تخص مختلفي الأمصار أو تكثر عندهم دون غيرهم..

المبحث الأول

الوهم في رفع الموقوف ووصل المرسل

يُعلل النقاد كثيراً بعض الروايات بأن راويها الثقة رَفع الموقوف على الصحابة والمقطوع على التابعين وغيرهم، فصيّره مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

كما اشتهر عدد من الرواة الكذابين برفع أي قول أو مثلٍ أو حكمة يستحسنونها إلى النبي ﷺ، وذلك حين يكتسب هذا القول أو هذه الحكمة مكانة معنوية عند أكثر السامعين[1].

ومن أمثلة هؤلاء الرواة من المصنفين (الثقات والضعفاء) ممن كانوا يفعلون ذلك:

1- عدي بن ثابت الأنصاري الكوفي (ت116)[2].

2- علي بن زيد بن جُدعان البصري (ت131)[3].

3- الوليد بن مسلم الدمشقي (ت194)[4].

4- أبان بن أبي عياش البصري (ط5)[5].

5- إبراهيم بن مسلم أبو إسحاق الكوفي (ط5)[6].

6- عبد الله بن مسلم بن هرمز المكي (ط6)[7].

---

(1) اشتهر البغداديون بهذه الصفة، فقال ابن عدي فيهم: فإن هذا – أي رفع الأحاديث – موجود في البغداديين خاصة، وفي حديثهم وفي حديث ثقاتهم، فإنهم يرفعون الموقوف، ويوصلون المرسل، ويزيدون في الأسانيد". ابن عدي: الكامل750/2.

(2) العقيلي: الضعفاء الكبير 372/3.

(3) المصدر السابق 229/3.

– ابن عدي: الكامل 90/1

(4) ابن حجر: التهذيب 154/11 - 155..

(5) ابن حبان: المجروحين 96/1.

(6) العقيلي: الضعفاء الكبير 66/1.

(7) ابن عدي: الكامل 1475/4.

7- يزيد بن أبي زياد الكوفي (ط7)[1].

8- صالح بن أحمد بن أبي مقاتل (ت310)[2].

ويكثر جداً في كتب العلل التعليل برفع الموقوفات، ولعله من أكثر الأنواع وجوداً فيها، ولكني سأقتصر على بعض الأمثلة لتوضيح هذا الأمر فمنها:

1- روى قُتيبة بن سعيد البَغلاني ، عن أبي عوان الوضّاح بن عبدالله الواسطي، عن أبي يعفور الكوفي قال: «سألت أنس بن مالك عن المسح على الخفين، فقال: كان رسول الله ﷺ يمسح عليهما».

أخرج حديثه هذا مرفوعاً الترمذي في العلل الكبير[3]، وابن حبان في صحيحه[4].

وقال الترمذي في إثره: «سألت مُحَّداً - يعني البخاري - عن هذا الحديث، فقال: أخطأ فيه قُتيبة بن سعيد، والصحيح عن أنس موقوف».

وأخرجه موقوفاً عن أنس البيهقي في السنن الكبرى، من طريق سعدان بن نصر، حدثنا سفيان، عن أبي يعفور العبدي، أنه رأى أنس بن مالك في دار عمرو بن حُريث دعا بماءٍ فتوضأ، ومسح على خفيه»[5].

2- قال الخليلي (ت446) في ترجمة حفص بن عمرو الرقّي: «سمع قبيصة، وأبا حذيفة، والقعنبي وغيرهم من شيوخ العراق، وكان يحفظ، وينفرد برفع الحديث»[1].

---

(1) المصدر السابق 2729/7.

- ابن حجر: التهذيب 329/11.

(2) ابن عدي: الكامل 1390/4 - 1391.

- ابن حجر: لسان الميزان 165/3.

(3) الترمذي: العلل الكبير 169/1،كتاب الطهارة/ باب المسح على الخفين..

(4) ابن حبان: الصحيح 307/2،كتاب الطهارة/ باب المسح على الخفين وغيرهما.

(5) البيهقي: السنن الكبرى 275/1،كتاب الطهارة/ باب مسح النبي ﷺ على الخفين في السفر والحضر معاً.

ثم أخرج الخليلي حديث حفص هذا، عن موسى عن مسعود النهدي أبي حذيفة، حدثنا سفيان الثوري، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن جرير بن عبدالله قال: قال رسول الله ﷺ: «أسرع الأرضين خراباً يمناها ثم يُسراها»[2].

ثم أخرج أيضاً من طريق هلال بن العلاء الرقّي، قال: حدثنا أبو حذيفة، حدثنا سفيان، عن إسماعيل، عن قيس، عن جرير موقوفاً، وهذا أصح»[3].

فرجّح الخليلي الوقف في هذا الحديثن، وكان هذا اختيار الدارقطني (ت385) أيضاً[4].

وأخرجه من طريق حفص الرفوعة أيضاً: الطبراني (ت360) في الأوسط[5]، وأبو نُعيم (ت430) في الحلية[6]، وابن الجوزي (ت597) في العلل المتناهية[7].

والوهم في هذا الحديث هو من حفص بن عمرو الرّقي[8]، كما ذكر الخليلي في ترجمته، فيما نقلته عنه قبل قليل.

(1) الخليلي: الإرشاد 473/2.

(2) المصدر السابق 474/2.

(3) المصدر السابق 474/2.

(4) كما نقله عنه ابن الجوزي في العلل المتناهية 853/2.

(5) نقله الهيثمي: مجمع الزوزائد ومنبع الفوائد 289/7، دار الكتب العربية، بيروت، ط1982/3م..

(6) أبو نعيم: الحلية 112/7.

(7) ابن الجوزي: العلل المتناهية 853/2.

(8). يعرف بسنجة ألف، معروف، من كبار شيوخ الطبراني، أكثر الرواية عن قبيصة وغيره من شيوخ العراقيين، قال فيه ابن حبان "ربما أخطأ"، مات سنة 285هـ، راجع:

- محمد بن سعيد القشيري، تاريخ الرقة، ص161، تحقيق طاهر الغساني، مطبعة الإصلاح، سوريا، د.ت.

- ابن حبان: الثقات 201/8.

الخليلي: الإرشاد 473/2 - 474.

الذهبي: الميزان 566/1.

3- ذكر عبدالحق الإشبيلي (ت581) في كتابه «الأحكام الوسطى» من طريق ابن الأعرابي (ت340) حديثاً رفعه، رواه من طريق زينب بنت جابر الأحمسية، أن رسول الله ﷺ قال لها في امرأة حجّت معها مصمّتة: «قولي لها تتكلم، فإنه لا حج لمن لا يتكلم»[1].

ولعل عبدالحق اعتمد في رفعه لهذا الحديث على ابن حزم الظاهري (ت456)، إذ أخرج هذا الحديث في كتابه المحلى مرفوعاً[2].

وقد انتقد ابن القطان الفاسي (ت628) صنيع عبد الحق في رفع هذا الحديث، وتقليده لابن حزم في هذا الخطأ، فقال: «إن هذا الحديث لا يوجد مرفوعاً بوجه من الوجوه، لا في الموضع الذي نقله منه، ولا في غيره في علمي، وإنما غلط فيه أبو مُحَّد بن حزم فتبعه هو في ذلك غير ناظر فيه، ولا ناقل له من موضعه، وإنما أورد منه ما وقع في كتاب المحلّى»[3].

ثم ساق ابن القطّان الحديث من طريق ابن الأعرابي نفسه، وبيّن أنه موقوف على أبي بكر، وأن القول فيه «قولي لها: تكلّم...» إنما هو له، ليس فيه عن النبي ﷺ حرف واحد»[4].

وقد يروي أحد الرواة حديثاً متصلاً عن سبيل الخطأ، وهو في أصله مرسل أو منقطع، أو حصل اختلاف بين رواته وصلاً وإرسالاً.

ومثال وصل المرسل ما رواه مُحَّد بن مسلم الطائفي، عن عمرو بن دينار المكي، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، أنه جعل الدية اثني عشر ألفاً.

ابن حجر: اللسان 328/2 - 329

(1) عبدالحق بن عبد الرحمن الإشبيلي، الأحكام الوسطى 268/2، تحقيق حمدي السلفي، وصبحي السامرائي، مكتبةالرشد/الرياض، ط1 - 1995م

(2) راجع: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، المحلى 208/5، تحقيق د. عبد الغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت 1988م.

(3) ابن القطان الفارسي، بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام 272/2 - 273، تحقيق: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، ط1، 1997م.

(4) المصدر السابق 274/2.

أخرج حديثه: الترمذي في العلل الكبير[1]، والجامع[2]، وأبو داود[3]، والنسائي[4]، وابن ماجة[5]، والدارمي[6]، والدارقطني[7]، والبيهقي[8]، وابن حزم[9].

وقال الترمذي في إثره في الجامع: «ولا نعلم أحداً يذكر في هذا الحديث عن ابن عباس غير محمّد بن مسلم».

وقال أيضاً في العلل الكبير: «سألت مُحَّداً – البخاري – عن هذا الحديث، فقال: سفيان بن عيينة يقول: عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً، وكأن حديث ابن عُيينة عنده أصح».

ورواية ابن عيينة هذه أخرجها: عبدالرزاق[10]، وابن أبي حاتم[11]، وابن حزم[12]، وأشار إليها داود[13] والترمذي كما سبق النقل عنه.

ورواها الدارقطني[1]، والبيهقي[2]، ولكن من طريق مُحَّد بن ميمون المكي، عن ابن عيينة، فذكرها مرسلة ومتصلة.

---

(1) الترمذي: العلل الكبير 577/2، كتاب الديات/ باب ا جاء في الدية كم هي من الدراهم..

(2) الترمذي: الجامع 12/4، برقم 1388، كتاب الديات/ باب ما جاء في الدية كم هي من الدارهم..

(3) أبو داود: النسائي 185/4، برقم 4546، كتاب الديات/ باب الدية كم هي.

(4) النسائي: السنن (المجتبى) 44/8، كتاب القسامة/ باب ذكر الدية من الورق.

(5) ابن ماجه: السنن 878/2، برقم 2629، كتاب الديات/ باب دية الخطأ.

(6) الدارمي: السنن 192/2، كتاب الديات/ باب كم الدية من الورق والذهب.

(7) الدارقطني: السنن 130/3، برقم 152، كتاب الحدود والديات، تحقيق عبد الله هاشم يماني، طبع القاهرة، 1966م.

(8) البيهقي: السنن الكبرى 78/8، كتاب الديات/ باب تقدير البدل باثني عشر الف درهم أو بألف دينار على قول من جعلهما أصلين.

(9) ابن حزم: المحلى 289/10.

(10) عبدالرزاق: المصنف 296/9.

(11) ابن أبي حاتم: علل الحديث 463/1.

(12) ابن حزم: المحلى 289/10.

(13) أبو داود: السنن 185/4، برقم 4546، كتاب الديات/ باب الدية كم هي.

ورجّح رواية ابن عُيينة المرسلة على رواية مُحَّد بن مسلم الطائفي المتصلة: البخاري[3]، وابن أبي حاتم[4]، وابن حزم[5]، وعبدالحق الإشبيلي[6]؛ لأن ابن عيينة أوثق من الطائفي بكثير، حتى قال ابن معين: «وكان سفيان بن عيينة أثبت منه، ومن أبيه، ومن أهل قريته»[7].

ولا تُغني متابعة مُحَّد بن ميمون السابقة للطائفي؛ لأن مُحَّداً هذا ليس بالقوي، وكان أميّاً مغفلاً[8].

وتعارض الوصل والإرسال، والرفع والوقف، مسألة تباينت فيها وجهات نظر النقاد في أيهما يقدم عند الاختلاف، فقال بعضهم: إن الحكم للمرسل، وقال بعضهم: إن كان عدد الذين أرسلوه أكثر من الذين وصلوه فالحكم لهم. وقال بعضهم: إن كان من أرسله أحفظ من الذي وصله فالحكم للمرسل، وقال بعضهم: الحكم للمُسند إذا كان ثابت العدالة، ضابطاً للرواية[9].

وهذا القول الأخير رجّحه الخطيب البغدادي، فقال معللاً سبب اختياره: «هذا القول هو الصحيح عندنا، لأن إرسال الراوي للحديث ليس بجرح لمن وصله، ولا تكذيب له، ولعله أيضاً مسند عن الذين رووه مرسلاً أو عند بعضهم، إلا أنهم أرسلوه

---

(1) الدارقطني: السنن 130/3، برقم 151، كتاب الديات والحدود.

(2) البيهقي: السنن الكبرى 79/8، كتاب الديات/ باب تقدير البدل باثني عشر ألف درهم.

(3) فيما نقله الترمذي عنه. الترمذي: العلل الكبير 577/2.

(4) ابن أبي حاتم: علل الحديث 463/1، وكان ترجيحه للإرسال بوجه عام دون نص على رواية ابن عيينة.

(5) ابن حزم: المحلى 290/10.

(6) عبدالحق الإشبيلي: الأحكام الوسطى 57/4.

(7) ابن معين: التاريخ 537/2.

(8) راجع: ابن أبي حاتم: الجرح 82/8.

- الذهبي: الميزان 53/3

(9) راجع: الخطيب: الكفاية، ص411.

بغرض النسيان، والناسي لا يُقضى له على الذاكر، وكذلك حال راوي الخبر إذا أرسله مرة ووصله أخرى، لا يضعف ذلك أيضاً له، لأنه قد ينسى فيرسله، ثم يذكره بعد فيسنده، أو يفعل الأمرين معاً عن قصد منه لغرض له فيه»[1].

ولكن المتتبع لتعليل النقاد في كتب العلل، يجد أنهم لا يقبلون الرفع والوصل مطلقاً، ولا يردونهما كذلك مطلقاً، بل يحكمون على كل حديث بحسب القرائن، وهذا ما أميل إليه في هذه المسألة، لأن الأحكام العامة التي أطلقها الخطيب وغيره في القبول والرد، يرد عليها كثير من الملاحظات والانتقادات، ورجل العلل لا يعرف العموميات، بل يبحث في كل رواية على حدة، فقد يرجح مرة الوصل، وأخرى الإرسال، وهكذا بحسب ما يحتف بالرواية عنده من قرائن[2].

(1) المصدر السابق: الصفحة نفسها.

(2) رد ابن رجب الحنبلي في "شرح العلل" ص243 – 244، طبعة عالم الكتب بتحقيق السامرائي، كلام الخطيب هذا، ومضمون رأيه بأن الزيادة إذا كانت من من مبرز في فإنها تقبل وإلا فلا.

المبحث الثاني

الوهم في أسماء الرواة وكناهم وألقابهم وأنسابهم

سبق الكلام في هذا الكتاب – في سياق الحديث عن أسباب الوهم في روايات مختلفي الأمصار[1] – أن الراوي قد يخطئ في اسم شيخه، أو من فوقه من أهل الأمصار الأخرى، فلا يتقن أسماءهم لقلة خبرته، وممارسته لأسانيدهم، وضربت من الأمثلة هناك ما فيه كفاية وغُنية، ولأجل ذلك فإني سأكتفي هنا ببعض الأمثلة – غير المكررة – زيادة في الفائدة، وإثراء لهذا الموضوع، فمن ذلك:

1- روى زهير بن معاوية الجعفي (ت173) نزيل الجزيرة[2]، عن صالح بن حيان، فأخطأ في اسمه فجعله: واصلَ بن حيان.

نبه على وهمه هذا بعض النقاد كيحيى بن معين[3]، وأحمد بن حنبل[4].

2- روى علي بن عاصم الواسطي[5] (ت201) عن كثير بن قنبر المصري، فغير اسمه إلى كثير ابن قنبر.

---

(1) ص163.

(2) زهير بن معاوية بن خديج، أبو خيثمة الكوفي، نزيل الجزيرة، روى عن زياد بن علاقة، ومنصور، وعنه يحيى القطان، وعلي بن الجعد، ويحيى بن يحيى وغيرهم، ثقة حجة، مات سنة 173هـ، راجع:

- العجلي: الثقات، ص166، الذهبي: الكاشف351/1، ابن حجر: التهذيب3263

(3).ابن معين: التاريخ 263/2.

(4) نقله عنه ابن عدي: الكامل 1371/4.

(5) هو علي بن عاصم بن صهيب الواسطي، التميمي مولاهم، روى عن سهيل بن أبي صالح، وحصين بن عبد الرحمن، وبيان بن بشر وخلق، وعنه أحمد، وعبد بن الحميد، في خلق آخرهمن الحارث بن أبي أامة، عني بالحديث: وكتب منه ما لا يوصف كثرة، ولكن أنكر عليه كثرة الغلط والخطأ، وكان شديد التوقي مع دين وصلاح، مات سنة 201هـ . راجع:

- ابن عدي: الكامل 1835/5 – 1838، الذهبي: الميزان135/3 – 138

وقد نص على وهمه هذا أحمد بن حنبل في العلل[1]، والبخاري في التاريخ الكبير[2]، وابن ماكولا (ت475) في الإكمال[3]، وأورد اسمه على الصواب الدارقطني (ت385) في المؤتلف والمختلف[4].

3- قال الإمام أحمد في العلل: حدثنا يزيد بن هارون، قال: حدثنا شعبة، عن أبي كثير، عن زياد بن حُدير قال: «ما رأيت أحداً أكثر يستاك وهو صائم من عمر».

وقال أحمد بعده: «وإنما هو أبو نَهيك، فأخطأ شعبة فيه فقال: أبو بُكير»[5].

(1) أحمد: العلل ومعرفة الرجال 194/2، برقم 1982.

(2).البخاري: التاريخ الكبير 215/7، وتصحيف فيه خطأ إلى "كثير بن حمير".

(3) علي بن هبة الله المعروف بابن ماكولا، الإكمال في رفع عارض الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب 100/7، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني

(4) الدراقطني: المؤتلف والمختلف 1907/4 - 1908

(5) أحمد: العلل 171/2 - 172، برقم 1903.

المبحث الثالث

إبدال رجل بآخر في الإسناد

يحدِّث أحدُ الرواة أحياناً بإسناد فيبدّل أحد رجاله بآخر وهماً منه، ويحدث هذا كثيراً، إذ تختلط على الراوي أحياناً بعض الأسماء، وخصوصاً إذا كانوا من غير بلده، ومثال ذلك:

1- روى الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير - مَرثَد بن عبدالله - عن أبي رهم السماعي، أن أبا أيوب حدَّثه: أن رسول الله ﷺ نزل في بيتنا الأسفل، وكنت في الغرفة، فأهريق ماء في الغرفة، فقمت أنا وأم أيوب بقطيفة لنا نتبع الماء.. الحديث[1].

وخالف مُحَمَّد بن إسحاق الليثَ بن سعد، فرواه بالإسناد نفسه إلا أنه جعل أبي رُهم أبا أمامة الباهلي[2]، والليث أوثق من ابن إسحاق بكثير، فيكون إسحاق قد وهم فيه.

2- قال ابن حجر في التهذيب، في ترجمة مُحَمَّد بن كثير الصنعاني (ت216): «ومن أوهامه أنه روى عن الثوري، عن إسماعيل، عن قيس، عن جرير: أتينا رسول الله ﷺ ونحن أربعمائة، فقلنا: أطعمنا، فقال لعمر: قم فأطعمهم.. الحديث. وإنما رواه الثوري بهذا الإسناد عن دكين بن سعد بدل جرير، وكذا حدّث به الثقات عن الثوري..» [3].

فأخطأ مُحَمَّد بن كثير في هذا الإسناد، إذ جعل أحد الرواة بدل الآخر.

---

(1) اخرجه من طريق الليث به:

- أحمد: المسند 420/5

- الطبراني: المعجم الكبير 126/4 برقم 3878.

(2) أخرج حديث مُحَمَّد بن إسحاق:

- الحاكم: المستدرك 460/3 - 461.

(3) ابن حجر: التهذيب 417/9.

المبحث الرابع

الوهم في قلب الإسناد على إسناد مشهور

(سلوك الجادة)

اشتهر من طريق بعض الرواة أسانيد معينة رووا بها أحاديث كثيرة، كالإسناد المشهور من طريق مالك، عن نافع، عن ابن عمر على سبيل المثال، فلشهرة هذا الإسناد من طريق الإمام مالك، وكثرة ما يُروى به من الأحاديث، قد يزل لسان أحد الرواة ممن هم دون مالك، ويسبق ذهنه إلى هذا الإسناد، وإنما الحديث في أصله عن مالك من غير هذه الطريق. ويصف النقاد هذا الراوي في هذه الحالة بأنه سلك الجادة، أو لزم الطريق.

ومن أمثلة سلوك بعض الرواة للجادة في إسناد مالك المشار إليه:

1- روى أحمد بن أبي طيبة الجُرجاني (ت203) عن مالك عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «مفاتيح الغيب خمس لا يعلمهن إلا الله، ثم قرأ: ﴿إنَّ اللهَ عندَه عِلْمُ الساعةِ﴾ [لقمان: 34].

وهذا الحديث لم يروه عن مالك عن نافع غير أحمد، ورواه أصحاب مالك عنه عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر وهو المشهور[1]، فسلك به أحمد هذه الجادة.

2- روى مكي بن إبراهيم البلخي (ت215) عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ صلى على النجاشي، فكبّر أربعاً[2].

وهذا أخطأ فيه مكّيٌّ، فسلك به طريق الجادة، وإنما هو مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ [1].

(1) راجع: الخليلي: الإرشاد789/2 - 790.

(2) أخرجه من طريق المكي:

- ابن ماجه: السنن 1/ 491 برقم 1538، كتاب الجنائز/ باب ما جاء في الصلاة على النجاشي.
- ابن أبي حاتم: العلل 368/1، برقم 1091، ومن طريقه.
- الخليلي: الإرشاد 275/1..

المبحث الخامس

التفرد الذي لا يُحتمل والشذوذ فيما أنكر ورُدَّ من حديث الثقات

يستنكر النقاد أحياناً بعض ما ينفرد فيه الثقات من الحديث، ويردون غرائب رواياتهم، بالرغم من ثقتهم، واشتهارهم بالعلم، ويفعلون ذلك غالباً مع ثقات أواخر القرن الثاني فما بعد، لانتشار الرواية في ذلك العصر، وتدوينها في الصحف والمصنفات، فلكثرة طلاب العلم، ورحلاتهم فيه، يبعد مع هذا تفرّد الثقة بحديث لم يشركه غيره فيه، وخصوصاً في الرواية عن أهل العلم الكبار، ممن دونت رواياتهم، وكثر تلاميذهم، إذ أن تفرده عنهم علامة وهمه وقلة ضبطه.

وممن أشار إلى هذه المسألة من المتقدمين أبو داود السجستاني (ت275) في رسالته إلى أهل مكة في وصف سننه، فقال: «والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير، وهي عند كل من كتب شيئاً من الحديث، إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كل الناس، والفخر بها أنها مشاهير، فإنه لا يُحتجُّ بحديث غريب ولو كان من رواية مالك، ويحيى ابن سعيد، والثقات من أئمة العلم»[2].

وممن نبه لذلك أيضاً من المتأخرين ابن رجب الحنبلي (ت795) في شرحه لعلل الترمذي، فقال: «وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه أنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه،

---

(1) أخرجه من هذه الطريق:

- مالك: الموطأ 226/1 – 117 برقم 14، كتاب الجنائز/ باب التكبير على الجنائز.
- مسلم: الصحيح 202/3 برقم 1333، كتاب الجنائز/ باب التكبير على الجنازة أربعاً.
- أبو داود: السنن 656/2، برقم 951، كتاب الجنائز/ باب في التكبير على الجنازة
- النسائي: السنن (المجتبى) 72/4 كتاب الجنائز/ باب عدد التكبير على الجنازة.
- البيهقي: السنن الكبرى 35/4، كتاب الجنائز/ باب جماع ابواب التكبير على الجنائز..

(2) أبو داود: رسالته إلى أهل مكة، ص29.

واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه»[1].

وفي الآتي بعض الأمثلة التي تزيد هذه المسألة وضوحاً:

1- روى أبو داود في سننه حديثاً عن مسلم بن إبراهيم، عن جرير بن حازم، عن ثابت، عن أنس، قال: «رأيت رسولَ الله ﷺ ينزل من المنبر، فيعرض له الرجل في الحاجة، فيقوم معه حتى يقضي حاجته، ثم يقوم فيصلي»[2].

وقال أبو داود بعده: «الحديث ليس بمعروف عن ثابت، هو مما تفرّد به جرير بن حازم»[3].

فعد أبو داود تفرّد جرير علةً للحديث، مع أن جريراً من ثقات البصريين[4].

2- روى هشام بن عبيدالله الرازي، عن مالك بن أنس، عن الزهري، عن أنس بن مالك قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مثل أمتي مثل المطر لا يُدرى أوّله خيرٌ أم آخره خير».

أخرج حديثه: ابن حبان في المجروحين[5]، والخليلي في الإرشاد[6].

وقال الخليلي في إثره: «لم يروه أحد عن مالك إلا هشام، ورواه بهمذان، وأنكره أصحاب مالك»[7].

---

(1) ابن رجب: شرح العلل 582/2.

(2) أبو داود: السنن 292/1، برقم 1120، كتاب الصلاة/ باب الإمام يتكلم بعدما ينزل من المنبر.

(3) راجع: ابن حجر: التقريب 127/1.

(4) راجع: ابن حجر: التقريب 127/1.

(5) ابن حبان: المجروحين 90/3

(6) الخليلي: الإرشاد 653/2.

(7) الخليلي: الإرشاد 654/2.

وترجم الذهبي في كتابه الميزان لهشام، ثم أورد له حديثين، هذا أحدهما، وقال بعدهما: «كلاهما باطلان»(1).

فمثل هشام لا يحتمل تفرده عن الإمام مالك بهذا الحديث؛ لأن مالكاً أخذ عنه كثير من التلاميذ من معظم الأمصار الإسلامية، فلا يُعقل حفظ هذا التلميذ وحده لهذا الحديث دون غيره.

كل هذا مع أن هشاماً عدّه ابن أبي حاتم من الثقات فقال: «ثقة، يحتج بحديثه». ونقل عن أبيه قوله فيه: «صدوق»(2).

3- روى حفص بن غياث، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر قال: كنا نأكل على عهد رسول الله ﷺ ونحن نمشي، ونشرب ونحن قيام»(3).

وهذا الحديث انفرد به الإمام الثقة حفص بن غياث (ت194)(4)، وأنكره النقاد عليه. عليه.

فقال الترمذي: «هذا حديث صحيح غريب من حديث عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، وروى عمران بن حُدير هذا الحديث عن أبي البَزَري، عن ابن عمر، وأبو البزري اسمه يزيد بن عُطارد»(5).

---

(1) الذهبي: الميزان 300/4 - 301.

(2) ابن أبي حاتم: الجرح 67/9.

(3) أخرجه من طريق حفص هذه:

- الترمذي: الجامع 300/4 برقم 1880، كتاب الأشربة/ باب ما جاء في النهي عن الشرب قائماً.
- ابن ماجة: السنن 1098/1 برقم 3301، كتاب الأطعمة/ باب الأكل قائماً.
- الدارمي: السنن 2/ 120، كتاب الأشربة/ باب في الشرب قائماً.
- أحمد: المسند 108/2، الخطيب: تاريخ بغداد 196/8.

(4) راجع: ابن حجر: التقريب 189/1.

(5) الترمذي: الجامع 300/4.

وسئل يحيى بن معين عن هذا الحديث فقال: «لم يحدث به إلا حفص كأنه وهم فيه، سمع حديث عمران بن حُدير، فغلط بهذا»[1].

وقال ابن المديني فيه: «انفرد حفص نفسه بروايته، وإنما هو حديث أبي البزري».

وقال أحمد بن حنبل: «ما أدري ما هذا؟ كالمنكر له»[2].

وحديث أبي البزري المشار إليه، أخرجه الدارمي في السنن، من طريق عمران بن حُدير عنه، عن ابن عمر قال: «كنا نشرب... الحديث»[3].

(1) نقله الذهبي في السير 31/9.

(2) نقل أقوالهم هذه الخطيب في تاريخ بغداد 196/8، وابن حجر في التهذيب417/2.

(3) الدارمي: السنن 120/2، كتاب الأشربة/ باب في الشرب قائماً.

المبحث السادس

زيادة الراوي في الإسناد أو تقصيره فيه

قد يزيد الراوي وهماً في إسناد الحديث رجلاً، والإسناد في أصله لا يخلو من هذا الزائد، ومثال ذلك:

1- روى حماد بن سلمة عن أبي الزبير، عن جابر قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يُتعاطى السيف مسلولاً».

أخرج الترمذي هذا الحديث في جامعه، ثم قال: «وروى ابن لهيعة هذا الحديث، عن أبي الزبير، عن جابر، عن بُنّة الجهني، عن النبي ﷺ، وحديث حماد بن سلمة عندي أصح»[1].

فزاد ابن لهيعة خطأ «بنّة الجهني» في هذا الإسناد، وبذلك يصبح هذا الحديث عنده من مسند بُنّة الجنهي، أما عند حماد بن سلمة فهو من مسند جابر ﷺ.

2- روى عبدالله بن المبارك عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، عن بسر ابن عبيدالله، عن أبي إدريس الخولاني، عن واثلة بن الأسقع، عن أبي مرثد الغنوي قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «لا تصلوا إلى القبور، ولا تجلسوا عليها»[2].

ووهم ابنُ المبارك في هذا الإسناد، إذ أدخل أبا إدريس الخولاني بين بُسر ابن عبيدالله وبين واثلة بن الأسقع، ورواه غيره كالوليد بن مسلم، وعيسى بن يونس، وصدقة بن خالد، فقالوا كلهم: عن عبدالرحمن بن يزيد عن جابر، عن بُسر بن عبيدالله قال: سمعت واثلة بن الأسقع يحدّ عن أبي مرثد الغنوي، عن النبي ﷺ.

---

(1) الترمذي: الجامع 464/4، برقم 2163، كتاب الفتن/ باب ما جاء في النهي عن تعاطي السيف مسلولاً.

(2) أخرج حديثه:

- مسلم: الصحيح 668/2، برقم 972، كتاب الجنائز/ باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة فيه.
- الترمذي: الجامع 376/3، برقم 1050، كتاب الجنائز/ باب ما جاء في كراهية المشي على القبور والجلوس عليها والصلاة إليها.
- ابن أبي حاتم: علل الحديث 349/1، برقم 1029.

أخرج حديث الوليد بن مسلم: مسلم في الصحيح[1]، والترمذي في الجامع[2]، والنسائي في السنن[3].

وأما حديث عيسى بن يونس، فأخرجه أبو داود في السنن[4].

وأشار ابنُ أبي حاتم في العلل إلى حديث صدقة بن خالد[5].

وقال الترمذي بعد حديث الوليد: وهذا أصح، ثم قال: «وحديث ابن المبارك خطأ، أخطأ فيه ابن المبارك، وزاد فيه (عن أبي إدريس الخولاني)، وإنما هو بُسر بن عبيدالله، عن واثلة، هكذا روى غير واحد، عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، وليس فيه (عن أبي إدريس) وبُسر بن عبيدالله قد سمع من واثلة بن الأسقع»[6].

وذكر نحو ذلك ابن أبي حاتم[7]، والدارقطني[8].

وأما تقصير بعض الرواة في الإسناد، فمثاله:

ما أخرجه أبو داود[9]، وابن حبان[10]، من طريق شُبيل بن عَزرة البصري، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ قال: «مَثُل الجليس الصالح مثل العطار، إن لم يعطك شيئاً يصبك من عطره، ومثل جليس السوء القين، إن لم يحرق ثوبك أصابك من دخانه».

(1) مسلم: الصحيح 668/12، برقم 972، كتاب الجنائز/ باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه.

(2) الترمذي: الجامع 368/3، برقم 1051، كتاب الجنائز/ باب ما جاء في كراهية المشي على القبور.

(3) النسائي: السنن (المجتبى) 276، كتاب القبلة/ باب النهي عن الصلاة إلى القبر.

(4) ابو داود: السنن 217/3، برقم 3229، كتاب الجنائز/ باب في كراهية القعود على القبر.

(5) ابن أبي حاتم: علل الحديث 349/1، برقم 1029.

(6) الترمذي: الجامع 368/3.

(7) ابن أبي حاتم: علل الحديث349/1، برقم 1029.

(8) نقل كلامه المزي في تحفة الأشراف329/8.

(9) أبو داود: السنن4259، برقم 4831، كتاب الأدب/ باب من يؤمر أن يجالس.

(10) ابن حبان: روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، 99 – 100، تحقيق مصطفى السقا، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ط1، 1955م.

وقال ابن حبان في إثره: «شُبيل بن عزْرة هذا من أفاضل أهل البصرة وقرّائهم، ولكنه لم يحفظ إسناد هذا الخبر؛ لأن أنس بن مالك سمع هذا الخبر من أبي موسى عن النبي ﷺ، فقصّر شُبيل ولم يحفظه».

وأخرجه من طريق أنس عن أبي موسى كما أشار إليه ابن حبان: أبو داود في السنن[1].
السنن[1].

والحديث معروف من رواية أبي موسى الأشعري من غير طريق أنس، أخرجه البخاري في صحيحه[2].

(1) أبو داود: السنن259/4، برقم 4830، كتاب الأدب/ باب من يؤمر أن يجالس ولكن يفهم منه أن هذا الجزء المذكور .."مثل الجليس.." موقوف على أنس.

(2) البخاري: الصحيح 323/4، برقم 2101، كتاب البيوع/ باب في العطار وبيع المسك و9/ 660، برقم 5534، كتاب الذبائح والصيد/ باب المسك، وفي وفي كلا الموضعين من طريق أبي بردة ابن أبي موى الأشعري عن أبيه..

المبحث السابع

تجويد الإسناد

لا يعد تجويد الإسناد نوعاً منفصلاً عن بقية أنواع علل الإسناد، فالمتتبع لعبارات أهل العلل النقدية يجدهم يستخدمون هذا الاصطلاح في كل إسناد رُوي بطريقة يكون فيها في الظاهر أصح مما هو في حقيقته، وهو بناء على هذا أقسام كثيرة، فقد يكون الحديث موقوفاً في أصله، فيأتي أحد الرواة فيرفعه، أو منقطعاً فيصله، أو معنعناً فيصرح فيه بالسماع.. الخ.

وكل هذه الحالات وغيرها تجوّد إسناد الحديث، فتجعله في نظر الناقد من حيث الظاهر جيداً وهو غير ذلك.

وقد يكون قد بعض المحدثين بتجويد الإسناد، أن يصبح كل ما فيه من الرواة من الأجواد بعد إسقاط الضعفاء منه.

ومثال ذلك: ما أخرجه الخليلي في الإرشاد من طريق هارون بن زيد بن أبي الزرقاء، قال: حدثنا شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: «رضى الله تعالى في رضا الوالد، وسخط الله تعالى في سخط الوالد».

وقال في إثره: «هذا جوّده عن شعبة زيدُ بن أبي الزرقاء وسهلُ بن حماد، وأوقفه غيرهما»[1].

فمراد الخليلي بالتجويد هنا، أن الحديث في أصله موقوفٌ، ولكن زيداً وسهلاً رفعاه، ويرفعهما له جواده بعد أن كان غير ذلك؛ لأن المرفوع أجود من الموقوف[2].

---

(1) الخليلي: الإرشاد 617/2 – 618.

(2) وأخرجه أيضاً من طريق زيد بن أبي الزرقاء: بحشل: تاريخ واسط، ص45، برقم 18.

وتابع زيداً على هذا الحديث خالد بن الحارث، وعبد الرحمن بن مهدي، وعلي بن عاصم.

فأما متابعة خالد، فأخرجها:

- الترمذي: الجامع 310/4 – 311، برقم 1899، كتاب البر والصلة/ باب ما جاء من الفضل في رضا الوالدين، وفي العلل الكبير 793/2، كتاب البر والصلة/ باب ما جاء في الفضل في رضا الوالدين.

- ابن حبان: الصحيح 328/1، كتاب البر والصلة/ باب ذكر رجاء تمكن المرء من رضاء الله جل وعلا برضاء والده عنه.
- البغوي: شرح السنة 12/13، برقم 3424، باب بر الوالدين، تحقيق: زهير الشاويش، وشعيب الأرناؤوط المكتب الإسلامي/ بيروت، ط1983،2م.
- وأما متابعة عبد الرحمن بن مهدي، فأخرجها: الحاكم: المستدرك 151/4 - 152، كتاب البر والصلة..
- وأما متابعة علي بن عاصم، فأخرجها: البغوي: شرح السنة 11/13، برقم 3423، باب بر الوالدين، وأما متابعة غندر فأخرجها:
- الترمذي: الجامع 311/4، برقم 1899، كتاب البر والصلة/ باب ما جاء من الفضل في رضاء الوالدين وقال بعده: "هذا أصح".
- وقال أيضاً: "وهكذا روى أصحاب شعبة عن شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن أبيه، عن عبد الله ابن عمر موقوفا، ولا نعلم أحدا رفعه غير خالد بن الحارث عن شعبة"، وأكد كلامه هذا في العلل الكبير، فقال: "أصحاب شعبة لا يرفعون هذا الحديث، ورفعه خالد بن الحارث".
- ومما سبق يتبين لنا أن كالم الترمذي هذا غير صحيح، إذ لم ينفرد بالرفع عن شعبة خالد بن مهدي كما أخرج الحاكم عنه، وعلي بن عاصم، كما أخرج بحشل عنه.
- وأيد وقف الحديث غير غندر والنضر بن شميل هُشيم بن بشير، ولكن من غير طريق شعبة، فأخرجه بحشل في تاريخ واسط من طريقه عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو موقوفاً عليه.
- بحشل: تاريخ واسط، ص45

الفصل الثاني

الأوهام الواقعة في المتن

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: إدراج الراوي في متن الحديث ما ليس منه.

المبحث الثاني: صياغة متن الحديث على مثال فتاوى الفقهاء

المبحث الثالث: إفساد الراوي لمعنى الحديث باختصاره له أو تحريفه لبعض عباراته

المبحث الرابع: أن يكون متن الحديث لا يشبه كلامَ النبيِّ ﷺ.

المبحث الخامس: التحريف في لفظ من ألفاظ الحديث

المبحث السادس: اشتمال متن الحديث على قصة فيخطئ الراوي في أدوار أصحابها

المبحث الأول

إدراج الراوي في متن الحديث ما ليس منه

يعني المحدثون بالإدراج في المتن: أن يقول الراوي أحياناً لفظاً أو عبارة تكون متصلة بالمتن، من غير فصل بينها وبين الأصل، لا يبين السامع إلا أنها من صلب الحديث، ويدل دليلٌ على أنها من لفظ راو، بأن يأتي الحديث من بعض الطرق بعبارة تفصل هذا من هذا[1]، فلا يقبل ادعاء الإدراج في المتن إذن من غير حجة[2].

والطريق إلى معرفة الإدراج من وجوه:

الأول: أن يستحيل إضافة ذلك إلى النبي ﷺ.

الثاني: أن يصرّح بعض الرواة بتفصيل المدرج فيه عن المتن المرفوع فيه، بأن يضيف الكلام إلى قائله.

الثالث: أن يصرّح الصحابي بأنه لم يسمع تلك الجملة من النبي ﷺ[3].

ومثال الإدراج في متن الحديث:

1- ما رواه إبراهيم بن علي التميمي، عن مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك ﷺ قال: إن النبي ﷺ دخل مكة يوم الفتح وعلى رأسه المِغفر، وهو غير محرم، فقيل له: إن ابن خطل متعلّق بأستار الكعبة، فقال ﷺ : «اقتلوه».

أخرجه الترمذي في الشمائل، وقال عقبه: «قال ابن شهاب: وبلغني أن رسول الله ﷺ لم يكن يومئذٍ محرماً»[4].

فقوله: «وهو غير محرم» في النص السابق من كلام الزهري.

---

(1) راجع: الذهبي: الموقظة ص53 - 54.

(2) راجع: ابن قطان: بيان الوهم والإيهام 387/5.

(3) راجع: ابن حجر: النكت 812/2.

(4) الترمذي: الشمائل المحمدية، ص106 - 107، برقم 105، 106، تحقيق محمد عفيف الزعبي، دار المطبوعات الحديثة/ جدة، ط2، 1986م.

وأخرجه البخاري في الصحيح[1]، من طريق مالك في الموطأ[2]، وفي آخره: «قال مالك: ولم يكن رسول الله ﷺ يومئذٍ محرماً».

وعلى هذا فيكون الإدراج في الحديث متردد بين أن يكون من قول مالك أو شيخه الزهري.

وقد أخرجه البخاري في الصحيح[3]، والترمذي في الجامع[4]، من غير هذه الزيادة، وهذا يؤكد إدراجها في بعض الروايات.

2- روى البخاري ومسلم وغيرهما[5] من طريق الأعمش، عن شقيق، عن عبدالله بن مسعود، قال: قال النبي ﷺ : «من مات يُشرك بالله شيئاً دخل النار» وقلت أنا: «مَن مات لا يشرك باله شيئاً دخل الجنة».

ووهم أحمد بن عبد الجبار العطاردي[6] (ت272) فجعل الكل من قول النبي ﷺ[7] وإنما المرفوع منه الجملة الأولى فقط، والثانية موقوفة كما ميّزه الأعمش في رواية البخاري السابقة.

---

(1) البخاري: الصحيح 14/8، برقم 4286، كتاب المغازي/ باب أين ركز النبي ﷺ الراية يوم الفتح.

(2) مالك: الموطأ 423/1، برقم 247، كتاب الحج/ باب جامع الحج.

(3) الباري: الصحيح 4/ 59، برقم 1846، كتاب جزاء الصيد/ باب دخول الحرم ومكة بغير إحرام.

(4) الترمذي: الجامع 202/4، برقم 1693، كتاب الجهاد/ باب ما جاء في المغفر.

(5) البخاري: الصحيح 3/ 110، برقم 1238، كتاب الجنائز/ باب في الجنائز ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله، 176/8، برقم 4497، وكتاب التفسير/ باب (ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً) و 566/11، برقم 6683، كتاب الأيمان والنذور/ باب إذا قال والله لا أتكلم اليوم فصلى أو قرأ.

- مسلم: الصحيح 94/1، برقم 150، كتاب الإيمان/ باب من مات لا يشرك بالله شيئاً.
- النسائي: السنن الكبرى كما في تحفة الأشراف 41/7
- أحمد: المسند 1/ 443.

(6) أحمد بن عبدالجبار العطاردي، روى عن أبي بكر بن عياش وطبقته، ضعفه غير واحد، مات سنة 272هـ راجع ترجمته:

- ابن عدي: الكامل 194/1، الخطيب: تاريخ بغداد 4/ 262 - 265، الذهبي: الميزان 112/1 - 113.

(7) ذكر ذلك الخطيب البغدادي في كتابه "المفصل للوصل المدرج في النقل".

المبحث الثاني:

صياغة متن الحديث على مثال فتاوى الفقهاء

أكثر ما عُني بإبراز هذا الجانب النقدي هو ابن رجب الحنبلي (ت795) في كتابه «شرح علل الترمذي»، فجعل له قاعدة ضمن القواعد التي ذيّل بها كتابه المذكور، فقال: «قاعدة: الفقهاء المعتنون بالرأي حتى يغلب عليهم الاشتغال به، لا يكادون يحفظون الحديث كما ينبغي، ولا يقيمون أسانيده، ولا متونه، ويخطئون في حفظ الأسانيد كثيراً، ويروون المتون بالمعنى، ويخالفون الحفاظ في ألفاظه، وربما يأتون بألفاظ الفقهاء المتداولة بينهم»[1].

وذكر ابن رجب عدة أمثلة على ما ذهب إليه، فمنها:

1- تصرف شريك بن عبدالله النخعي القاضي الفقيه المعروف[2]، بحديث رافع بن خديج في المزارعة، فأتى به بعبارة أخرى بلفظ: «مَنْ زرع في أرض قومٍ بغير إذنهم، فليس له من الزرع شيء، وله نفقته»[3].

قال ابن رجب بعد أن أورد هذا الحديث: «وهذا يشبه كلام الفقهاء»[4].

راجع: ابن حجر: فتح الباري 112/3، السيوطي المدرج إلى المدرج، ص17، تحقيق صبحي البدري السامرائي، الدار السلفية/ الكويت، د.ت.عبد العزيز محمد بن الصديق الغماري، تسهيل المدرج إلى المدرج، ص37، دار البصائر/ دمشق، ط1، 1982م.

(1) ابن رجب: شرح العلل 2/ 833 - 834.

(2) تقدمت ترجمته ص225.

(3) أخرجه بهذا اللفظ من طريق شريك به:

- الترمذي: الجامعه 648/3، برقم 1366، كتاب الأحكام/ باب ما جاء فيمن زرع في أرض قوم بغير إذنهم.
- أبو داود: السنن 3/ 261 - 262، برقم 3404، كتاب البيوع/ باب في زرع الأرض بغير إذن صاحبها.
- ابن ماجه: السنن 2/ 824، برقم 2488، كتاب الرهون/ باب من زرع في أرض قوم بغير إذنهم.

(4) ابن رجب: شرح العلل 2/ 834.

وأصل حديث رافع بن خُديج كما أخرجه أبو داود، أنَّ رسول الله عليه الصلاة والسلام أتى بني حارثة فرأى زرعاً في أرض ظُهير، فقال: «ما أحسن زرع ظُهَير»، قالوا: ليس لظُهير، قال: «أليس أرض ظهير»؟ قالوا: بلى، ولكنه زرع فلان، قال: «فخذوا زرعكم وردوا عليه النفقة»، قال رافع: فأخذنا زرعنا ورردنا إليه النفقة»[1].

وفرق كبير بين اللفظين للحديث نفسه، وتظهر الصياغة الفقهية واضحة من قبل شَريك له.

2- وروى شريك القاضي أيضاً حديث أنس بن مالك قال: «كان النبي ﷺ يتوضأ بإناء يسع رطلين، ويغتسل بالصاع»[2].

قال ابن رجب معلقاً على رواية شريك هذه: «وهذا ما رواه بالمعنى عن فهمه، فإن لفظ الحديث: «أنه كان يتوضأ بالمد[3]، والمد عند اهل الكوفة رطلان»[4].

والأغلب أن الفقيه يروي الحديث بما يفهمه من المعنى، وأفهام الناس تختلف، ولهذا نرى كثيراً من الفقهاء يتأولون الأحاديث بتأويلات مستبعدة جداً، بحيث يجزم العارف المنصف بأن ذلك المعنى الذي تأول به غير مراد بالكلية.

فقد يروي الحديث على هذا المعنى الذي فهمه، وقد سبق أن شريكاً روى حديث الوضوء بالمد بما فهمه من المعنى، وأكثر رواة الأمصار يخالفونه في ذلك[5].

(1) أبو داود: السنن 3/ 261 - 262، برقم 3399، كتاب البيوع/ باب في التشديد في ذلك - أي: المزارعة..

(2) أخرجه بهذا اللفظ:

- ابوداود: السنن 23/1 - 24، برقم 95، كتاب الطهارة/ باب ما يجزئ من الماء في الوضوء.

(3) كذا أخرجه أبد ود نفسه في الباب السابق نفسه من حديث عائشة وجابر رضي الله عنهما برقم 92 - 93

(4) ابن رجب: شرح العلل 2/ 834

(5) راجع:

- البيهقي: السنن الكبرى 171/4 - 172
- ابن رجب: شرح العلل 836/2

وذكر ابنُ رجب عدداً من الرواة الفقهاء يروون المتون بألفاظ مستغربة منهم: سليمان بن موسى الدمشقي، وحماد بن أبي سليمان وأتباعه، والحكم بن عتيبة، وعبدالله بن نافع الصائغ، صاحب مالك[1].

(1) ابن رجب: شرح العلل 834/2

المبحث الثالث

إفساد الراوي لمعنى الحديث باختصاره له أو تحريفه لبعض عباراته

تؤدي رواية بعض الرواة للحديث بالمعنى أحياناً إلى تأديته بلفظ قد يغيّر معناه المقصود؛ إما لأن الراوي اختصره اختصاراً مخلاً، أو لأنه فهمه على غير وجهه، أو لأنه وهم في بعض عباراته، إلى غير ذلك من فروع اختلال المعنى.

ومن أمثلة ذلك:

1- روى عباد بن عبّاد البصري، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أن النبي ﷺ كان يقول لها: «إني أعرف غضبك إذا غضبت، ورضاك إذا رضيت، قالت: وكيف تعرف ذلك يا رسول الله، قال: «إذا غضبتِ قلتِ: يا مُحَّد، وإذا رضيتِ قلت: يا رسول الله»[1].

وهذا الحديث وهِمَ فيه عباد بن عبّاد[2]، والمحفوظ رواية غيره كأبي أسامة، وعبدة، وحماد بن زيد، عن هشام، فيما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، ولفظه: «أمّا إذا كنت عنّي راضية فإنك تقولين: لا وربّ مُحَّد، أما إذا كنت غضبى، قلت: لا وربِّ إبراهيم، قالت: قلت: أجل والله يا رسول الله، ما أهجر إلا اسمك»[3].

فأدى قلب عبّاد للفظ هذا الحديث إلى تحريفه، وتغيير معنى بعض عباراته.

---

(1) أخرجه: أحمد: المسند 30/6.

(2) هو عباد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة، الأزدي، أبو معاوية البصري، روى عن أبي عمران الجوني، ويونس بن خباب وعدة، وعنه أحمد، ومسدد، وابن عرفة، ثقة، وقال أبو حاتم: لا يُحتج به، مات سنة 181هـ. راجع:

- ابن أبي حاتم: الجرح 82/6 – 83، المزي: تهذيب الكمال 128/14 – 132
- الذهبي: الكاشف 54/2، والميزان 367/2 – 368.

(3) البخاري: الصحيح325/9، برقم 5228، كتاب النكاح/ باب غيرة النساء ووجدهن و497/10 برقم 6078، كتاب الأدب باب ما يجوزمن الهجران لمن عصى.

– مسلم الصحيح 1890/4، برقم 2439 كتاب فضائل الصحابة/ باب في فضل عائشة ﵂.

2- روى مُحَمَّد بن إسماعيل الواسطي قال: سمعت ابن نُمير، عن أشعث بن سوّار، عن أبي الزبير، عن جابر قال: «كنا إذا حججنا مع النبي ﷺ فكنا نلبي عن النساء، ونرمي عن الصبيان»[(1)].

وأخطأ مُحَمَّد بن إسماعيل الواسطي[(2)] في هذا الحديث خطأ فاحشاً، فرواه أبو بكر بن أبي شيبة عن ابن نمير به، ولفظه: «حججنا مع رسول الله ﷺ ومعنا النساء والصبيان، فلبينا عن الصبيان ورمينا عنهم»[(3)].

وقال الترمذي بعد أن أخرج حديث مُحَمَّد بن إسماعيل الواسطي: «هذا الحديث غريب، لا نعرفه من هذا الوجه، وقد أجمع أهل العلم على أن المرأة لا يُلبي عنها غيرها، بل هي تلبي عن نفسها، ويكره لها رفع الصوت بالتلبية»[(4)].

---

(1) أخرجه الترمذي: الجامع 266/3، برقم 927، كتاب الحج/ باب رقم 84..

(2) مُحَمَّد بن إسماعيل بن البَختري، الحساني، أبو عبد الله الواسطي، الضرير، سكن بغداد، روى عن أبي أسامة، وأبي معاوية، ووكيع، وروى عنه الترمذي وابن ماجه، وأبو حاتم وغيرهم، كان صدوقاً خيّراً، وثقه الدارقطني وغيره، مات سنة 258هـ، راجع: ابن أبي حاتم: الجرح 190/7، الخطيب: تاريخ بغداد 36/2 – 37.

(3) أخرجه: ابن أبي شيبة: المصنف 259/4، برقم 1709، كتاب الحج/ باب في الصبي يرمى عنه.

ومن طريقه ابن ماجه: السنن 1010/2، برقم 3038، كتاب المناسك/ باب الرمي عن الصبيان.

(4) الترمذي: الجامع 266/3.

المبحث الرابع

أن يكون متن الحديث لا يشبه كلام النبي ﷺ

رُفع إلى النبي ﷺ – خطأً أو عمداً – كثير من الأحاديث التي لم يقلها، وقد تكون هذه النصوص من أقوال بعض القصاص، أو الحكماء، أو الأطباء، أو علماء السلف، وغيرهم.

ويرد علماء الحديث المتمرسون فيه هذه النصوص بقولهم: «بأنها لا تشبه كلام النبي ﷺ، لأن كلامه معروف لديهم، لمعرفتهم به، وإلفهم له، وهذا ما نلمسه من قول الربيع بن خُثيم (ت61): «إن من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار، نعرفه به، وإن من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة الليل، نعرفه بها»[1].

وهذه المعرفة ليست ضرباً من الظن والتخمين، والرجم بالغيب، أو نوعاً من الكشف والإلهام، بل هي معرفة قائمة على أصول علمية بناء على المعرفة والخبرة[2].

وقد ذكر ابن القيم (ت751) في كتابه «المنار المنيف في الصحيح والضعيف» مجموعة من القواعد والضوابط التي يعرف بها كون الحديث ليس من قول النبي ﷺ، فمنها:

1- اشتماله على أمثال هذه المجازفات التي لا يقول مثلها رسول الله ﷺ.

2- تكذيب الحسّ له.

3- سماجة الحديث، وكون مما يُسخر منه.

4- مناقضة الحديث لما جاءت به السنة الصريحة مناقضةً بينة، فكل حديث يشتمل على فساد، أو ظلمٍ، أو عبثٍ، أو مدحٍ باطل، أو ذم حق، أو نحو ذلك فرسول الله ﷺ منه بريء.

(1) – ابن سعد: الطبقات 186/6.
- الحاكم: المعرفة، 62
- الخطيب: الكفاية، ص431.

(2) راجع، ص54 من هذا الكتاب.

5- أن يدّعى على النبي ﷺ أنه فعل أمراً ظاهراً بمحضر من الصحابة كلهم، وأنهم اتفقوا على كتمانه ولم ينقلوه.

6- أن يكون الحديث باطلاً في نفسه، فيدل بطلانه على أنه ليس من كلام النبي ﷺ.

7- أن يكون كلامه لا يشبه كلام الأنبياء، فضلاً عن كلام رسول الله ﷺ الذي هو وحي يُوحى.

8- أن يكون في الحديث تاريخ كذا وكذا.

9- أن يكون الحديث بوصف الأطباء والطرقية أشبه وأليق.

10- أن يكون الحديث مما تقوم الشواهد الصحيحة على بطلانه.

11- مخالفة الحديث صريح القرآن.

12- ركاكة ألفاظ الحديث وسماجتها، بحيث يمجها السامع، ويدفعها الطبع، ويسمج معناها للفطن.

13- ما يقترن بالحديث من القرائن التي يعلم أنها باطل(1).

ومن أمثلة ما روي من الأحاديث مما لا يشبه كلام النبي ﷺ:

1- ما أخرجه ابن عدي في «الكامل» عن عبدالله بن حفص الوكيل، عن بشر بن الوليد القاضي، عن حزم بن أبي حزم القطعي، عن ثابت، عن أنس قال: قال النبي ﷺ: «من أحبني فليحب علياً، ومن أحب عليّاً فليحبّ ابنتي فاطمة، ومن أحبَّ ابنتي فاطمة فليحبّ ولديها الحسن والحسين، وإنهما لقرطي أهل الجنة، وإن أهل الجنة ليباشرون ويسارعون إلى رؤيتهم، ينظرون إليهم، فحبهم إيمان، وبُغضهم نفاق، ومن أبغض أحداً من أهل بيتي فقد حُرم شفاعتي، بأني نبيٌّ مكرم، بعثني الله بالصدق، فحبّوا أهل بيتي، وحبّوا عليّاً».

(1) ابن القيم: المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص50 - 105.

وقال ابن عدي في إثره: «هذا حديثٌ باطلٌ بهذا الإسناد، وضعه شيخنا هذا – يعني عبدالله بن حفص – وهذا الألفاظ التي في الحديث لا تشبه ألفاظ الأنبياء»[1].

2- وأخرج ابن عدي أيضاً في كتابه المذكور من طريق سعد بن طريف الإسكاف الكوفي، أخبرني عمير بن المأموم قال: سمعتُ الحسنَ يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أدمن الاختلاف إلى المسجد أصاب أخاً مستفاداً في الله، وعلماً مستطرفاً، وكلمة تدله على الهدى، وأخرى تصرفه عن الردى، ورحمة منتظرة، ويترك الذنوب حياء أو خشية[2].

وهذا الحديث عندي من كلام الحسن ﷺ، ورُفع خطأ إلى النبي ﷺ، ولعل ذلك من سعد بن طريف الإسكاف، فإن ابن عدي ذكره في ترجمته، ومن عادته أن يذكر ما يُنكر على المترجم.

3- أخرج العقيلي في «الضعفاء الكبير» من طريق غالب بن عبيدالله، عن مجاهد، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ «لا تنظر إلى صغر الخطيئة ولكن انظر مَن عصيت».

قال العقيلي في إثره: «ليس له أصل مسند، ولا يتابَع عليه، ولا يُعرف إلا به، وإنما يُروى هذا عن بلال بن سعد، من قوله: حدثنا بشر بن موسى، حدثنا خلف بن الوليد، حدثنا ابن المبارك، عن الأوزاعي، قال: سمعت بلال بن سعد يقول: لا تنظر إلى صغر الخطيئة، ولكن انظر من عصيت، قال: وهذا أولى من رواية غالب»[3].

فتبين من هذا أن الحديث رفْعه إلى النبي ﷺ كان خطأ، وإنما هو من قول بلال بن سعد، وهو أشبه بمواعظ الزهاد كما لا يخفى.

---

(1) ابن عدي: الكامل 1576/4.

(2) ابن عدي: الكامل 1187/3.

(3) العقيلي: الضعفاء الكبير 432/3.

المبحث الخامس

التحريف في لفظ من ألفاظ الحديث

تؤدي رواية بعض الرواة للحديث بالمعنى إلى تغيير بعض ألفاظه وتبديلها بألفاظ أخرى، ويغيّر هذا التبديل أحياناً معنى الحديث، ومن أمثلة ذلك:

1- قال أحمد بن حنبل في العلل: «حدثني غُندر قال: حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق قال: سمعت البراء قال: كان النبي ﷺ يوم الأحزاب ينقل معنا التراب، ولقد وارى التراب بياض بطنه، وقال عفّان: إبطِه، وهو خطأ أخطأ فيه، إنما هو بياض بطنه»[1].

2- أخرج ابن عدي في «الكامل» من طريق حجاج بن أرطأة، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «من أدرك من الجمعة ركعة فليصل إليها أخرى».

وقال ابن عدي في إثره: «وهذا لا يرويه الثقات عن الزهري، ولا يذكرون الجمعة، وإنما قالوا: «من أدرك من الصلاة ركعة» وإنما ذكر الجمعة مع حجاج قوم ضعاف عن الزهري[2].

3- سُئل أبو زرعة عن حديث رواه قبيصة، عن الثوري، عن زيد بن أسلم، عن عياض بن عبدالله، عن أبي سعيد، قال: كنا نورثه على عهد النبي ﷺ يعني الجدّ، فقال أبو زرعة: «هذا خطأ أخطأ فيه قبيصة؛ إنما هو كنا نؤدي صدقة الفطر على عهد رسول الله ﷺ»[3].

(1) أحمد: العلل ومعرفة الرجال 179/2 برقم 1929.

(2) ابن عدي: الكامل 646/2.

(3) ابن أبي حاتم: علل الحديث 52/2، برقم 1614.

فصحف هذا الراوي كلمة «نؤديه» فصيّرها «نورثه»، وأبى إلا أن يؤكّد وهمه ففسرها من عنده، فقال: يعني الجد[1].

(1) راجع: ابن رجب: شرح العلل 428/1.

المبحث السادس

اشتمال المتن على قصة فيخطئ الراوي في أدوار أصحابها

ومثال ذلك:

1- أخرج الإمام أحمد في «المسند» من طريق مُحَّد بن إسحاق: حدثنا يحيى بن عبّاد بن عبدالله بن الزبير، عن أبيه، عن عائشة، قالت: «أقبلنا مع رسول الله ﷺ حتى إذا كنا بتربان - بلد بينه وبين المدينة بريد وأميال، وهو بلد لا ماء به «وذلك من السحر، انسلّت قلادة من عنقي فوقعت، فحبس عليَّ رسول الله ﷺ لالتماسها حتى طلع الفجر، وليس مع القوم ماء، فلقيتُ من أبي ما الله به عليم من التعنيف والتأفيف، وقال: في كُلِّ سفرٍ للمسلمين منك عناءٌ وبلاءٌ، فأنزل الله الرخصة في التيمم، فتيمم القوم وصلوا.

قالت: يقول أبي حين جاء من الله الرخصة للمسلمين: والله ما علمتُ يا بُنية إنك لمباركة! ماذا جعل الله للمسلمين في حبسك إياهم من البركة واليسر»[1].

ونسبة هذا القول الأخير لأبي بكر وهمٌ، والصحيح أنه من قول «أُسيد بن حُضير» كذا في الصحيحين وغيرهما[2].

---

(1) أحمد: المسند 272/6 - 273.

(2) أخرج هذه القصة بذكر أسيدبن حُضير فيها بدل أبي بكر:

- البخاري: الصحيح 440/1 برقم 336، كتاب التيمم/ باب إذا لم يجد ماء ولا تراباً، و106/7 - 107، برقم 3773، كتاب فضائل الصحابة/ باب فضل عائشة ﵂، و271/8 - 272، برقم 4607، كتاب التفسير باب (فلم تجدوا ماؤ فتيمموا صعيداً طيباً) و228/9، برقم 5164، كتاب النكاح/ باب استعارة الثياب للعروس وغيرها.
- مسلم: الصحيح 279/1، برقم 367، كتاب الحيض/ باب التيمم.
- أبوداود: السنن 86/1، برقم 317، كتاب الطهارة/ باب التيمم.
- مالك بن أنس: الوطأ 53/1 - 54، برقم 89، كتاب الطهارة/ باب التيمم.
- الحميدي: المسند 88/1 برقم 165.

2- أخرج الإمام أحمد في المسند عن بهز بن أسد، وعفان كلاهما عن حماد بن سلمة، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك: أن النبي ﷺ قال: «من قتل كافراً فله سَلَبُه». فقال أبو قتادة: يا رسول الله، إني ضربتُ رجلاً على حبل عاتقه وعليه درعٌ له، فأجهِضتُ عنه، فقال رجلٌ: أنا أخذتُها، فأرْضه منها، وأعطنيها - وكان رسول الله ﷺ لا يُسأل شيئاً إلا أعطاه أو سكت - فسكت، فقال عُمر: لا يفيئُها الله على أسد من أُسْده، ويعطيكها، فضحك رسولُ الله ﷺ، وقال: «صدق عمر»[1].

ونسبة هذا القول الأخير لعمر وهمٌ، والصحيح أن قائله هو أبو بكر الصديق، كذا أخرجه مالك في الموطأ[2]، ومن طريقه أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما[3].

هذه نماذج يسيرة من الأوهام التي تقع في متون الأحاديث، ذكرتُها على سبيل المثال لا الحصر، والمتتبع لكتب الرواية والعلل يجد الكثير من أمثالها وأشباهها، ممّا نبّه عليه نقاد الحديث وحفاظه.

- البيهقي: السنن الكبرى 204/1 - 205، كتاب الطهارة/ باب سبب نزول الرخصة في التيمم.

(1) أحمد بن حنبل: المسند 190/3و279.

(2) مالك بن أنس: الموطأ 454/2، برقم 18، كتاب الجهاد/ باب ما جاء في السلب في النفل.

(3) البخاري: الصحيح 247/6، برقم 3142، كتاب فرض الخمس/ باب من لم يُخمس الأسلاب.

- مسلم: الصحيح 1370/3، برقم 1751، كتاب الجهاد والسير/ باب استحقاق القاتل سلب القتيل.

خاتمة

توصّلت من خلال هذا البحث إلى أهم النتائج والفوائد الآتية:

أولاً: حاولتُ في هذه الدراسة أن أحدِّد مفوهميْ «الوهم» و«العلة».

أما مفهوم «الوهم» فعرفته بأنه «خللٌ في ضبط الراوي للأخبار» وهو تعريفٌ لم يسبقني إليه أحد – في حدود علمي – فاعتنيت به من جهة دقة ضبطه، وكونه جامعٌ مانع، ثم أتبعته ببيان عناصره وسبب اختياره.

وأما مفهوم الحديث «المعلّل» فقد رجّحت تعريف العراقي (ت806) له، وهو قوله: «خبرٌ ظاهر السلامة، اطُّلعَ فيه بعد التفتيش على قادحٍ». وبيّنت سبب اختياره، وقصور تعاريف غيره.

ثانياً: بيّنت من خلال هذا البحث أن بوادر الوهم ظهرت في عصر الصحابة ﷺ، ولكن وقوعه منهم كان يسيراً، تكاد تعده عدّاً، وهو مستدرك ومقوّم من الصحابة أنفسهم، كما أنه لا ينقص من قدرهم، ولا يحطّ من شأنهم، لندرته مقارنة بعدد ما رووا.

ثالثاً: ظهر لي من خلال هذه الدراسة أن الوهمَ بعد عصر الصحابة قد زاد انتشاره، ففي جيل التابعين ساعد على وقوعه عاملان رئيسان هما: قلة التدوين، ورواية الحديث بالمعنى، وأمّا بعد عصرهم فقد انتشر الوهمُ، وزاد عما مضى، لاتساع دائرة الرواية، إذ كثر رواة الحديث، والرحلة فيه، كما كثرت الأسانيد وتشعّبت الطرق.

رابعاً: كشف هذا البحثُ الفرقَ بين علم الجرح والتعديل وعلم العلل.

فالأول: علم ميسور يُرجع إليه من خلال كتب التراجم، وهو علمٌ جزئي، يتناول تراجم الرواة واحداً واحداً، وما قيل في كل واحد منهم من الأقوال العامة تعديلاً وتجريحاً، سواء كانوا ضعفاء أو ثقات على حد سواء.

أما الثاني: فهو علم يعسر على مبتدئي الطلب إتقانه، ولا يدخل ميدانه إلا جهابذة النقاد، لما يتطلبه من فقه نقدي واسع، ومعرفة وإحاطة تامة بالرواة، فهو علم أعلى وأدق من الجرح والتعديل، وأولى بالاعتناء به، والرجوع إليه عند البحث في تصحيح الأحاديث

وإعلالها، وميدانه ثقات الرواة دون ضعفائهم، وما يعتري هؤلاء الثقات من الوهم، من خلال متابعة رواياتهم وأحوالها في الزمان والمكان والشيوخ.

خامساً: أبرزت هذه الدراسة مكانة علم العلل بين علوم الحديث الأخرى، فهو علم لا يمكن عده نوعاً محدداً من أنواع علوم الحديث له قالبه المنفصل به عن العلوم الأخرى، بل تشترك فيه وتغذيه جميع هذه العلوم، وكل مسألة من مسائلها داخلة فيه، فهو القاسم المشترك بينها، والمهيمن عليها.

سادساً: تعرضت في هذا البحث لبعض الطرق العملية في الكشف عن العلة، كجمع روايات الحديث وطرقه ومقارنتها، والموازنة بين الرواة في شيخ بعينه أو بلد بعينها، ومعرفة المتقن منهم في هذا الشيخ أو البلد من غير المتقن، كما نبهت إلى الطرق التي يسلكها نقاد العلل في الكشف عن العلة من خلال خبرتهم وممارستهم الطويلة، ومعرفتهم الواسعة بحديث رسول الله ﷺ.

سابعاً: أوقفني هذا البحث على إبراز النقاد المشتغلين بالتعليل ومصنفاتهم فيه، وقد ذكرتهم مرتبين حسب تاريخ وفياتهم.

ثامناً: تبيّن لي من خلال هذا البحث أن الرحلة في طلب الحديث بدأت في حياة النبي ﷺ، ثم أصحابه من بعده، ولكنها كانت محدودة وعلى نطاقٍ ضيق، وبالرغم من قلتها إلا إنها كانت سنة حسنة لمن جاء بعدهم.

وفي عصر التابعين ومن بعدهم نشطت الرحلة، وكثر الرحالة، فخرجت الرحلة بسبب ذلك من الإقليمية التي يعتمد فيها الطالب على أهل بلده إلى الشمولية، حيث يرحل الطالب فيعتمد شيوخ الأمصار الأخرى التي رحل إليها، فتشعبت الأسانيد وتنوعت، واجتمع في بعضها الراوي الكوفي، والمصري، والشامي، والمدني... الخ.

تاسعاً: عرّفت من خلال هذا البحث على وجه الإيجاز بأبرز الأمصار الإسلامية التي شهدت نشاطاً علمياً ملحوظاً، فكانت محط رحال الرواة، كالمدينة، ومكة المكرمة، والكوفة، والبصرة، والشام، ومصر، وإفريقية، واليمن.

عاشراً: حاولت من خلال هذه الدراسة حصر أهم دوافع وأسباب رحلة بعض المحدثين إلى الأمصار الأخرى، فذكرت أمهات هذه الأسباب والدوافع، وهي:

- سماع الحديث.
- الرحلة للجهاد في سبيل الله، والمرابطة في الثغور.
- التكليف الرسمي من الدولة لتعليم أهل الأمصار المفتوحة.
- الرحلة طلباً لعلو الإسناد.
- الرحلة طلباً للحج.
- الرحلة طلباً للتجارة.
- الرحلة وفادة إلى الخلفاء.
- الرحلة هرباً من الاضطهاد السياسي.
- الرحلة هرباً من الاضطهاد الفكري.
- تولي القضاء في الأمصار الأخرى.
- تولي المناصب الإدارية في الأمصار الأخرى.

حادي عشر: كشف هذا البحث عن أهم فوائد رواية أهل الأمصار بعضهم عن بعض، فبينتُ فيه أن هذه الفوائد لا تنحصر في الناحية العلمية فحسب، بل تتعداها إلى فوائد عامة في الحياة وفقهها أيضاً، فذكرت منها:

- شيوع رواية الحديث، وانتقال المصنفات الحديثية في الأمصار الإسلامية.
- حفظ الغرباء لحديث الشيخ إذا أهمله أهل بلده.
- التعرف على علماء الأمصار الأخرى.
- تعديل بعض الأفكار المحلية والمعتقدات المنحرفة.
- رحلة الراوي من قطر غزير العلم إلى بلد قليلة العلم فينتشر فيها علمه.
- التخلق والتأسي بشمائل الشيوخ وأخلاقهم.
- التواصل ونشر المحبة وزيادة التآلف بين أبناء الأمصار الإسلامية.

- اتساع أفق المحدثين، والتواصل الحضاري والمعرفي بين أبناء دار الإسلام.

ثاني عشر: ذكرتُ في هذا البحث أهم العيوب في رواية أهل الأمصار بعضهم عن بعض والتي تتلخص في:

- تغرّب الراوي في الأمصار الأخرى للكذب على رسول الله ﷺ.
- رحلة الراوي إلى بلد غير مشهور بالعلم فيموت فيها علمه.
- نشر الأفكار المنحرفة في الأمصار الأخرى.

ثالث عشر: في الباب الخاص بأسباب الوهم روايات مختلفي الأمصار خلصت إلى عدة أسباب للوهم هي:

- جهل الراوي بشيوخ الأمصار الأخرى.
- التحديث من الحفظ في الأمصار الأخرى دون كتاب.
- تلقين الرواة في الأمصار الأخرى.
- تحمل الحديث عن شيوخ الأمصار الأخرى عن غير طريق السماع.
- قصر صحبة الراوي لشيوخه من أهل الأمصار الأخرى.
- سوء معاملة بعض أهل البلاد الغرباء.
- انشغال الرواة بغير الحديث النبوي خارج أمصارهم.
- رحلة الطلبة من بلاد قليلة العلم إلى حواضر العلم.

رابع عشر: وفي موضوع وسائل الكشف عن الوهم في روايات مختلفي الأمصار، ذكرت ثماني وسائل ينبغي على الناقد امتلاكها واستيعابها ليتسنى له الكشف عن الوهم وهي كالآتي:

- معرفة موطن الرواة.
- معرفة مواليد الرواة ووفياتهم.
- إتقان فن التمييز بين الرواة.
- معرفة طبقات الرواة حسب محاورها المتعددة.

- معرفة المرسلين والمدلّسين الذين يروون عن أهل الأمصار الأخرى.
- متابعة رحلات الرواة وتواريخها.
- تمييز خصائص المدارس الحديثية.
- معرفة مسارات الرواية في الأمصار، ومن يدور عليه الإسناد.

خامس عشر: وفي الباب الأخير من هذا الكتاب — وهو أنواع الوهم في روايات مختلفي الأمصار – أرجعت هذه الأنواع إلى قسمين رئيسين هما: الأوهام الواقعة في الإسناد، والأوهام الواقعة في المتن، وانتقيت نماذج مختارة من كل قسم، لتكون شواهد علمية، وأمثلة تطبيقية لعلم العلل، وكيفية نقد أهله للروايات.

سادس عشر: تبين لي من خلال هذه الدراسة أن حجم الأوهام التي تقع في روايات مختلفي الأمصار ونوعيتها، أكثر من الأوهام التي تقع في رواية أهل البلاد بعضهم عن بعض، نظراً لظروف كل رواية وملابساتها في كل بلد أو شيخ، فاختصت روايات مختلفي الأمصار بأسباب وأنواع للوهم تكاد لا توجد أو تقل عند غيرهم.

الفهارس العامة للكتاب

أولا: فهرس الآيات القرآنية:

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية

أن رسول الله نزل في بيتنا	أبو أيوب
أن رسول الله نهى عن التبتل	سمرة بن جندب
أن النبي اتخذ حجرة	زيد بن ثابت
أن النبي دخل مكة	أنس بن مالك
أن النبي صلى على النجاشي	عبد الله بن عمر
أن النبي كوى	أنس بن مالك
أن النبي مر بشاة	أنس بن مالك
إنما الأعمال بالنيات	عمر بن الخطاب
أنه جعل الدية اثني عشر	عبد الله بن عباس
إني أعرف غضبك إذا غضبت	عائشة
حججنا مع رسول الله	جابر بن عبد الله
خمس صلوات في اليوم والليلة	طلحة بن عبيد الله
رضى الله تعالى في رضى الوالد	عبد الله بن عمرو
سألت رسول الله ما السنة	تميم الداري
ستفتح عليكم الآفاق	أنس بن مالك
فرق ما بين صيامنا وصيام	عمرو بن العاص
كان رسول الله يمسح	أنس بن مالك
كان النبي يتوضأ بإناء	أنس بن مالك
كان النبي يوم الأحزاب	البراء بن عازب
الكبر الكبر	سهل بن أبي حثمة
كنا إذا حججنا مع النبي	جابر بن عبد الله

كنا نشرب على عهد رسول الله	عبد الله بن عمر
كنا نؤدي صدقة الفطر على عهده	أبو سعيد الخدري
كنا نورثه على عهد رسول الله	أبو سعيد الخدري
لا تسبوا أصحابي	أبوهريرة
لا تصلوا إلى القبو	أبو مرثد الغنوي
لا تنظر إلى صغر الخطيئة	عبدالله بن عمر
مثل أمتي مثل المطر	أنس بن مالك
مثل الجليس الصالح	أنس بن مالك
مفاتيح الغيب خمس	عبد الله بن عمر
من اتخذ مغفراً ليجاهد	الحسن البصري
من أحبني فليحب علي	أنس بن مالك
من أدرك من الجمعة ركعة	أبوهريرة
من أدرك من الصلاة ركعة	أبو هريرة
من أدمن الاختلاف إلى المسجد	الحسن
من بنى لله مسجدا	أبو بكر
من خرج في طلب العلم	أنس بن مالك
من زرع في أرض قوم	رافع بن خديج
من سلك طريقاً يلتمس	أبو هريرة
من قتل كافراً فله سلبه	أنس بن مالك
من كذب علي فليتبوأ	– – –
من لبس الحرير في الدنيا	أبو سعيد الخدري
من مات يشرك بالله	عبد الله بن مسعود
نهى رسول الله أن يتعاطى	جابر بن عبدالله

هوأولى الناس بمحياه ومماته تميم الداري

ثالثاً: فهرس الأعلام

أ- الأسماء

أحمد بن عبد الجبار:

أحمد بن عبد الرحمن بن وهب:

أحمد بن عبدان:

أحمد الفيومي:

أحمد بن كنانة:

أربدة التميمي:

أسامة بن زيد:

إسحاق بن إبراهيم:

إسحاق بن راشد:

إسحاق بن سليمان:

إسحاق بن عبد الله:

إسحاق بن أبي فروة:

إسحاق الكوسج:

إسحاق بن أبي يحيى:

إسحاق بن يوسف:

إسرائيل بن موسى:

أسد بن موسى:

أسعد تيم:

أسعد بن زرارة:

إسماعيل بن أبان:

إسماعيل بن أحمد:

إسماعيل بن أبي خالد:

إسماعيل بن عبيد الله:

إسماعيل بن علية:

إسماعيل بن عمرو:

إسماعيل بن عياش:

إسماعيل بن مسعود:

إسماعيل بن مسلم:

أسلم بن عبد العزيز:

الأسود بن عبد يغوث:

الأسود بن يزيد:

أسيد بن حضير:

أشج عبد القي:

أشرس:

أشعث بن السوار:

أشعث بن عبد الملك:

أصبغ بن خليل:

أنس بن سيرين:

أنس بن عياض:

أنس بن مالك:

إياس بن عامر:

أيوب بن بشير المعاوي:

أيوب بن بشير العدوي:

أيوب بن أبي تميمة السختياني:

أيوب بن عتبة:

أيوب بن كيسان:

بحشل:
البراء بن عازب:
برد بن سنان:
بُسر بن سعيد:
بسر بن عبيد الله:
بشران:
بشر بن شعيب بن أبي حمزة:
بشر بن موسى:
بشير بن الخصاصية:
بشير بن المفضل:
بشير بن معبد:
بشير بن يسار:
بغيل:
بقي بن مخلد:
بقية بن الوليد:
بلال بن رباح:
بلال بن سعد:
بلة الجهني:
بهز بن أسد:
تميم الداري:
توبة بن أبي أسد:
ثابت عن أنس:
ثابت البناني:

ثور بن يزيد الحمصي:

جابر بن إسماعيل:

جابر بن عبد الله:

جابر بن حازم:

جرير بن عبد الله:

جعفر بن برقان:

جعفر بن زياد الأحمر:

جعفر بن سليمان:

جعفر بن مُحَمَّد:

حبيب بن ابي ثابت:

حجاج بن أرطأة:

حجاج الأعور:

حجاج الصواف:

الحجاج بن يوسف:

حزم بن أبي حزم:

حزور:

الحسن البصري:

الحسن بن أبي الحسن:

حسين الأشقر:

حسين الجعفي:

الحسين بن الحسن الرازي:

الحسين بن حفص:

الحسين بن شواط:

الحسين بن علي:

حسين المعلم:

حصين بن عبد الرحمن:

حفص بن سليمان:

حفص بن عمرو:

حفص بن غياث:

الحكم بن عبد الله:

الحكم بن عتبة:

الحكم بن يعلى:

حماد بن أسامة:

حماد الخياط:

حماد بن زيد:

حماد بن أبي سليمان:

حاد القصار:

حمزة بن حبيب:

حنش بن عبد الله الصنعاني:

حنظلة بن الربيع:

حويصة بن مسعود:

حيوة بن شريح:

خالد الأحمر:

خالد بن سلمة:

خالد بن علقمة:

خالد بن اللجلاج:

خالد بن معدان:

خالد بن الوليد:

خالد الحذاء:

خباب بن الأرت:

خلف بن تميم:

خلف بن الوليد:

خليفة بن خياط:

داود السراج:

داود بن سليك:

داود بن عمرو الضبي:

داود بن المحبر بن قحذم:

دكين بن سعد:

ديلم الحميري:

رافع بن خديج:

الربيع بن خثيم:

الربيع بن صبيح:

ربيعة الرأي:

رويفع بن ثابت:

زائدة بن قدامة:

زاهد:

زاهر:

الزبير بن العوام:

زمعة بن صالح المكي:

زهير بن مُحَمَّد التميمي:

زهير بن معاوية الجعفي:

زياد بن أيوب:

زياد بن حدير:

زياد بن عبد الله البكائي:

زيد بن أسلم:

زيد بن ثابت:

زيد بن الحباب:

سحنون بن سعيد التنوخي:

السري بن عبد الحميد:

سعد بن طريف:

سعدان بن نصر:

سعد بن ابي وقاص:

سعيد بن بشير:

سعيد بن جبير:

سعيد بن أبي سعيد:

سعيد بن سنان:

سعيد بن زيد بن عمرو:

سعيد بن عبد الجبار:

سعيد بن عبد العزيز:

سعيد بن عبيد:

سعيد بن أبي عروبة:

سعيد بن أبي مريم:

سعيد بن المسيب:

سعيد بن منصور:

سعيد بن هشام:

سعيد بن أبي هلال:

سفر بن عبيد الكلاعي:

سفيان بن حسين:

سفيان بن سعيد الثوري:

سفيان بن وكيع:

سفيان بن وهب:

سلمان الفارسي:

سلمة بن علقمة:

سنان بن سلمة بن الحبق:

سلمة بن وردان:

سليمان بن بلال:

سليمان التيمي:

سليمان بن داود الطيالسي:

سليمان بن داود الشاذكوني:

سليان بن داود بن شعبة:

سليمان بن عبد الملك:

سليمان بن موسى:

سليمان بن يسار:

سمرة بن جندب:

سنان بن أبي سنان:

سهل بن ابي حثمة:

سهل بن حماد:

سهل بن سعد:

سهيل بن أبي صالح:

سوار بن عبد الله بن سوار بن قدامة:

سوار بن عبد الله بن قدامة:

شبيب بن سعيد:

شبيل بن عزرة:

شريح القاضي:

شريك بن عبد الله النخعي:

شعبة بن الحجاج:

شعبة بن ابي الزرقاء:

شعيب بن حرب:

شعيب بن ابي حمزة:

شعيب بن عبد الله :

شقيق:

شهر بن جوست:

شهر بن حوشب:

صالح بن أحمد بن ابي مقاتل:

صالح جزرة:

صالح بن حسان:

صالح بن حيّان:

صالح بن أبي صالح:

عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي:

عبد الرحمن بن إسحاق:

عبد الرحمن بن بجيد:

عبد الرحمن بن تميم:

عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان:

عبد الرحمن بن خالد بن مسفر:

عبد الرحمن بن خراش:

عبد الرحمن الداخل:

عبد الرحمن بن أبي الزناد:

عبد الرحمن بن زياد بن أنعم:

عبد الرحمن بن سلام:

عبد الرحمن بن عياش:

عبد الرحمن عبدالله بن ذكوان:

عبد الرحمن بن عبدالله المسعودي:

عبد الرحمن بن عجلان:

عبد الرحمن بن غنم:

عبد الرحمن بن القاسم:

عبد الرحمن المصري:

عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن فضالة:

عبد الرحمن بن مهدي:

عبد الرحمن بن وعلة:

عبد الرحمن بن يحيى المعلمي:

عبد الرحمن بن يزيد بن تميم:

عبد الرزاق بن همام الصنعاني

عبدالعزيز بن أبي رواد:

عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز:

عبد الغني بن سعيد:

عبد القدوس بن حبيب:

عبدالكريم بن محد الجرجاني:

عبد الكريم بن أبي المخارق:

عبد الله بن أحمد بن حنبل:

عبدالله بن أنيس:

عبد الله بن حزور:

عبد الله بن حفص:

عبد الله بن داود:

عبد الله بن دينار:

عبد الله بن ذكوان:

عبد الله بن الزبير:

عبد الله بن زرير:

عبد الله بن أبي زكريا:

عبد الله بن زياد بن سمعان:

عبد الله بن زيد:

عبد الله بن سخبرة:

عبد الله بن سعد بن أبي السرح:

عبد الله بن سعيد:

عبد الله بن سلام:

عبد الوارث بن سعيد:

عبد الوهاب:

عبدان بن أحمد:

عبدة بن سليمان:

عبيد بن القاسم:

عبيد الله بن أحمد:

عبيد الله بن عبد الله:

عبيد الله بن عمر:

عبيد الله بن عمرو:

عبيد الله بن أبي الفتح:

عبتة بن غزوان:

عثمان البتي:

عثمان بن سعيد الدارمي:

عثمان بن طلحة:

عثمان بن عفان:

العداء بن خالد:

عدي بن ثابت:

عدي بن حاتم:

عدي بن عميرة:

عطاء بن أبي رباح:

عطاء السائب:

عطاء بن عجلان العطار:

عطاء بن أبي مسم الخراساني:

عطاء بن يسار:

عفان بن يسار:

عفير بن معدان:

عقبة بن عامر:

عقبة بن نافع:

عقيل الأيلي:

عكرمة مولى ابن عباس:

علقمة بن قيس:

علي بن بكار:

علي بن زياد التونسي:

علي بن أبي طالب:

علي بن عياش:

علي اللخمي:

عمر بن الخطاب:

عمر بن ذر:

عمر بن شقيق

عمر بن عبد العزيز:

عمر بن مُحَمَّد بن جبير:

عمر بن موسى:

عمر بن نافع:

عمر بن هارون البلخي:

عمر بن يونس اليمامي:

عمران بن حدير:

عمرو بن الأسود:

عمرو بن الحارث:

عمرو بن حريث:

عمرو بن دينار:

عمرو بن شعيب:

عمرو بن العاص:

عمرو بن عبيد:

عمرو بن مرزوق:

عمرو بن يحيى المازني:

عمار بن ياسر

عمير بن المأموم:

عنبسة بن عبد الرحمن:

عياض بن موسى القاضي عياض:

عيسى بن سنان:

عيسى بن أبي عيسى:

عيسى بن يونس:

غازي بن قيس:

غالب بن خطاف:

غالب بن عبيدالله:

غندر:

فرقد السبخي:

الفضل بن دكين = أبونعيم:

الفضل بن مُحَمَّد الشعراني:

الفضل بن عياض:

فيروز بن الديلمي:

القاسم بن الحكم:

قاسم بن زكريا المطرز:

القاسم بن سلام:

القاسم بن عبدالرحمن:

القاسم بن مخيمرة:

قبيصة بن جابر:

قبيصة بن ذؤيب:

قتادة بن دِعامة:

قتيبة بن سعيد:

قرةبن عبد الرحمن:

قيس بن أبي حازم:

قيس بن زيد:

كثير بن عُبيد:

كثير بن قُمير:

كثير بن قنبر:

الليث بن سعد:

مالك بن عرفطة:

مالك بن يخامر:

مبارك بن فضالة:

المجاشع بن عمرو:

مجاهد بن جبر:

مجمع بن يعقوب:

محارب بن دثار:

مُحَمَّد بن إبراهيم بن مسلم:

مُحَمَّد بن إسحاق:

مُحَمَّد بن إسماعيل الواسطي:

مُحَمَّد بن بشار:

مُحَمَّد بن جرير الطبري:

مُحَمَّد بن أبي حفصة:

مُحَمَّد بن خازم:

مُحَمَّد بن راشد:

مُحَمَّد بن زياد الحمصي:

مُحَمَّد بن رافع:

مُحَمَّد بن سعيد المصلوب:

مُحَمَّد بن سلام البيكندي:

مُحَمَّد بن سليمان بن حبيب:

مُحَمَّد بن سِنجر:

مُحَمَّد بن سيرين:

مُحَمَّد بن شجاع:

مُحَمَّد بن طاهر:

مُحَمَّد بن طلحة:

مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن الحسن:

مُحَمَّد بن عبد بن عامر:

مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب:

محمد بن عثمان بن ابي شيبة:

محمد بن عجاج الخطيب:

محمد بن كثير الصنعاني:

محمد بن كعب:

محمد بن المثنى:

محمد بن محمد العبدري:

محمد بن مخلوف:

محمد بن مسلم الطائفي:

محمد بن مؤمل:

محمد بن ميمون:

محمد بن نصر المروزي:

محمد بن وضاح:

محمد بن الوليد الزبيدي:

محمد بن يوسف الفريابي:

محمود بن إسحاق القواس:

محيصة بن مسعود:

مرثد بن عبد الله:

مرحوم بن عبد العزيز:

مروان بن محمد الحمار:

مروان بن محمد الطاطري:

مروان الفزاري:

مسلم بن سعيد:

مسروق بن الأجدع:

مسمر بن كدام:

مسعود بن الأسود:

مسلم بن إبراهيم:

مسلم بن الحجاج:

مسلم بن زياد:

مسلم بن قتيبة:

مسلم بن الوليد بن رباح:

المسور بن مخرمة:

مطرف:

مظفر بن مدرك:

معاذ بن جبل:

معاذ بن معاذ:

معاذ بن هشام:

معاوية بن حديج:

معاوية بن حيدة:

معاوية بن أبي سفيان:

معاوية بن صالح:

معاوية بن يحيى الصدفي:

معبد بن خالد الجهني:

معدان بن ابي طلحة:

معاوية بن عبدالكريم الضال:

معمر بن راشد:

معمَّر:

المغيرة بن شعبة:

المغيرة بن مسلم:

المقداد بن الأسود:

المقداد بن عمرو:

المقدام بن معدي كرب:

مكحول الدمشقي:

مكي بن إبراهيم:

ممطور ابو سلام:

المنذر بن عائذ:

المهدي:

موسى بن إسماعيل:

موسى بن أبي سلمة:

موسى بن سهل:

موسى بن عبد العزيز:

موسى بن عقبة:

موسى بن علي اللخمي:

موسى بن أبي كثير:

موسى بن مسعود:

موسى بن معاوية:

مولى التوأمة:

ميمون بن مهران:

نافع مولى ابن عمر:

نعثل:

النعمان بن راشد:

نعيل:

نور الدين العتر:

نوف:

هارون بن زيد بن أبي الزرقاء:

هانئ بن النضر:

هشام الدستوائي:

هشام بن عبيدالله الرازي:

هشام بن عروة:

هشام بن عمار:

هشيم بن بشير:

هلال بن سراج:

هلال بن العلاء:

همام سعيد:

همام بن منبه:

وائلة بن الأسقع:

واصل بن حيّان:

الوضاح بن عبدالله الواسطي:

وكيع بن الجراح:

الوليد بن مسلم الدمشقي:

الوليد بن مسلم بن أبي رباح:

الوليد بن عبد الملك:

الوليد بن يزيد:

الوليد بن يزيد:

وهب بن جرير:

وهب المكي:

وهب بن منبه:

وهيب:

يحيى بن آدم:

يحيى بن أيوب:

يحيى بن بكير:

يحيى الحِمّاني:

يحيى بن حمزة:

يحيى بن زكريا:

يحيى بن سعيد الأنصاري:

يحيى بن سعيد القطان:

يحيى بن سليم الطائفي:

يحيى بن عباد بن عبد الله:

يحيى بن عبد العزيز الأردني:

يحيى بن أبي كثير:

يحيى بن يحيى:

يزيد بن أبي حبيب:

يزيد بن حصيفة:

يزيد بن زريع:

يزيد بن أبي زياد:

يزيد بن عطارد:

ب- الكنى:

أبو خالد الأحمر:
أبو خالد الدقاق:
أبوالخطاب:
أبو داود السجستاني:
أبو داود الطياليسي:
أبو الدرداء:
أبو رُهم السماعي:
أبو الزبير:
أبو زرعة الدمشقي:
أبو زرعة الرازي:
أبو سعيد الخدري:
ابو سلمة:
أبو سيارة:
أبو الشيخ الأصبهاني:
أبو صالح السمان:
أبو ضمرة:
أبو طالب ابن نصر:
أبوعاصم النبيل:
أبوالعالية الرياحي:
أبو عامر العقدي:
أبو العباس السفاح:
ابو عبيدة ابن الجراح:
أبو العرب القيرواني:

أبو عروة:

ابو عمران الجوني:

أبو عوانة:

أبو غالب:

أبو فروة الرهاوي:

أبو القاسم الزهري:

أبو قتادة:

أبو قلابة بن زيد:

أبو قيس مولى عمرو:

ابو مرثد الغنوي:

أبو مسعود:

أبو مسلم الخولاني:

أبو مسهر عبدالأعلى:

أبو معمر:

أبو موسى الأشعري:

أبو النضر:

أبو نعيم الأصبهاني:

أبو نهيك:

أبو هريرة:

ابو الوليد الطيالسي:

أبو يحي القتات:

أبو يعفور العبدي:

أبو يعفور الكوفي:

ابن رجب الحنبلي:

ابن أبي زائدة:

ابن سعد:

ابن سيدة:

ابن الصلاح:

ابن عبد البر:

ابن عدي:

ابن عقدة:

ابن عساكر:

ابن أبي العوجاء:

ابن عون:

ابن فارس:

ابن الفرضي:

ابن القاسم:

ابن قانع:

ابن القطان الفاسي:

ابن القيم:

ابن كثير:

ابن لهيعة:

ابن ماجه:

ابن ماكولا:

ابن المبارك:

ابن مخلد:

الحازمي:

الحاكم:

الحريري:

الحميدي:

الخطيب:

الخشني:

الخليلي:

الدارقطني:

الدارمي:

الدباغ:

دُحيم:

الدولابي:

الذهبي:

الذهلي:

الراغب الأصفهاني:

الرشيد:

الزبيدي:

الزركشي:

الزهري:

الساجي:

السخاوي:

السمعاني:

السقطي البصري:

السهمي:

السيباني:

السيوطي:

الشافعي:

الشعبي:

الشوكاني:

الشيباني:

الصنعاني:

الطبراني:

العراقي:

العلائي:

العقيلي:

عنجار:

الفسوي:

الفلاس:

الفيروز آبادي:

القاري:

القطيعي:

القعنبي:

اللبلي:

اللكنوي:

الماسرجسي:

المزي:

المطرزي:

المهدي:

الميموني:

النجاشي:

النسائي:

النووي:

الواقدي:

هـ – النساء

زينب بنت جابر:

عائشة

فاطمة

رابعاً: فهرس الأمكنة والبقاع

الحجاز:

حلوان:

حمص:

خراسان:

خيبر:

دمشق:

الرها:

الروم:

الري:

سمرقند:

السند:

الشاش:

الشام:

الشرقية:

شيراز:

صقلية:

صنعاء:

صنعاء دمشق:

الطائف:

طرطوس:

عبّادان:

عدن:

العراق:

عسقلان:

غرناطة:

فارس:

فاس:

القاهرة:

قرطبة:

قرقيساء.

قزوين:

القيروان:

الكوفة:

المدينة المنورة:

مراكش:

مصر:

المصيصة:

المغرب العربي:

المغرب الأقصى:

مكة المكرمة:

ملطية:

نجد:

نيسابور:

الهاشمية:

همذان:

الهند:

واسط:

اليمامة:

اليمن:

خامساً فهرس المصطلحات الحديثية:

الانقطاع:

باطل:

التابعون:

تاريخ الرواة:

تاريخ مواليد الرواة:

تجويد الإسناد:

التحريف:

التحمّل:

التخريج:

التدليس:

تدليس التسوية:

تدليس الإسقاط:

تدليس الإسناد:

تدليس الشيوخ:

التدوين:

التصحيف:

التفرّد:

التلقين:

ثقة = الثقات:

الجرح والتعديل:

الجهالة:

الجوامع:

الحفاظ:

الخبر:

الرفع:

رفع الموقوف:

الرواية بالمعنى:

سبب الورود:

سلوك الجادة:

السماع:

السماعات:

السند:

السنن:

سوء : الحفظ

الشاذ:

صالح:

الصحابة:

الصحف:

صحيح:

صحيح غريب:

صدوق:

ضعيف:

الضبط:

طبقة:

العدالة:

العرض:

العزيز:

العُشر:

علة = علل:

علو الإسناد:

العلو المطلق:

العلو النسب:

الغرائب:

غريب:

الغفلة:

قليل الإسناد:

قليل الحديث:

الكذب = كذّاب:

لا يتابع عليه:

لزم الطريق:

اللقي:

ليس له أصل:

متروك:

المتشابه من الأسماء:

المتصل:

المتفق والمفترق:

المتن = المتون:

مجالس:

المجروح:

المجهول:

مجهول الحال:

مجهول العين:

المدرج:

المذاكرة:

المرسل = المراسيل:

مرفوع:

المسند = المسانيد:

مشهور:

المشيخات:

مضطرب:

معلول = معلّل:

معنعن:

غفل:

المقابلة:

المقطوع:

المقلوب:

المناولة:

منسوخ:

منقطع:

المنكر = المناكير:

المهمل من الأسماء:

مواليد ووفيات العلماء:

المؤتلف والمختلف:

الموضوع:

الموقوف:

النسخ:

نسخة:

النقد الذوقي:

النكارة:

الوِجادة:

وصل المرسل:

الوضع في الحديث:

وقف الحديث:

سادساً: فهرس الكتب الواردة في الكتاب

1- الإجابة لما استدركته عائشة على الصحابة/ الزركشي:
2- الأحكام الصغرى/ عبدالحق الإشبيلي:
3- الأحكام الوسطى/ عبد الحق الإشبيلي:
4- أخبار القضاة/ وكيع:
5- اختصار علوم الحديث/ ابن كثير:
6- اختلاف الحديث/ ابن المديني:
7- الإخوة والأخوات/ ابن المديني:
8- الإرشاد/ الخليلي:
9- الأسامي الشاذة/ ابن المديني:
10- الأسامي والكنى/ ابن المديني:
11- الأشربة/ ابن المديني:
12- الإكمال/ ابن ماكولا:
13- الإلماع/ القاضي عياض:
14- الأمصار ذوات الأثار/ :
15- أول من نظر في الرجال وفحص عنهم/ ابن المديني:
16- البحر الزخار/ البزار:
17- بيان المهمل/ الخطيب البغدادي:
18- بيان الوهم والإيهام/ ابن قطان الفاسي:
19- التاريخ/ ابن المديني:
20- تاريخ جُرجان/ السهمي:
21- تاريخ الإسلام/ الذهبي:
22- تاريخ العلماء والرواة بالأندلس/ ابن الفرضي:

23- تاريخ الغرباء/ ابن يونس:

24- التاريخ الكبير/ البخاري:

25- تحفة الأشراف/ المزي:

26- تدريب الراوي/ السيوطي:

27- تسمية الأخوة/ ابن المديني:

28- تفسير غريب الحديث/ ابن المديني:

29- تقريب التهذيب/ ابن حجر:

30- التمييز/ مسلم:

31- التهذيب/ ابن حجر:

32- توجيه النظر/ طاهر الجزائري:

33- الثقات/ ابن حبان:

34- الثقات والمثبتين/ ابن المديني:

35- الجامع/ الترمذي:

36- الجامع/ الخطيب:

37- جامع التحصيل/ العلائي:

38- الجامع الأوسط/ الثوري:

39- الجامع الكبير/ الثوري:

40- الجرح والتعديل/ ابن أبي حاتم:

41- الحلية/ أبو نعيم:

42- درة الغواص في أوهام الخواص/ الحريري:

43- الرحلة في طلب الحديث/ الخطيب:

44- الرسالة/ الشافعي:

45- رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه/ أبو داود:

46- الزهر المطلول في الخبر المعلول/ ابن حجر:

47- السنن/ الدارمي:

48- السنن/ أبو داود:

49- السنن/ ابن ماجه:

50- السنن/ النسائي:

51- السنن الكبرى/ النسائي:

52- السنن الكبرى/ البيهقي:

53- سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي:

54- سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين:

55- السير/ الذهبي/

56- شجرة النور الزكية/ مخلوف:

57- شرح ألفية الحديث/ العراقي:

58- شرح علل الترمذي/ ابن رجب:

59- شروط الأئمة الخمسة/ الحازمي:

60- شفاء الغلل في بيان العلل/ ابن حجر:

61- الشمائل: الترمذي:

62- الصحاح/ الجوهري:

63- صحيح البخاري:

64- صحيح ابن حبان:

65- صحيح مسلم:

66- الصلة/ ابن بشكوال:

67- الضعفاء/ البخاري:

68- الضعفاء/ ابن الجوزي:

69- الضعفاء/ ابن المديني:

70- الضعفا الكبير/ العقيلي:

71- طبقات خليفة:

72- الطبقات/ ابن المديني:

73- الطبقات/ ابن سعد:

74- الطبقات/ مسلم:

75- العرق على المحدث/ابن المديني:

76- العلل/ أحمد بن حنبل:

77- العلل/ البخاري:

78- علل الحديث/ ابن أبي حاتم:

79- العلل/ الخلال:

80- العلل/ ابن المديني:

81- العلل/ مسلم:

82- علل الحديث/ الساجي:

83- علل حديث الزهري/ ابن حبان:

84- علل حديث ابن عيينة/ ابن المديني:

85- علل حديث مالك بن أنس/ ابن حبان:

86- العلل الصغير/ الترمذي:

87- العلل الكبير/ الترمذي:

88- العل المتناهية في الأحاديث الواهية/ ابن الجوزي:

89- علل ما أسند أبو حنيفة/ ابن حبان:

90- العلل المتفرقة/ ابن المديني:

91- علل المسند/ ابن المديني:

92- العلل الواردة في الأحاديث النبوية/ الدارقطني:
93- علم طبقات المحدثين/ أسعد تيم
94- علوم الحديث/ ابن حبيش:
95- علوم الحديث = المقدمة/ ابن الصلاح:
96- عين الإصابة لما استدركته عائشة على الصحابة/ السيوطي:
97- فتح الباري شرح صحيح البخاري/ ابن حجر:
98- الفوائد المجموعة/ الشوكاني:
99- القاموس/ الفيروزأبادي:
100- قبائل العرب/ ابن المديني:
101- الكامل/ ابن عدي:
102- الكفاية في علم الرواية/ الخطيب:
103- الكنى/ البخاري:
104- الكنى/ ابن المديني:
105- الكنى والأسماء/ مسلم:
106- اللباب في تهذيب الأنساب/ ابن الأثير:
107- ما خالف الثوري شعبة/ ابن حبان:
108- المتوارين الذين اختفوا خوفاً من الحجاج/ عبدالغني بن سعيد:
109- المجروحين/ ابن حبان :
110- محاسن الاصطلاح/ البلقيني:
111- المحدث الفاصل/ الرامهرمزي:
112- المحلى/ ابن حزم:
113- المختارة/ الضياء المقدسي:
114- المدلسين/ ابن المديني:

115- المدونة/ سحنون:
116- مذاهب المحدثين/ ابن المديني:
117- المراسيل/ ابن أبي حاتم:
118- المراسيل/ أبو داود:
119- المسند أحمد بن حنبل:
120- المسند الكبير/ يعقوب بن شيبة:
121- المسند العلل/ الماسرجسي:
122- مشارق الأنوار/ القاضي عياض:
123- مشاهير علماء الأمصار/ ابن حبان:
124- المصباح المنير/ الفيومي:
125- معالم الإيمان/ الدباغ:
126- المعتل في الحديث/عبد الحق الإشبيلي:
127- المعجم الأوسط/ الطبراني:
128- العجم الصغير/ الطبراني:
129- معرفة علوم الحديث/ الحاكم:
130- المعرفة والتاريخ/ الفسوي:
131- المغرب/ المطرزي:
132- المقدمة/ ابن خلدون:
133- المقنع/ ابن الملقن:
134- من حدث ثم رجع عنه/ ابن المديني:
135- من روى عن رجل لم يره/ ابن المديني:
136- من لا يُحتج بحديثه ولا يسقط/ ابن المديني:
137- من نزل من الصحابة سائر البلدان/ ابن المديني:

138- من يعرف باسم دون اسم أبيه/ ابن المديني:

139- من يُعرف باللقب/ ابن المديني:

140- المنار المنيف في الصحيح والضعيف/ ابن القيم:

141- منهج نقد المتن عند المحدثين/ الإدلبي:

142- المؤتلف والمختلف/ الدارقطني:

143- المؤتلف والمختلف/ عبد الغني بن سعيد:

144- موضح أوهام الجمع والتفريق/ الخطيب البغدادي:

145- الموضوعات/ ابن الجوزي:

146- الموطأ/ الإمام مالك:

147- الميزان/ الذهبي:

148- النكت الظراف/ ابن حجر:

149- النكت على ابن الصلاح/ ابن حجر:

150- هدي الساري =مقدمة فتح الباري/ ابن حجر:

151- الوهم والخطأ/ ابن المديني:

سابعاً: فهر المصادر والمراجع[1]:

- الآجري، مُحَّد بن الحسين بن عبدالله:

- أخلاق العلماء (1ج) دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1981م.

- الشريعة (1ج) تحقيق مُحَّد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983م

- ابن الأثير، علي بن مُحَّد بن أبي الكرم الجزري:

- الكامل في التاريخ (13 ج) دار صادر، بيروت، د.ت.

- اللباب في تهذيب الأنساب (3ج) دار صادر، بيروت، 1980م.

- ابن الأثير، المبارك بن مُحَّد:

- النهاية في غريب الحديث والأثر (5ج) تحقيق طاهر أحمد الزاوي، ومحمود مُحَّد الطناحي، المكتبة العلمية/ بيروت، د.ت.

- أحمد بن حنبل

- المسند (6ج) المكتب الإسلامي، بيروت، ط5، 1985م.

- معرفة الرجال وعلل الحديث (4ج) رواية عبدالله بن أحمد بن حنبل، تحقيق وصي الله عباس، نشر المكتب الإسلامي/ بيروت، ودار خاني: الرياض 1988م.

- من كلام أحمد في علل الحديث ومعرفة الرجال، برواية أبي بكر المروذي، وأبي الحسن الميموني، وابنه صالح عنه (1ج)، تحقيق صبحي السامرائي، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1988م.

- الأزدي، عبد الغني بن سعيد:

(1) رتبت الأسماء في هذا الفهرس على حروف الهجاء، حسب شهرة كل مصنف سواء اشتهر باسمه أو لقبه أو كنيته، دون اعتبار لـ (بن) أو (أبو) في هذا الترتيب.

- كتاب المتوارين (1ج)، تحقيق مشهور حسن محمود سلمان، دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت، ط1، 1989م

- المؤتلف والمختلف (1ج) طبع الهند، تصوير مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط1، 1907م.

- الأشعري، علي بن إسماعيل:

- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين (2ج)، دار النهضة المصرية، القاهرة، ط2، 1968م.

- الباغندي، أبو بكر مُحَمَّد بن مُحَمَّد:

- مسند عمر بن عبد العزيز (1ج)، تحقيق مُحَمَّد عوامة، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، ط2، 1984م.

- بحشل، أسلم بن سهل الرزاز الواسطي

- تاريخ واسط (1ج) تحقيق كوركيس عواد، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1986م.

- البخاري، مُحَمَّد بن إسماعيل:

- الأدب المفرد (1ج)، تحقيق كمال الحوت، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1985م.

- التاريخ الصغير (1ج) نشر إدارة ترجمان السنة، لاهور، باكستان، ط4، 1982م.

- التاريخ الكبير (8 ج) دار الفكر، بيروت، د.ت.

- الضعفاء الصغير (1ج) تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1986م.

- الكنى (1ج) طباعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط1، 1919م.

- البرديجي، أحمد بن هارون بن روح:

- طبقات الأسماء المفردة (1ج) تحقيق سكينة الشهابي، نشر دار طلاس، دمشق، ط1، 1987م.

- البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو

- البحر الزخار (5ج)، تحقيق محفوظ عبد الرحمن زين الله، نشر مؤسسة علوم القرآن، بيروت، مكتبة العلوم والحكم، المدنية المنورة، ط1، 1988 - 1993م.

- ابن بشكوال، خلف بن عبد الملك

- غوامض الأماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة (2ج)، تحقيق عز الدين علي السيد، د.ت

- البغدادي، صفي الدين عبد المؤمن:

- مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع (3ج)، تحقيق علي مُحَمَّد البجاوي، در الجيل، بيروت، ط1، 1992م.

- البغوي، الحسين بن مسعود:

- شرح السنة (16 ج) تحقيق زهير الشاويش وشعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1983م.

- البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر

- فتوح البلدان (1ج)، تحقيق عبدالله أنيس الطباع، وعمر أنيس الطباع، دار النشر للجامعيين، 1957م.

- البلقيني، عمر بن رسلان

- محاسن الاصطلاح (1ج) تحقيق عائشة عبد الرحمن، مطبوع مع مقدمة ابن الصلاح، طباعة دار الكتب، القاهرة، 1974م.

- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي

- السنن الكبرى (10ج) دار الفكر، بيروت، د.ت

- المدخل إلى السنن الكبرى (1ج) تحقيق مُحَمَّد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، د.ت.
- مناقب الشافعي (2ج) دار النصر، القاهرة، ط1، 1970م
- الترمذي، مُحَمَّد بن عيسى
- الجامع (5ج) تحقيق أحمد شاكر، دار إحياء الترا العربي، بيروت، د.ت
- الشمائل المحمدية (1ج) تحقيق مُحَمَّد عفيف الزعبي، دار المطبوعات الحديثة، جدة، ط2، 1986م.
- العلل الصغير (1ج) مطبوع بآخر الجامع.
- العلل الكبير (2ج) تحقيق حمزة ديب مصطفى، نشر مكتبة الأقصى، عمان، ط1، 1986م.
- ابن الجارود، عبدالله بن علي
- المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ (1ج) تحقيق لجنة من العلماء، دار القلم، بيروت، ط1، 1987م.
- ابن جماعة، بدر الدين بن إسحاق
- تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم (1ج) طبع الهند، حيدر أباد، دائرة المعارف العثمانية،1933
- ابن جني، أبو الفتح عثمان
- الخصائص (6ج)، تحقيق مُحَمَّد علي النجار، دار الكتاب العربي، د.ت
- ابن الجنيد، إبراهيم بن عبد الله
- سؤالاته لابن معين (1ج)، تحقيق أحمد مُحَمَّد نور سيف، نشر مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط1، 1988م.
- الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب
- أحوال الرجال (1ج) مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985م

- ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن مُحَّد
- الضعفاء والمتروكين (3ج)، تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1986م.
- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (2ج)، تحقيق إرشاد الحق الأثري، طبع إدارة العلوم الأثرية، باكستان، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، 1983م.
- الموضوعات (3ج) دار الفكر، بيروت، ط2، 1983م
- الجوهري، إسماعيل بن حماد
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)(6ج)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1984م.
- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن
- بيان خطأ مُحَّد بن إسماعيل البخاري في تاريخه (1ج) طبع الهند، حيدر آباد الدكن، ط1، 1961م.
- تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل (1ج)، طبع الهند، ط1، 1952م، تصوير دار الفكر، بيروت، د.ت
- الجرح والتعديل (9ج) طبع الهند، ط1، 1952م، تصوير دار الفكر، بيروت، د..
- علل الحديث (2ج) دار المعرفة، بيروت، 1985م
- المراسيل (1ج)، تحقيق أحمد عصام الكاتب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983م.
- الحازمي، مُحَّد بن موسى
- شروط الأئمة الخمسة (1ج)، تحقيق حسام الدين القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1984م.
- الحاكم، مُحَّد بن عبد الله النيسابوري

- سؤالاته للدارقطني (1ج) تحقيق موفق عبدالله عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1984م.

- المستدرك (4ج) طبع الهند، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت

- معرفة علوم الحديث (1ج)، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط4، 1980م.

● ابن حبان، مُحَمَّد بن حبان بن أحمد البستي

- الثقات (9ج) نشر دار الفكر، بيروت، ط1، 1973م.

- الصحيح (9ج) تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987م.

- مشاهير علماء الأمصار (1ج) عني بتصحيحه المستشرق فلايشهر، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

● ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن مُحَمَّد

- إنباء الغمر بأنباء العمر (9ج)، تحقيق حسن حبشي، القاهرة، 1971م.

- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمةالأربعة (1ج) دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت

- تعريف أهل التقديس بمرابت الموصوفين بالتدليس (1ج)، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.

- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (1ج)، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري ومُحَمَّد أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1984م.

- تقريب التهذيب (2ج)، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1975م.

- تهذيب التهذيب (12ج) طبع دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط1، 1904م.

- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة (5ج) تحقيق مُحَمَّد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، 1966م.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري (13ج) تحقيق عبدالعزيز بن باز، الطبعة السلفية، دار الفكر، بيروت، د.ت.

- لسان الميزان (7ج) دار الفكر، بيروت، د.ت.

- نزهة الألباب في الألقاب (2ج) تحقيق عبد العزيز السديري، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1989م.

- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (1ج)، تحقيق نور الدين عتر، مطبعة الباح، دمشق، ط1، 1992م.

- النكت على ابن الصلاح (2ج) تحقيق ربيع بن هادي عمير، دار الراية، الرياض، ط2، 1988م.

- هدي الساري مقدمة فتح الباري (1ج) تحقيق عبد العزيز بن باز، دار الفكر، بيروت، د.ت

- الحريري، القاسم بن علي بن مُحَمَّد

- درة الغواص في أوهام الخواص (1ج)، مكتبة المثنى، بغداد، د.ت

- ابن حزم ، علي بن أحمد بن سعيد

- المحلى (14ج) تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988م

- الحُميدي، مُحَمَّد بن فتوح بن عبد الله

- جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس وأسماء رواة الحديث وأهل الفقه والأدب وذوي النباهة والشعر (1ج) تحقيق مُحَمَّد بن تاويت، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت

- الخطابي، حمد بن مُحَمَّد

- معالم السنن (شرح سنن ابي داود)(4ج) دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1981م.

- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت

- تاريخ بغداد (14ج)، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.

- تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم (2ج)، تحقيق سكينة الشهابي، دار طلاس، دمشق، ط1، 1985م

- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (2ج)، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1983م.

- الرحلة في طلب الحديث (1ج) تحقيق نور الدين عتر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1975م.

- الفقيه والمتفقه (2ج) تحقيق إسماعيل الأنصاري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1980م.

- الكفاية في علم الرواية (1ج) طباعة المكتبة العلمية، المدينة المنورة، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت

- موضح أوهام الجمع والتفريق (2ج)، طبع دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، 1959م

- الخشني، مُحَمَّد بن الحارث

- قضاة قرطبة (1ج) تحقيق عزت العطار، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1944م.

- ابن خلدون، عبد الرحمن بن مُحَمَّد

- المقدمة (3ج) تحقيق علي عبد الواحد وافي، دار النهضة، مصر، د.ت.

- خليفة بن خياط العصفري

- الطبقات (1ج) تحقيق أكرم ضياء العمري، دار طيبة، الرياض، ط2، 1982م.

- الخليل، أبو يعلى، الخليل بن عبد الله

- الإرشاد إلى معرفة علماء الحديث (3ج) تحقيق مُحَمَّد سعيد بن عمر إدريس، نشر مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1989م.

- أبوخيثمة، زهير بن حرب

- العلم (1ج) تحقيق مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، دار الأرقم، الكويت ط2، 1985م.

- ابن خير، مُحَمَّد خير الإشبيلي

– فهرسة ما رواه عن شيوخه (1ج) تحقيق فرنشكة قدارة زيدون، نشر المكتب التجاري، بيروت، ط2، 1963م.

- الدارقطني، علي بن عمر

- التتبع، وهو ما أخرج في الصحيحين وله علة (1ج) تحقيق مقبل بن هادي الوادعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1985م.

- الضفاء والمتروكين (1ج) تحقيق صبحي البدري السامرائي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1984م.

- العلل الواردة في الأحاديث النبوية (10ج) تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ط1، 1985م.

- المؤتلف والمختلف (5ج) تحقيق موفق بن عبدالله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1986م.

- الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل

- السنن (2ج) تحقيق مُحَمَّد أحمد دهمان، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت

- الدارمي،عثمان بن سعيد

- التاريخ (1ج) روايته عن يحيى بن معين، تحقيق أحمد مُحَمَّد نور سيف، دار المأمون، دمشق، نشر جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، د.ت

- أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث

- رسالته إلى أهل مكة في وصف سننه (1ج) تحقيق مُحَمَّد الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1980م.

- السنن (4ج) تحقيق مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء الترث العربي، د.ت.

- المراسيل (1ج) تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1988م.

- الدباغ، عبد الرحمن مُحَمَّد الأنصاري

- معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان (4ج) مكتبة الخانجي، مصر، والمكتبة العتيقة، تونس، ط2، 1967م

- الدقاق، أبو خالد، يزيد بن الهيثم بن طهمان

- التاريخ (1ج) روايته عن يحيى بن معين، تحقيق أحمد مُحَمَّد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، د.ت.

- ابن دقيق العيد، تقي الدين

- الاقتراح في بيان الاصطلاح (1ج) دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1986م.

- الذهبي، شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد

- الأمصار ذوات الآثار (1ج) تحقيق قاسم علي سعد، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 1986م.

- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام (35 ج) تحقيق عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1987م.

- تذكرة الحفاظ (5ج) تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، طبع الهند، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت

- سير أعلام النبلاء (23ج) تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1981م.

- الكاشف في معرفة من له رواية في كتب السنة (3ج) دار الكتب العلمية، بيورت، ط1، 1983م.

- المعين في طبقات المحدثين (1ج) تحقيق همام سعيد، نشر دار الفرقان، الأردن، ط1، 1984م.

- المغني في الضعفاء (2ج) تحقيق نور الدين عتر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1971م.

- الموقظة في علم مصطلح الحديث (1ج) تحقيق عبد الفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط1، 1984م.

- ميزان الاعتدال في نقد الرجال (4ج) تحقيق علي مُحَّد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، د.ت

● الرازي، زين الدين مُحَّد بن أبي بكر بن عبد القادر

- مختار الصحاح (1ج) مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988م.

● الراغب الأصفهاني، الحسين بن مُحَّد

- المفردات في غريب القرآن (1ج) تحقيق مُحَّد سيد الكيلاني، دار المعرفة، بيروت، د.ت

● الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد

- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (1ج) تحقيق مُحَّد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط3، 1984م.

● الربعي، مُحَّد بن عبد الله بن زبر

- تاريخ مولد العلماء ووفياتهم (1ج) تحقيق مُحَمَّد المصري، نشر مركز المخطوطات والوثائق، الكويت، ط1، 1990م.

- ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد

- شرح علل الترمذي (2ج) تحقيق همام عيد، نشر مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، ط1، 1987م.

- الزبيدي، مُحَمَّد بن مُحَمَّد مرتضى

- تاج العروس من جواهر القاموس (10 ج) طبع دار صادر، بيروت، 1966م نشر دار ليبيا، بنغازي، د.ت

- أبو زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عبدالله النصري

- التاريخ (2ج) تحقيق شكر الله بن نعمة القوجاني، طبع مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ت

- أبو زرعة الرازي، عبيد الله بن عبد الكريم

- التاريخ (3ج) تحقيق سعدي الهاشمي، طبع الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 1980.

- الزركشي، مُحَمَّد بن عبدالله

- الإجابة لما استدركته عائشة على الصحابة (1ج) تحقيق سعيد الأفغاني، نشر دار القلم، بيروت، ط2، 1969م.

- الزيلعي، عبد الله بن يوسف

- نصب الراية لأحاديث الهداية (4ج) تحقيق مُحَمَّد زاهد الكوثرين دار الحديث، مصر، د.ت

- سبط بن العجمي، برهان الدين إبراهيم بن مُحَمَّد خليل الحلبي

- الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث (1ج) تحقيق صبحي السامرائي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1987م.

- السجزي، مسعود بن علي

- سؤالاته لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (1ج) تحقيق موفق بن عبدالله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1988م

- السخاوي، مُحَمَّد بن عبد الرحمن

- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ (1ج) تحقيق فرانز روزنثال، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت

- فتح المغيث في شرح ألفية الحديث (3ج) دار الكتب العلمية، بيورت، ط1، 1983م.

- ابن سعد، مُحَمَّد بن سعد بن منيع البصري

- الطبقات الكبرى (9ج) دار صادر، بيروت، 1985م.

- السمعاني، عبد الكريم بن مُحَمَّد بن منصور

- الأنساب (5ج) تحقيق عبد الله عمر البارودي، دار الجنان، بيروت، ط1، 1988م.

- أدب الإملاء والاستملاء (1ج) دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1981م

- السهمي، حمزة بن يوسف

- تاريخ جرجان (1ج) تحقيق مُحَمَّد عبد المعيد خان، نشر عالم الكتب، بيروت، ط4، 1987م.

- ابن سيدة، علي بن أحمد الأندلسي

- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة (2ج) تحقيق مصطفى السقا وحسين نصار،طبع مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط1، 1958م.

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر

- تدريب الراوي شرح تقريب النواوي (2ج) دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1979م.

- طبقات الحفاظ (1ج) دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983م.
- عين الإصابة لما استدركته عائشة على الصحابة (1ج) تحقيق عبدالله مُحَمَّد درويش، نشر دار الإيمان، دمشق، بيروت، 1983م.
- المدرج إلى المدرج (1ج) تحقيق صبحي بدري السامرائي، الدار السلفية، الكويت، د.ت
- الشافعي، مُحَمَّد بن إدريس
- الرسالة (1ج) تحقيق أحمد مُحَمَّد شاكر، نشر مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط1، 1940.
- الشهرستاني، مُحَمَّد بن عبد الكريم
- الملل والنحل (2ج) مكتبة المثنى، بغداد. د.ت
- ابن أبي شيبة، أبو بكر
- المصنف (8ج) طبع الدار السلفية، الهند، ط1، 1981م.
- الصريفيني، إبراهيم بن مُحَمَّد بن الأزهر
- المنتخب في السياق لتاريخ نيسابور (1ج) تحقيق مُحَمَّدأحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1989م.
- ابن الصلاح، تقي الدين أبو عمرو عثمان بن الصلاح
- المقدمة في علوم الحديث (1ج) تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق 1986م.
- الطبراني، سليمان بن أحمد
- المعجم الصغير (2ج) دار الكتب العلمية، بيروت 1983م.
- الطبري، أبو جعفر مُحَمَّد بن جرير
- تاريخ الأمم والملوك (13ج) دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987م.
- جامع البيان عن تأويل القرآن (30ج) دار الفكر، بيروت، د.ت

- الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن مُحَمَّد

– شرح مشكل الآثار (16ج) تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1984م.

- الطيالسي، أبو داود

– المسند (1ج) تصوير عن طبعة الهند، نشر دار الكتاب اللبناني، ط1، 1910.

- ابن أبي عام، عمرو

- السنة (2ج) تحقيق مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1985م.

- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن مُحَمَّد الأندلسي

- الاستيعاب في أسماء الأصحاب (4ج) بهامش كتاب الإصابة في معرفة الصحابة لابن حجر، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت

- التهميد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (26 ج) طباعة وزارة الأوقاف المغربية، المغرب، ط2، 1982م.

- عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي

- الاحكام الوسطى (4ج) تحقيق حمدي السلفي وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، 1995م.

- العبدري، مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن علي

- الرحلة (1ج) تحقيق علي إبراهيم الكردي، أطروحة ماجستير مطبوعة على الآلة الكاتبة، كلية الآداب، جامعة دمشق، 1988م.

- عبد الرزاق بن همام الصنعاني

- المصنف (11ج) تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1970م.

- عبد الله بن أحمد بن حنبل

- السنة (1ج) تحقيق أبي هاجر، محمد السعيد بن البسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1985م.

- أبو عبيد، القاسم بن سلام الهروي،

- الأموال (1ج) تحقيق محمد حامد الفقي، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، ط1، 1981م.

- غريب الحديث (11ج) طبع الهند، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، 1976م.

- العجلي، أحمد بن عبد الله بن صالح

- تاريخ الثقات (1ج) تحقيق عبد المعطي القلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1984م.

- ابن عدي، عبد الله بن عدي الجرجاني

- الكامل في ضعفاء الرجال وعلل الحديث (7ج) دار الفكر، بيروت،ط2، 1985.

- ابن عراق الكناني، علي بن محمد

– تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، (2ج) تحقيق عبد الوهاب عبداللطيف وعبدالله محمد الصديق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1979م.

- العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين

- التبصرة والتذكرة (3ج) شرح ألفيته في مصطلح الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت

- التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح، المعروف بشرح ابن الصلاح (1ج) تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر العربي، بيروت، د.ت

- أبو العرب القيرواني، مُحَمَّد بن أحمد بن تميم

– طبقات علماء إفريقية وتونس (1ج) تحقيق علي الشابي ونعيم الباقي، الدار التونسية للنشر، الجزائر، ط2، 1985م.

- العسكري، أبو الهلال، الحسن بن عبد الله بن سهل

- تصحيفات المحدثين (1ج) تحقيق أحمد عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1988م.

- الحث على طلب العلم (1ج) مخطوط، مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية

- العقيلي، مُحَمَّد بن عمرو بن موسى

- الضعفاء الكبير (4ج) تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1984م.

- العلائي، صلاح الدين خليل كيكلدي

- جامع التحصيل في أحكام المراسيل (1ج) تحقيق حمدي السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1986م.

- علي بن الجعد

- المسند (2ج) تحقيق عبد المهدي بن عبد القادر بن عبد المهدي، مكتبة الفلاح، الكويت، ط1، 1985م.

- ابن عماد الحنبلي، عبد الحي بن أحمد بن مُحَمَّد الدمشقي

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب (10 ج) تحقيق محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1992م.

- عياض بن موسى اليحصبي

- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (1ج) تحقيق أحمد قر، دار التراث المعاصرة والمكتبة العتيقة، تونس، ط2، 1977م.

- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك (4ج) تحقيق أحمد بكير، دار الحياة، بيروت، 1987م
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار (2ج) تحقيق البلعمشي أحمد يكن، طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1982م.
● ابن فارس، احمد بن فارس بن زكريا
- معجم مقاييس اللغة(10 ج) تحقيق عبد السلام مُحَّد هارون، دار إحياء الكتب العربية، طباعة عيسى البابي وشركاه، 1950م.
● ابن الفرضي، عبدالله بن مُحَّد بن يوسف الأزدي
- تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس (2ج) تحقيق عزت العطار، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1988م.
● الفسوي، يعقوب بن سليمان
- المعرفة والتاريخ (3ج) تحقيق أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1981م.
● الفيروز آبادي، مجد الدين بن يعقوب
- البُلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (1ج)، تحقيق مُحَّد المصري، منشورات مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ط1، 1987م.
- القاموس المحيط (1ج) تحقيق مكتب التراث بمؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1987م.
● الفيومي، أحمد بن مُحَّد بن علي
- المصباح المنير (1ج) طبع القاهرة، 1957م.
● ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم
- تأويل مختلف الحديث (1ج) دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت
● القشيري، مُحَّد بن سعيد

- تاريخ الرقة (1ج) تحقيق طاهر الغساني، مطبعة الإصلاح، سوريا، د.ت.

- ابن القطان، أبو الحسن علي بن مُحَّد بن عبد الملك

- بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام (6ج) تحقيق الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ط1، 1997م.

- ابن قيم الجوزية، شمس الدين مُحَّد بن أبي بكر

- المنار المنيف في الصحيح والضعيف (1ج) تحقيق عبد الفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، 1970

- ابن كثير، عماد الدين إسماعيل بن أبي حفص شهاب الدين عمر

- اختصار علوم الحديث مع شرحه الباعث الحثيث (1ج) تحقيق أحمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1951م.

- البداية والنهاية (14ج) مكتبة المعارف، بيروت، ط2، 1977م.

- تفسير القرآن العظيم (4ج) دار المعرفة، بيروت، ط2، 1987م.

- ابن ماجه، مُحَّد بن يزيد

- السنن (2ج) تحقيق مُحَّد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، د.ت

- مالك بن أنس

- الموطأ (2ج) تحقيق مُحَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1985م.

- المالكي، عبد الله بن مُحَّد

- رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية، وزهادهم ونساكهم وسير من أخبارهم وفضائلهم، وأوصافهم، تحقيق حسين مؤنس،(1ج) ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1951م، وتحقيق بشير البكوش (جميع أجزائه) دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1.

- ابن المديني، علي بن عبد الله

- سؤالات محمد بن أبي شيبة له في الجرح والتعديل (1ج)، تحقيق موفق عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، 1984م.

- المروزي، محمد بن نصر

- السنة (1ج) تحقيق سالم بن أحمد السلفي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1988م.

- المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف

- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (14ج)، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت

- تهذيب الكمال في أسماء الرجال (34 ج) تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1983م.

- مسلم بن الحجاج القشيري

- الصحيح (5ج) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر،بيروت، 1983م.

- الطبقات (1ج) مخطوط، مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية.

- الكنى والأسماء (1ج) مخطوط مصور، قدم له مطاع الطرابيشي، نشر دار الفكر، دمشق، ط1، 1984م.

- ابن معين، يحيى

- التاريخ برواية عباس الدوري (4ج) تحقيق أحمد محمد نور سيف، طباعة جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، ط1، 1979م.

- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم

- لسان العرب (14 ج) دار صادر، بيروت، د.ت

- ابن النجار، محب الله محمد بن محمود

- ذيل تاريخ بغداد (4ج) تحقيق قيصر أبو الفرح، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.

- النسائي، أحمد بن شعيب

- السنن الصغرى (المجتبى)(8ج)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

- السنن الكبرى (6ج) تحقيق عبد الغفار البنداري وسيد كسروي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1991م.

- الضعفاء والمتروكين (1ج) تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1986م.

- الطبقات (1ج) ضمن ثلاث رسائل حديثية، تحقيق مشهور حسن سليمان وعبد الكريم وريكات، مكتبةالمنار، الزرقاء، الأردن، ط1، 1987م.

- أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله

- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (10 ج)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط4، 1985م.

- النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف

- إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق (1ج) تحقيق نور الدين عتر، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط2، 1992م.

- شرح صحيح مسلم (18 ج) دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1972م.

- ابن همات الدمشقي

- قلائد الدرر على نتيجة النظر (1ج) مخطوط، المكتبة الوطنية، تونس.

- الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (10ج) دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1982م.

- وكيع بن الجراح

- الزهد (3ج) تحقيق عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط1، 1984م.

- ياقوت بن عبد الله الحموي

- معجم البلدان (6ج) نشر مكتبة الأسدي، طهران، 1965م.

- يعقوب بن شيبة بن الصلت

- المسند الكبير المعلل (1ج) تحقيق كمال الحوت، نشر مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1985م.

- ابن أبي يعلى الفراء، أبو الحسين، مُحَمَّد

- طبقات الحنابلة (2ج) تحقيق مُحَمَّد حامد الفقي، طبع القاهرة، 1952م.

ب- فهرس المراجع

- إبراهيم بن الصديق

– علم العلل في المغرب من خلال كتاب «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام» (3ج) أطروحة دكتوراه دولة، مضروبة على الآلة الكاتبة، جامعة القرويين، دار الحديث الحسنية، المغرب، 1981م.

- أحمد أمين

- ضحى الإسلام (3) مكتبة النهضة المصرية

- الإدلبي، صلاح الدين بن أحمد

- منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي (1ج) دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1983م.

- أسعد سالم تيم

- تخريج حديث أوس بن أبي أوس الثقفي في فضل يوم الجمعة (1ج)، بحث غير مطبوع.

- الأعظمي، مُحَمَّد مطفى

- منهج النقد عند المحدثين (1ج) مكتبة الكوثر، السعودية، 3، 1990.

- الحسني، عبد الحي

– الثقافة الإسلامية في الهند (1ج) مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط2، 1983م.

- خلدون الأحدب

- أسباب اختلاف المحدثين (2ج) الدار السعودية، جدة، ط2، 1987م.

- خليل ملا خاطر

- الحديث المعلل (1ج) دار الوفاء، جدة، ط1، 1985.

- الدميني، مفر

- مقاييس نقد المتن (1ج) طبع السعودية، ط1، 1984م

- أبو شهبة، مُحَمَّد

- دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، نشر دار اللواء السعودية، ط2، 1987م.

- شواط، الحسين بن مُحَمَّد

- مدرسة الحديث في القيروان (2ج) الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الرياض، ط1، 1990م.

- الشوكاني، مُحَمَّد بن علي بن مُحَمَّد

- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة (1ج) تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مطبعة السنة المحمدية، مصر 1987م.

- صبحي الصالح

- علوم الحديث ومصطلحه (1ج) دار العلم للملايين، بيروت، ط10، 1987م.

- الصنعاني، مُحَمَّد بن إسماعيل الأمير

- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (2ج) تحقيق مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تصوير عن ط1، القاهرة، 1945م

- طاش كبرى زادة

- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم (2ج) دائرة المعارف النظامية، حيدرآباد، الهند، ط1، د.ت.

- طاهر بن صالح الجزائري

- توجيه النظر إلى أصول الأثر (1ج) المكتبة العلمية، المدينة المنورة، 1917م.

- عبد الملك بكر قاضي

- شعبة بن الحجاج أمير المؤمنين في الحديث، دار الزهراء، القاهرة، 1981م.

- عجاج الخطيب، مُحَمَّد

- أصول الحديث علومه ومصطلحه (1ج) دار الفكر، بيروت، ط4، 1981م.

- عدنان أبو سعد الدين

- منهج المحدثين في كتابة الحديث وأثر ذلك في ضبط السنة (1ج) مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1983م.

- عصام أحمد البشير

- أصول النقد عند أهل الحديث (1ج) مؤسسة الريان، بيروت، ط1، 1989م.

- أبو غدة، عبد الفتاح

- تعليقه على الرفع والتكميل للكنوي (1ج) دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط3، 1987م.

- صفحات من صبر العلماء على شدائد العلم والتحصيل (1ج) نشر مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، د.ت.

- لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث (1ج) مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط1، 1984م.

● الغماري، عبد العزيز بن مُحَّد بن الصديق

- تسهيل المدرج إلى المدرج (1ج) دار البصائر، دمشق، ط1، 1982م.

● الفتني، مُحَّد طاهر بن علي الهندي

- تذكرة الموضوعات (1ج) دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1987م.

● القاري، علي بن سلطان

- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (1ج) تحقيق مُحَّد لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1986م.

- شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (ج1) دار الكتب العلمية ، بيروت، 1987م.

● الكتاني، مُحَّد بن جعفر

- الرسالة المستطرفة في مشهور كتب السنة المشرفة (1ج) دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1979م.

● الكوثري، مُحَّد زاهد

- حسن التقاضي في سيرة الإمام ابي يوسف القاضي (1ج) طبع مصر، ط1، 1948م.

● اللكنوي، مُحَّد عبد الحي

- ظفر الأماني في مختصر الجرجاني (1ج) طبع الهند، د.ت

● مخلوف، مُحَّد بن مُحَّد

- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية (1ج) دار الكتاب العربي، بيروت، طبعة مصورة، عن ط1، 1992م.

● نجم عبد الرحمن خلف

- نقد المتن بين صناعة المحدين ومطاعن المستشرقين (1ج) مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1989م.

- نور الدين عتر

- منهج النقد في علوم الحديث (1ج) دار الفكر، دمشق، ط2، 1979م.

- همام بن عبد الرحيم سعيد

- التمهيد في علوم الحديث (1ج) دار الفرقان، الأردن، ط1، 1992م.

- العلل في الحديث دراسة منهجية في ضوء شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي (1ج) دار العدوي، عمان، ط1، 1980م.

- الفكر المنهجي عند المحدثين، إصدار ونشر سلسلة كتاب الأمة، رئاسة المحاكم الشرعية، دولة قطر، ط1، 1987م.

- الوريكات، عبد الكريم أحمد يوسف

- بقية بن الوليد الحمصي وحديثه وعلله، أطروحة ماجستير، الجامعة الأردنية، مضروبة على الآلة الكاتبة، 1989م.

- ملامح مدرسة الحديث في الشام، بحث ضمن مجلة هدي الإسلام، تصدرها وزارة الأوقاف الأردنية، عدد 7، 1992م.

ثامناً – فهرس الموضوعات

الفصل الثالث: إتقان فن التمييز بين الرواة.

المتفق والمفترق من الأسماء والكنى والأنساب وغيرها

المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب وغيرها

من ذكر من الرواة بأسماء متعددة

معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم

معرفة ألقاب الرواة

الفصل الرابع: معرفة طبقات الرواة حسب محاورها المتعددة.

الفصل الخامس: معرفة المرسلين والمدلّسين الذين يروون عن اهل الأمصار الأخرى.

المبحث الأول: معرفة المرسلين الذين يروون عن أهل الأمصار الأخرى

المبحث الثاني: معرفة المدلسين الذين يروون عن أهل الأمصار الأخرى

الفصل السادس: متابعة رحلات الرواة وتواريخها.

الكشف عن إرسال الرواة

تمييز السماع قبل الاختلاط أوبعده

معرفة تاريخ وفاة الراوي

إثبات سماع الراوي من شيخه أو عدمه

الفصل السابع: تمييز خصائص المدارس الحديثية.

المبحث الأول: المجموعة الأولى (تمييز خصائص مدارس الحديث في المدينة والبصرة والكوفة)

أولاً: خصائص مدرسة الحديث في المدينة المنورة

ثانياً: خصائص مدرسة الحديث في الكوفة

ثالثاً: خصائص مدرسة الحديث في البصرة

المبحث الثاني المجموعة الثانية (تمييز خصائص مدارس الحديث في مكة ومصر والشام)

أولاً: خصائص مدرسة الحديث في مكة المكرمة